Retirer le filigrane maintenant

جـامعـة آمحمـد بـــوقـرة بـومـرداس

كليـة الحقوق و العلـوم السياسية بودواو

قسـم العلـوم السياسية

إدارة الأزمـة السـوريـة بين القـوى الإقليميـة و الـدوليـة

الفتـرة مـا بيـن: 2011 - 2019

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخـصص: تعـــاون دولـــي

إعداد الطالبة:

معـاندي ليندة

إشـراف الأستـاذ:

بعيـرة جمـــال

لجنـة المنـاقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		آمحمد بوقرة بومرداس	رئيسا
بعيـرة جمـال	أستاذ مساعد أ	آمحمد بوقرة بومرداس	مشرفا ومقررا
		آمحمد بوقرة بومرداس	ممتحنا

السنـة الجامعيـة: 2020/2019

Retirer le filigrane maintenant

الإهـــداء

أهدي عملي إلى كل من

الــوالدين الأعــزاء ،،، عرفانا بفضلهما،،، أطــال الله في عمــرهما

إلى صديقتي العزيزة مهـــا أنار الله لها درب التفــوق و الإرتقــاء

إلى إخــواني ،،، فيصــل،،، سفيــان،،، حمــزة ،،، سندي

و أخــواتي ،،، فطيمــة ،،، راضيــة ،،، تميــزا بالعطـاء

كما أهــدي هذه الدراســة إلى كل صديقاتي عن دعمهــم

حبيبــة،،، أمــال ،،، فهيمة

إلى الذين تشــرفت بمعرفتهم

طــوال فتــرة الدراســة

الأصدقاء و الــزمــلاء الأعــزاء

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

شكـر و تقـديـر

أتقــدم بالشكـر الجــزيل إلى أستــاذي الفاضــل بعيـرة جمــال
على قبـولـه الإشـراف على هــذا العمـل
و لـمـا قـدمـه من وقـت و جهـد و نـصـح و تـوجيـه
طيلـــة إنجــاز هــذه الدراســـة
و على تصــويب ومحـاولـة وضــع هذا العمــل في إطـــاره الصحيــح
فله منـــي كل التقديــر و العــرفـــان
و زاده الله علمـــا و رفعــة و جــزاه الله خيـــر الجـــزاء

كما أتقــدم بشكر مــوازي إلى الأســاتذة الأفــاضل أعضــاء لجنــة المنــاقشـــة

و أتقـدم بالشكـر الجـزيـل إلى أسـاتذتي الكـرام كل بإسمـه
في قسـم العلـوم السيـاسيـة و العــلاقــات الـدوليــة

في الأخيـر لا أنسى أن أشكـر كل من ساعدني ولو بكلمـة مشجعـة
من قريب ومن بعيد

و شكـــرا

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: الأزمة الدولية و إدارتها- إطار مفاهيمي

المبحث الأول: الأزمة الدولية

المطلب الأول : مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الثاني : خصائص الأزمة الدولية و مدخلاتها

المطلب الثالث: تصنيف الأزمات الدولية و مراحل تطورها

المبحث الثاني : إدارة الأزمات الدولية

المطلب الأول: سوابق تاريخية لإدارة الأزمات الدولية

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية

المطلب الثالث: إستيراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

المطلب الرابع: دور القوة والمعلومات في إدارة الأزمات الدولية

المبحث الثالث: وسائل إدارة الأزمات الدولية

المطلب الأول: الوسائل السياسية والقانونية

المطلب الثاني : الوسائل القسرية

الفصل الثاني: إدارة الأزمة السورية

المبحث الأول: مدخلات الأزمة السورية وتطوراتها

المطلب الأول : أسباب الأزمة السورية

المطلب الثاني : توصيف الأزمة السورية

المطلب الثالث: تحولات الميدان من خلال التدخل الخارجي

المبحث الثاني : إدارة الأزمة السورية

المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في إدارة الأزمة السورية

المطلب الثاني: دور القوى الدولية في إدارة الأزمة السورية

المبحث الثالث: مسار مفاوضات إدارة الأزمة السورية

المطلب الأول: مسار المبادرات الإقليمية

المطلب الثاني : مسار مفاوضات جنيف

المطلب الثالث: مسار مفاوضات آستانا

الخاتمة

نتائج الدراسة

الملاحق

المراجع

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ملخـــص الـــدراســـة

عالجت الدراسة موضوع إدارة الأزمة السورية بين القوى الإقليمية و الدولية في الفترة الممتدة من 2011 تاريخ إندلاع الأزمة، وحتى نهاية أوت 2019، تاريخ الإنتهاء من هذه الدراسة. وتكمن أهميتها في أنها تعطي جانبا واسعا بخصوص التأصيل المفاهيمي لإدارة الأزمات الدولية، و تشكل الأزمة السورية نموذجا لكيفية إدارة الأزمة الدولية.

و ركزت هذه الدراسة على مدخلات الأزمة السورية و تطوراتها، التي كانت بدايتها إنتفاظة شعبية سلمية سرعان ما تحولت إلى ظاهرة العسكرة، تدخلت فيها قوى إقليمية و دولية، كان لها أثرها على مسار الأزمة.

كما وضحت الدراسة، عن أداور القوى الإقليمية و الدولية، و علاقاتها بالأطراف الفاعلة في الداخل السوري، و الدوافع الكامنة من تدخلات هذه القوى مع توضيح إنعكاساتها على إدارة الأزمة. من تحولات الميدان من خلال التدخل الخارجي، بدءا من التدخل الإيراني من خلال أذرعه الإقليمية، و ما شكله التحالف الدولي بقيادته أمريكية ضد الإرهاب من إنحسار تنظيم الدولة، إلى الحدث الأبرز التدخل الروسي الذي أعاد السيطرة على معظم الأراضي السورية لصالح لنظام السوري. إلى التدخل التركي لتهديد عمق أمنها القومي.

و بذلك كشفت هذه الدراسة عن تغيرفي التوازنات العسكرية والسياسية في الأزمة السورية، إذ أصبحت روسيا مهيمنة بشكل كبير على إدارة الأزمة السورية، إلى جانب كل من تركيا وإيران كفاعلين إقليميين مؤثرين. و الذي إنخرطت في سياسة التحالفات مع روسيا، وتوازى هذا التغير ميدانيا وسياسيا. مع إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الملف السوري.

و تطرقت الدراسة إلى المسار التفاوضي في إدارة الأزمة السورية، من مسار جنيف برعاية أممية، و مؤتمرات المعارضة السورية، إلى هندسة روسيا مسار تفاوضي جديد يجري تحت مظلتها في آستانا و سوتشي. مترجمة خريطة التناقضات و تعارض أهدافهم بين مختلف القوى الرئيسة.

و خلصت الدراسة، إلى نتائج أهمها، أن تدخلات القوى الإقليمية و الدولية ساهمت في تعقيد الأزمة السورية، وعلى إدارتها دون خروجها عن السيطرة، و بالتالي إطالة أمدها. إنطلاقا من المصالح المتداخلة و المتباينة لهذه الدول، التي وظفت آليات و وسائل في إدارتها للأزمة السورية. بما يحفظ مصالحها و ضمان إستمرارية نفــوذها.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	أ- و
الفصل الأول: الأزمة الدولية و إدارتها- إطار مفاهيمي	7
المبحث الأول: الأزمة الدولية	8
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية	8
المطلب الثاني: خصائص الأزمة الدولية و مدخلاتها	16
المطلب الثالث: تصنيف الأزمات الدولية و مراحل تطورها	22
المبحث الثاني: إدارة الأزمات الدولية	28
المطلب الأول: سوابق تاريخية لإدارة الأزمات الدولية	28
المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية	40
المطلب الثالث: إستيراتيجيات إدارة الأزمات الدولية	47
المطلب الرابع: دور القوة والمعلومات في إدارة الأزمات الدولية	55
المبحث الثالث: وسائل إدارة الأزمات الدولية	64
المطلب الأول: الوسائل السياسية و القانونية	64
المطلب الثاني: الوسائل القسرية	74
الفصل الثاني: إدارة الأزمة السورية	82
المبحث الأول: مدخلات الأزمة السورية و تطوراتها	83
المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية	83
المطلب الثاني: توصيف الأزمة السورية	96
المطلب الثالث: تحولات الميدان من خلال التدخل الخارجي	111
المبحث الثاني: إدارة الأزمة السورية من طرف القوى الإقليمية و الدولية	128
المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في إدارة الأزمة السورية	128
المطلب الثاني: دور القوى الدولية في إدارة الأزمة السورية	143

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث: مسار مفاوضات إدارة الأزمة السورية	156
المطلب الأول : مسار المبادرات الإقليمية	156
المطلب الثاني: مسار مفاوضات جنيف	166
المطلب الثالث: مسار مفاوضات آستانا	185
الخاتمة	205-203
نتائج الدراسة	207-206
الملاحق	215-208
المراجع	229-216

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور إستخدام الفيتو خلال مرحلة الحرب الباردة	34

pdfelement

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	خريطة النفوذ العسكري في سوريا بتاريخ 2017/01/01 و2017/12/01	126
02	خريطة توزيع مناطق العسكرية في سوريا بتاريخ2019/08/01	128

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	بيان جنيف الأول 2012/06/30	215-208

Retirer le filigrane maintenant

المقدمة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

مقدمـة:

تمثل ظاهرة الأزمات الدولية الجانب الأكثر بروزا و حركية في السياسة الدولية المعاصرة، و هو النمط المعبر عن الصراع الدولي. وبرزت إدارة الأزمات الدولية كضرورة ملحة، نظرا لما تمثله الأزمة الدولية حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، وما تنطوي عليه من درجة عالية من الخطر، خاصة و أن عالم السياسة الدولي يشهد بيئة صراعية جديدة كانت لها بطبيعة الحال إنعكاساتها على عملية إدارة الأزمات الدولية. و بذلك أضحت ذو إهتمام دولي واسع و محل دراسـة الأكاديميين والمتخصصين.

إن دراسة الأزمات الدولية، لم تعد تقتصر على التوصيف و التأريخ لهذه الظاهرة، بل أصبحت ظاهرة قابلة للدراسة التحليلية والموضوعية وفق مناهج و أصول علمية، لفهم العناصر و المؤثرات التي تسهم في وضع تلك السياسة، فالمخاطر الكبيرة للأزمات الدولية، شكلت دافع أساسي لتأسيس حقل معرفي حديث و إختصاص علمي في هذا المجال، و هو ما عرف بإدارة الأزمات الدولية، حيث أصبح له مفاهيمه، و مناهجه، وأدواته، و مؤسساته، وتطبيقاته. ولكن يعتبر علم إدارة الأزمات الدولية حقل معرفي و تخصص أكاديمي لا يزال يطور مناهجه و مفاهيمه.

وشكلت الأزمة السورية أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية أحداث الربيع العربي، وتعد من الأزمات الدولية التي شكلت محور إهتمام وتدخل القوى الإقليمية و الدولية، وأن هذه الأزمة التي إندلعت من الداخل السوري، سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، حيث شهدت تطورات كبيرة بدأت بإحتجاجات شعبية منذ عام 2011، فتحولت إلى حرب بين قوات النظام وفصائل مسلحة، وسرعان ما إنتقلت إلى حرب بالوكالة بمشاركة قوى إقليمية ودولية كبرى، ظهرت في البداية على شكل تحالفين كبيرين بقيادة روسيا و إيران لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، والثاني تتزعمه أمريكا ودول أوروبية وتركيا والسعودية، فضلا عن المعارك الصغيرة الدائرة على الأرض بين ثلاثة جهات ضد بعضها، ممثلة في الجيش السوري النظامي، والجيش السوري الحر ونظرائه من المعارضة المسلحة، والجماعات الإسلامية المتشددة كتنظيم داعـش.

و بذلك أثارت الأزمة صراعا حادا بين مختلف القوى الفاعلة على المستويين الإقليمي و الدولي، و التي تضمنت قدرا عاليا من التعقيد و التشابك في الأسباب و الدوافع المؤدية إليها. و شكلت الأزمة السورية نموذجا لإدارة الأزمات الدولية، من خلال حجم تدخلات القوى الإقليمية و الدولية الفاعلة و أدوارها المؤثرة منعكسة على هندسة توازنات القوى على الأرض، وعلى هندسة الأوزان السياسية من خلال أولى المبادرات عربيا و إقليميا و دوليا و المسارات التفاوضية لإدارة الأزمة من جنيف و آستانا و سوتشي، و التي تخللتها مؤتمرات المعارضة و القمم الثلاثية للأطراف الفاعلة.

Retirer le filigrane maintenant

مقدمة:

I- إشكالية الدراسة: تتحدد إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

كيف أثرت إدارة القوى الإقليمية و الدولية للأزمة السورية على مسارها ؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم إدارة الأزمات الدولية ؟

2- ما هي الأسباب و العوامل التي أدت إلى إندلاع الأزمة السورية ؟

3- ما مدى تأثير الأدوار الإقليمية و الدولية على تطورات الأزمة السورية ؟

4- ما هو دور القوى الإقليمية و الدولية في مسار المفاوضات السورية ؟

II- فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين هما:

1-إن تدخلات القوى الإقليمية و الدولية و تعارض مصالحها و أهدافها الإستراتيجية، ساهمت نحو المزيد من التعقيد في الأزمة السورية.

2- تلعب البيئة الداخلية في إلتقائها و تقاطعاتها مع القوى الإقليمية و الدولية، دورا مؤثرا في إدارة الأزمة السورية.

III- أهمية الدراسة: تتميز هذه الدراسة، بأن لها أهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والعملية:

1- الأهمية العلمية: تتمثل في إثراء الحقل الأكاديمي بدراسات تتناول إدارة الأزمة السورية، وتبيان أثر التفاعلات و التحالفات على إدارة الأزمة.

2- الأهمية العملية: وهي تقديم رؤية موضوعية لأداور القوى الدولية و الإقليمية، وعلاقاتها بالأطراف الفاعلة في الداخل السوري، و الهدف من تدخلات هذه القوى مع توضيح إنعكاساتها على الأزمة.

IV- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1- الوقوف على المبادئ التي يفترض إتباعها في إدارة الأزمات.

2-التعرف على العوامل التي أدت إلى إندلاع الأزمة السورية.

3-إستعراض دوافع القوى الإقليمية و الدولية الرئيسة، و تأثيرها على الأزمة و تداعياتها على مسارها التفاوضي.

Retirer le filigrane maintenant

4- تحرك القوى الإقليمية و الدولية الرئيسة، و آلياتها في إدارة الأزمة السورية.

V- أسباب إختيار الموضوع: يعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1-مبررات ذاتية: تكمن في الرغبة في دراسة إدارة الأزمات الدولية، و إسقاطها على الأزمة السورية، بهدف معرفة مدخلاتها و مختلف أطرافها الإقليمية والدولية الفاعلة.

2-مبررات موضوعية: تتمثل في إبراز أهم المحددات و الأسباب الرئيسة للتدخلات الدولية والإقليمية، وما أفرزته من تعقيدات في الأزمة السورية.

VI- أدبيات الدراسة: يزخر موضوع البحث بتوفر كم هائل من الكتب و المقالات، التي عنيت بالحديث عن إدارة الأزمات الدولية، و الأزمة السورية بالخصوص. و ما يعنينا منها تلك التي تتقاطع مع موضوعنا تحديدا، حيث إخترنا منها مايلي:

1- كتاب بعنوان " **إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات** " لمؤلفه إدريس لكريني، الصادر عن المركز العلمي للدراسات السياسية بالأردن سنة 2010؛ والذي يتناول بالدراسة والتحليل موضوع إدارة الأزمات في ظل الواقع الدولي المتغير. تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة فصول، خصص الأول منه؛ لمفهوم إدارة الأزمات الدولية، من خلال إعطاء مفهوم واسع للأزمة، و حاول أن يعتمد مفهوما إجرائيا لإدارة الأزمات؛ معتبرا أنه يقترب من تسوية المنازعات، وموضحا أن الهدف هو الحد من تفاقم الصراعات ومنع تحولها إلى مواجهة عسكرية؛ من خلال إعمال وسائل إدارة الأزمات، و تناول أسباب نشوبها و مقومات نجاح إدارتها، كإستثمار القوة و المعلومات. كما إستخلص الكاتب خصائص الأزمة، فهي تهدد مصالح الدولة، وتتسم بالتعقيد و التشابك في عناصرها وأسبابها. أما الفصل الثاني فتناول فيه الباحث بالتفصيل الوسائل الدولية لإدارة الأزمات، و أخيرا الفصل الثالث والذي تم التركيز فيه على تحديات الواقع الدولي المتغير أمام فعالية هذه التقنية. ويخلص الكتاب إلى أن الدراسات والأبحاث التي راكمها الباحثون والخبراء في هذا المجال؛ توفر إطارا نظريا مهما وأرضية تعزز من فعالية هذه الوسيلة من حيث أدواتها وخططها. لكن هناك تحديات تعوق تطور هذا الأسلوب؛ وتمنع من مسايرته لحجم الأزمات المعقدة والمتسارعة التي يفرضها الواقع الدولي المتغير، والتي لم يستطع النظام القانوني الدولي بإعتباره ضابطا مفترضا للعلاقات الدولية أن يستوعبها؛ ولا الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين أن تحد منها.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

مقدمـة:

2- كتاب بعنوان" **صراع القوى الكبرى على سوريا**" لمؤلفه جمال واكيم،الصادر عن شركة المطبوعات للتوزيع و النشر في لبنان سنة2011؛ الذي يتناول بالدراسة سوريامن وجهة نظر جيوبوليتيكية منذ فجر التاريخ حيث بداية تشكل بيئتها الجيوبوليتيكية وحتى عام 2011، حيث يرى الكاتب أن موقعها بين بلاد ما بين النهرين وبلاد الأناضول ومصر جعلها قلب الشرق الأوسط، وبالتالي عرضة للتنافس بين القوى التي كانت تنشأ في هذه النطاقات الجيو-إستراتيجية. وينقسم الكتاب إلى أحد عشر فصلا، يتناول تاريخ الصراعات على سوريا منذ فجر التاريخ حتى القرن (10م)، مركزا على دورها المحوري وصراعات القوى العظمى. إلى الصراعات ما بين القرن (11م) وأوائل القرن (14م)، ثم مرحلة السلام في ظل المماليك في القرن (16م)، إلى وقوع سوريا تحت الحكم العثماني والتدخلات الدولية حتى أواخر القرن (18م)، إلى ضعف الدولة العثمانية في القرن (19م) والتنافس الإستعماري، وإعتبار سوريا مدخلا لإختراق المنطقة، إلىإنهيار الدولة العثمانية وتقاسم بريطانيا وفرنسا لسوريا،حتىوصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة، محللاأسباب الإنقلابات وإستتقرار نظامه، إلى تحديات التي عقبت إنتهاء الحرب الباردة، وتحولات الألفية الثالثة، وسيسهم هذا التحليل التراكمي في محاولة فهم التحولات السياسية خلال عهد الرئيس بشار الأسد، وإلى تحليل أسباب الأزمة الراهنة من وجهة نظر التأثيرات الجيو-سياسية في منطقة الشرق الأوسط على سوريا في الفصل الأخير.

3- دراسة بعنوان " **المسألة السورية وإستقطاباتها الإقليمية والدولية : دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية**"، للمؤلف مروان قبلان، تم نشرها من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة -قطر- في مارس2015. تتألف الدراسة من أربعة محاور، حيث تناولت حسابات النظام و المعارضة، و المواقف الدولية و الإقليمية الفاعلة ومصالحها إلى إستشراف مآلت إليه الأزمة وإحتمالاتها. وتنطلق من أن الأزمة السورية شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأنها بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية -حروب الوكالة- وترى الدراسة أنه يمكن رسم مسارات واقعية لتطور الأزمة من خلال نماذج رياضية تساعد في إستشرافها.كما تحاول إمتحان القدرة التفسيرية الراهنة للمدرسة الواقعية، لجهة أن موازين القوى هي عامل حاسم في بناء التحالفات، وتجد الدراسة أنها تصحح نفسها تلقائيا إذا تعرضت للخلل. كما تؤكد أن العامل الجيوسياسي مازال حاسما في رسم سياسات الدول وردود أفعالها. وتخلص الدراسة إلى أن الحالة السورية التي جاءت في سياق الربيع العربي أكثر تعقيدا من مثيلاتها في العالم العربي بسبب موقعها الجيوسياسي المهم، وأن الصراع عليها بإعتبارها عاملا مرجحا في توازنات المنطقة سوف يكون له الأثر الحاسم في تحديد مآل أزمتها والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلا.

Retirer le filigrane maintenant

VII- الإطـــار المنهجـي للـدراســة: تـم في هـذه الدراســة إستخـدام المنــاهــج التــاليــة:

1- المنهــج التــاريـخي : يعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث و الوقائع التاريخية، و يتيح المنهج التاريخي للباحث معرفة الدوافع و خلفيات التي أسهمت في صياغة الأحداث و النتائج المترتبة عليها. و يفترض هذا المنهج أن الأزمات نتاج تفاعل أسباب وعوامل تمت قبل وقوع الأزمة. وتبعا لذلك، فإن إدارة الأزمة والتعامل معها يجب أن يبنى أساسا على معرفة جذورها وتطورها التاريخي.

2-المنهــج الــوصفــي التحــليــلي: هو المنهج المتبع لدراسة و إيضاح خصائص الظاهرة و تفسيرها، و وصفها موضوعيا. وبذلك يقوم على تشخيص الأزمة ويحلل أسبابها ودوافعها و إنعكاساتها التي أفرزتها وتأثيرها على الدولة داخليا و خارجيا، أي يقدم وصفا وتحليلا شاملا للأزمة ودرجة قوتها والجهات الداعمة والمعارضة لها. وينتهي بتوصيف الأزمة وعرض أبعادها و جوانبها، والمرحلة التي وصلت إليها والتداعيات التي قد تصل إليها.

VIII- الإطــار النظــري للــدراســة: إعتمــدت هــذه الدراســة على نظـريتيـن همــا:

1-النظــريــة الــواقعيــة: من النظريات الكلاسيكية التي تهتم بدراسة و تحليل السياسات الدولية من منظور واقعي، و القائمة على مبادىء هذه النظرية، ومنها البقاء و القوة و المصلحة، حيث يعتمد عليها في تفسير سلوك القوى الإقليمية و الدولية التي تتدخل في الأزمة السورية .

2- نظــريــة الــدور: مفهوم تم توظيفه في أدبيات السياسة الخارجية، و ينطلق من إفتراض، أن لكل وحدة دولية دورا أو مجموعة من الأدوار، تضطلع بها في النظامين الإقليمي والدولي، بدافع أيديولوجي أو براغماتي...إلخ. كما تفترض أن سلوك الوحدات الدولية هو ترجمة لتلك الأدوار، خصوصا في دائرة المجالات الحيوية لتلك الوحدة.

IX- حــدود الــدراســة: والتي تتمثــل في نــوعيــن مــن الحــدود و هما:

1-الحـد الـزماني : التي تختص الدراسة فيها، هي الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية أوت 2019.

2-الحـد المـكاني : و تشمــل دولــة ســوريــا، ضمـن نطــاق منطقــة الشــرق الأوســط.

Retirer le filigrane maintenant

X- مصطلحـات الـدراسـة:

1- القـوى الدوليـة: هي تلك الدول القادرة على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في التأثير على النسق الدولي لتحقيق مصالحها و أهدافها.

2- القـوى الإقليميـة: هي تلك الوحدة الدولية التي تملك القـوة و القدرة على التـأثير داخل حـدود إقليمها.

3- الحـروب بالـوكالـة: هي تلك الحروب الأهلية أو الإقليمية، التي تؤدي كل طرف من أطرافها أو بعضهم دورا بالوكالة عن غيرها خدمة لمصالحها في منطقة الحرب. أي تقوم قوة كبرى بتحريض أو لعب دور رئيسي في توجيه القتال في بلد ما، ولا تشارك مباشرة، إلا بقدر صغير أحيانا في القتال الفعلي، وذلك لدعم التوازن الهش بين قوى الدول الرسمية والقوى الوكيلة، إذ تسعى الدول الداخلة في تلك الحرب إلى توجيه مسار القتال والأحداث على الأرض لتحقيق أهدافها.

XI- صعـوبـات الـدراسـة:

إن الإلمام بتفاصيل الدراسة، و الوصول بها إلى الدقة العلمية والموضوعية، يكتنفه القصور و يواجهه صعوبات، التي لا يخلو منها أي بحث أكاديمي، نظرا لتعقيدات الأزمة وتطور مواقف القوى الرئيسة، فالأزمة لا تزال قائمة و مفتوحة على سيناريوهات مختلفة، ما يجعل هذه الدراسة تستحق دراسات أخرى.

XII- هيـكلـة الـدراسـة:

تقع الدراسة في مقدمة و فصلين و خاتمة، توضح المقدمة المحددات و الأطر التي تم إعتمادها في إنجاز هذه الدراسـة. و يتناول الفصل الأول منها، و من خلال ثلاثة مباحث، دراسة الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات الدولية، في المبحث الأول تم إستعراض الأزمة الدولية، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى إدارة الأزمات الدولية، بينما درسنا في المبحث الثالث وسائل إدارة الأزمات الدولية.

أما الفصل الثاني، فتم تخصيصه لتناول إدارة الأزمة السورية، و من خلال ثلاثة مباحث، إستعرض في المبحث الأول، مدخلات الأزمة السورية و تطوراتها، بينما يتناول المبحث الثاني، إدارة الأزمة السورية من طرف القوى الإقليمية و الدولية، و تناولنا في المبحث الثالث، مسار مفاوضات إدارةالأزمة السورية. أما في الخاتمة، سعينا إلى الإجابة على إشكالية الدراسة، كما وضحنا نتائج هذه الدراسة.

Retirer le filigrane maintenant

الفصـــــل الأول

الأزمـــة الدوليـــة و إدارتـــهـــا

إطـــار مفـــاهيمي

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيـــد:

تمثل الأزمات الدولية، واحدة من أبرز ظواهر الصراع في عالم السياسة الدولية المعاصرة. بإعتبارها ظاهرة ديناميكية معقدة و مركبة، و متشابكة في العلاقات التي هي بدورها حصيلة تفاعل. و تشكل دراسة الأزمات الدولية، محورا أساسيا في العلاقات الدولية، التي تكاد تعيش أزمات متلاحقة على النحو الذي جعل منها ظاهرة متكررة تظهر للوجود وتفرض على الواقع الدولي. و تشكل في الوقت ذاته نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الطبيعية، و بالشكل الذي تضع صناع القرار في موقف يصعب التعامل معه.

إن مفهوم الأزمة الدولية يختلف و يتداخل مع مفاهيم أخرى، و يقترن مفهومها بإشكالية رئيسة قوامها أمران: أولهما إختلاف دالتهما بإختلاف الإجتهادات العلمية، وثانيهما الإستخدام الواسع والمغاير لمضمونها خدمة لأهداف و مصالح محددة[1].

و وجدت إدارة الأزمات منذ القدم، وبرزت كإحدى مظاهر التعاون الدولي، حيث أصبح علما و منهجا له أصوله و قواعده، و إستيراتيجيات يعتمد عليها، و وسائل يرتكزإليها. وبدأت الدراسة العلمية لموضوع إدارة الأزمات منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مع أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 خلال الحرب الباردة. و شكلت بداية حقيقية للإهتمام بموضوع إدارة الأزمات الدولية. وتم بلورة العديد من الدراسات في هذا المجال، وهي أنجع وسيلة لإحتواء وتطويق النزاعات والأزمات وأقلها تكلفة.

و سنتطرق في هذا الفصـــل لدراسة الأزمـــة الدوليـــة و إدارتهـــا، وفقا للمبـــاحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الأزمـــة الـــدوليـــة

المبحث الثاني: إدارة الأزمـــات الـــدوليـــة

المبحث الثالث: وســـائل إدارة الأزمـــات الـــدوليـــة

1- ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الازمات**،(عمان: دارمجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005)، ص.357.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: الأزمـــة الدوليـــة

إن الأزمة الدولية من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، مما جعله يحتل مجال واسع من إهتمام الباحثين و الأكاديميين. كما واجه تعريفها صعوبات في تحديد معنى دقيق و شامل، و هذا ما أسفر عنه تعدد و إختلاف مدلولاتها، و يأتي هذا التعدد من الزاوية التي ينظر إليها كل دارس و باحث، نظرا لطبيعتها المعقدة و تشابك مظاهرها و عمق تأثيرها.

المطلب الأول: مفهـــوم الأزمـــة الدوليـــة

يشير تعدد التعاريف التي تناولت هذا المفهوم إلى العديد من الجهود المبذولة من قبل الباحثين، و تبعا لإختلاف الرؤى التي يتناولوها في دراستهم لهذه الظاهرة السياسية المعقدة.

المدخل الأول: تبلـــور مفهـــوم الأزمـــة

يعود التطور التاريخي لإستخدام مصطلح الأزمة (**Crisis**) إلى علم الطب الإغريقي القديم حيث وصف الأزمة، بأنها تغيرا مفاجئا و قاطعا من الممكن أن يؤدي إلى الشفاء أو الموت. كما يعبر المصطلح عن نقطة تحول مهمة أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة، و إما إلى موته[1]. و تمثل الأزمة نقطة تحول أو لحظة قرار حاسم، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري و مفاجئ في أمر أو موقف ما[2]. و يرى بعض المؤرخين أن جذور المصطلح تمتد إلى علوم الإغريق القديمة، حيث إستخدمه الفيلسوف و المؤرخ الإغريق ثيوديدس (**Thucydides**)، للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة و مصيرية في مسار هذه الحرب، و في هذا عرفت حالة الأزمة، بأنها المحك الدقيق لحقيقة الأحداث[3]. و ذلك في كتابه عن (**حرب البيلويونيز**)*.

1- محمد التامر عبادة، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و إدارة الأزمات الدولية : إيران، العراق، سورياو لبنان نموذجا**،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص ص.36،37.

2- مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية- مرحلة ما بعد الحرب الباردة**،(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2014)، ص.15.

3- **المكان نفسه.**

* **حرب البيلويونيز:** شاركت فيها جميع الدول الإغريقية تقريبا، و إستمرت فيما بينها (431-404 ق.م)، وقد خلد أحداثها المؤرخ ثيوديدس (Thucydides)، بوصفه أحد رجالاتها. و سميت بذلك لأن أحد طرفيها كان مكونا من رابطة دول شبه جزيرة البيلونيز، التي تتزعمها إسبرطة ضد أثينا. ويتفق المؤرخون على أن هذه الحرب تمثل مأساة التاريخ الإغريقي، كما مثلت نقطة تحول في تاريخ الحضارة.

Retirer le filigrane maintenant

أما فيما يخص أصل مصطلح الأزمة، فهي تعود للأصل الإغريقي (**Kirisis**)[1]، و تعني لحظة القرار (**Decision**). وفي الأصل اليوناني[2] (**Kip vew**)، بمعنى لتقرر (**To decide**).

و يرد مصطلح الأزمة في اللغة الصينية جامعا بين معنيين، تشمل عليها كلمة (**Wet-ji**)، حيث تعبر كلمة (**Wet**) عن الخطر، و الثانية عن الفرصة (**Ji**)، التي يمكن إستثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة، و ما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإعادة صياغة الظروف و إيجاد الحلول البناءة[3].

و في اللغة الإنجليزية، يعرف قاموس **ويبستر**(**Webster**) الأزمة (**Crisis**)، بأنه نقطة تحول إلى الأحسن أو إلى الأسوأ في مرض خطير، أو في خلل في الوظائف أو تغيير جذري في حالة الإنسان، و في أوضاع غير مستقرة. و عرفها قاموس **أمريكان هيرتيج**، بأنها نقطة تحول أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان، كالأزمة المالية أو الأزمة السياسية. أما معجم **أكسفورد**، فيعرفها على أنها وقت الخطر العظيم أو لحظة الصعوبة، أي لحظة عندما تتغير الأشياء، إما إلى الأحسن أو إلى الأسوأ [4] ؟

أما في اللغة العربية، فالأزمة متأتية من الفعل الثلاثي (زام، زاما، أزم). و في معجم الوسيط تعني الشِّدَّة والقحطْ، و جمعها أوازم. وَأَزَمَتْ عليهمُ السنة: إشتد قحطُها. أَزَمَ– تأَزَّمَ: أصابته أزْمة. و الأزْمة – الأَزَمة، فتعني الضِّيق و الشِّدة. كما يقال أزمة مالية، وأزمة سياسية، وأزمة مرضية[5]. و وفقا **لمختار الصحاح**، عرف الأزْمَة بأنها الشدَّةُ والقَحْط. وأَزَمَ عن الشيء، أي أمسك عنه[6].

و في القرن السادس عشر شاع إستخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم إقتباسه في القرن السابع عشر في الأدب السياسي، للدلالة على إرتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر إستخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي يحفل بها المجتمع الدولي[7].

1– عليوة السيد، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993)، ص.17.

2– صلاح عبد الحميد، **الإعلام و إدارة الأزمات**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2003)، ص ص.2،3.

3– مروان سالم العلي، " **إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية : أزمة الصواريخ الكوبية نموذجا** "، **جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، م.4، ع.19، (جوان.2018)، ص ص.37–70.

4– نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص.18.

5– **المعجم الوسيط**، إبراهيم و آخرون، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط.4، 2004)، معجم لغوي، ص.6.

6– **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (بيروت: مكتبة لبنان، 1986)، معجم لغوي، ص.6.

7– العيساوي، **مرجع سابق**، ص.15.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني: تعـــريـــف الأزمـــة الدوليـــة

إن مصطلح الأزمة عرف تعريفات متنوعة، تنطلق معظمها من أرضيات مختلفة، منها ما تعلق بالفترة التاريخية أو بطبيعة العلاقات الدولية القائمة، إلى جانب خصوصية منظور كل باحث لهذه الظاهرة.

عرف **والتر ريموند (Walter Raymond)** الأزمة الدولية في قاموس المصطلحات السياسية بأنها " الحالة التي تعني حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة، بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينه، و في تقديره أيضا أن الأزمة قد تتمثل تهديدا للدول ومصالحها الحيوية "[1]. وعند **جون كريج أوند فريدين (Jenseits von Krieg Und Frieden)**، عبر عنها أنه عندما يوجد "الأزمة، لا توجد حرب ولكن لا يوجد سلام، بمعنى لا حرب ولا سلام" [2]. و بالنسبة **كينيث بولندج (Kenneth Boulding)** هي" نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي". حيث يراها في مفهومها الواسع، إنما هي أزمات تقع بين النظم السياسية " [3].

أما **وليام كوانت (William Quandts)** بأنها " مواقف تجمع بين المفاجأة والخطر وعدم اليقين " [4]. ويعرفها **أري أوفري (Arie Ofri)** بأنها " حالة التغير في المحيط الخارجي التي تدرك في إطار وقت محدود مع إتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية " [5]. و وصفها **سليم السيد** بأنها"موقف سياسي يشكل تهديدا سياسيا للأهداف والمصالح القومية، والمفاجأة في التوقيت، و وجود وقت محدد لإتخاذ القرار" [6].

كما وصفها **تشارلز ماكليلاند (Charles McClelland)**، بأنها " تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها، و تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، أي تداعي سلسلة تفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ، يتضمن تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة. مما يستدعي سرعة إتخاذ قرارات في وقت ضيق و في ظروف عدم التأكد، و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة " [7].

1- العلي.م، **مرجع سابق**، ص ص.37- 70.

2-Marc Houben, **International Crisis Management : The Approach of European States**, (London, and New York : Routledge, 2005), p.12

3- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.21.

4- محمد صدام فايق بن طريف، **الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية: أزمة العلاقات العراقية والأمريكية 1990-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم و الآداب، الأردن، 2016 /2017)، ص.24.

5- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.23.

6- سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2004)، ص.243.

7-علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص.272.

Retirer le filigrane maintenant

وعرفها أيضا بأنها"مرحلة إنتقالية ما بين الحرب و السلم، و إحتمال تصعيد كافة الأزمات الدولية لتصل إلىمرحلةالحرب،إلا أنمعظمها يتضاءل دون اللجوء إلىإستخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة"[1]. ويعرفها **أوران يونغ (Oran Yong)** بأنها "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الإستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد من إحتمال إستخدام العنف".

و عند **كـــورال بـــل (Coral Bill)**، هي" إرتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية أو بين الدول" [2]. أي " وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى مرحلة تهدد بحدوث حدث جذري في طبيعة هذه العلاقة مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول و التفسخ في علاقات التحالف و التصدع في تماسك المنطقة الدولية. و عند **جليـــن شنـــايدر وبول دايزنج (Glenn snyder et Paul Diesing)**، هي نتيجة مترتبة على التفاعل بين الدول ذات السيادة، في صراع يقل عن مستوى الحرب الفعلية ، مع إزدياد الإدراك بإحتمال وقوع الحرب[3].

أما **الهويدي**، فعرفها بأنها " مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد، يصل أحيانا إلى إحتمال عال لنشوب الحرب و وقوعها " [4]. أما **عدنان حسين** فوصفها " بتوتر دولي طارئ لا يبلغ مرحلة الحرب المسلحة، إنها تكاد تنذر بوقوع الحرب " [5].

ويشير **روبرت نورث (Robert North)** إلى أن الأزمة الدولية عبارة عن " تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكـــاء درجة التهديد و الإكراه "[6].

يتضح لنا من خلال هذه التعاريف، أن لكل باحث منظور يستند إليه عند دراسته لهذه الظاهرة، و رغم إتفاقهم على وجود خصائص مشتركة تتميز بها الأزمة، إلا أنه لم يتفق على وضع تعريف دقيق. و هذا راجع أن لكل أزمة خصوصيتها و ظروفها.

1- **موسوعة علم السياسة**، ناظم عبد الواحد الجاسور، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، معجم سياسي، ص.49.

2- رجب مريض خليفة، **إدارة الأزمات الدولية : أزمة لوكربى في الإطار العربي الإفريقي**، (عمان: دار زهران للنشرو التوزيع، 2014)، ص.23.

3- العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص.21،22.

4- أمين الهويدي، **التحولات الاستراتيجية البيروسترويكا و حرب الخليج الأولى**، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص.131.

5- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.137 .

6- إياد ضاري الجبوري، **إدارة الأزمات الدولية**، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص.38.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثالث: الأزمـــة الـــدوليـــة وفـــق المـــدارس الـــثـــلاث في العـــلاقـــات الـــدوليـــة

تتعدد تعريفات الأزمة الدولية، و التي يمكن تحديدها في ثلاث إتجاهات فكرية مهمة، وهي على النحو التالي:

I- تحليـــل مدرســـة النســـق أو النظـــام للأزمـــة الدوليـــة :

تتعمد على دراسة و تحليل الأزمة الدولية على التفاعلات الدولية الواقعة بين أطراف الأزمة، ومدى تأثير هذه التفاعلات في توازن و إستقرار النظام السياسي[1]. و أن هذه التفاعلات المتتالية من شأنها أن تصل بهذا التفاعل إلى حد الأزمة نتيجة تضارب المصالح و تناقضها.[2] كما تركز في تعريفاتها على تأثير الأزمة على النظام الدولي أو الفرعي، و أنها نقطة تحول في تطور نسقها. و أنها تزيد من إحتمالات الحرب و اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية[3]. وعليه، فإن الأزمة تعني قصورا في التفاعل الدولي داخل النسق العام. ومنه قد يؤدي إلى تفاقمها إلى حد الحرب. كما حدث في أزمة عام 1914، التي أدت إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى، و يظهرالقصور في عدم التنبه لنتائجها و آثارها، ما يحدد كيفية التعامل الجيد مع الأزمات، كما تم تفادي وقوع الحرب في أزمة كوبا 1962[4].

II-تحليـــل مدرســـة صنـــع القـــرار للأزمـــة الدوليـــة:

تعتمد هذه المدرسة في دراستها و تحليلها للأزمة الدولية من خلال إتخاذ القرار. و ترى أنها نابعة عن موقف ناجم من حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية، التي تؤثر على القرار السياسي في ثلاث عناصر: تهديد لقيم وأهداف ومصالح أطراف الأزمة، محدودية الوقت لإتخاذ القرار، وعنصر المفاجئة . من أهم روادها تشارلز هيرمان.

III-تحليـــل المدرســـة التـــوفيقيـــة للأزمـــة الدوليـــة:

تحاول هذه المدرسة إجراء عملية التوفيق بين مدرستي النسق و صنع القرار، لتغطية أوجه القصور، و من روادها مايكل بريشر. وتعرف الأزمة بأنها تدهور خطير في العلاقات بين القوتين أو أكثر نتيجة التغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف، ويدرك صناع القرار تهديد القيم و الأهداف، و إحتمال الحرب و ضغط الوقت[5].

1- عبد جودة كرار ذياب، **الولايات المتحدة الأمريكية و إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، العراق، 2015/2014)، ص.21.

2- محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات: قراءة في المنهج**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص.35.

3- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.26.

4- مهنا، **مرجع سابق**، ص.38.

5- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.26.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الرابع: العلاقـــة بيـــن مفهـــوم الأزمـــة و المفـــاهيـــم المقـــاربـــة

يميز الباحثين بين مفهوم الأزمة و عدد من المفاهيم ذات الصلة، كالتوتر و الصراع و النزاع و الحرب، و كثيرا ما يقع اللبس نظرا لحالة التقارب فيما بينها. و فيما يلي توضيح أكثر لهذه المفاهيم.

I- التـــوتـــر:

إن التوتر على الصعيد الدولي، يمثل التخوف والقلق الذي يسري في العالم نتيجـــة تهديد السلم العالمي، من جراء إحتكاك ما بين الدول أو إحتمال نشوب حروب في مناطق حساسة من العالم قد تجر الدول الكبرى إليها، وبالتالي إحتمال تحولها إلى حرب عالمية[1]. فالتوتر يعبر عن حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا و سببا في النزاعات و الأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر، لتصل إلى حـــد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب)، إذا لم يتم إحتوائه بالطرق السلمية[2]. و في سياق آخر، يعكس التوتر ذلك القدر من الإنكماش الذي يصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر، وغالبا ما يقترن بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية أو تصريحات سياسية، لا ترتقي إلى مستوى المواجهة المباشرة. هذا المعنى لا يجسد التوتر ذات المفردات التي تنطوي عليها المواقف التصارعية بدلالاتها العميقة، بقدر ما يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة، الناجمة عن تبدل مواقف الأطراف وسياسات بعضها إتجاه البعض الآخر[3].

إن التوتر غالبا ما يسبق الأزمة، وكثيرا ما رافق نشوبها و قد لا يؤدي إليها. إلا أن ما يثيره للأزمة، أنه إذا إتخذ منحنى آخر، سيشكل عاملا رئيسيا لإنفجارها. فالأزمة "كظاهرة دولية تعكس حالة توتر، نتيجة خلاف في الرأي أو الموقف إزاء مسألة ما. و قد تتحول حالة التوتر إلى نزاع دولي محتمل أو فعلي، إما بصورة غير عادية أو فجائية" [4]. كما يشير لحالة عداء وتباين في المصالح، ويمكن بقائه في هذا المستوى. ووصف "بمجموعة مواقف وميول نتيجة الشك وعدم الثقة ". ويعبر **مارسيل(Marcel)** على أنه "مواقف صراعيةلا تؤدي مرحليا اللجوء إلى القوات المسلحة، إنما الميل لإستخدامها أو إظهار سلوك الصراع" [5].

1- **موسوعة السياسة**، الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، معجم سياسي، ص.799.

2- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية**، (عمان: دار الشروق للنشر، 2004)، ص.190.

3- عبد القادر فهمي، **الصراع الدولي وإنعكاساته على الصراعات الإقليمية**، (بغداد: بيت الحكمة، 1990)، ص.36.

4- الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.358.

5- العلي،ع ، **مرجع سابق**، ص.69.

Retirer le filigrane maintenant

II- النـــــزاع :

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح[1]. و قد وصفه **ناصف حتي** " بتعارض أو تصادم بين إتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، ما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره " [2]. كما وصف على أنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما "[3]. و في تعريف آخر هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية، نتيجة الإختلاف في دوافع الدول، و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها. مما يؤدي إلى تصرفات و سياسيات تختلف أكثر مما تتفق. و على الرغم من هذا، تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب[4]. ويمثل النزاع حالة خلاف قد تتصاعد إلى صراع دولي، و يأتي نتيجة عوامل سابقة، وهو مرحلة لاحقة عن الأزمة أي إحدى مراحل تطورها، التي يمكن أن تتصاعد لتتحول إلى نزاع.

III- الصـــراع :

يعرف **لويس كوسر (Lewis Coser)** الصراع، بأنه " تنافس على القيم و على القوة و الموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تجسيد أو تصفية أو لإيذاء خصومهم"[5]. فالصراع قد ينتج عن تناقضات حادة في المصالح، مما ينجم عنه إنقسامات حادة[6]. إن الأزمة الدولية تمثل مرحلة حساسة من الصراع الدولي، والتي تتصف بتصاعد وتيرة هذا الصراع وشدته و خطورته، حيث تبرز فيها إمكانيات وضع حد ونهاية لهذا الصراع، بإستخدام القوة والعنف نتيجة المساس بالمصالح القومية و الأهداف والقيم العليا. لهذا عرفت الأزمة الدولية بأنها "نقطة ما على خط مفهوم الصراع الدولي، فهي حدث يستمد خصائصه الأساسية من خصائص الصراع، وهي وإن كانت تقع على خط الصراع، فإنها تقع بالتأكيد في موقع متقدم من مواقع

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985)، ص.140.

2- يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.293.

3- كمال حماد، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997)، ص.17.

4- حسين بوقاره، **تحليل النزاعات الدولية**، (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص.7.

5- داورتي، بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص. 140.

6- **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، إسماعيل عبد الفتاح، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، معجم سياسي، ص.177.

Retirer le filigrane maintenant

الصراع "[1]. و هذا ما ماذهب إليه **هولستي** (**Holsti**) في تعريفه، حيث يراها " إحدى مراحل الصراع وأبرز مظاهرها، وجود أحداث مفاجئة غير متوقعة سببها صراع مسبق، قد يصل إلى درجة التوتر و التهديد، بحيث ترغم صانعي القرار على إختيار أحد البديلين الحرب أو الإستسلام" [2].

IV- الحـــــرب :

تعرف الحرب بأنها " التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها بإستخدام الأساليب الأكثر أو الأقل تطرفا. و من هنا، فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية "[3]. و يشير **روبرت نورث** (**Robert North**) إلى أن " الأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها الى الحروب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على إعتبارها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها "[4]. أما **جون سبانير** (**John Spanir**) عبر عنها بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من إحتمال إندلاع الحرب، و عليه يمكن القول أن الأزمة قد تنذر بوقوع الحرب[5] ".

من المهم أن يتم التمييز بين الأزمة الدولية والمفاهيم التي تتداخل معها، وعموما تمثل هذه الظواهر مراحل متقدمة أو متأخرة للأزمة، تتفاوت من حيث خطورتها و درجة تأثيرها، وكذا مستوى تهديدها للسلم الدولي. و غالبا ما تبدأ الأزمة بالتوتر، و قد تتضمن درجة عالية منه، ثم تتصاعد إلى نزاع في حال إنفجارها، كما قد تنذر بوقوع الحرب. لكن لا تؤدي دائما حالة التوتر إلى أزمة، بالرغم من أنها غالبا ما تسبقها. و أحيانا تتضمن الأزمة على درجة عالية من التوتر في مرحلة التصعيد. ومما سبق ذكره، يمكن القول أن الأزمة الدولية تعبر عن نقطة تحول لفترة حاسمة يصل فيها الصراع إلى مستوى عالي، بحيث يهدد بتغيير نمط التفاعل بين الدول أطراف الصراع، ولا يشترط إستخدام القوة العسكرية. و يمكن أن تؤدي الأزمة إلى الحرب، و غالبا ما تسبقها، لكن لا تنتهي كل الأزمات إلى الحرب. ويمثل الفارق بين هذه المفاهيم في الدرجة و المستوى وهو ما يميزها. وبذلك تتدرج العلاقات التفاعلية الصراعية في العلاقات الدولية مابين هذه الظواهر.

1- إبراهيم أبو خزام، **أزمات الدول : المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.40.

2- العيساوي، **مرجع سايق**، ص.23.

3- الخزرجي، **مرجع سابق**، ص.28.

4- عبد الكريم جميل، **إدارة الأزمات و الكوارث**، (عمان: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2016)، ص.49.

5- الجبوري، **مرجع سابق**، ص.38.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: خصـــائص الأزمـــة الـــدوليـــة و مـــدخـــلاتهـــا

المدخل الأول: خصـــائـــص الأزمـــة الـــدوليـــة

تتصف الأزمة الدولية بخصائص، تميزها عن غيرها من الظواهر السياسية، و تتمثل أهمها فيمايلي:

I- التهـــديـــد العـــالي للأهـــداف و محـــدوديـــة الـــوقت:

إدراك صانع القرار أن الوقت المتاح لإتخاذ القرار يكون محدودا، ونقص المعلومات الكافية للتصرف[1]. فالأزمة تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة أحداثها،إذ تشكل نتائجها تحولا في مستقبل الأطراف[2]. كما أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صانع القرار، يوجه نحو مصالح إستيراتيجية حيوية يدركها صناع القرار في الدولة القومية[3]. و تتزايد الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة التي تعتبر تحديا ثقيلا يهدد مصالح أحد الأطراف[4].

II- عنصـــر المفـــاجئـــة:

الأزمة قد تكون حدثا مفاجئا، وقد يكون خارج نطاقها كالأزمات المفتعلة. ويقصد بهذا العنصر، أنه لم يتم توقع حدوثها من حيث المبدأ، أو حجم آثاره، أو توقيته، أو لم يتم تجهيز الإستعدادات لمواجهته.

III- خاصية الصـــراعـــات و الضغـــط و العنـــف:

إن جوهر الأزمة يكمن في الصراعات الدولية، و هي من مراحله المتقدمة، و صراع مسبق بين أطراف الأزمة، و الذي يرفع من مستوى التوتر والتهديد[5]. ما يؤدي إلى وجود قوى التي تشكل ضغطا، تأثر على السلطة السياسية للدولة. من ضغط مادي، إجتماعي، نفسي، معنوي، سياسي، إقتصادي. بغرض إملاء إرادتها و تحقيق مصالحها[6]. فالأزمة تعد من الصعوبة، على المعنيين بها أن يكونوا بقدر من متطلبات الرقابة

1- حتي، **مرجع سابق**، ص.183.

2- أمين الهويدي، **التحولات الإستراتيجية الخطيرة على المستوى الدولي**، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص.132.

3- خليفة، **مرجع سابق**، ص.28.

4- الهويدي، **(التحولات الإستراتيجية الخطيرة ...)**، **مرجع سابق**، ص.132.

5- العلي. م، **مرجع سابق**، ص ص.37- 70.

6- الزبيدي، **مرجع سابق**، ص.21.

Retirer le filigrane maintenant

والسيطرة. و أن العلاقات بين أطرافها متغيرة بسرعة، ويتعرض صناع القرار للإضطراب والإجهاد و القلق، المؤثر في أدائهم وكفاءاتهم وصواب قرارهم، للخروج من الضغط، والوصول لحلول الأزمة. كما تتصف بالعنف، و سيادة حالة الخوف، قد تصل إلى حد الرعب و تقييد التفكير و إحتمال إستخدام القوة المسلحة، ما يحدث تغيير مفاجئ في النظام السياسي الداخلي، و دعم حالة اللإستقرار في النظامين الداخلي و الدولي.

IV- خاصية العـــالميـــة و عـــدم التجـــانس و النسبيـــة :

أي عالمية نطاق الأزمة أي إمتداد آثارها إلى عدة دول، لم تقتصر على أطرافها، بل تطول مصالح الأطراف الأخرى، حتى بشكلها غير المباشر. و عدم تجانسها لإستخدامها فيمجالات متعددة. كما ليس لها خصائص مشتركة أو متشابهة، فقد يكون مضمونها سياسيا أو إقتصاديا أو عسكريا. كما أن الأزمة الدولية تتميز بالنسبية، أي إقترانها بسبب و بزمان و بمكان، و إقترانها بمدرك إستراتيجي وسياسي[1].

و من السمات البارزة للأزمة الدولية، صعوبة التنبأ بمجرياتها، لعدم قدرة أطرافها على التحكم على مجرياتها، وعدم وجود معلومات يعتمد عليها للتعرف بدقة على أهداف أطرافها. و أن مناخها يمتلئ عادة بعروض القوة و التهديدات المتبادلة و التوترات النفسية الحادة، وهي عوامل تتفاعل بإتجاه تفاقم الأزمة وتصاعد أخطارها. عادة ما يميل أطرافها إلى تضخيم المخاطر أو المبالغة في تقييمهم لمضاعفاتها المحتملة على مصالحهم، خاصة في مواجهة الضغط و التهديد و الإبتزاز التي قد يتعرض لها بنحو آخر[2].

إن للأزمة عناصر تتعقد و تتشابك، كتداخل أسبابها، مع تعدد الأطراف و القوى المؤثرة في حدوثها، وتطورها و تعارض مصالحها[3]. إلى جانب إتصافها بعامل الشك أو عدم التأكد (**Uncertainty**)، وعامل التفاعل (**Interaction**) ، وعامل التشابك والتعقيـــد (**Complexity**). حسب **لويس كمفورت** (**Louis Komfort**)[4]. إلا أنه يظل لكل أزمة خصوصيتها التي تنفرد بها. و يختلف حسب الأزمة، و يتوقف على عدة عناصر، كمصدر الأزمة و أسبابها، و ثقلها و التي تقاس بمدى تهديدها للمصالح العليا، و مدى تعقدها و تشابكها، و حدة الأزمة و كثافتها، والعمرالزمني للأزمة، و نطاقها، وميزان القوى بين أطرافها.

1- العلي. م، **مرجع سابق**، ص ص.37- 70.

2- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012)، ص ص.240، 241.

3- العلي، ع، **مرجع سابق**، ص.70.

4- عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص.17.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني: مـــدخـــلات الأزمـــة الـــدوليـــة

تنطوي الأزمة الدولية على قدر من الخطورة قد تهدد الأمن الدولي، أو لأطرافها تبعا لطبيعتها و أساليبها، حيث أنها ترتبط بعوامل تضم أسبابا متعددة لنشوئها، والتي يصعب حصرها والإحاطة بها.

I- الصـــراع و التنـــافس الدولـــي على المصالـــح و مناطـــق النفـــوذ :

إن الأهمية الإستيراتيجية و الجيوسياسية لمناطق النفوذ، والتي ميزها التنافس و الصراع بين القوى الإقليمية و الدولية، بدأت منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وتطورت في ظل المتغيرات الدولية. كمنطقة آسيا الوسطى، القوقاز، بحر قزوين، الخليج العربي، الشرق الأوسط و القرن الإفريقي. هذه المناطق تتمتع إما بمواقع جيوإستراتيجية، أو موارد طبيعية، تسعى للنفاذ إليها وإلى العالم عبرها، لتعزيزهيمنتها، إلا أن وصفها بمناطق نفوذ وعدم إستقرار كالشرق الأوسط، نتيجة التوترات و الأزمات التي تحدث في دولها.

1- صـــراع النفـــوذ على المناطق الجيـــوإستراتيجيـــة و الموارد الطبيعيـــة : تشكل جزءا من الصراعات القديمة المتجددة والمصالح الإستراتيجية كمناطق كآسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز*، مساحة جغرافية واحدة، التي تزخر بمواقعها الإستراتيجية و بثرواتها. فالولايات المتحدة الأمريكية تندفع نحو مصالحها الإقتصادية الكامنة هناك، خاصة و أن أفغانستان كمنفذ إستراتيجي لتوسيع نفوذها، والسيطرة على الإحتياطات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين ونقلها إلى السوق الدولية[1]. كما ولد واقع وفرة الموارد والثروات التي يحتويها هذا البحر صراعا على تقاسمه ما بين الدول المطلة عليه، و يشكل نقطة جذب من الدول الكبرى وشركات البترول، التي تسعى إلى إستخراجه وإستثماره ومد خطوط الأنابيب لنقله، وهذا ما ينتج صراع وخلاف بين دوله والدول الأخرى المستوردة أو المستثمرة وخصوصا روسيا، الصين، تركيا، إيران، أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[2]. فالتمركز في هذه المناطق، يتيح الوصول بسهولة وأقل تكلفة نحو العمق الحيوي لكل من روسيا شمالا، والصين في الجنـــوب الشرقي،

***مناطق آسيا الوسطى و بحر قزوين و القوقاز:** وتضم خمس دول هي: أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وتركمانستان، أما **بحر قزوين** الذي أختلف في توصيفه ما بين بحر أو بحيرة، تقدر مساحته بحوالى 371 كلم^2، تشاطئه كل من روسيا من الشمال الغربي، أذربيجان من الغرب، كازاخستان من الشمال و الشرق، تركمانستان شرق، وإيران من جهة الجنوب، ويقع على الطرف الغربي لقارة آسيا، وعند نقطة إلتقائها بشرق أوروبا من خلال منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الأسود. وأما **القوقاز** فيتألف من منطقتين: تضم ثلاث دول مستقلة استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ومنطقة أخرى تسمى بالقوقاز الروسي.

1- عبد الله حارم، "**رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسط**"، **الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر،ع.3،(2003)، ص ص.97-102.

2- أحمد علو، " **بحر قزوين كعكة الذهب الأسود والألماس الأسود**"، **الجيش**، لبنان، ع.300، (جوان. 2010) ، أطلع عليه في: 2019/05/17، على الساعة: 21:09، **https://www.lebarmy.gov.lb**

Retirer le filigrane maintenant

و القارة الهندية جنوبا، و إيران بالجنوب الغربي، وعمق منطقة بحر قزوين بإتجاه الغرب. فالدول الفاعلة عملت و لا تزال، تحقق تغلغلا سياسيا وعسكريا و إقتصاديا وثقافيا، متزايد الإتساع و العمق، ووضع أساسا قويا للتعاون الواسع النطاق، فالتنافس مرشح للتزايد كما ونوعا، ويتفاقم في ظل التحالفات و تقاطع المصالح و تهديدها. ما شكل بؤر للتوتر و الأزمات، وفضاء لنزاع الإستراتيجيات الدولية للحصول على الموارد وتأمين نقلها و التحكم في الممرات، فكانت الأزمات والحروب في أوكرانيا و جورجيا، وسوريا حاليا حول مناطق النفوذ و عبور مصادر الطاقة للقوى الدولية.

2- الصراع على الممرات و المضائـــق البحريـــة : تاريخيا كانت محل أطماع الدول المهيمنة. ولا زالت ضمن حساباتها و توظف كوسيلة ضغط، حيث تعمل للسيطرة على أهم مفاصل طرق التجارة الدولية ونقل الطاقة خاصة، والتأثير على خرائط التوزيع و الإنتشار الدولي. وتتصدرها 06 مضائق* بحرية جيوستراتيجية. و في حالة التهديد بإغلاقها، تنذر بنشوء أزمات و مواجهات عسكرية مع القوى الدولية الرئيسية. فلا غرابة أن يكون لهذه القوى كالولايات المتحدة الأمريكية و الهند و اليابان، و الصين و روسيا سفنا بحرية، وقيامها بزيادة إنفاقها البحري، ما يخلق شبكة قوة و نفوذ في حد ذاته[1].

II- التـــدخـــل في الشـــؤون الـــداخليـــة :

إن التغيرات في بنية القيم والقوى المهيمنة على النظام الدولي، فرضت تحولات كبرى على ظاهرة التدخل الخارجي بتغير مبررات التدخل و دوافعها[2]. و شهد الواقع الدولي نماذج متفاوتة، ما يثير قضايا متعددة كتراجع السيادة المطلقة للدول وتزايد إنتشار القوة، لاسيما الفاعلين من غير الدول، وتنامي الإعتماد المتبادل، وتزايد إنكشاف الدول للخارج. وبهذا فإن مفهوم التدخل الخارجي أكثر إتساعا، وتندرج ضمنه مفاهيم كالتبعية،

---

* **المضايق البحرية: مضيق جبل طارق** يصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، **ومضيق باب المندب** يفصل البحر الأحمر عن خليج عدن والمحيط الهندي، و قارة آسيا شرقا وإفريقيا غربا، وتربط المحيط الهندي وبحر العرب بالبحر المتوسط. لارتباطه **بقناة السويس**، وهي ممر صناعي و ملاحي على البحر المتوسط و الأحمر، وصولا لآسيا. و **مضيق هرمز** الواقع بين سلطنة عمان و إيران و يربط الخليج العربي ببحر العرب و المحيط الهندي. و المضايق التركية **(الدردنيل و البوسفور)**، بين البحر الأسود و المتوسط. و **مضيق ملكا** الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية و أندونيسيا، و يمثل بوابة تربط بين المحيطين الهادي و الهندي.

1- كارل بيلني، جيرارد ريد، **لعبة الطاقة الكبرى: كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم؟** ، ترجمة، أسماء عليوة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2014)، ص.90.

2- خالد علي، " **ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية**"، **السياسة الدولية**، أطلع عليه في:2019/05/18، على الساعة: 22:26، **https:// www.siyassa.org.eg**

Retirer le filigrane maintenant

والتدخل الدولي لنشر الديمقراطية وتدخل المنظمات الدولية لإعادة هيكلة السياسات الإقتصادية للدول، ودور الأطراف الثالثة في النزاعات، و التدخل لحسابات إنسانية وغيرها.

أضف إلى ذلك أن نتائج التدخل قد تؤدي لعواقب وخيمة تتناقض مع الأهداف التي تصيغها القوى المتدخلة، فالتدخلات لم تنتج بيئة دولية آمنة، بل كانت تداعياتها سلبية علي السلم والأمن الدوليين. ففي ليبيا أحدث عدم إستقرار إقليمي في منطقة الساحل والصحراء، و وفر ملاذ للجماعات الإرهابية و تأثيراتها لاحقا في أزمة شمال مالي، والتي إستدعت بدورها تدخلا خارجيا فرنسيا مدعوما بقوات أفريقية. كما أن إدارة مراحل ما بعد التدخل، واجهت عدة مشكلات كالإرتداد للسلطوية، وتردي الأمن الإنساني، وإنهيار الدولة، وتزايد التنظيمات الإرهابية[1]. و هذا ما يؤدي غالبا إلى التسبب بظهور و إندلاع عدد من الأزمات الدولية، بإعتبار أن التدخل الأجنبي يمثل إنعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي.

III- الخـــلافـــات و النـــزاعـــات الحـــدوديـــة :

غالبا ما تكون النزاعات الحدودية بؤرة لخلافات متجددة و مصدرا كامنا للتوتر، في حالة إدعاء كل طرف أحقيته في منطقة حدودية مشتركة. و أن عدم الإتفاق، يجعل الوضع قائم على الشك و الترقب، مما يشكل سببا لإثارة الأزمات بصفة متكررة [2]. منها ما تم حله ومنها ما هو معلق حتى الآن. في حين رسمت معالم البعض منها القوى الإستعمارية التي لم تراع خصوصيات الدول، بل قسمت وفق مصالحها و توازنات القوى لتعميق خلافاتها و فارضة هيمنتها، لضمان بقائها رهينة لمخططاتها الإستراتيجية وأطماعها. و الحدود هو" الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادته" [3]. كما تعرف بأنها "الخطوط الذي تحدد الإقليم الذي تشغله الدولة و تبسط عليه سلطاتها بصفة إقليمية" [4]. وبما أن الحدود ترسم إقليم الدولة، فهي تتداخل فيها الإنقسامات الإثنية، الطائفية، العرقية و القبلية. و منه ستظل إحدى مصادر الخلافات، والأزمات و النزاعات، ومنها من تطورت في شكل حروب أهلية دامية. و أي إحتمال لإعادة تقسيم الدول في مناطق جيو ستراتيجية و الموارد، ستتدخل الدول المهيمنة، لأنها تشكل منافذ توظف خدمة لمصالحها، كإقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان منذ سنة 1947م.

1- علي، **مرجع سابق**.

2- غيث سفاح متعب الربيعي، حسين طاهر قحطان، "**ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري**"، **العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العراق، ع. 42، (2011)، ص ص. 139- 165.

3- فيصل عبد الرحمن على طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط.2، 2011)، ص.33.

4- محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص.272.

Retirer le filigrane maintenant

IV- إستيـــراتيجيـــة إفتعـــال الأزمـــات :

يكون سبب هذه الأزمات، التخطيط المسبق من بعض أطراف صناع الأزمة لتحقيق مصالحهاوأهـدافها، كتعزيز التماسك الداخلي للمجتمع، من خلال لفت إنتباهه إلـى قضـية سياسـية خارجيـة معينـة و إشـغاله عن المشاكل الداخلية، أوتحقيق مصالح إستراتيجية مع الدول المستهدفة في الأزمة المفتعلة[1].

V- التنـــاقـــض والصـــراع الأيـــديـــولـــوجـــي:

تتمثل خطورة الصراع الأيديولوجي بسبب شموليته وإثارته للمشاعر، و ظهور المصالح والأطماع وراءه بمظهر الشرعية، كون الأيدلوجية أو العقيدة التي يتبناها الفرد أو الدولة يصعب تغييرها لإرتباطها بكيان الفرد أو الدولة، وأن التناقض يدفع للصراع، أشبه ما يكون صراع من أجل البقاء. وهذا في حد ذاته مصدر خصب للأزمات، كأزمة الرهائن بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ سنة 1979م. و كانت فترة الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى كتلتين إيدولوجيتين متناقضتين، قطب رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و آخر إشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي، مصدرا للكثير من الأزمات الدولية[2].

VI-أسبـــاب أخـــرى :

يعزي آخرون هذه الأسباب إلى الأخطاء البشرية الناجمة عن سوء الفهم و التقدير أو سوء الإدارة إلى جانب المعلومات الخاطئة أو الناقصة[3]. و الميل إلى إستعراض القوة من قبل دولة تجاه دولة أخرى لإبتزازها، وتنامي الإشاعات بين الدول، وخرقها للإتفاقيات القائمة بينهما، و وجود بؤرة خلاف لم تحسم[4].

ضف إلى ذلك، شروخ في بنية الدولة و إفرازها مجتمعات هشة، وسياسات الإقصاء والتهميش، والصراع على السلطة، و تدهور البيئة، الفقر، والأمراض، و اللاجئين والهجرة، وإعتبارها ملاذا للتهديدات اللاتماثلية، التي تجد لها مكانا لها في دول فاشلة. و ما يرافقها من تنظيمات إرهابيةو الجريمة المنظمة، والتي على نحو متدرج تتحول إلى ممارسات تولد أزمات و تغذيها إلى حروب أهلية شهدتها و لا تزال.

1- ذياب، **مرجع سابق**، ص.12.

2- **المكان نفسه.**

3- عباس العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993)، ص.33.

4- محمد الشافعي، **إدارة الأزمات**، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتعريب والنشر،1999)، ص.21.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث: تصنيـــف الأزمـــات الـــدوليـــة و مراحـــل تطـــورهـــا

المدخل الأول: تصنيـــف الأزمـــات الـــدوليـــة

تظهر الأزمات عند حدوثها بأنواعها المختلفة تبعا للأسباب التي أدت إليها، و تصنف إلى أصناف متعددة طبقا لعدة معايير بغرض دراستها بدقة و الإستعداد لمواجتها و إحتوائها. و قد تمثل الأزمة الواحدة أكثر من نوع لتعدد التصنيفات والمعايير المعتمدة فيها، كما تتحول من تصنيف لآخر مع مرور الزمن.

I- الأزمـــة التـــراكميـــة (الكـــامنـــة) :

هي الأزمة التي تتجاوز حدود التفاعلات الراهنة بين الدول[1]، وهذه الأزمة بالإمكان توقع حدوثها من خلال دوائر القرار ومراكز الأبحاث. وذلك لأن عملية تشكليها وتفاعل أسبابها تأخذ وقتا طويلا قبل أن تنفجر لتنمو وتتطور مع الزمن، ومن ثم تكون هناك فرص كثيرة لدى الإدارة لمنع وقوع الأزمة والتخفيف من آثارها قبل أن تصل الأزمة الى مرحلة حاسمة[2]. كما تمثل أزمة هيكلية تهدد بشكل ما النظام العالمي حاليا و مستقبلا، و تلقي بتأثيراتها على الحاضر و المستقبل معا و تتعلق بثلاثة عناصر، و تتمثل فيما يلي:

1- الديمـــوغـــرافيـــا والهجـــرة الدوليـــة.

2- التغيـــرات المناخيـــة و تأثيـــرها على جغـــرافية العـــالم.

3- مســـتوى التسلـــح[3].

II- الأزمـــة المفـــاجئـــة :

هي حدث مفاجئ مرتبط أساسا بالتفاعـــلات الآنية المباشرة، و لم يمكن التكهن بها أو تكوين تصـــورات مسبقة عنها، بمعنى آخر يصعب التنبـــأ بوقـــوعها و هي أكثر صعوبة من التنبأ بالأزمة التراكمية[4].

1- العيساوي، مرجع سابق، ص.28.

2- ذياب، مرجع سابق، ص.21.

3- العيساوي، مرجع سابق، ص.28.

4- ذياب، مرجع سابق، ص.22.

Retirer le filigrane maintenant

III- الأزمـــة المتـــداعيـــة (متسعـــة النطـــاق) :

هي أزمة تتورط فيها عدة دول رغما عنها، كحروب البلقان في أوائل التسعينات بعد تفتيت يوغسلافيا، إذ أدت هذه الحروب التي وقعت في وسط أوروبا إلى ضرورة تدخل بريطانيا و فرنسا، لتحقيق الإستقرار في أوروبا، بعد أن إتسع نطاق المذابح العرقية بشكل غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية. و لكن إنتهى الأمر بإقتناع كل من بريطانيا و فرنسا بإعتبارهما البنيات الدفاعية الأوروبية، أن أوروبا لا تستطيع وحدها أن تضمن أمنها و إستقرارها، و بذلك تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق حلف الناتو لتضع حدا لحروب البلقان و تعيد الإستقرار إلى أوروبا الشرقية، و هذا ما جعل هذه الدول حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية[1].

IV- الأزمـــة المـــرغـــوبـــة :

أزمة لا تسعى فيها الدول المهاجمة إلى أي إتفاق سياسي أو تفاوضي، و إنما في الغالب مفتوحة النهايات أي أنها نوع من المغامرة السياسية الكبرى التي تحتمل كسبا كبيرا أو خسارة باهظة، والأزمة المرغوبة بالأساس تسعى إلى بناء حقائق جديدة على الأرض، كالتدخل العراقي في الكويت 1990[2].

V- الأزمـــة المحســـوبـــة :

هي أزمة مرغوبـــة أوإدارة الأزمـــــة لهـــا بأســـلوب إســـتراتيجي رفيـــعالمســـتوى يـــرفض تمامـــا النهايات المفتوحة، و إنما يضع في الإعتبار غاية سياسية معينة يريد أن يبلغها ســـواء كـــان ســـلما أو حربـــا، و هي في ذلك تبقى فترة طويلة مرهونة بسيطرة القوى المخططة لها التي تســـتطيع فـــي أي وقـــت إثارتهـــا و تصعيدها أو تهدئتها حسب الموقف و الظروف و الأهداف المتوخاة[3]. كمـــا يمكـــن تحقيـــق هـــدف الأزمـــة المحسوبة سلما من خلال "**سياسة حافة الهاوية**" أي وضع الخصم تحت أعلى درجات الضغوط، مثلا يتم اللجوء إلى رفع حالة الإستعداد النووي إلى أعلى درجة مع مناورات و حشود بحرية واســـعة النطـــاق، كمـــا حـــدث في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962[4].

1- ذياب، **مرجع سابق**، ص.22.

2- **المكان نفسه**.

3- العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص.29،30.

4- ذياب، **مرجع سابق**، ص.23.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني: مـــراحـــل تطـــور الأزمـــات الدوليـــة

قدموا الباحثين والكتاب عدة نماذج لمراحل تطور الأزمة، حيث تباينت آرائهم في مسميات وتقسيمات هذه المراحل، لكن هذا التباين شكلي وليس إختلاف في مضامينها الرئيسية، و من بينها مايلي:

I- مـــرحلة ميـــلاد الأزمـــة (نشـــوء الأزمـــة) :

في هذه المرحلة تكون هناك بوادر تنذر بأخطار غير معروفة بعد و غير محددة المعالم و غير واضحة الإتجاه، و لم يتحدد أو يتضح المدى الذي ستصل إليه هذه الأخطار. و ذلك بلا شك، بسبب عدم توفر بيانات و معلومات عن الأزمة[1]. من هنا يكون خبرة متخذ القرار و قدرته على التكيف مع إدراك خطورتها، من بين العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة، و خاصة أن الأزمة تظهر في شكل إحساس مبهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق. و يكون محور هذا التعامل هو " **تنفيـــس الأزمـــة** " وإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها دون أن تحقق أي خسارة، أو دون أن تصل حدتها إلى درجة الصدام العنيف. وتكون هذه العملية في محورها العام في:

1- إيجـــاد محـــور إهتمـــام جديـــد يغطـــي على الإهتمـــام بالأزمـــة، ويحـــولها إلى شـــيء ثانـــوي.

2- معرفة أين تكمن عواملها والتعامل معها بالعلاج الناجح للقضاء على أسباب التوتر الذي أنشأ الأزمة.

3- إمتصـــاص قـــوة الدفـــع المحـــركـــة للأزمـــة وتشتيـــت جهـــودهـــا في نـــواح أخـــرى.

II- مـــرحلة نمـــو الأزمـــة (إتســـاع الأزمـــة) :

تبدأ هذه المرحلة، حين لا ينتبه متخذ القرار إلى خطورة الأزمة و عدم معالجتها في بداياتها في الوقت المناسب. و بذلك تأخذ الأزمة في النمو و الإتساع نتيجة تغذيتها من خلال محفزات ذاتية مستمدة من الأزمة ذاتها، حيث تكونت معها في مرحلة الميلاد و أخرى خارجية إستقطبتها الأزمة وتفاعلت معها و بها. وأضافت إليها قوة دفع جديدة، والقدرة على النمو والإتساع [2].

1– نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الأزمات**، (عمان: عالم الحديث للنشر و التوزيع، 2009)، ص.24.

2–محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات: علم إمتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)،ص.ص. 145، 146.

Retirer le filigrane maintenant

وفي هذه المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة، ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو يتجاهلها نتيجة الضغوطات المتزايدة و المستمرة عليه، فضلاً عن دخول أطراف جديدة سواء لإمتداد خطرها أو ما يترتب عليها من نتائج أو لوصول خطرها إليهم. و حفاظا على تلك المصالح يقومون بتنبيه متخذ القرار بوجود الأزمة، و من ثم يطالبونه بالتدخل قبل إستفحالها ووصولها إلى درجة العنف. وهنا يتطلب من متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة عواملها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

1- تحييـــد وعـــزل العنـــاصر الخارجيـــة الداعمـــة للأزمـــة، سواء بإستقطـــابها أو خلـــق تعـــارض مصالـــح بينهـــا وبيـــن إستفحـــال الأزمـــة.

2- تجميـــد نمـــو الأزمـــة بإيقـــافهـــا عند المستـــوى الذي وصلت إليـــه ووقف تطـــورها، وذلك عن طريق إستقطـــاب عـــوامل النمـــو الـــذاتي التي حركت الأزمـــة.

3- معـــالجـــة الأزمـــة بتصحيـــح الإختـــلالات و أوجـــه القصـــور التي أدت إليـــها[1].

III- مـــرحلة تصعيـــد الأزمـــة (إنفجـــار الأزمـــة):

يقصد بتصعيد الأزمة الزيادة التي تطرأ على كثافة الأزمة أو ينتج عنها توسع إطارها و مداها[2]. ففي هذه المرحلة تنفجر الأزمة مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة، و يصعب للوهلة الأولى حصرها، أو حتى قياس حجمها لتأثير الصدمة التي أحدثتها، و لوجود حالة من عدم التوازن و فقدان الرؤية و تشابك الآراء. حيث تؤشر هذه المرحلة لإزدياد حدة الأزمة و شدتها، أي إزدياد حدة التوترات و الصراعات بين أطراف الأزمة من جهة، و إتساع نطاقها و توسع مجالها أو زيادة عدد أطرافها من خلال إنضمام أطراف ثالثة قد تتأثر بالأزمة من جهة أخرى. كما تزداد حدتها و تصاعدها من طبيعة الوسائل و الأساليب التي تم اللجوء إليها من قبل أطرافها، كإستخدامهم للعنف أو القيام ببعض التحركات العسكرية[3]. و يحدث التصعيد من الآتي:

1- إذا قـــدر أحد طـــرفي الأزمـــة بأن مصداقية تهـــديدات الخصم منخفضـــة.

2- أن المخاطر التي تثيرها تهـــديدات الخصم أقل من تلك التي يستطيع تحملها.

1- الخضيري، مرجع سابق، ص.146.

2- الزبيدي، مرجع سابق، ص.93.

3- ذياب، مرجع سابق، ص.19.

Retirer le filigrane maintenant

و عندئذ يسير إلى مسلك تصعيدي عنيف و متبادل، و تـــوازن القـــوى بين الأطراف المتنازعة التي تحول دون وصول الأزمـــة إلى المواجهة الفعليـــة، و يسمى" الـــردع المتبـــادل". و يتم هذا الردع من خلال حسابات معقدة و مكثفة و دقيقة تصل بالطرفين إلى أن الخسائر المتحققة تفوق المكاسب المرجوة في حالة إستخدام القوى العسكرية. وأن الحسابات التي يجريها كل طرف لأهداف الآخرين، و تقييمه لهذه الأهداف بأنها متواضعة و معقولة تدفعه إلى تقديم بعض التنازلات. أما إذا كان تقييمه لهذه الأهداف طموحة جدا إلى درجة تهديد مصالحه، فإن هذا قد يدفعه للتصعيد دفاعا عن مصالحها[1].

إن تصاعد الأزمة هي نتيجة للأفعال العدائية بين أطرافها، وهي المرحلة التي يمكن أن تؤدي فيها للمواجهة العسكرية، كعملية ضاغطة خاصة في الأزمات الدولية ذات البعد الإستراتيجي. وقد يحدث هذا التصعيد بصورة تلقائية، أو مخطط له مسبقا من أحد أطرافها. فالأزمة تمثل المواقف المكثفة في ديناميكية الصراعات المتضاربة المصالح، والتي تصل لمرحلة التأجج بوصول أحد أطرافها أو جميعها لتهديد مصالح الطرف الآخر، فيتدخل لإعادة التوازن أو الدخول في مواجهة فعلية.

IV- مـــرحلة تقلـــص الأزمـــة (إنحســـار الأزمـــة):

تظهر الأزمات الدولية و تتصاعد بسبب تعارض المصالح و إختلاف موازين القوى، لذلك فإن عملية إحتواء الأزمات بين الدول المتنازعة تصبح مسألة ضرورية، لأن إستمرار تصاعدها يهدد إستقرار النظام الدولي، و تختلف هذه العملية بإختلاف حدتها و إتساعها، وما إذاكانت دولية أو إقليمية. و تبدو عملية إحتواء الأزمة الدولية التي تقع بين الدول الكبرى مسألة معقدة في ظل التوازن النووي، أما في حالة الأزمات الإقليمية، فإن عملية إحتوائها غالبا ما تتطلب تدخل القوى الكبرى بشكل مباشر. أوعن طريق طرف ثالث لترجيح أحد طرفي الصراع، و خلق التوازن لتهدئة الأزمة، ومنع أحد أطرافها من تحقيق أهدافه على حساب الطرف الآخر، و عادة ما تسعى أطراف الأزمة إلى تجنب دفع التوتر إلى نقطة أبعد بكثير من تلك التي بدأت من عندها الأزمة. و كثيرا ما يساهم في تخفيف حدة الأزمة دخول طرف ثالث يعمل على التوصل لإتفاق لحل الأزمة، التي غالبا ما تكون مهمة صعبة و معقدة، و يقع على مسؤوليته إقتراح مبادرات لدفع عملية التفاوض. كما يؤثر عامل الثقة تأثيرا مباشرا في تقليل حدة الأزمة، و تسهيل عملية تسويتها[2].

1- الزبيدي، مرجع سابق، ص ص.93،94.

2- المرجع نفسه، ص ص.93-96.

Retirer le filigrane maintenant

و تتنـــاقص حـــدة الأزمـــة الدوليـــة بفعـــل عـــدة متغيـــرات منهـــا:

1- طبـــيعـــة نـــــوايـــا الطـــرف الآخـــــر.

2- الثقة التي تؤدي للحد من تفاقـــم الأزمـــة.

3- مستوى العنف الذي وصلت إليه الأزمـــة.

4- مدى إستعداد صانع القرار في الطرف الآخر للإستجابة بمبادرات تخفيف حدة الأزمة[1].

V- مـــرحلة إنتهـــاء الأزمـــة (تـــلاشـــي الأزمـــة) :

تنتهي الأزمـــة الدوليـــة عادة بإحدى الطريقتيـــن: إما بالطرق السلمية و إما اللجوء إلى الحرب.

1- إنتهـــاء الأزمـــة بالطـــرق السلميـــة: يتم التوصل لهذا الحل عندما تلجأ أطراف الأزمة فض نزاعاتها بالطرق السلمية، و من أهم عناصر الوصول إلى التسوية السلمية هو:

أولا- إدراك الطـــرفين المتنـــازعين عـــدم قـــدرتهمـــا على الإستمـــرار في النـــزاع.

ثانيا- تولد الرغبة في توصل أطراف الأزمة لتسويتها بطريقة سلمية، بعد إدراكهما لذلك.

ثالثا- الثقة المتبادلة تسهل على أطراف الأزمة عملية التفاوض بغرض الوصول إلى إتفاقات تخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف[2].

2- إنتهـــاء الأزمـــة باللجـــوء إلى الحـــرب : قد تنتهي الأزمة الدولية بإندلاع الحرب بين أطرافها، بعد فشل محاولات حلها سلميا، نتيجة تصلب الأطراف في مواقفهم و في تعاملهم مع تداعيات الأزمة أوعدم التوصل للتوافق. لذا فالحرب تكون واردة في أغلب الأزمات الحادة عند وصول الأطراف من مستويات الإختلاف إلى الذروة.

1- الزبيدي، **مرجع سابق**، ص ص.96،97.

2- إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، (الكويت: دار ذات السلاسل،1987)، ص.126.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني : إدارة الأزمـــات الدوليـــة

تجمع أدبيات العلاقات الدولية على أن أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، كانت نقلة نوعية في مجال الإهتمام بدراسة الأزمات الدولية. و أصبح من الموضوعات الحيوية. كما تناولته العديد من الدراسات، وتنوعت في مختلف أبعاد هذه الإدارة وإستراتيجياتها. وعليه، فهذه الدراسات يحيط بها شيء من الغموض وعدم الإتفاق حول تحديد مدلولات المفهوم. و أن تطبيق المبادئ العامةعلى أزمة ما، قد يختلف بإختلاف الظروف والمحددات المؤثرة علىالأزمة، فيما أشـــار إليه **جيلن سنايدر (Glenn Snyder)**[1].

المطلب الأول: ســـوابـــق تـــاريخيـــة لإدارة الأزمـــات الدوليـــة

إن إدارة الأزمات مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم. وكانت من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة، وعرفت تسميات أخرى، كالحنكة الديبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة. وكانت هذه الممارسة المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات، والتعامل مع المواقف الحرجة [2]. و كانت إدارة الأزمات ظاهرة معتادة خلال عصر توازن القوى الأوروبية، ثم أصبحت أكثر إلحاحا في عصر الردع النووي، لتتطور ما بعد الحرب الباردة .

المدخل الأول : مـــرحلة تـــوازن القـــوى الأوروبيـــة و علاقاتها مع الدولة العثمـــانية بعد مؤتمر وستفاليا

كان للتطورات النظم الأوروبية إنعكاساتها على توازن القوى الأوروبية و علاقاتها مع الدولة العثمانية بعد مؤتمر وستفاليا (Westphalia) عام 1648. ويعد المؤتمر بالنسبة لأوروبا بمثابة الإنطلاقة في تنظيم العلاقات السياسية الدولية، ووضعت لأول مرة أسس النظام الدولي الحديث. كما أسفرت عن إنهاء حرب الثلاثين عاما (1618-1648)، بسبب صراع ديني بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا. وشاركت فيها معظم القوى الأوروبية في ذلك العصر[3]. كما تعد بداية لما سمي فيما بعد دبلوماسية المؤتمرات[4]. وأثرت المعاهدة في إتجاه توضيح فكرة القانون الدولي حيث إستقر مبدأ التشاور بين الدول، و إجتماعها في مؤتمرات دولية لحل نزاعاتها[5].

1–بن طريف، **مرجع سابق**، ص.8.

2-العماري، **مرجع سابق**، ص.18.

3– علي العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2010)، ص ص.49،50.

4– **المرجع نفسه**، ص.50.

5– حوسين بلخيرات، **النظرية السياسية للمجتمع الدولي : دراسة في إتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2017)، ص.54.

Retirer le filigrane maintenant

وأهم ماجاءت به تكريسها لمبادئ المساواة بين الدول، وعدم التدخل، والسيادة. كما أخذت بفكرة توازن القوى*، بإعتبارها وسيلة لإستتاب السلام في أوروبا [1].

وإستقر الحال في أوروبا على هذا الوضع، إلى أن حاولت فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة لها، دون مراعاة لمبدأ التوازن الذي أقر في مؤتمر واستفاليا، و لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا و إشتبكت معها في حرب طويلة، إنتهت بتوقيع معاهدة أوترخت عام 1713، والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى[2]. التي وقعت فرنسا والنمسا على معاهدتي راستات وبادن في عام 1714، اللتين أكدتا معظم شروط معاهدة أوترخت. و إنتهت حروب خلافة العرش الأسباني* (1701– 1714)، و كانت هذه المعاهدة بداية عهد جديد التي أنهت سلسلة من الحروب التي حاولت فيها فرنسا السيطرة على أوروبا. ثم تلا ذلك وقوع أحداث دولية ذات شأن منها: تعاظم قوة روسيا و ظهورها على المسرح الدولي، و إعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام1776.

وشهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا نقاط تحول رئيسية في ثلاث معاهدات؛ وهي: ويستفارك (1606)، و كارلوفيتز (1699)، وكوكينازجا (1774)، وكان لتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات مهمة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية - الأوروبية خلال هذه المرحلة الحساسة من إعادة تشكيل توازن القوى. وبعد تصالح فرنسا مع أسبانيا في منتصف القرن السادس عشر م لإنهاء الصراع بينهما في أوروبا، أضحت إنجلترا المتحدي الرئيس للهيمنة الأسبانية، ومن ثم أضحت هدفا للدبلوماسية العثمانية في مواجهة النمسا، وفي نفس الوقت أخذت روسيا في شرق أوروبا تلعب دورها في التوازنات لصالح النمسا ضد العثمانيين. ولقد لعبت الصراع المذهبي (الكاثوليك والبروتستانت)، إلى جانب عوامل سياسية وإقتصادية متصلة بالصراع التجاري و المستعمرات، دورها في تشكيل هذه التوازنات. وكانت معاهدة ويستفارك (1606) مع النمسا بمثابة إنعكاس لتأثير السياسات الدولية و أنهت الصدام المتتالي بينها و الدولة العثمانية. لذا كانت معاهدة كارلو فيتز (1699) التي قننت نتائج الحروب العثمانية مع الحلف المقدس (1683–1699)، بمثابة نقطة تحول بالنسبة لنتائج وآثار التوازنات الأوروبية على الفتوح العثمانية. وساعدت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية في مواجهة التهديد الروسي، فلقد إنتقلت لروسيا منذ منتصف القرن الثامن عشر وتعددت الجولات العسكرية للصراع العثماني-الروسي و المعاهدات، حتى كانت حرب(1768) التي

1– نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط.11، 2019)، ص.288.

***توازن القوى:** كمفهوم و مبدأ في العلاقات الدولية، يعتبر ممارسة قديمة غير مرتبطة بمعاهدة واستفاليا، حيث تطرق إليه بعض الفقهاء اليونانيين، حيث كانت إستيراتيجية المدن اليونانية ملخص الفكرة، أنه إذا حاولت دولة أن تتوسع على حساب غيرها من الدول، فإن الدول الأخرى يجب عليها أن تتحد ضدها لتحول بينها و بين هذا التوسع، كي لا يختل توازن القوى.

2– العقابي، **مرجع سابق**، ص.52.

Retirer le filigrane maintenant

حققت روسيا خلالها إنتصارات حاسمة توجتها معاهدة كوكينارجا (1774). وإذا كانت الدولة العثمانية قد إستطاعت أن توظف التوازنات الأوروبية وخاصة الفرنسية-الإنجليزية ضد روسيا لتقليص مكاسبها ما قبل كوكينارجا، فإنها مثلت نقطة تحول خطيرة في تاريخ إنحدار الدور العثماني العالمي وفي تاريخ التوازنات العثمانية- الأوروبية، و الذي كان محصلة لتنامي القوة الروسية[1]. و أكد صلح كوكينارجا إندماج روسيا القيصرية كإحدى الدول الكبرى في النظام الدولي الأوروبي متعدد القوى، و برزت كمصدر تهديد لوجود الدولة العثمانية، و تأكد ذلك ضمها للقرم نهائيا عام 1783، لتحل محل النمسا التي إنشغلت بالتهديد من بروسيا، و تحالفت مع روسيا[2]، حيث حققتان إنتصاراتهما على الدولة العثمانية في أوروبا، وكانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقيةح في أرجاء العالم الإسلامي التابع للدولة العثمانية و غير التابع لها[3]. وكانت الحملة الفرنسية (1798–1801) على مصر والشام بقيادة نابليون بداية هذه المرحلة الجديدة.

ومرت علاقات القوى و التوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى، بتطورات هامة عبر عدة مراحل متتالية منذ إندلاع الثورة الفرنسية و حتى مؤتمر فيننا (1789–1815). كما تطورت هذه التوازنات في نطاق علاقاتها بالأزمات المسألة الشرقية التي ثارت حول ولايات الشرق الأوروبي و الولايات العربية. حيث مثلت الدولة العثمانية المصدر الممتد و الدائم لكل الصراعت بين القوى الأوروبية[4].

جاءت الثورة الفرنسية عام 1789 بمبادئها المعروفة، و بحق إختيار النظم الدستورية، كإعلان صريح، لتهديد النظم السياسية للبلاد المجاورة لها[5]. كما توسعت فرنسا في سياق الحروب النابليونية (1793–1815) على حساب الدول الأوروبية المجاورة، فتحالفت عسكريا كل من الإمبراطورية النمساوية المجرية وبريطانيا وروسيا القيصرية وبروسيا ضد فرنسا، ما أدت الى إنهزام فرنسا، والإطاحة بحكم نابليون. و بعد جميع هذه الأحداث إجتمعت الدول في مؤتمر جديد في فيينا خلال الفترة (1814–1815) الذي عقد بين الدول الأوروبية، وسعى إلى حل الإشكاليات التي أفرزتها الثورة الفرنسية و الحروب النابليونية التي إستمرت نحو 25 عاما، وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ودشن المؤتمر مرحلة جديدة في الدبلوماسية الدولية[6]. ونظام جديد عرف بإسم " الوفاق الأوروبي".

1– نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : منظور حضاري مقارن– الجزء الأول**، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم،2015)، ص ص.239–243.

2– نادية مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**،(القاهرة: معهد العالمي للفكر الاسلامي،1996)، ص.167.

3– مصطفى،**(العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : الجزء الأول...)**، مرجع سابق، ص ص.258،259.

4– مصطفى،**(العصر العثماني من القوة والهيمنة...)**، مرجع سابق، ص ص.163،164.

5- العقابي، **مرجع سابق**، ص.52.

6- جمال سند السويدي، **"معاهدة فيينا 1815 : دروس في صنع السلام العالمي"**، **صحيفة الإتحاد**، ت.ت،(2016/11/01)، أطلع عليه: يوم 2019/05/19، على الساعة:23:05، **manager.alittihad.ae**

Retirer le filigrane maintenant

المدخـــل الثـــاني: مرحلة نظـــام الوفـــاق الأوروبـــي

نتج عن مؤتمر فيينا نظام الوفاق الأوروبي يقوم على التوازن بين القوى الأوروبية الكبرى. و في هذه الفترة واجهت الدولة العثمانية ثلاث أزمات محورية في البلقان وهي أزمة إستقلال اليونان، وحرب القرم، والحرب الروسية-العثمانية الثالثة. وجاءت كرد فعل للصراع القوي والمستمر بين روسيا وبين الدولة العثمانية، ومن أهم سمات المشتركة بين هذه الأزمات دور روسيا في إندلاعها وفي إدارتها وتدخلها بدرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية (مع دول البلقان)؛ لإسقاط الدولة العثمانية. كما شهدت هذه الأزمات تدخل أطراف أوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا- تحت مبررات مختلفة كحماية الثوار، و حرية الملاحة في المضايق. و إختلف نمط التدخل من أزمة إلى أخرى بإختلاف حالة نظام التوازنات الأوروبية-الأوروبية، ومن ثم إختلفت نمط إدارتها، ومع ذلك ظل الهدف مشتركا بين القوى الأوروبية؛ وهو إحتواء وتحجيم النفوذ الروسي لمنع إنفراده بتحديد مصير الإمبراطورية العثمانية في البلقان، والعمل على تكريس وتعميق ضعفها بالإستقطاع التدريجي في أرجائها الأوروبية تتفق ومتطلبات النظام الأوروبي الدولي[1].

لقد كانت إدارة الأزمة اليونانية (1821) نموذجا يعبر عن حالة الوفاق الأوروبي، حيث تدخلت فيها بريطانيا و فرنسا وروسيا ضدالدولة العثمانية. أما الأزمة الثانية إندلعت حرب القرم(1853-1856)، بسببالنزاع على حماية الأماكن المقدسة بين فرنسا الكاثوليكية و روسيا الأرذوكسية، و كان الدافع الحقيقي تقسيم الدولة العثمانية، بمشاركة بريطانيا و فرنسا. أما الأزمة الثالثة، فشهدت عدة حروب عثمانية بلقانية (1875-1878) ثم روسية تركية، و أدت إلى تهديد بريطاني بالتدخل العسكري ضد روسيا [2].

أما المرحلة التي إمتدت حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى، و في الربع الأخير من القرن19، توضح تخلي بريطانيا عن سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية و بروز الدور الألماني الذي تبلور طوال هذا القرن، وكان هذا التحول جزءا من التحول في توازن القوى الأوروبية عقب توحيدها مع بسمارك 1890، و إتجهت نحو التنافس الاستعماري، و بدأ توازن القوى الأوروبي والعالمي يدخل منذ 1890 مرحلة جديدة، و أخذت تتراكم بعدها الآثار السلبية لتنافسات الموجة الثانية من الإستعمار التقليدي على نحو إنتهى بإندلاع الحرب العالمية الأولى[3]. في سياق التحالفات و المؤتمرات و الأزمات الدولية الممهدة لها.

1- مصطفى، (العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : الجزء الأول...)، مرجع سابق، ص ص.287-294.

2- مصطفى، (العصر العثماني من القوة والهيمنة...)، مرجع سابق، ص.186.

3-المرجع نفسه، ص ص.163،164.

Retirer le filigrane maintenant

بالنسبة لأبرز التحالفات في أواخر القرن 19 و مطلع القرن 20، التحالف الثنائي الألماني– النمساوي (1879)، التحالف الثلاثي الألماني–النمساوي– الإيطالي (1882). التقارب الفرنسي– الروسي (1892)، الإتفاق الودي الفرنسي – الإنجليزي (1904)، الوفاق الثلاثي الفرنسي– الإنجليزي– الروسي (1907). و أسفرت عن حلفين متنافرين هما التحالف الثلاثي و الوفاق الثلاثي. أما بخصوص أهم مؤتمرات الدول الإمبريالية لتسوية خلافاتها حول مناطق النفوذ، مؤتمر برلين الأول (1878) نص على إقتطاع مناطق من الإمبراطورية العثمانية لفائدة النمسا و روسيا، و إستيلاء إنجلترا على قبرص. إلى مؤتمر مدريد (1880) أكد حق السفراء الأوربيين في حماية رعاياهم. أما مؤتمر برلين الثاني(1884–1885)، تم الإتفاق على تقسيم قارة الإفريقية فيما بينها. ومؤتمر الجزيرة الخضراء (1906).

و فيما يتعلق بالأزمات الدولية الممهدة، و شكلت أهم النماذج الفاشلة لإدارة الأزمات التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، الأزمة السابقة لقيام حرب القرم (1853– 1856)، و الأزمات المغربية الأولى (1905)، التي مهدت فرنسا لإحتلال المغرب بعقد إتفاقيات مع كل من إيطاليا و إنجلترا وإسبانيا، ما أثار ألمانيا التي لها أطماع إستعمارية. أما الثانية (1908) قامت ألمانيا بالتهديد بعد إعتقال بعض رعاياها بالدار البيضاء من طرف فرنسا. و الأزمة الثالثة (1911)، وكان رد فعل ألمانيا لإحتلال فرنسا لمدينة فاس، إرسالها سفينة حربية إلى أغادير إستعدادا لغزو المغرب، فإضطرت فرنسا إلى التنازل لها عن الكونغو بمقتضى الإتفاق المبرم عام 1911. وأزمة البلقان الأولى (1908) نتيجة ضم النمسا إقليم البوسنة و الهرسك، ما أثار صربيا لتطلعها للوحدة السلافية في البلقان بدعم من روسيا. و أزمة البلقان الثانية ماي (1913)، ودخول دول البلقانية (صربيا– اليونان– بلغاريا) في حرب ضد العثمانيين وإنهزامها. والأزمة البلقانية الثالثة جوان (1913)، على إثر الخلافات حول غنائم هذه الحرب، قام نزاع بين بلغاريا وباقي دول البلقان، وإنتصار (صربيا ورومانيا واليونان).وقد تهيأت الظروف لنشوب الحرب، إثر إغتيال طالب صربي لولي عهد النمسا وزوجته في سراييفو يوم 28 جوان1914. فكانت أزمة صربيا سببا مباشرا لإندلاع الحرب العالمية الأولى (1914–1918). وأعلنت النمسا الحرب ضد صربيا وسرعان ما إنتشرت، وحاربت قوى الوفاق، بريطانيا و فرنسا وصربيا وروسيا، وإنضمت لها لاحقا (إيطاليا واليونان والبرتغال ورومانيا والولايات المتحدة)، وقوى المركز، ألمانيا، النمسا والمجر، ثم إنضمت (الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا).وتم فرض سلسلة من المعاهدات على الدول المهزومة (ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا). لتنهي معاهدة فرساي الموقعة في 28/06/ 1919 الحرب، بعد مؤتمر باريس للسلام (1919). وكانت تسوية سلمية بين ألمانيا ودول الحلفاء، و عقابية على ألمانيا. وإستكملت فرنسا وبريطانيا تقسيم أملاك الدولة العثمانية بموجب إتفاقية سايكس– بيكو (1916)، ووعد بلفور(1917). وتم توقيع معاهدة لوزان (1923) نهاية الدولة العثمانية.

Retirer le filigrane maintenant

المدخـــل الثـــالث: المـــرحلة التي إمتـــدت حتى إنـــدلاع الحـــرب العـــالميـــة الثـــانيـــة

لقد تم إنشاء عصبة الأمم كإحدى بنود معاهدة فرساي. وهي أول منظمة دولية، إعتمدت نظاما متكاملا لتحقيق السلم و تجنب إندلاع الحروب، و القائم على الأمن الجماعي، التسوية السلمية للمنازعات و نرع السلاح. وقد تعاملت خلال السنوات العشر الأولى مع ما لا يقل عن ثلاثين نزاعا دوليا، و معظمها حل بطريقة مقبولة وكانت بين دول صغيرة و الدول الكبرى مستعدة للمعاونة. أهمها أزمة بين اليونان وبلغاريا بسبب النزاع الحدودي (1925). و توضح عجزها في الأزمات التي كانت القوى الكبرى طرفا فيها، في أهم إختبار بعد إعتداء اليابان على الصين وإحتلالها منشوريا. ورفض كل من فرنسا وبريطانيا فرض عقوبات ضد اليابان. إلى الإختبار الأصعب غزو إيطاليا للحبشة (1935) حيث فرضت عقوبات عليها ليتم رفعها بضغط من فرنسا وبريطانيا. أما الثالث، و عكسته سلسلة التحديات التي بدأها هتلر منذ قراره بإعادة تسليح الرايخ وتصاعدت بشكل خطير. بعد ذلك حتى وصلت إلى حد غزو النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا ولم تستطع العصبة وقفه، و قد دخلت مرحلة الإنهيار، وبالتالي إندلعت الحرب العالمية الثانية (1939-1945).و هكذا برزت أزمات ما قبل الحرب العالمية الثانية مع سياسة هتلر التوسعية، وغزوه بولندا (1939)، و كرد فعل إعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب عليه – إيذانا– بإندلاع الحرب العالمية الثانية. وما أحدثته من تغييرات في هيكل وموازين القوى في النظام الدولي الذي كان سائدا قبلها. فقد ترتب عليها بروز نمط مختلف من التحالفات الدولية، حيث برز معسكرين: دول المحور(ألمانيا وإيطاليا واليابان). ودول الحلفاء الذي تقوده بريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبدرجة أقل فرنسا والصين[1].

المدخـــل الـــرابع: مـــرحـــلة الحـــرب البـــاردة

- أدت الحرب العالمية الثانية إلى إنقسام العالم لمعسكرين، رأسمالي تقودة الولايات المتحدة الأمريكية، وإشتراكي يقوده الإتحاد السوفياتي. كما تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة، و تضمن ميثاقها نظاما متكاملا لإدارة الأزمات الدولية، أولها مبادئ عدم إستخدام القوة أو التهديد بها و اللجوء للوسائل السلمية. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، لوقاية المجتمع الدولي من الأزمات الحادة أو منع تطورها لمواجهات مسلحة و حروب. إلى الآليات التي تمكن الأمين العام للأمم المتحدة أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن، أن يلعبو أدوارا للتسوية، أو إقتراحها بما ينص الميثاق. كما أنشأ محكمة العدل الدولية كآلية يلجأ إليها الدول لحل المنازعات ذات الطبيعة القانونية. كما فوض مجلس الأمن بالتدخل، بإسم المجتمع الدولي، عند وقوع العدوان أو تهديد للسلم أو إخلال به، سواء لقمع العدوان أو ردعه

1 حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، (الكويت: عالم المعرفة،1995)، ص.20.

Retirer le filigrane maintenant

أو للعودة للوضع سابق ما كان عليه قبل إندلاع الأزمة. حيث زود الأمن بكل السلطات و الصلاحيات التي تمكنه من التعامل مع كل الأزمات بفاعلية، و نص على الأداة العسكرية لتمكنيه من التدخل العسكري في حالات الضرورة، وفقا للمادة 43. و تزويده بلجنة أركان الحرب التي تقدم المشورة إلى مجلس الأمن في ما يتعلق بالشؤون العسكرية.

إن الميثاق وضع من الناحية النظرية نظاما متكاملا للأمن الجماعي، تتوافر فيه الأركان اللازمة لضمان فاعليته. لكن وضعه موضع التنفيذ يتوقف على توافر إجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. لأنه دون توفر ه، لا يمكن للمجلس أن يتخذ قرارات في المسائل المهمة أو الموضوعية. و هذا النظام كان مصمما في الواقع لمواجهة الأزمات التي تقع خارج نطاق الدول الكبرى[1]. لكن مع ظهور الخلافات بينها قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية و تصاعدها فيما بعد، وإندلاع الحرب الباردة كان لها نتائج بالغة الخطورة على دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية. وأدت الحرب الباردة إلى توسيع نطاق الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي، و إمتداده إلى معظم القضايا المهمة. و بعد تبني الولايات المتحدة لسياسة الإحتواء، أصبح للإتحاد السوفياتي سلاح حق الفيتو للدفاع عن مصالحه، خاصة في السنوات الأولى. وطرأ تغير كبير على هيكل علاقات القوى في النظام الدولي. و أدى هذا التغير في نمط إستخدام حق الفيتو كسلاح من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية. فبعد أن كان الإتحاد السوفياتي الأكثر إستخداما للفيتو، مقارنة مع الدول الدائمة حتى منتصف الستينيات، بدأ المنحنى ينعكس تماما. و أصبحت الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأكثر إستخداما للفيتو منذ ذلك التاريخ، و هذه الحقائق يؤكدها الجدول التالي :

الدولـــــة	1955–1946	1965–1956	1975–1966	1985–1976	المجموع
الصين	1	صفر	2	صفر	3
فرنسا	2	2	2	9	15
المملكة المتحدة	صفر	3	8	11	22
الولايات المتحدة	صفر	صفر	12	34	46
الإتحاد السوفياتي	75	26	7	6	114
المجموع	**78**	**31**	**31**	**60**	**200**

جدول : تطور إستخدام الفيتو خلال مرحلة الحرب الباردة

1- نافعة، مرجع سابق، ص ص.119–121.

Retirer le filigrane maintenant

بعد إستحالة الإتفاق على تشكيل أداة عسكرية، توضع تحت تصرف مجلس الأمن و تجميد عمل لجنة الأركان، والشلل الذي أصاب مجلس الأمن بسبب الإستخدام المفرط لحق الفيتو. فقدت الدول ثقتها في نظام الأمن الجماعي، و بدأت تبحث عن ترتيبات أخرى خارج إطار الأمم المتحدة. لتعود للممارسات التقليدية كتوازن القوى، أو نظام التحالفات الدائمة أو المؤقتة. لكن النظام الدولي ثنائي القطبية بدأ يفرض منطقه، و تطلعهما للهيمنة. و أدت هذه التفاعلات إلى ما يعرف لاحقا بنظام مناطق النفوذ، و الذي أصبح مقننا بعد قيام حلفي شمال الأطلسي، و وارسو. ويعني في الواقع تقسيم مناطق معينة وعزل كل منها ووضعها تحت الحماية المنفردة لقوة عظمى، و منع أي تدخل خارجي في هذا النطاق الجغرافي. و هذا هو ماحدث فعليا، إذ أدى قيام هذين الحلفين إلى خروج كافة الأزمات التي تقع داخل نطاق منطقة النفوذ المباشرة لأي من القوتين عمليا من دائرة إختصاص الأمم المتحدة.

يمثل إندلاع الأزمة الكورية عام 1950، إختبارحقيقي لنظام الأمن الجماعي ومدى تطبيقه، حيث تم البحث عن نظام بديل. و بعودة الإتحاد السوفياتي بعد غيابه عن مجلس الأمن، لم يتمكن من إتخاذ أيقرار جديد لإدارة الأزمة الكورية. وبناء على ذلك قام وزير الخارجية الأمريكية آنذاك دين اتشيسون، الذي تقدم بمشروع قرار، وافقت عليه الجمعية العامة(1950)، و أصبح يعرف بإسم" قرار الإتحاد من أجل السلام"[1]. بموجبه منح للجمعية العامة سلطة حلول محل مجلس الأمن في ممارسة إختصاصه في الأوضاع و المسائل التي تشكل خطرا على السلم و الأمن الدوليين نتيجة الإفراط في إستخدام حق الفيتو[2]. وبذلت الجمعية العامة جهودا كبيرة بموجب القرار في العديد من الحالات كالعدوان الثلاثيعلىمصر(1956)، والنزاع بين الهند و باكستان (1971)، وأزمة المجر (1956)، و أزمة الكونغو (1960)[3]. و صاحبت فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية و شكلت أهم النماذج الناجحة لإدارة الأزمات، أهمها مايلي:

I- أزمة حصار برلين1948-1949: تم تقسيم ألمانيا و برلين في مؤتمر بوتسدام عام 1945 إلى مناطق نفوذ، حيث تقاسموا الحلفاء ألمانيا الغربية وبرلين الغربية، ونال الإتحاد السوفياتي ألمانيا الشرقية وشرقي برلين. ووحدت ألمانيا الغربية في مؤتمر لندن عام 1948، فقام الإتحاد السوفياتي بحصار برلين الغربية 1948. وبالإتفاق على رفع الحصار، قسمتألمانيا إلى دولتين الإتحادية والديمقراطية،وبرلين إلى شطرين غربي وشرقي عام 1949[4].

1- نافعة، **مرجع سابق**، ص ص.121-127.

2- عبد الكريم عوض خليفة، **قانون المنظمات الدولية**،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009)، ص.91.

3- عوض خليفة، **مرجع سابق**، ص.92.

4- نزيه علي منصور، **حق النقض (الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين**،(بيروت: دار الكتاب العلمية)، ص.81.

Retirer le filigrane maintenant

II– الأزمة الكورية1950–1953: تم تحرير كوريا من اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، و أصبح خط عرض 38 الفاصل بين الكوريتين. و في عام 1950 قامت كوريا الشمالية بعبور الخط الفاصل، وعقد مجلس الأمن عدة إجتماعات لمواجهة تطورات الأزمة. و أوصى الدول الأعضاء بتقديم المساعدة لكوريا الجنوبية. وقامت الولايات المتحدة بفرض حصار بحري على الساحل الكوري. و صدر المجلس 03 قرارات لإدارة هذه الأزمة في غياب الإتحاد السوفياتي الذي قاطع منذ 06 أشهر جلسات المجلس إحتجاجا على تمثيل حكومة تشانج كاي شيك لمقعد الصين في مجلس الأمن. و عندما أدرك خطأه، عاد ليشارك في إجتماعات المجلس، الذي لم يتمكن من إصدار أي قرار يتعلق بالأزمة، على الرغم من إستمرارها 03 سنوات، وكان سببا التي دفعت إلى تقديم مشروع قرار " الإتحاد من أجل السلام" الذي سبق الإشارة إليه. و إنتهت الأزمة بالعودة إلى خط 38 و إبرام إتفاقية الهدنة في 1953.

III– الأزمة الكوبية 1962 : هي من أكثر الأزمات التي شكلت خطر الحرب النووية بين القوتين،و بدأت بإكتشاف الولايات المتحدة قواعد لصواريخ سوفياتية في كوبا، و إنتهت بسحبها مقابل تعهد على عدم غزو كوبا أوالتعرض لنظام الحكم فيها[1]. و صرح وزير الدفاع الأميركي آنذاك **روبرت مكنامارا (Robert Mcnamara)**، بقوله: "لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية، وإنما ينبغي أن نتحدث عن إدارة الأزمات"[2].

كما عرفت هذه الفترة أيضا، أزمة الفيتنام (1968–1975)، أزمة المجر و بولندا (1956)، أزمة برلين عام(1961)، أزمة تشيكوسلوفاكيا (1968)، والغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979.

و لقد أسست مرحلة الإنفراج الدولي عقب الأزمة الكوبية لشراكة الأعداء، أي وعي القوتين العظميين بوجود مصالح مشتركة بينهما، والناتجة عن توازن القوة بين القوى العظمى[3]. ومنه، فإن منطق إدراة الأزمات كانت مدروسة و محسوبة النتائج، وتمكنهما من تطويقها، إنطلاقا من سياسة الردع المتبادل والمفاوضات الثنائية، نتيجة لجمود الأمم المتحدة وشلل مجلس الأمن الدولي لكثرة إستخدام حق النقض.

وكان التقارب الذي تحقق تدريجيا بين القوتين العظمى خلال النصف الثاني من الثمانينيات، أدى إلى إعادة تنشيط آليات الأمم المتحدة وخاصة في مجال تسوية النزاعات بالطرق السلمية. في هذا السياق، إختلف دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة. فالأزمات التي إندلعت في منطقة النفوذ المباشرة

1– العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص.65–67.

2– حسين خليل، **العلاقات الدولية: النظرية و الواقع– الأشخاص والقضايا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص ص.408، 409.

3– خليل عرنوس سليمان، **الأزمة الدولية و النظام الدولي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسات، 2011)، ص.22.

Retirer le filigrane maintenant

لإحدى القوتين.أصبحت خارج نطاق قدرة الأمم المتحدة على إدارته أو التأثيرفي مساره، وتحول داخل الأطر الإقليمية التي تهيمن عليها كل من القوتين لمعالجتها (حلفي وارسو والأطلسي)، هذا الوضع لم يحل دون مناقشة هذا النوع من الأزمات داخل مجلس الأمن أو داخل الجمعية العامة، لكن قدرة أي منهما على التدخل الفعال فيها ظلت محدودة للغاية. أما الأزمات التي وقعت خارج منطقة النفوذ المباشرة، لكن متورطة عسكريا فيها. كأزمة الفيتنامية التي تدخلت فيها الولايات المتحدة خلال الستينيات. وأزمة أفغانستان و تدخل الإتحاد السوفييتي خلال الثمانينيات. وعجزت الأمم المتحدة طوال فترة الحرب الباردة أن تلعب أي دور فيها على الإطلاق وخاصة الأزمة الفيتنامية التي لم تناقش داخل الأمم المتحدة .

أما الأزمات التي دارت خارج منطقة النفوذ المباشرة للقوتين، تم إدارتها من طرف الأمم المتحدة وإختلفت من أزمة إلى أخرى (جهود وساطة، لجان توفيق ومساع حميدة، لجان بحث وتقصي حقائق، قوات طوارئ دولية). وقد توقفت فاعلية هذا الدور على طبيعة الأزمة وحجم المصالح الدولية، أسلوب إدارتها من جانب أطرافها، طبيعة علاقة أطرافها بالقوتين. وأدت الحرب الباردة وما نجم عنها من عجز الأمم المتحدة إلى إستحداث آلية، وهي قوات حفظ السلام التابعة لها، و ترسل إلى ميدان القتال للإشراف على وقف إطلاق النار وغيرها من المهام. كهيئة مراقبة الهدنة، في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى (1948)، ولأن هذا الصراع تطور لمواجهات مسلحة ودخلت المنطقة في عدة أزمات شاركت فيها الهيئة خلال أزمات لبنان (1956–1958–1967 –1973–1978). ومجموعة المراقبة العسكرية في الهند وباكستان (1948)، قوات الطوارئ الدولية الأولى خلال أزمة السويس (1956). و الثانية خلال حرب أكتوبر (1973)[1].

الواقع أن الأمم المتحدة إعتمدت عمليات حفظ السلم للتصدي للأزمات ذات الكثافة المنخفضة، و التأقلم مع نظام دولي ثنائي القطبية يستحيل في ظله تطبيق نظام الأمن الجماعي. كما يدل ذلك عدم قدرتها على التكيف. وفي سياق كهذا، كان من الطبيعي أن تتكسر حدة الحرب الباردة، حيث لعبت الأمم المتحدة دورا متزايد الفاعلية في إنهاء العديد من الصراعات الدولية والأزمات الحادة، الأزمة الأفغانية (1979) الناجمة عن إستمرار الإحتلال السوفياتي، والحرب العراقية -الإيرانية (1980–1988) ، الأزمة في كمبوديا (1978–1990)، و الفيتنام (1989). وأزمة الصحراء الغربية، والأزمات في أمريكا الوسطى وفي جنوب أفريقيا، التي فرض عليها عقوبات للضغط عليها بسبب سياستها العنصرية و العدوانية تجاه جيرانها، و منح الإستقلال لإقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) عام 1989. كما قامت الأمم المتحدة خلال هذه الفترة بعدة عمليات لحفظ السلم في عدد من هذه المناطق نفسها لدعم إتفاقيات التسوية

1– نافعة، مرجع سابق، ص ص.131–148.

Retirer le filigrane maintenant

التي ساهمت في إنجازها. و أزمة أنجولا (1989). و لعبت الأمم المتحدة دورا نشطا وأكثر فعالية عموما في عدد كبير من الأزمات الإقليمية خلال الفترة (1986–1990) سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا الوسطى.

لم تقتصرما ترتب من تغير طبيعة العلاقات بين القوتين في تلك المرحلة الانتقالية على تنشيط دور الأمم المتحدة في عملية التسوية السلمية لأزمات دولية عميقة الجذور ومستمرة ومعقدة، بل إمتد دورها ليشمل حظورا ملموسا وفعالا في مناطق الأزمات للمساعدة على تنفيذ ومراقبة إتفاقات. من خلال إعادة تنشيط وتطوير عمليات حفظ السلم.

المدخل الخامس: مـــرحلة مـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة و النظـــام الـــدولي الجـــديـــد

- وفي هذه المرحلة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة، و إدارتها لأزمة الخليج الثانية، أثناء غزو العراق للكويت (1990 1991)، التي إنتهت بحرب بعد فشل مساعي السلام. حيث شكلت إدارة الأزمة خطا فاصلا في مراحل تطور النظام الدولي، و إدارة الأزمات الدولية أيضا. من منظور علاقة الأزمة بمصالح الدول الكبرى. وكذا التحول في طبيعة الصراعات والأزمات الدولية، معظمها صراعات محلية ناجمة عن حروب أهلية لأسباب إثنية أو قومية أو دينية[1]. وقامت الأمم المتحدة بتحركات غير مسبوقة نحو إدارة هذه الأزمة بمنطق أمريكي سواء في المفاوضات مع العراق مع بداية الأزمة، والإنفراد بإقتراح مشاريع قرارات في مجلس الأمن، وتمكنها من تفعيل قرار إستخدام القوة العسكرية[2]. وتمكنت الولايات المتحدة من حشد تأييد دولي في مجلس الأمن،

و شكلت تحالف بقيادة العمليات العسكرية [3]. و بخصوص الأزمة الصومالية، التي إندلعت بين مختلف الفصائل و الصراع على السلطة، إلى إنهيار الدولة. تدخل مجلس الأمن، و قامت الولايات المتحدة بقيادة تحالف دولي للإغاثة الإنسانية، و بفشلها إنسحبت لتتولى الأمم المتحدة عام 1993، لتنسحب منهية بذلك عملية فاشلة و أثرت سلبا على هذه المنظمة عام 1995. و في أزمة لوكربي (1988)، التي يمكن أن تصنف ضمن الأزمات المفتعلة لتصفية الحسابات، فبعد سنوات حاولت الولايات المتحدة إستخدام مجلس الأمن لتجسد الشرعية الدولية لتمرير قرارات زجرية لمواجهة ليبيا، وقد ظهر تعسفها في إدارتها للأزمة، حيث فرضت عقوبات إقتصادية وحظر جوي على ليبيا عام 1992.

1– نافعة، **مرجع سابق**، ص ص.276-393.

2– إدريس لكريني، " **إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول :مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية** "، **المستقبل العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، م.25، ع.287،(31 جانفي 2003)، ص ص.28– 45.

3– العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص.79–84.

Retirer le filigrane maintenant

أما التدخل الأمريكي في أزمة البوسنة والهرسك التي برزت كإفراز مباشر لتفكك الإتحاد اليوغوسلافي السابق وإقدام جمهورياته على الإستقلال والذي أفضى إلى إتفاق دايتون عام 1995، فقد تم بعدما سمح لقوات حلف شمال الأطلسي أن تعمل كذراع عسكري للأمم المتحدة بموافقة من مجلس الأمن ذاته.و قضية كوسوفو كان من الصعب على الولايات المتحدة التدخل بإسم مجلس الأمن الدولي وذلك بسبب حق النقض الروسي ورفض الصين العلني لأي هجوم أمريكي على يوغوسلافيا السابقة، ولهذا لجأت واشنطن إلى حلف شمال الأطلسي وإستغنت عن مجلس الأمن[1].

ضف إلى ذلك الأزمة الأفغانية و ماشكلته من المحطات الرئيسية لتدخلات الحلف الأطلسي في إدارة الأزمات الدولية و فرض الأمن الإستقرار، بقيادة أمريكية و بريطانية، والتي إنتهت بالحرب في 7 أكتوبر2001 في إطار محاربة الإرهاب الدولي، وكانت بمثابة ردة فعل على أحداث11 سبتمبر 2001. ولأول مرة يتدخل الحلف عسكريا في منطقة خارج حدوده العسكرية، و التي كان مخطط لها قبل الأحداث و بررت بها، إلى التحالف الدولي ضد العراق و فشل جهود التسوية من قبل الولايات المتحدة لأهدافها الإستيراتيجية، و إنتهائها بالحرب خارج الشرعية الدولية عام (2003). وغيرها من الأزمات، كالأزمة الإيرانية و برنامجها النووي منذ عام(2002)، و جورجيا (2008) و ليبيا وسوريا منذ عام (2011) إلى يومنا هذا. و أزمة أوكرانيا مع روسيا (2014 و2018).

و بذلك يشهد العالم أزمات كبيرة تزداد تعقيدا، ولم تعد منظمة الأمم المتحدة قادرة على إدارتها بسبب بروز و عودة قوى دولية منافسة للهيمنة الأمريكية في إتخاذ القرار الدولي، ومع اللجوء لعقد التحالفات خارج إطار المنظمة لتحقيق الأهداف الدولية المختلفة، أضحى الأمر صعبا و في غاية التعيقد، مع بروز أزمات مرتبطة في مجملها بالصراعات الإثنية و الأقليات، والمطالبة بالديموقراطية، وحقوق الإنسان. و في ظل الفوضى الدولية و تعقد الأمور وتداخلها، و تزايد الإنكشاف الأمني للدول، بتنامي التهديدات اللاتماثلية.

إن إدارة الأزمات الدولية والعربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تمت بتدخل بإسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وبين تلك الحالات التي تتدخل فيها القوى الكبرى بشكل منفرد تحت ذرائع مختلفة، وفق منطق المصلحة، و ضمن إزدواجية المعايير في العلاقات الدولية. إلى جانب إشراك المنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوروبي و الإفريقي، و الحلف الأطلسي، والإيكواس و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، التي قامت بإدارة و حل الأزمات في مناطقها.

1- إدريس لكريني، **(إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول...)**، ص ص.28- 45.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: مفهـــوم إدارة الأزمـــات الدوليـــة

تطرق الباحثين إلى مفهوم إدارة الأزمات من منطلق توجهاتهم الفكرية المختلفة، على الرغم من تعدد الإجتهادات، إلا أنه يشوبه الغموض في إستخداماته، كما يشير إلى مدلولاته المتعددة.

المدخل الأول: تعريف إدارة الأزمـــات الدوليـــة

عرفت إدارة الأزمة بأنها "نظام يستخدم للتعامل مع الأزمة، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها، بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية" [1]. أي تعني" كيفية التعامل والتغلب على الأزمة بالأدوات العلمية المختلفة، وتجنب سلبياتها والإستفادة منها مستقبلا" [2].

و في ذات السياق يرى **عبد السلام زاقود** أن التغلب على تلك الأزمات، يكون من خلال " أدوات مناسبة لتجنب سلبياتها و الإستفادة من إيجابياتها" [3]. ويعتبرها **الهويدي** كذلك "محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة، وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة" [4].

و بالنسبة **لإدريس لكريني**، فعرفها على أنها " إدارة الأزمة ذاتها والتحكم في مسارها و إتجاهاتها، بإعتبارها عملية تهدف إلى تطويق المشكل " [5]. أما **ألكسندر جورج (Alexander George)**، فوصفها" بالقيود التي ترد على عملية ممارسة القهر والجبر والضغط الإكراهي في العلاقات الدولية، أي أنها السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها، حتى لا تصل إلى حد إنفجار العنف الشامل أو الحرب" [6]. أي أنها " القواعد المنظمة لحركة الأطراف" [7]. كما تعني"العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية " [8].

1- بن طريف، **مرجع سابق**، ص.8.

2- الشافعي، **مرجع سابق**، ص.10.

3- عبد السلام جمعة زاقود، **إدارة الأزمات الدولية في ضل النظام الدولي الجديد**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013) ، ص.83.

5- إدريس لكريني، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010)، ص.20.

6- سليمان، **مرجع سابق**، ص.10.

7- بن طريف، **مرجع سابق**، ص.27.

8- كمال حماد، " **إدارة الأزمات: الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات** "، **الدفاع الوطني**، لبنان، ع.57، (أوت. 2006)، إطلع عليه في: 2019/05/26، على الساعة: 21:45 ، **https://www.lebarmy.gov.lb**

Retirer le filigrane maintenant

وأشار **ريتشارد كلوتربوك (Richard Clutter Buck)**، إلى أنها "التوصل إلى حل لمواجهة خطيرة دون إندلاع الحرب، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المصالح الحيوية لطرفي الأزمة "[1]. أي تعني "التوصل إلى حل مقبول لطرفي أزمة ما دون اللجوء إلى الحرب" [2]. حسب **ليسلي ليبسون (Leslie Lipson)**.

أما **هافر بيتر (Hefer Peter)**، فيراها " إحتواء الأزمة والتخفيف من حدتها، بشكليستبعد معهحدوث إشتباكاتعسكرية على نطاق واسع"[3].

فيما ينظر آخرون إلى أنإدارة الأزمة فيالسياسة الدولية، هي"محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات قصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب" [4].

وعند **فيليب وليامز (Philip Williams)**، فهي " قيادة الأزمة وتوجيهها والسيطرة عليها أو ضبطها، لكي لا تخرج عن اليد وتقود للحرب. و التأكد من أن الأزمات تحل بالشكل المقبول الذي يسهم في الحفاظ على أمن الدولة ومصالحها الحيوية. والإمساك بمتغيراتها، وإدارة تلك المتغيرات، وتشكيلها بالصورة التي تسمح بمدير الأزمة أو بالفرق المعنية بإدارتها، بدفعها في الطريق الذي يرغب أن تندفع فيه، لإيصالها إلى النهاية التي تحقق أهدافه ومصالحه" [5].

كما يشير كذلك إلى أنها " سلسة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها، حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب. وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة، هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها "[6].

وأشار إليها **هانزبيتر نيوهولـــد (Hanspeter Neuhold)**، إلى أن " إحتواء الأزمة، والتلطيف من حدتها، بشكل يستبعد معه حدوث إشتباكات عسكرية على نطاق واسع"[7].

1- الجبوري، **مرجع سابق**، ص.43.

2- سليمان، **مرجع سابق**، ص.11.

3- إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات و الأزمات الدولية**، (القاهرة: دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص.34.

4- إدريس لكريني، **(إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول..)**، **مرجع سابق**، ص ص.28- 45.

5- فليب وليامز، **إدارة الأزمة والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي**، (بغداد: ترجمة ومنشورات مركز البحوث والمعلومات، 1986)، ص ص.89،90.

6- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.38.

7- الجبوري، **مرجع سابق**، ص.42.

Retirer le filigrane maintenant

و يرى كل من **كينتنر وشوارز** (**Kintner et Schwarz**)، أن إدارة الأزمة هي " كسب الأزمة مع الحفاظ عليها في نفس الوقت، داخل حدود المخاطرة المحتملة لطرفيها " [1].

ويذهب **جونثان روبرتس** (**Jonathan Robrets**)، إلىأنها " قدرة أحد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله أو لحملهم على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنبا للمساس بمصالحه"[2]. أما الهدف من إدارة الأزمة حسب **السيد عليوة** هو " تحقيق أكبر قدر من التنازلات من قبل العدو أو تقديم أقل التنازلات من قبل الذات " [3].

كما تعني إدارة الأزمات "التلاعب بالعناصر المكونة لها و الأطراف الداخلية فيها، أي ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في مواجهة موقف طارئ، في سياق ثلاث ضغوط حادة: ضيق الوقت، التهديد بإستخدام القوة و العنف، عدم توفر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية ".

و بما أن الأزمة تعني إنقطاعا أو خروجا عن النمط المعتاد للتفاعل، بتأثير سلسلة متغيرات التي تحيط بموقف دولي معين، حيث ينطوي هذا التطور المفاجئ على تهديد مباشر للقيم أو المصالح العليا للدولة. يستلزم سرعة إتخاذ القرارات في وقت ضيق و ظروف عدم التأكد، فإن إدارة الأزمة هي التلاعب بعناصر الموقف، بما في ذلك التلويح بإستخدام القوة بشكل يضمنالمصالح القومية لمنع أي صدام عسكري مباشر[4].

كما عرفت إدارة الأزمة " أنها السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة، تقتضي أحيانا تكثيف عمليات التصعيد، و أحيانا أخرى، التخفيف من حدتها. وبذلك تعني كلا من عمليات التصعيد و تكثيف التحركات الصراعية، و عمليات . حدة الأزمة و العمل على تسويتها، حتى لا يصل تطورها إلى حد إستخدام القوة العسكرية الشاملة "[5].

وهذا يعني، أن إدارة الأزمة تشمل سعي لدى كل من أطرافها، " إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة، أو خسائر مرتفعة".

1- سليمان، **مرجع سابق**، ص.11.

2- العيساوي، **مرجع سابق**، ص.38.

3- عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.32، 33.

4- الزبيدي، **مرجع سابق**، ص.106.

5- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، (بغداد: دار الرقيم للنشر، 2009)، ص.202.

Retirer le filigrane maintenant

وفقا **لسنايدر (Snyder)** [1]، أن صناع القرار يسعون إلى إستخدام " أدوات المساومة الضاغطة منها و التوفيقية، على نحو يعزز سياستها و يضعف سياسة الخصم، أو على الأقل يقلل خسائرها إلى حد أدنى ممكن. و هو الأسلوب الأكثر إقترابا من الواقع عند معالجة أزمة ما " [2].

وتمثل الأدوات الضاغطة في إدارة الأزمة، التحركات والتكتيكات التي ترمي إلى إظهار الحزموتمسك طرف من الأطراف بمصالحه إزاء الخصم بالتهديد، أو بإستعمال القوة بأشكالها المختلفة، لفرض إرادة طرف على طرف آخر. أي تحركات تقوم بها الدولة للضغط على الخصم، ليقبل مطالبها ويمتثل لإرادتها. و التي تكون مباشرة أو غيرمباشرة، فالمباشرة تمثل تحركات مادية وملموسة تختارها الدولة، بتحريك أدوات القوة العسكرية أوالإقتصادية. وتعني بداية فعلية للتصعيد، كعمليات التي تزيد من درجة العنف في سلوك الدولة إتجاه الخصم، كالحصار البحري، أو ضرب سفينة مدنية، أو عسكرية للخصم، أو توجيهه ضربات عسكرية محددة ضد بعض أهداف الخصم. وتوضح هذه التحركات المواقف الحازمة التي تأخذ بها الدولة وتعبر عن الإلتزام بالتشديد وعدم الإذعان. و أن الطرف المبادر بها يكون قد مرر المبادرة إلى الخصم، أي أنه نقل عبء إتخاذ قرار بدء أعمال العنف إلى الخصم. و غير المباشرة منها، فهي تحركات تهدف الدولة منورائها الضغط على الخصم لكي يقبل مطالبها، و تتمثل في أعمال التهديد التي لا تعني تبني الدولة لخيار معين و تنفيذه، ولكنها إشارات تنقل إلى الخصم نوايا الدولة في الأخذبخيار ضاغط إكراهي وإشعاره بجدية هذهالنوايا. وتهدف هذه التهديدات إلى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته المباشرة، ودفعه إلى خيار يتفق مع مصالح الدولة المهددة.

وتمثل الأدوات التوفيقية تحركات تعبر عن رغبة الدولة منذ البداية في تخفيف حدة الأزمة، و الإتجاه بها إلى التسوية دون اللجوء للتصعيد أو الضغط على الطرف المقابل. وغالبا تشير إلى الإهتمام الجاد بالمصالحالمشتركة في تفادي تفاقم الأزمة وتسويتها. والمباشرة منها تأخذ صيغة التنازل أو الإعلان عن موقف، بحيثيكون محفزا للخصم بعمل تنازلات هو الآخر من جانبه. أما غير المباشر، فهي إشارات أو تلميحات توضع نية الدولة و إستعدادها للتنازل عن طريق تقديم إقتراحات بتسوية الأزمة[3]. عندما تبدأ الأزمة الدولية مسارها، فإنها تكون من لحظة الإدراك بإندلاعها، و حتى لحظة تسويتها. إما بالدبلوماسية أو الحرب، بحاجة إلى إدارة عالية الكفاءة تقوم بتوظيف الموارد

1- الجبوري، **مرجع سابق**، ص ص.42، 43.

2- فهمي، **مرجع سابق**، ص ص.202،203.

3- **المرجع نفسه**، ص.203.

Retirer le filigrane maintenant

المتاحة على نحو يحقق أفضل ناتج أو مردود ممكن. و قد تعددت الإجتهادات حول مفهوم إدارة الأزمة و غايتها النهائية. مثلا يرى كيسنجر أنه يقترن بالسيطرة على الموقف خدمة لهدف محدد. و عليه، يمكن تحديد ثلاث مفاهيم تنطوي عليها إدارة الأزمات الدولية: و تتمثل في درء أو تجنب الأزمات، إدارة الأزمات، الإدارة بالأزمات.

I- درء الأزمـــات :

درء أو تجنب الأزمات مهمتها الأساسية هي منع إنفجار الأزمات، و محاولة تجنب وقوعها و الوقوف على أسبابها ومعالجتها، أي التقليلمن نشوب النزاعات والأزمات من خلال إجراءات يتم تعديلها و تطويرها. ولهذا الغرض أنشئ مركزا في أوروبا في 25 فيفري 1991، و يتبع منظمة الأمن و التعاون الأوروبي، ومقره فينا. وهدفه الأساسي العمل على تجنب وقوع الأزمات بمعالجة الأسباب والجذور التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الأزمات.

II- إدارة الأزمـــات :

إن إدارة الأزمات هي مجموع الإجراءات تتخذ مع إندلاع الأزمة، و تستهدف المساهمة في ربط الأحداث المتلاحقة، ومحاولة التنبؤ العملي الدقيق للوصول لأنسب البدائل المتاحة من خلال صنع القرار، و تحديد الأسسالإستراتيجية المرتبطة بعملية التخطيط، بشكل وثيق بالسياسة العامة للدولة في ظل محدداتها و توجهاتها[1].

III- الإدارة بالأزمـــات :

تقوم الإدارة بالأزمات على " إفتعال أزمة وهمية، و تستخدم عادة من قبل الدول و المنظمات لتنفيذ بعض إستيراتيجياتها في الهيمنة والسيطرة "[2]. ويطلق بعض العلماء "علم صناعة الأزمة" للتحكم والسيطرة على الآخرين. ويراد بِها " صناعة الأزمة بصورة حقيقية، أو بصورة مفتعلة عبر التخطيط لخلق الأزمة، ثم إستثمارها أو إستثمار الفرص التي يمكن أن تنتج من أزمة حقيقية، لتحقيق بعض الأهداف التي يصعب تحقيقها في الظروف الإعتيادية "[3]. و أهم مواصفاتها الإعداد المبكر، وتهيئة المسرح الأزموي، و توزيع الأدوار على قوى صنعها، و إختيار التوقيت لتفجيرها، و إيجاد الدوافع[4].

1- العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص.39-41.

2- عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.34،35.

3- العلي. س، **مرجع سابق**، ص ص.1-25.

4- إياد نصر، **سيكولوجية إدارة الازمات**، (أبوظبي: دار الخليج للصحافة و النشر و التوزيع،2017)، ص.55.

Retirer le filigrane maintenant

إدارة الأزمات هي إجراء لمواجهة الحالات الطارئة و المفاجئة بسرعة و كفاءة عالية، من خلال إستخدام الوسائل العلمية في التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها، للتعامل مع تلك الحالات، بهدف المنع أو التخفيف من حدة التهديدات في حالة حدوثها[1]. كما أنها " تجمع بين مقومات الفن و العلم، فهي إجتهادات و مواقف و ردود الفعل إتجاه أزمة بغرض إحتوائها، و تتم وفق سياق نظري دقيق يستمد مبادئه و مقوماته من ضوابط و قواعد علمية و قانونية " [2].

المدخل الثاني: مبـــادئ إدارة الأزمـــات الدوليـــة

تتجســـد مبـــادئ إدارة الأزمـــات الدوليـــة فـــي عـــدة قـــواعـــد، من أهمهـــا مـــا يلـــي:

I- محـــدوديـــة الأهـــداف:

لابد على أطراف الأزمة إدراك أنهم ليس بوسعهم الوصول إلى أقصى أهدافهم، وذلك يتطلب عقلنة مطالبهم، فبلورة هدف محدد يساعد على إيجاد حل للأزمة و تسويتها [3]. و أن السعي وراء مكاسب كبيرة يقابله خسارة كبيرة للطرف الآخر، لا يقدر على تحملها نظرا لثقلها. أي أن إدارة الأزمة يجب أن لا تأخذ صيغة مباراة صفرية تكون محصلتها صفر لأحد الخصمين.

II- تبنـــي الحـــل العقـــلانـــي التـــوافقـــي :

يأتي من تعديل في موقف الطرفين أو أحدهما، ولما كان غرض كل طرف إظهار عزمه وتمسكه بمصالحه. فإن البديل عن المجابهة، هو قيام كل طرف بإتاحة الفرصة أمام الآخر، ليتراجع عن موقفه.

III- حصـــر إستعمـــال القـــوة العسكـــرية بمنطقـــة جغـــرافيـــة محـــددة :

حصر النزاع العسكري جغرافيا لإحكام السيطرة على إدارة الأزمة، مع قيادة و مراقبة شديدة لصناع القرار المدنيين للعمليات العسكرية، لكي لا يصعد الموقف المتأزم والتنسيق بين التحركات الدبلوماسية والعسكرية، وتحديدها عسكريا، في إطار إستراتيجية متكاملة، لحل الأزمة دون نزاع مسلح و تفادي البدائل الأكثر خطورة [4].

1- العيساوي، مرجع سابق، ص.35.

2- لكريني، (إدارة الأزمات في عالم متغير...)، مرجع سابق، ص.7.

3- عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص.40-45.

4- العلي. س، مرجع سابق، ص ص.1-25.

Retirer le filigrane maintenant

IV- الحفـــاظ على نظـــام الإتصـــالات :

تتطلب إدارة الأزمات تعاونا مشتركا بين أطرافها، لوقف تداعيات الموقف، و وقف إنفجار الأزمة الذي يشعل الحرب. لذلك من الضروري مسبقا إبقاء قنوات الإتصال بينهما مفتوحة و متعددة [1].

V- البحـــث عن الدعـــم العـــريـــض :

خاصة إذا ما لجأ الطرف المتورط في أزمة ما إلى القوة العسكرية، فعليه البحث عن الدعم العريض والتفويض لخططه من الدول الأخرى كل ما كان ذلك ممكنا. كما أن الحاجة تفرض أيضا الحصول على الدعم المعنوي والأخلاقي، وليس فقط التفتيش عن الأحلاف للإشتراك بالأعمال العسكرية [2].

نتيجة التداعيات الخطيرة للأزمات الدولية على إستقرار وأمن النظام الدولي، تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى إدارتها، وعدم تصعيدها إلى مراحل يكون لها أثر مباشر على المجتمع الدولي. و أن ظهور الطرف يضع الطرف الذي يواجه الأزمة أمام هدفين: الأول، حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة ماديةوبشرية، أما الثاني، فهو العمل على تجنب الدخول في غمار مواجهة عسكرية مكلفة [3].

و أن ظهور الأزمة يضع الطرف الذي يواجهها أمام هدفين: الأول، حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، أما الثاني، فهو العمل على تجنب الدخول في غمار مواجهة عسكرية مكلفة [4].

تتركز مهام إدارة الأزمات على التوقع والرصد في البداية، وصولا إلى السيطرة على مجرياتها، تمهيدا لإنهائها، وما يتطلب هذا التدرج من متابعة وتنسيق أعمال. وعلى ذلك تتحدد إدارة الأزمة الدولية في كيفية توجيه مسارها، وتفادي سلبياتها، وزيادة درجة إيجابياتها عند معالجتها، ووضع حد لها. أي "طرق التعامل مع الأزمات تكون متعددة تبعا لطبيعتها الداخلية أو الخارجية"[5]. حيث يعتمد أسلوب محاصرة الأزمة، أو عزل القوى المؤثرة فيها، أو إنكارها تمهيدا لمعالجتها، على مستوى الأزمات الداخلية. وتلجأ الدولة إلى التفاوض لحل الأزمة بالمفاوضات

1- عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.45.

2- العلي. س، **مرجع سابق**، ص ص.1-25.

3- بن طريف، **مرجع سابق**، ص.24.

4- **المكان نفسه**.

5- حسين، **مرجع سابق**، ص.140.

Retirer le filigrane maintenant

القسرية، أو التصالحية في الأزمات الخارجية[1]. وتتضمن الإدارة الناجحة للأزمات تنازلات محسوبة و متبادلة من قبل أطرافها، وصولا إلى حدود مقبولة ومتفق عليها. و أن لا تقوم الدولة بممارسة سياستها الضاغطة إلى الحد الأقصى، بل تبقيها ضمن حدود معتدلة و مقبولة. و بإعتمادها المرونة في العمل السياسي و الخبرة و التجربة التاريخية، ضف إلى ذلك أن يكون سلوك صانع القرار و تقديراته محكم بالفطنة و الحكمة و التعقل و الحذر[2].

إن غاية إدارة الأزمات هي السيطرة على الأزمة والتحكم في نتائجها، وتوظيف أساليب. بما فيها التهديد و التصعيد إلى المواجهة الفعلية، ضمن حدود معقولة و محسوبة النتائج، وتختلف تبعا لطبيعة الأزمة و حدتها وأطرافها. من منطق توازنات القوى بين الدول الأطراف الإقليمية و الدولية، و علاقاتها مع البيئة الداخلية في سياق مختلف التفاعلات، وكذا درجة تعقد الأزمة وتشابك عناصرها وأسبابها. و من منطلق وصف الأزمة كحالة لا حرب و لا سلم، تستهدف تهديد المصالح و الأهداف الأساسية للدول الكبرى، و التي تتحرك في إطار إستراتيجيتها لحمايتها، من خلال إدارة الأزمات. كأهم التقنيات في درء المخاطر التي تعترض مسيرة المجتمع الدولي، وكأساليب ناجعة لإحتواء وتطويق الأزمات و النزاعات. كما توظف الإدارة بالأزمات لتنفيذ إستراتيجية الدول المهيمنة لتجسيد مصالحها و إملائاتها المشروطة، وكأسلوب للتغطية و تمويه الأزمات الداخلية، بين مساعي الهيمنة و الإستحواذ و طموحات السيطرة و التأثير، بهدف إرساء دعائم الهيمنة عالميا، وتعميق توسعها و تعزيز نفوذها في المناطق الجيوستراتيجية والموارد الطبيعية، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو إحتلالها.

المطلب الثالث: إستـــراتيجيـــات إدارة الأزمـــات الدوليـــة

المدخل الأول: أســـالـــيب التعـــامـــل مع الأزمـــات

يتم التعامل مع الأزمات بإدارة علمية و خطوات متتابعة، وفيما يلي عرض موجـــز لكل خطـــوة منها:

I- تقـــديـــر المـــوقف الأزمـــوي :

يقصد به تحديد جملة من التصرفات التي قامت بها قوى صنع الأزمة، وقوى كبحها، شاملة تقدير مكونات هذه التصرفات وما وصلت إليه الأزمة من نتائج، و ردود أفعال، وآراء ومواقف محيطة، مؤثرة أو متأثرة بها. ويشمل تقدير الموقف تحليلات لمضمون العلاقات، ومكونات القوة للطرفين، ومصادر الوصول إلى النتائج

1- حسين، **مرجع سابق**، ص.140.

2- فهمي، **مرجع سابق**، ص ص.204-207.

Retirer le filigrane maintenant

الحالية. ضف إلى ذلك أسباب نشوء الموقف الراهن، وروافد تطوره، وعلاقات المصالح و الصراع، إلى جانب علاقات التنافس والتكامل، التي إرتبطت به أو بعدت عنه.

II- تحليـــل المـــوقف الأزمـــوي :

بعد تقدير الموقف الأزموي وتحديده بدقة، يقوم مدير الأزمة و مساعديه بتحليل هذا الموقف، و ذلك بهدف الإستدلال وصولا إلى اليقين، عن طريق التمييز بين عناصر الموقف. لتوضيح مركباتها، وتقسيمها إلى أجزاء لإدراكها بوضوح. ومن هنا يتم التحليل إلى أجزاء بسيطة، ثم إعادة تركيبه بشكل منتظم، بحيث يتم التوصل إلى معلومات جديدة عن صنع الموقف الأزموي، وكيفية معالجته. و يتم تحليل الموقف الأزموي إلى ما يتركب منه من عناصر مبسطة، بهدف الإحاطة بها على وجه سليم.

III- التخطيـــط العلمـــي للتـــدخـــل في الأزمـــة :

وهي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط و البرامج، وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها. وقبل ذلك يتم رسم الخريطة العامة لمسرح عمليات الأزمات بوضعه الحالي، مع إجراء كافة التغيرات التي تتم عليه أولا بأول. وعلى هذا المسح يتم وضع كافة الأطراف والقوى التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة، ومن جانب مقاومي الأزمة. مع تحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان، بإعتبارها جميعا "مناطق ساخنة "[1].

ومن خلال هذه الـــرؤية العلمية الشاملة المحيطـــة بأبعـــاد " المســـرح الأزمـــوي "، وزوايا الرؤيـــة المتعـــددة للأطـــراف المتعلقـــة المرتبطـــة بالأزمـــة. يتـــم رســـم خريطـــة التحـــرك على النحـــو التـــالي:

1- تحديد الأمـــاكن الأكثر أمنـــا والمحصنـــة تمامـــا، لإتخـــاذها كمناطـــق إرتكـــاز وقـــواعـــد للإنطـــلاق.

2- تحديد الأماكن الآمنة لتكون القواعد الخاصة بالإنطلاق، و حاجز إمتصاص للصدمات، إذا ما تدهور الموقف، فضلا عن مناطق إنذار وتصفية، أو مناطق تفريغ وتهدئة للضغوط الأزموية.

3- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، وأي من رموز النظام أو القيادة في الدولة يمكن التضحية به، وإعداده لهذه التضحية، وتوجيه السخط له، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية ترتاح إليه قوى الصنع.

1- الخضيري، مرجع سابق، ص ص.262-269.

Retirer le filigrane maintenant

4- تحديد خطة إمتصاص الضغوط الأزموية الحالية، عن طريق الإستجابة لبعض المطالب، والتوافق مرحليا مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل العلمية الآتية:

أولا– مرحلة الإعتـــراف بالأزمـــة.

ثانيا– مرحلة التوافق والإستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.

ثالثا– مرحلة التحقيـــق والتثبـــت مـــن أسبـــاب الأزمـــة.

رابعا– مرحلة تشكيـــل لجـــان المنـــاقشـــة والإشتـــراك في حـــل الأزمـــة.

خامسا– مرحلة المشـــاركـــة في الحـــل المقتـــرح، ونقـــل عبئ حـــل الأزمـــة للقـــوى الصانعة لها.

سادسا– مرحلة ركوب الأزمة والإنحراف بها، وحماية الكيان الإداري من تأثيرها و الإحتفاظ بأدائـــه.

5-توزيع الأدوار على قـــوى الأزمـــة، وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام، الذي تم تكليفـــه بمهمة التدخـــل المباشـــر لمعـــالجـــة الأزمـــة.

6- التأكد من إستيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعة، وكذا من التتابع الزمني للمهام، وفقا للسيناريو الموضوع لمعالجة كل من إفرازات الأزمة، والقوى الصانعة لها. وكذا للتضامن مع بعض عناصرها، و للسيطرة على المسرح الأزموي بشكل فعال[1].

7- حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل الأزموي، وتزويد فريق المهام بإحتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها الموقف الأزموي.

8- تحديد التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل حاسم، على أن يتم متابعة ما يحدث بتفاصيله، والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى.

أيا ما كانت العملية التخطيطية، فإنه نتيجة للضغط الأزموي، وما تتسم به الأزمة من عدم وفرة الوقت للتخطيط، يلجأ متخذ القرار إلى مجموعة "السيناريوهات الجاهزة " المعدة مسبقا لمواجهة المواقف الأزموية الصعبة وإستخدامها، أو إجراء تعديل عليها لتكون صالحة للإستخدام الفعلي.

1– الخضيري، مرجع سابق، ص ص.270،269.

Retirer le filigrane maintenant

IV- التـــدخـــل لمعـــالجـــة الأزمـــة :

من خلال الإحاطة الشاملة " بالسيناريوهات البديلة "، والسيناريو المعتمد للتدخل في الأزمة، وإسناد المهام، وتوزيع الأدوار على فريق المهام الأزموية. و يكون متخذ القرار في إدارة الأزمات قد حدد ووضع لكل عنصر إحتمالاته، وحسب إتجاهاته، ثم يتخذ القرار.

وتتم المعالجة الأزموية مجموعة مهام أساسية، و التي تقوم على الصدام و الدحر، والمواجهة السريعة العنيفة، والإمتصاص، والإستيعاب، والإستنزاف، وتحويل المسار الخاص بقوى صنع الأزمة. أما الثانوية منها، فتنصرف إلى عمليات تهيئة المسارات، وتأمين الإمدادات وحماية قوى مواجهة الأزمات، وتوفير المساندة والمؤازرة لها. و تنصرف المهام التكميلية، إلى معالجة الآثار الجانبية السلبية المترتبة عن الصدام مع قوى صنع الأزمة، وإمتصاص الغضب أو الخوف أو الرعب في المجتمع الذي حدثت فيه المواجهة الأزموية [1].

إن ما تتطلبه الأزمات الدولية التعامل مع أحداثها و تطوراتها، وفق أسس علمية و عملية واضحة، كمتطلب أساسي في إدارة الأزمات. وذلك بهدف دراسة الأزمة بعمق والإحاطة بها. ضف إلى ذلك، وضع تصورات وإيجاد بدائل عديدة، تتيح لصانع القرار مجابهة الأزمة بمستوى جاهزية عالية، بهدف الحد من أخطارها، و توسع نطاقها.

pdfelement

المدخل الثاني: إستـــراتيجيـــات إدارة الأزمـــات الدوليـــة

تستخدم العـــديد من الإستـــراتيجيات لإدارة الأزمـــات الدوليـــة، و قـــد أشـــار إليهـــا **ألكسندر جورج (Alexander George)**، والتي يمكـــن تصنيفهـــا إلى الإستـــراتيجيات الهجوميـــة، و الدفاعيـــة[2].

I- الإستـــراتيجيـــات الهجـــوميـــة :

تستخدم هذه الإستراتيجيات لتغيير الوضع القائم على نحو يخالف حسابات وتقدير الخصم. وتتدرج هذه الإستراتيجيات ما بين الأفعال التهديدية، وتمتد لتصل إلى الإنتهاك وإستخدام العنف. ومن أهمهـــا، ما يلي:

1- الخضيري، **مرجع سابق**، ص ص. 270، 271.

2- مصطفى علوي، **إدارة الأزمات الدولية**، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1991)، ص.175.

Retirer le filigrane maintenant

1- إستـــراتيـــجيـــة الإبـــتـــزاز التهـــديـــدي :

تتلخص هذه الإستراتيجية، في وجود مطالب للطرف الذي يستخدمها وعلى الخصم أن ينفذها وإلا كان جزاؤه العقاب، فالطرف المهدد يستخدم الإبتزاز التهديدي لإيجاد أزمة، يحقق من خلالها مصالحه[1].

ولنجاح إستخدام هذه الإستراتيجية، لابد من وجود تفاوت واضح في ميزان القوة لمن يستخدمها؛ لأن ذلك يوفر له القدرة على تنفيذها بعد أن أدرك خصمه هذا التفاوت. وبالتالي تنفيذ ما يطلب منه، ونجاحها يعني عدم التصعيد.

ومن أمثلة هذه الإستراتيجية، الضغط الذي مارسه الإتحاد السوفياتي لتغيير السياسة الغربية إتجاه برلين خاصة، و في ألمانيا عامة خلال أزمة (1958- 1959).

2- إستـــراتيجيـــة الإمتحـــان المحـــدود (جس النبـــض المحـــدود) :

تبدأ هذه الإستراتيجية بمحاولة إحداث تغيير مقبول في الوضع القائم، مع مراعاة تجنب التصعيد، و لذلك يتم إتباع وسائل مرنة للفعل، بحيث يمكن وقفها أو إلغاءها بسرعة و سهولة.

وهذه الإستراتيجية محدودة ومرنة أي قابلة للتبديل. وتتطلب الوضوح في التحرك، وكفاية التهديد لإرغام الخصم على الإستجابة للمطالب، وإعلان ذلك بصورة واضحة وفي الوقت المناسب[2].

3- إستـــراتيجيـــة الضغـــط المحكـــوم :

مضمون هذه الإستراجية، أن الطرف المهاجم يدرك أن الطرف المدافع، تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، ومع ذلك يبادر بحملة لتغيير الوضع القائم، من خلال إختيارات أقل حدة للضغط عليه. ويجد الطرف المدافع صعوبة في مواجهة الضغوط؛ لأنه لا يملك قدرات ملائمة، أو لأنه يعارض إستخدامها. وهذا الضغط يمكن ممارسته بطرق عديدة، كالحصار و التحذير و الوعيد. و أن أي إستفزاز أو رد من المدافع، سيؤدي إلى تفجير التصعيد بشكل لا يمكن السيطرة عليه[3].

1- حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، (إربد: دار الكتاب الثقافي، 2009)، ص.118.

2- الزبيدي، **مرجع سابق**، ص ص.135-137.

3- قادري، **مرجع سابق**، ص.120.

Retirer le filigrane maintenant

كما تنطبق هذه الإستراتيجية على الأزمة الكورية الشمالية، القائمة حول برنامجها النووي، حيث مارست عليها الولايات المتحدة الأمريكية الضغط و التهديد، في حين تتمسك كوريا الشمالية بأحقيتها بأبحاثها النووية. بالرغم من تضررها منها لكن لدرجة الإستجابة الكلية لها [1].

4- إستـــراتيجيـــة الأمـــر الـــواقـــع :

الطرف المتحدي على ثقة من أن منافسه لن يدافع عن الوضع القائم، فيقررإتخاذ إجراء حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم. فإذا ما بدل الطرف المدافع موقفه بعد بداية الأزمة، يكون على الطرف المتحدي، إما أن يترك هذه الإستراتيجية ويتبع أخرى أكثر حذرا، أو يتخذ قراره الحاسم بتغيير الوضع القائم بسرعة، قبل أن يتمكن الطرف المدافع من الرد [2].

5- إستـــراتيجيـــة الإحتكـــاكـــات البطيئـــة (الإستنـــزاف البطيـــئ) :

قد تلجأ الدولةإلى تغيير الوضع القائم، التي تأخذ شكل حرب العصابات والأعمال الفدائية. وغالبا ما يلجأ إليها الطرف الأضعف لإرهاق الطرف الأقوى وإفقاده لمزاياه النوعية. وإعتمد حزب الله اللبناني حرب الاستنزاف مع إسرائيل في جنوب لبنان عام 2006. و تكبيدها خسائر، من خلال حرب العصابات وتدمير دبابات العدو.

II - الإستـــراتيجيـــات الـــدفـــاعـــيـــة :

هي الإستراتيجيات التي يستخدمها الطرف المدافع، لمقاومة جهود الطرف المتحدي الذي يسعى لتغيير الوضع القـــائم، وبالتالي الإضـــرار بمصالحه. ومن أهمهـــا مـــايلي:

1- إستـــراتيـــجيـــة دبـــلومـــاسيـــة القهـــر و الإجبـــار:

تسعى هذه الإستراتيجية إلى دفع الخصم إلى التوقف عن سلوكه العدائي، وذلك بالتهديد بإستخدام القوة، أو بإستخدامها فعليا بشكل محدود، لإجبار الخصم على التراجع عن مطالبه، مع إعطائه الوقت المناسب للتراجع قبل أن يلجأ المدافع إلى الأعمال العسكرية، لإجباره على ذلك. و تتضمن إستخدام أنماط التهديد ونماذج الأعمال العسكرية، التي يصاحبها إتصالات ملائمة بالخصم، كالتحذير والتهديد والمساومة والمفاوضة.

1- قادري، مرجع سابق، ص. 120.

2- الزبيدي، مرجع سابق، ص. 136.

Retirer le filigrane maintenant

2- إستـــراتيجيـــة التصعيـــد المحـــدود مع إعـــاقـــة التصعيـــد المضـــاد :

ينفذ الطرف المدافع هذه الإستراتيجية لكسب شروط أفضل في عملية المساومة؛ لذا قد يتورط في بعض الأعمال العسكرية المحدودة والمنتقاة لتحقيق هذا الهدف، حتى إذا تطلب الأمر التصعيد، كزيادة الصراع في مجال ما، أو توسيع نطاقه ومداه في مناطق أخرى.

3- إستـــراتيجيـــة الخطـــوة – خطـــوة :

يلجأ الطرف المدافع إلى هذه الإستراتيجية، إذا ما فشل إستخدام التصعيد المحدود. وقد يصاحبها تعبير إرادي من جانب المدافع بإستخدام هذه الإستراتيجية لمناقشة شكاوي ومطالب الخصم[1].

4- إستـــراتيجيـــة إختبـــار القـــدرات :

يلجأ المدافع لها، عندما يواجه بمستوى محدود من محاولات تغيير الوضع القائم، مما يجعله يقبل التحدي المطروح، ويدخل مع المتحدي في إختبار للقدرات. و بذلك يضع الخصم المتحدي أمام بديلين إما التورط في تصعيد يعرضه للمخاطر، وإما قبول الفشل في مبادرته لتحدي المدافع. وقد يستخدم في ذلك وسائل التحذير، كنشر القوات المسلحة، و توجيه تهديدات. و الغرض منع الخصم التي أحبطت خططه من القيام بالتصعيد.

5- إستـــراتيجيـــة رســـم الخـــط :

تستخدم في الأزمات التي يكون فيها تهديد واضح لمصالح الطرف المدافع، حيث تكون الطريقة الملائمة للرد على التهديد، هي رسم خط يحدد أيا من الأعمال، التي يقوم بها المتحدي تتطلب ردا حاسما.

6- إستـــراتيجيـــة نقـــل التعهـــد و الحـــزم :

ولكنه في ظل ظروف معينة تصبح في حد ذاتها إستراتيجية مستقلة، وذلك عندما تشير التطورات إلى أن الخصم قد يلجأ إلى المبادرة لتغيير الوضع القائ، وتكون لدى المدافع الفرصة المناسبة لإثناء الخصم عن القيام بذلك. وذلك لإعلانه التعهد بحماية الوضع الراهن، وإتخاذ قرار بمواجهة أية إثارة مستقبلية،

1- الزبيدي، مرجع سابق، ص ص. 136- 139.

Retirer le filigrane maintenant

أو أية مواجهة وشيكة، فإذا كان المدافع سبق وأن أشار بإتباع سياسة رادعة لحماية الوضع الراهن المهدد، فإن هذه الإستراتيجية يمكن إستخدامها لتدعيم تلك الإشارة التحذيرية، في حالة ما إذا بدأ الخصم العمليات العسكرية.

7- إستـــراتيجيـــة شـــراء الـــوقت :

من خلال هذه الإستراتيجية، يلجأ المدافع لمحاولة كسب الوقت من أجل البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين، تهدف لحماية مصالح أحد الأطراف، أو تقليل خسائره على الأقل. وهذه الإستراتيجية تستخدم لتحول دون التصعيد غير المرغوب فيه. و يفضل المدافع هذه الإستراتيجية، إذا قدر أن إستعداداته ليست كافية لمواجهة التحدي. وأيضا إذ أدرك بأن شراء الوقت وسيلة لتحسينوضعه التساومي[1].

و من الملاحظ أن إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية سواء الهجومية أو الدفاعية، تحاول تجنب التصعيد غير المرغوب فيه، فالدولة عند إستخدامها لإستراتيجية هجومية، فإنها تحرص على عدم التمادي فى التصعيد حتى لا يصل لآخر مرحلة الإندفاع أو اليأس غير المحكوم. وإدراكها في إحتمال حدوث خطأ فى تقديرات قوة خصومها. و بالنظر لهذه الإستراتيجيات يتبين أنها متداخلة. لإستخدام أكثرمنإستراتيجية في إدارة الأزمة ذاتها.

كما يتضح أن إدارة الأزمات تستخدم وفقا لطبيعة الأزمة و تشعبها، من ناحية توازن القوى الأطراف الرئيسية فيها، سواء في طبيعة علاقاتها و تحالفاتها، و تبعا لإختلاف مراحل الأزمة، مع تطور أحداثها و تسارعها، مع تجنب التصعيد غير المحسوب. و الهدف هو محاولة التحكم في الأزمة حتى لا تخرج عن السيطرة وفقا لإستيراتيجية محكمة.

1- الزبيدي، **مرجع سابق**، ص ص. 137- 140.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الرابع : دور القـــوة والمعلـــومـــات في إدارة الأزمـــات الدوليـــة.

تمثل القوة والمعلومات من المقومات الأساسية في إدارة الأزمـــات الدولية، والذي يتم توظيفها في ذلك.

المدخل الأول: دور القـــوة في إدارة الأزمـــات الدوليـــة

إن القوة كمؤثر رئيسي في التفاعلات الدولية هي المتحكم الأساسي في العلاقات الدولية، ما يؤكده تاريخ هذهالعلاقات على دور القوة في السياسات الدولية. كما تحدد أبعاد دور الدولة و مجال علاقاتها بالقوى في المجتمع الدولي. ورغم القواعد المكرسة في الميثاق الأمميلإستخدام القوة ومنعها، إلا أن مظاهر القوة مازال حاضرا في الواقع الدولي بإستمرار اللجوء إليها، ما شكل إنتهاك خطير لهذه القواعد. ولا تزال القوة أكثر إستخداما في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات و حسم الحروب،مع تعقد طبيعة الأزمات وتداعياتها، وما تضمنته من تهديدات جديدة و تدخل الدول كأطراف رئيسية و فاعلة، لا سيما مع ما شهده عالم ما بعد الحرب الباردة من تغيرات هيكلية، وما عقبها من تحولات في الألفية الثالثة، والتشابك الذي طبع العلاقات بين الدول.

وتعد القوة غاية إنسانية في ذاتها، و مشكلة القوة و الأقوى تشغل التفكير الإنساني، و معظم تعريفات السياسة ينطوي على القوة، تاريخ طويل من النقاشات في موضوعها، و في شأن أهميتها في العلاقات الدولية، من المفكرين و العلماء و المؤرخين، منذ زمن ثيوديديس إلى وقتنا الراهن[1]. و يؤكد مكيافيلي بقوله: "ما السياسة إلا معركة مستمرة، تتمثل في الصراع على القوة "، وأن نجاح السياسة يقاس بمدى إستخدامها للقوة ". ومع ذلك، أخفقت تلك الرؤى و الأفكار كلها في توليد قدر كبير من الإتفاق في شأن مفهومها للقوة؛ فالمفكرون بإختصاصاتهم يختلفون، ليس في ما يتعلق بدور القوة في هياكل مدركاتهم فحسب، بل في ما يتعلق بطبيعة القوة. و هي أكثر المفاهيم صعوبة و إثارة للجدل في العلوم الإنسانية، وخصوصا في العلاقات الدولية[2].

ويعرف أحد مؤسسي المدرسة الواقعية **هانز مورغانتاو (Hans Morgenthau)** القوة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الآخرين" [3]، أي " أنها القدرة على دفع الآخرين إلى سلوك بإتجاه معين، بإستعمال الإقناع و المساومة و الضغط " [4]. و إعتبر القوة غاية ووسيلة الدولة لتحقيق مصلحتها من خلالها.

1- سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الاميركية نموذجا**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص ص.30،31.

2- **المرجع نفسه**، ص.31.

3- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1984)، ص.19.

4- الهرمزي، **مرجع سابق**، ص.36.

Retirer le filigrane maintenant

كما فسر السياسات الدولية بأنها "صراع من أجل القوة"[1]. بينما يرى **ستيفن لوكس**(**Stephen Lux**) أن"القوة مرتبطة بتحديد الأجندة للتأثير في سلوك الدول، ومن ثم لا تعني القوة بالضرورة الإكراه"[2]. و عرفت القوة في العلاقات الدولية، بأنها"القدرة على إحداث التغيير أومقاومته، أو أنها القدرة بالحصول على ما نرغب". وأنها " قدرة التأثير في سلوك الدول الأخرى، بما يخدم مصالح أو أغراض الدول الممتلكة للقوة "[3].

وفي الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة، "فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي نتيجة قدرة توظيف مصادر قوتها في فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثيرفي إرادات الدول الأخرى ومصالحها و أهدافها، فقوة الدولة إذن تتحدد بمصادر القوة، ثم عملية إدارة وتوظيف هذه المصادر". ولبلورة هذا التصور؛ فإن مصادر القوة تكتسب وزناوتأثيرا بالتداخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال؛ ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى التمييز بين القدرة والقوة، على أساس أن القوة هي مجرد إمتلاك لمصادرها، كالموارد والقدرات الإقتصادية والعسكرية وغيرها. أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخرى[4].

ورغم تعدد التعريفـــات، إلا أن علـــم السياســـة أسفر عن ثلاثـــة إتجاهـــات لتعريف القـــوة هي:

الإتجاه الأول:القدرة على التأثيرفي الغير، وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف لخدمة مصالح مالك القوة.

الإتجاه الثاني: القـــدرة على المشـــاركـــة الـــفعـــالـــة فـــي صنـــع القـــرارات المهمـــة في المجتمـــع.

الإتجاه الثالث: أنها التحكم والسيطرة المباشرة وغير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة،على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم، وما يترتب عليها من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف، في الإتجاه الذي يفضله صاحب القـــوة[5].

1- قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004)، ص.40.

2- شيماء عويس أبوعيد، " **القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية**"، **المعهد المصري للدراسات**، إسطنبول، تركيا، (18 سبتمبر 2018)، ص ص.1-17، أطلع عليه في: 2019/05/04، على الساعة: 08:01، **www.eipss-eg.org**

3- توفيق نجم، "**نزاع القوة و القانون في العلاقات الدولية : دراسة في العلاقات السياسية الأمريكية العراقية**"، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق،ع.63، (31 ديسمبر 2015)، ص ص.101-145.

4- سفيان سخري، نبيل بكاكرة، " **التنوع والتغير في مضامين القوة : نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**"، **دفاتر السياسة و القانون**، جامعة ورقلة، الجزائر، م.10، ع.19، (19 جوان 2018)، ص ص.165- 175.

5- كريم أبو حالوة، " **سياسات القوة الذكية ودورها في العالقات الدولية** "، **مركز الأبحاث والدراسات**، دمشق، سوريا، (20 ديسمبر 2015)، ص ص.1- 19. أطلع عليه في: 2019/05/05، على الساعة: 09:55، **info@dcrs.sy**

Retirer le filigrane maintenant

كان اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وسيلة عادية لتنفيذ سياسات الدول وحسم خلافاتها؛ رغم الجهود الدولية التي تمت في إطار إتفاقية "لاهاي الثانية "عام 1907، المعروفة بإتفاقية " دراكو بورتر"، التي أكدت تحريم إستعمال القوة و تجريم الحرب لإسترداد الديون التعاقدية[1]. و هي ذات تطبيق ضيق جدا. كما كرس عهد عصبة الأمم (1919)،لأول مرة بعض الإلتزامات بعدم اللجوء إلى الحرب، وذلك بحظر حرب العدوان، وتقرير "مدة ثلاثة أشهر قبل أي لجوء إلى الحرب"، بعد فشل محاولة حل النزاع سلميا. كما تضمنت أحكام (المادة 16) عقوبات ضد العدو الذي يلجأ إلى الحرب، و ينتهك التعهدات المنصوص عليها في العهد[2]. أي أجازت الحرب إذا ما فشلت تلك الإجراءات. ثم ميثاق" بريان كيلوج" عام 1928، الذي ضيق بشكل كبير على إستعمال القوة، لكن دون جدوى. وقد مثل خطوة جريئة في تاريخ تحريم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية[3].

كشف قصور هذه الجهود بإندلاع الحرب العالمية الثانية، ما حدا بهيئة الأمم المتحدة أن تجعل من أولوياتها و مبادئها حظر إستخدام القوة والتهديد بها. حسب ما نصتعليه الفقرة (04) من أحكام (المادة02) في الفصل الأول من الميثاق. حيث أنه لم تهتم بالأسباب المادية أو ما يبرر ذريعة اللجوء للقوة، بإستثناء حالتين أشار لهما الميثاق. فالأولى، خول لمجلس الأمن التدخل بإتخاذ التدابير غير العسكرية والعسكرية في إطار نظام الأمن الجماعي، إذا تطورت الأزمات والمنازعات الدولية بصورة تهدد السلم والأمن الدوليين،أو الإخلال بهما، أو رد أعمال العدوان في إطار الفصل السابع من أحكام (المواد 39، 41 و 42). أما الثانية؛ فالدولة لها الحق في ممارسة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس، طبقا لأحكام (المادة 51) من ذات الفصل من الميثاق. وتأكيد المبدأ يستند في العديد من القرارات الجمعية العامة، ومواثيق المنظمات الإقليمية، و المعاهدات الجماعية، وكذا الفقه والقضاء الدوليين.

إن توظيف القوة بشكلها غير المباشر في إطار ترتيبات إنخرط فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي– القوتين العظميين– في ظل الحرب الباردة، عبر ما سمي فرض السلام من خلال الردع. الذي يعرف "بإمتلاك عناصر القوة دون إستخدامها فعليا"، قد أسهم بصورة كبيرة وفعالة في إدارة العديد من الأزمات الدولية. وكان له دورا في تفادي قيام حرب نووية. كما بدا واضحا أن إستخدام القوة حاليا في إدارة الأزمات الإقليمية

1– خير الدين شمامة، "**الحرب بين التحريم والتقنين**"، **سياســات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، م.3، ع.9، (جوان.2014)، ص ص.31–43. أطلع عليه في: 2019/05/09، على الساعة: 22:45، **https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue009/Pages/IssueHome.aspx**

2– نجم، **مرجع سابق**، ص ص.101–145.

3– إدريس لكريني، "**الأزمات ومنطق القوة في عالم اليوم**"، **مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية**، العراق، 2016/06/16، أطلع عليه في: 2019/05/10، على الساعة: 23:16، **https://rawabetcenter.com**

Retirer le filigrane maintenant

والدولية أضحى أكثر سهولة[1].ولا يمكن الإرتكاز على القوة فقط في إدارة الأزمة مع ما تفرضه من تعقيدات؛ بل هي تشكل عنصرا ضمن مقومات وأساليب أخرى، قد توظف بشكل غير مباشر أو مباشر في هذا الإطار. لكن إستخدام القوة في إدارة الأزمات يصبح مشروعا في حالتين أشار لهما الميثاق الأممي و المذكورين أعلاه. و عليه، يضطر مدير الأزمة إلى إختيار الممكن من بين عدة بدائل، قد تكون صعبة وسيئة في إدارة الأزمة، من قبيل توظيف القوة في حالة الدفاع الشرعي؛أو السعي لبعث رسائل تحذيرية إلى الخصم؛ من خلال إجراء تجارب عسكرية أو عقد صفقات لأسلحة متطورة. لكن إستثمار القوة في إدارة الأزمات، ينبغي أن تتم بنوع من الدقة وعدم المغالاة، وعدم المجازفة أو الإرتجال، بل يتطلب الأمر إبقاء التواصل السلمي مع الخصم قائما، لأن إتخاذ قرارات متسرعة، يمكن أن يسهم في تدهور وخروج الأزمة عن نطاق التحكم والسيطرة.

كان لإندلاع الحرب العالمية الثانية تكريسا لغلبة منطق القوة على القانون، مع عجز عصبة الأمم دون نشوبها، إلى النظام الذي عملت منظمة الأمم المتحدة لإرسائه،الذي آل إلى الجمود بشلل مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة، ما أدى لتضاعف الأزمات على مدار الكتلتين في آسيا و إفريقيا وأوروبا و أمريكا اللاتينية. إلى عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي" تطور شكل إستخدام القوة بشكل مباشر، لا سيما القوة العسكرية، إلى إستخدام غير مباشر لها، كالتهديد و الضغط. وعمل المجتمع الدولي على تنظيم منع إستخدام القوة، خاصة مع تطور الأسلحة الأشد فتكا وتدميرا بشكل متزايد، ما ضاعف الجهود في ذلك السبيل"[2]. و هذا ما عرفه في العديد من السوابق التي لجأت فيها الدول إلى الإستخدام غير المشروع للقوة ضد غيرها من الدول، نتيجة كثرة التدخلات العسكرية و تزايد الأزمات على المستوى الدولي، وهذا لحماية الدول الكبرى المشكلة للنظام الدولي والمهيمنة عليه،التي توظف آلياته ومبادئه، بما يتناسب مع مصالحها الوطنية و تنفيذ سياساتها، وتزايد اللجوء للقوة خارج الشرعية الدولية، بموجب قرارات إنفرادية. كقرار الولايات المتحدة بإحتلال العراق عام 2003، و قرار روسيا غزو جمهورية جورجيا عام 2008. مبررة ذلك في ما يسمى الحروب الوقائية أو الحرب ضد الإرهاب، والتدخل لدواعي إنسانية في الأزمات والنزاعات الدولية. في بيئة دولية تتسم بالفوضى. مع إنتشار بؤر الأزمات و التي منها ما تحول إلى نزاعات مسلحة و تداعياتها في حالة إطالة أمد الأزمات من تبعات عدم الإستقرار، وتفكك بعض الدول وإنهيارها. و وتزايد التهديدات اللاتماثية.

1- إدريس لكريني، " **أي دور للقوة في إدارة الأزمات الدولية ؟** "، **درع الوطن**، الإمارات العربية المتحدة، ت.ت، 2016/06/10، أطلع عليه في: 2019/05/10، على الساعة: 23:45، **www.nationshield.ae/index**

2-فريد ميليش، "**القوة وأهميتها في العلاقات الدولية**"، **جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، اللاذقية، سوريا، م.36، ع.6،(27 نوفمبر 2014)، ص ص. 87-67. أطلع عليه في: 2019/05/11، على الساعة: 10:17، **journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/1408**

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني: دور المعلـــومـــات في إدارة الأزمـــات الدوليـــة

تكتسب المعلومات أهميتها كونهامن مصادر القوة و أداة للسيطرة، ومدعمة لإتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة و الصائبة. ونقطة إرتكاز خاصة مع التطور التكنولوجي و المعلوماتي، بما فيها وسائل الإعلام، وما ينجر عنها من مبالغتها في تضخيم الأمور. كما أن القدرة علىإتخاذها خلال إدارة الأزمات، ترتبط بوجود قيادة سياسية مدركة لخطورة الأوضاع ودرجة تهديدها، خاصة مع نقص المعلومات، ما يضاعف من صعوبة إتخاذ القرار. ويجعله على قدر من المخاطرة، والذي يفقد صناع القرار أحيانا القدرة و السيطرة على الموقف و إستيعابه جيدا.

إن أبرز ما تحتاجه الدولة أثناء حدوث أزمة ما، هو القرار الصحيح المتخذ عن دراية و وضوح، فهي بحاجة لمعرفة دقيقة بالتفاصيل، فالأزمة تجعل الدولة محصورة بين دقة المعلومات، والوقت والقرار والمعالجات. وعليها أن تتخذ أخطر وأصح القرارات المصيرية في ظرف قصير. لذا يجب أن تكون مبنية على معلومات دقيقة و مؤكدة، وإلا ستكون كارثية تزيد من تعقد الأزمة[1]. لذلك، يترتب على صناع القرار عند إندلاع الأزمات إتخاذ قرارات متتالية لمواجهة الموقف الأزموي. كل موقف أو حالة يتخذ فيها قرارا معينا، و يشار إلى ثلاثة جوانب في الموقف، أولها: حدة التهديد الذي يطرأ في الموقف و مدى إدراك صانع القرار له، و ثانيهما: المدة المتاحة للوصول إلى القرار، والجانب الثالث: مستوى التوقع من التهديد الذي يمكن تقديره من الموقف. و تؤدي المعلومات دور رئيس في الجوانب الثلاث، من خلال بيان الخطوط الرئيسة للتعرف على القرار المقترح الذي يمكن إتخاذه في ضوئها[2].

عند إدارة الأزمات، لابد من توفر معلومات تتسم بالمصداقية، و التي يجب تمييزها عن الآخبار المضللة، خاصة مع تطور وسائل الإعلام، فالقرارات تبنى على أخبار مؤكدة. والمعلومة في معناها العام "عبارة عن سيل من الإشارات و الرسائل التي تحفز صانع القرار للتعامل مع الموقف". فالمعلومات تقدم حقائق أساسية تبنى عليها قرارات الأزمة. و دورها في تقديم بدائل جديدة. و مهما كانت دقة أجهزة المعلومات و كفاءة وسائل الإتصال، يبقى هناك فاصل بين الموقف كما هو، و كما ينقل إلى صانع القرار. ولعل ذلك يعود للأسباب التالية: السرية المفروضة على المعلومات، لاسيما المتعلقة بحماية الأمن القومي، والعوائق المادية في تدفق المعلومات إلى أجهزة إتخاذ القرار كضغط الوقت أو أخطاء في أسلوب جمعها و إيصالها. أو إحتمال إهمال المعلومات

1- بشير الوندي، " مباحث في الإستخبارات: إدارة الأزمات"، الحوار المتمدن، ع.5280، ت ت، 2016/09/09، أطلع عليه في: 2019/05/12، على الساعة: 11:25، www.m.ahewar.org/s.asp?aid=530722&r=0

2- كاظم هشام نعمة، العلاقات الدولية، (بغداد: كلية العلوم السياسية، 1979)، ص.71.

Retirer le filigrane maintenant

التي لا تتطابق التصورات الشخصية والتحيز المسبق، و إخفاء معلومات لا تطابق رغبات صانع القرار. وإهمال عامل الزمن بإعتبار أن قرار الأزمة يتطلب سرعة الرد. يبقى أهمية قيام أجهزة جمع المعلومات، بالتمييز بين ثلاثة أنواع من المعلومات وهي: المعلومات أو الإشارات الحقيقية المتعلقة بالموقف. و إشارة التمويه الخاصة بسلوك الخصم الذي يعتمد على السرية و الخداع. و الإشارة المتناقضة التي ترافق الموقف في البيئة الدولية أو الإقليمية [1]. وتستدعي إدارة الأزمات الدولية، وعي وكفاءة و قدرة صانع القرار، لتجنبه سوء الإدارك و التصور و المغالاة في ردود الأفعال. مع ضغط الوقت، وتوقف الإتصال بين أطراف الأزمة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تصعيدها، فإحتواء الأزمة، وتقييم أهداف الخصم، يتطلب كفاءة وفعالية نظم الإتصال، ونظام الإستخبارات، لإعتماد صانع القرار عليهما في تدفق المعلومات إليه[2]. إلى ضرورة إعتماد نظام لإستشعار الأزمات.

I- نظـــــام الإتصـــــالات :

تتطلب إدارة الأزمات تعزيز نظام الإتصالات، من خلال التعاون المشترك بين أطرافها، لوقف تداعيات الموقف و وقف إنفجار الأزمة الذي يشعل الحرب. ولذلك، يستلزم ضرورة مسبقة لإبقاء قنوات الإتصال بينهما مفتوحة ومتعددة بقدر الإمكان، حيث تتعدد عند إدارة الأزمات، لتشمل مصادر جمع المعلومات و رئاستها و بين هذه المصادر ووحدة معاجلة المعلومات، و بين أعضاء هذه الوحدة لتفسيرها و تقويم البدائل، وبين الوحدة و مجموعة إتخاذ القرار، و بين متخذ القرار و الدول الحليفة و الصديقة للتشاور في أمر القرار، و بين متخذ القرار و الأجهزة التنفيذية المكلفة بتنفيذه، و بين أطراف الأزمة من خلال سفارتها، و في حالة عدم وجود علاقات تربطهم تتم عن طريق المنظمات الدولية أو طرف ثالث يحظى بثقتهم [3].

كما يمكن أن تكون الإتصالات من خلال الإشارات، وهي في الأزمات لغة التورية و التلميح بالقول و الفعل، و العروض التي تقدم بها أو التلميحات أو التهديدات التي يوجهها أحد أطراف الأزمة إلى طرفها أو أطرافها الآخرين. وهي لا تقتصر على المعاني الضمنية في التصريحات الرسمية أو الرسائل المحررة أو الشفهية. و إنما قد يتم التعبير عنها بإتخاذ إجراءات معينة، كالمناورات عسكرية أو تحريك بعض وحدات الأسطول نحو مناطق معينة أو غيرها من الإجراءات التي تحمل إشارة معينة [4].

1- الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص.369-371.

2- داورتي، بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص ص.231،232.

3-عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص.45،46.

4- **المرجع نفسه**، ص.46.

Retirer le filigrane maintenant

II- نظـــام الإستخبـــــارات :

إن الأزمات تأتي متسارعة من ردود أفعال الدول تبدأ بالصدمة والتراجع، فالإعتراف و التأقلم، إلى إستعادة زمام المبادرة، التي تتم من خلال دقة المعلومات. ثم تحديد الأهداف والأسبقيات وحيوية وحرية الحركة، وسرعة العمل وحشد الطاقات وتجزئة المخاطر، وعدم الإفراط في المعالجات الخشنة، ومن ثم تطويق الأزمة. وبالنسبة لإدارة الأزمات، فيتم تشكيل هيئة أو مركزا رئيسيا برئاسة أعلى منصب تنفيذي في الدولة، والجهات المعنية بالدعم والمساندة، وجهاز الإستخبارات والجيش، وقوى الأمن والمستشارين. و للإستخبارات أدوارا مهمة أثناء حدوث الأزمة بحكم وجودها داخل دائرة التهديد وعناصر الأزمة. لذا فهي الأقدر على تشخيصها إستخباريا ومحاصرتها أو توجيهها إلى مساحات آمنة، أو تضعيفها أو تشتيتها أو حصرها في مساحة ضيقة، أو حرفها عن غاياتها أو تشتيتها، وسلب قوتها الدافعة أو التشكيك بمصداقيتها. كما يأتي دورها أيضا في توفير المعلومات ومعالجة نقص المعلومات في مركز القرار عن الأزمة، وتوفير المعلومات بشكل يجعل الدولة قادرة على إستيعاب الصدمة، والتركيز ومعرفة مستوى الخطر. إن الأخطاء الواردة في التعامل مع الأزمات، بمجملها تأتي نتيجة عنصرالمفاجأة ونقص المعلومات، مشكلة في القصور الإستخباري أو الإهمال لدورها لعل أخطرها، تتمثل في ثلاثة أشكال، و هي: الأخطاء البشرية، و الممثلة في عدم الدقة في المعلومات أو التقييم أو الإستنتاج. والأخطاء الإدارية، و تبرز في التخبط اللوجستي و التحشيد الخاطيء، وغير المناسب أو بالإستجابة الخطأ. و القرارات المستعجلة والخاطئة التي تؤدي إلى إشتداد الأزمة[1].

و تمثل المعلومات المادة الأساس لجهاز الإستخبارات و عمله، وهو المسؤول الأول الذي يقوم بالجمع والتقييم والتحليل والإيضاح، وتفسير كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن العدو والعدو المحتمل. ومنع وصوله إلى إستخلاص المعلومات. ومنه ترفع للجهات المعنية لإتخاذ القرار. وتنقسم الى أربعة مراحل هي: تحديد الإحتياجات، حيث نحدد فيها المستهدف و متطلبات جهاز التحليل. و التوجيه، ويتم فيها إبلاغ و إرشاد الأذرع والمصادر لتوفير الإحتياجات. وجمع المعلومات والبيانات التي طلبها جهاز التحليل وتبويبها. وإيصال المعلومات وتوزيعها إلى التحليل[2].

1- الوندي،(مباحث في الإستخبارات: إ دارة الأزمات)، مرجع سابق.

2- بشير الوندي،"مباحث في الإستخبارات: جمع المعلومات"، الحوار المتمدن،ع.5154، ت ت، 2016/05/06، أطلع عليه في: 2019/05/14، على الساعة: 12:50، www.m.ahewar.org/s.asp?aid=515984&r=0

Retirer le filigrane maintenant

وتتضمن الأعمال المناطة بالإستخبارات الهجومية، على سبيل المثال، أربعة أهداف رئيسة، حسب أولوية وتصنيف الدولة التي تعمل بها، وهي :

1- جمع المعلومات: تخص كل المعلومات العسكرية والأمنية و السياسية وغيرها، وفق متطلبات العمل، حيث ترتفع وتيرة وكم المعلومات والتجنيد ونشر العملاء، مع كل متغير في العلاقات أو في طبيعة التهديدات.

2- تخريب المعلومات: مثلما تعمل الإستخبارات الدفاعية على قطع ومنع شبكات العدو من العمل، فإن من مهمات الإستخبارات الهجومية ضخ كمية كبيرة، من المعلومات المغلوطة والمضخمة والكاذبة إلى إستخبارات العدو، لإرباك محللي العدو بمعلومات زائفة، تفقده الثقة بمصادر معلوماته، وتقود المحللين إلى إستنتاجات خاطئة قد تكون لها تأثيرات خطيرة.

3- الحـــرب النفسيـــة والتقييـــم الـــدوري للمجتمـــع في الـــدولـــة المستهدفـــة : من أهم واجبات الإستخبارات الهجومية، تشخيص نقاط الضعف في الفئة المستهدفة وبين الناس، لبلورة برنامج حرب نفسية وإشاعات للإستخدام، حسب الحاجة المحدودة أو الشاملة لإستهداف العقل الجمعي، و تأطير تفكير الناس وتوجيه الشعوب إلى إتجاهات ممنهجة مسبقا. فهذه الإشاعات غالبا حقائق مضخمة بمجموعة هائلة من الأكاذيب.

4- العمليـــات: وهي تشمل حيزا رئيسيا من الإستخبارات الهجومية، ومنها إيجاد لوبي ضاغط يرعى المصالح بالوكالة، ويسمى بالجهد الصامت أو لوبيات الضغط أو العملاء الكبار، حيث تقوم الإستخبارات بتجنيد وشراء بعض الشخصيات الإجتماعية والسياسية في البلد المستهدف، وتسعى دوما لإيصالهم للأماكن القيادية وتنفق المال عليهم، وصناعة طبقة سياسيه موالية لها.

ضف إلى ذلك، الإستهداف حيث تقوم الإستخبارات الهجومية بإستهداف الشخصيات المعادية والمعرقلة لمشاريعها في البلد أو الفئة المستهدفة، فتعمد إلى تخريب السمعة السياسية والإجتماعية والإغتيال السياسي لهم، بالتشهير والتسقيط والعزل السياسي، وخلق مجموعة من المؤثرات السلبية ضد الشخص أو المجموعة أو الحزب في الدولة المستهدفة. إلى جانب عمليات التصفيه الجسدية، التفجيرات، التخريب الاقتصادي، شراء الأقلام في الصحافة و القنوات وصحف وبرامج الإعلام[1].

1- بشير الوندي، " **مباحث في الإستخبارات: تصنيف الجهد الإستخباري** "، **الحوار المتمدن**، ع.5692، (2016)، ت ت،2017/11/08، أطلع عليه في: 2019/05/16، على الساعة: 22:04، **www.m.ahewar.org/s.asp?aid=505418&r=0**

Retirer le filigrane maintenant

III- نظـــام المعلـــومـــات للإنـــذار المبكـــر:

هناك من يرى هذا النظام أهم مبادئ إدارة الأزمات، و ذلك لتخفيض درجة المباغتة التي تنطوي عليها الأزمة. و يوفر هذا النظام قدرا من المعلومات الذي يساعد على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، و يقوم هذا النظام على ثلاثة عناصر، تتمثل في سجل الأزمات و التصور المستقبلي، أي السيناريو للأزمات الخارجية و الداخلية، وهذا النظام المتطور للمعلومات مهمته، التحذير و التنبؤ بحدوث الأزمة قبل وقوعها، و يقوم على التنسيق بين عدد من الأجهزة الرئيسية في مقدمتها رئاسة الدولة، و جهاز المخابرات، ووزارة الخارجية والدفاع و الداخلية... إلخ. و يكون في كل جهة مكتب لمراقبة الأزمات، مهمته إجراء قراءة دورية للمعلومات الواردة إليه من مناطق أو قطاعات الأزمات المحتملة و الطوارئ. مع تقديم مجموعة من المؤشرات التحذيرية. حيث يتم تقويم الموقف الدولي، و يتم فحص و إختيار المعلومات الواردة من مناطق الأحداث والإتجاهات غير العادية، و توفير تقويم مبدئي للأزمة قبل وقوعها فعليا و تقويم التهديد، حيث يتم تحديد آثار و نتائج موقف الأزمة، و يتضمن تقديرا للخسائر السياسية و الإقتصادية و العسكرية المحتملة، أي أن الهدف الرئيسي من وراء نظام الإنذار المبكر للأزمات هو إستبعاد عنصر المفاجئة من الأزمة[1].

و للإستخبارات دور حيوي لتشخيص الأزمة قبل حدوثها، من خلال مراقبة تطور التهديدات وإشتدادها. لتقليص عنصر المفاجأة، ومعالجة نقص المعلومات المحيطة بالأزمة. وأخذ كافة الإحتمالات والفرضيات مسبقا والتنبيه لوقوعها. بعد قراءة المعطيات، وتطور التهديدات للخروج بفرضيات أو سيناريوهات للتهديد. وتوضع الإقتراحات والإجراءات والخطط اللازمة والإحتياطات لها إن حدثت أو لم تحدث. وهنا تكمن قدرة النظام والدولة على تجنب المفاجآت و الأحداث. و نجاحها يأتي من تنفيذ خطط محكمة للإختراق والتجنيد والتحليل.

في الأخير، يتضح جليا تأثير القوة ودور آلياتها المباشرة و غير المباشرة في القرارات وسلوكيات الدول ضمن إطار الأزمات الدولية. إلى جانب المعلومات، الذي يعتمد عليها صانع القرار لرسم خارطة عمل مبنية على إستراتيجية لإدارة الأزمة، لبناء قرار صائب. ويعتمد أساسا على العمل المخابراتي، التي هي في جوهرها جمع معلومات وتحليلها، ليتبين حدودها ومدلولاتها ومدى خطورتها، ثم يدقق في المعلومة، ثم يحصر الهدف بشكل دقيق ومعلومات مؤكدة. و تهيئتها إلى السلطة لإتخاذ القرارات وفق المعطيات الحقيقية الدقيقة.

1- عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص.47،48.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث : وســـائـــل إدارة الأزمـــات الدوليـــة

إن مبدأ إدارة الأزمات، قديما في ممارسته في المجتمع الدولي، والذي لم يتوقف عن التطور منذ تاريخ ظهور الدولة بشكلها الحديث. و ذلك سعيا منه لتجنب تطورالأزمات إلى نزاعات مسلحة، حيث إعتمدت وسائل لإدارة الأزمات الدولية التي تباينت بين الوسائل السياسية، القانونية و الزجرية، بهدف الحفاظ على الإستقرار الدول. وقد عدد ميثاق الأمم المتحدة هذه الوسائل. كما نصت عليها الإتفاقيت الدولية التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي للسلام، و كذا النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ما تعلق منها بالوسائل القضائية.

المطلب الأول : الـــوســـائـــل السيـــاسيـــة و القـــانـــونيـــة

لقد كانت الدول في ظل القانون الدولي التقليدي، تلجأ إلى وسائل الإكراه لحل النزاعات التي تنشب فيما بينها. لكن مع تطور القانون الدولي، أصبح إستخدام القوة في إدارة الأزمات الدولية محظور، و وقع إلتزام على عاتق الدول بحل خلافاتها بالطرق السلمية. و تكمن أهمية هذه التسوية جليا، في أنها آلية فعالة لتجنب وقوع نزاعات مسلحة. وأكدت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على الحلول السلمية، السياسية و القانونية. و نصت الفقرة الأولى منه " أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن إستمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها ".

المدخل الأول: الـــوســـائـــل السيـــاسيـــة

I- المفـــاوضـــات :

تعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم الوسائل في تسوية المنازعات الدولية، و يشير بعض الكتاب إلى أن الدول كانت تشعر منذ العهود القديمة، بوجود إلتزام قانوني يفرض عليها التفاوض، قبل اللجوء إلى إستخدام القوة، حتى ولو لم يتعد ذلك الإلتزام الإطار الشكلي[1]. وجاء إزدهارها في سياق التكتلات، و تشابك العلاقات الدولية و تطورها، و إعتبارها الأداة أساسية للدبلوماسية. وأصبحت تشكل جزءا من التعاون الدولي في مختلف الميادين. وعرفت المفاوضات الدولية الحديثة تطورا هائلا، بعد أن أصبحت تشكل جوهر نشاط المنظمات و المؤتمرات الدولية.

1- الخير قشي، **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1999)، ص.15.

Retirer le filigrane maintenant

و أخذ التفاوض بذلك صورته المكتملة مع ظهور الدولة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648. وما عرف بعدها بدبلوماسية المؤتمرات. وبقي الإلتزام بهذا المفهوم واضحا خلال حقبة توازن القوى، والحربين العالميتين الأولى و الثانية، ونزاعات الحرب الباردة، والتي كانت تفضي في كثير الأحيان من اللجوء إلى التفاوض. على هذا الأساس أيقنت الدول قديما و حديثا، أن التفاوض هو أسلم الطرق للوصول إلى أهدافها و غاياتها، ذلك أن لغة الصراعات والنزاعات و الحروب، سيؤدي بها إلى دفع الكثير من الأضرار مع عدم ضمان تحقيق تلك الأهداف، والتي ترتبط أساسا بمصالحها الآنية والمستقبلية [1].

إن التفاوض الدولي هو عملية إتصالية بين طرفين أو أكثر، لإدارة كثير من الأنشطة، سواء لترتيب تعاون و علاقات بين الوحدات والأطراف الدولية، أو لإدارة و تسوية الصراعات و الأزمات [2]. وعليه، فالمفاوضات هي وسيلة التعاون بين أشخاص القانون الدولي وإدارة علاقاتهم الدولية. وفي إطار ذلك، فإن إتجاه المجتمع الدولي الآن، يسير نحو اللجوء إلى أسلوب التفاوض في حل النزاعات الدولية [3]، و إدارة الأزمات الدولية. وتعرف المفاوضات أنها المباحثات المباشرة بين الأطراف المتنازعة لتسوية نزاع قائم بينها عبر الأجهزة الدبلوماسية[4]. وكونها أيضا إتصالات مباشرة، يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة أو نزاع ما. و قد تتضمن بعض المحادثات للتعرف على وجهات النظر، وحوار لتبادل الرأي، ولكنها تدور في جوهرها حول المساومات التي تتعلق بالتسوية، وتتم المفاوضات بين ممثلين عن الأطراف المعينة. يتحدد مستواهم حسب طبيعة النزاع و أهميته[5].

و تتم المفاوضات لتسوية المنازعات الدولية، من خلال الإتصالات و المناقشات و تبادل وجهات نظر الأطراف المعنية و الإستشارات المنظمة على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، للتوصل إلى حل النزاع يقبله الأطراف [6]. و تحاول المفاوضات الدبلوماسية، التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنازع عليها، بإستخدام آلية التفاوض الدبلوماسي المرتكز أساسه على مفهوم المساومة بين أطراف هذه العمليات التفاوضية. و لا يخفى أن فرص

1- وسام صالح عبد الحسين الربيعي، " **دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي**"، **كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**،جامعة بابل، العراق، ع.20،(أفريل.2015)، ص ص.438-448.

2- محمد بدر الدين زايد، **المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص.11.

3- **المرجع نفسه**، ص.13.

4- سهيل حسن الفتلاوي، **القانون الدولي العام**، (عمان: دار الثقافة للنشر والإشهار، 2009)، ص.339.

5- سميرة ناصري، **الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، ص.33.

6- قشي، **مرجع سابق**، ص.18.

Retirer le filigrane maintenant

الحل التي تكلفها وسائل التفاوض الدبلوماسي ترتهن بمدى توافق المواقف التفاوضية المشاركة فيها أو عدم توافقها [1]. كما تعقد المفاوضات وفق خطوات إجرائية محددة هي: الموافقة على مبدأ المفاوضات، و يبديها الأطراف سواء قبل النزاع أو بعده، الإتفاق على مكان عقد المفاوضات، تحديد الأطراف التي يحق لها رسميا الإشتراك في المفاوضات، تحديد مستوى و صفات المتفاوضين و طبيعة أدوارهم، تحديد الموضوعات وجدول الأعمال [2].

وتعد المفاوضات المباشرة، الأسلوب الأمثل في حل المنازعات الدولية، لأن الدول المتنازعة هي وحدها من يقع عليها مسؤولية تسوية النزاع بعيدا عن اللجوء إلى العنف و الحرب. كما أن المفاوضات المباشرة لا تتطلب وجود طرف ثالث قد تكون له مصالح معينة في تسوية النزاع بطريقة تتلاءم مع مصالحه [3]. إن المفاوضات ضرورية جدا لتحقيق المصالح القومية وتعزيزها بالوسائل السلمية، في حالة إختلاف الأهداف والمصالح بين دولتين أو أكثر. فهي الأداة الأساسية للوصول إلى تسوية الخلافات والتوفيق بين مصالح الأطراف، التي تختلف مصالحها [4]. و تعتبر من أهم وأنجح الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية [5]. لأنها عملية تقدم فيها الإقتراحات الصريحة، بغرض التوصل إلى إتفاق متبادل أو تحقيق مصلحة مشتركة في أمر تتصارع فيه المصالح [6].

II- التحـــقـــيـــق :

كان الغرض من فكرة إنشاء لجان تحقيق، التسوية السلمية للنزاعات الدولية، والذي جاء به مؤتمر لاهـــاي الأول عام 1899، الذي أنشا لجان تحقيق الهدف منها تقصي الحقائق في النزاعات الدولية[7]. والتي جاءت بناءا على المبادرة الروسية. وقد وضعت هذه الطريقة في مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907 [8].

ثم تطور نظام التحقيق الدولي من خلال إبرام بعض الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، حيث تقرر إنشاء لجان التحقيق بصفة دائمة بحيث يتيسر عرض النزاع عليها مباشرة، دون إتفاق خاص، وأن تعرض عليها جميع

1- مقلد، **(العلاقات السياسية الدولية: ...)**، مرجع سابق، ص.16.

2- ناصري، **مرجع سابق**، ص.33.

3- مقلد، **(العلاقات السياسية الدولية: ...)**، مرجع سابق، ص.205.

4- محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية : مع دراسة لبعض مشكلات الشـــرق الأوسط**، (القاهرة: دار غريب للطباعـــة و النشر، 1980)، ص.55.

5- جمال حواش، **التفاوض في الازمات والمواقف الطارئة**، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2005)، ص.7 .

6- **المرجع نفسه**، ص.8.

7- Eric Canal Forgues ,Patrick Rambaud , **Droit Internationales Public**,(Paris : edition flammarion, 2011) , p. 284.

8- حماد، **(النزاعات الدولية...)**، مرجع سابق، ص.81

Retirer le filigrane maintenant

المنازعات، التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية، بإستثناء ما يمس منها شرف الدول أو إستقلالها أو مصالحها الحيوية[1]. و عرفت بإتفاقيات بريان* ونصت المادة 12 (الفقرة1) من عهد العصبة أيضا على التحقيق[2].

كما نص ميثاق الأمم المتحدة على التحقيق، بإعتباره من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية في المادة 33، زيادة على منحه لمجلس الأمن سلطة إنشاء لجان تحقيق دولية[3]، حيث جاء في المادة 34 أن "لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى إحتكاك دولي أو يثير نزاعا، ليقرر ما إذا كان إستمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ". تنفيذا لهذه المادة يقوم مجلس الأمن بالتحقيق عن طريق لجان يشكلها ويكلفها بدراسة الوضع، مع تقرير يرفع له، يبين ما إذا كان النزاع أو الموقف سيؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، و إستنادا للنتيجة المتوصل إليها، يقوم مجلس الأمن بإتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لحل النزاع سلميا.

يهدف التحقيق إلى إيضاح الحقائق و التثبت من صحة الوقائع المتنازع عليها من قبل لجنة تحقيق دولية، تتولى مهمة تسهيل تسوية المنازعات الدولية دون أن تلتزم الدول المعنية بنتائج التحقيق. و يشترط فيه، ألا تكون المسائل المتنازع عليها تمس بشرف الدول المتنازع عليها أو مصالحها الجوهرية، و أن يكون النزاع ناشبا عن خلافا حول الوقائع، و أن يتعذر حل النزاع بالطرق السلمية كالمفاوضات المباشرة و المساعي الحميدة و الوساطة، و أن يتم التحقيق مباشرة من قبل لجنة دولية تتولى إيضاح الحقائق فقط[4]. و مهمة لجان التحقيق، تحديد حقائق النزاع، بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، بمعنى تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات، يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع[5]. أي ينحصر عملها في بيان الوقائع المادية المتنازع عليها، و تثبيته في محضر ترفعه إلى الدول المتنازعة[6].

لقد تم الإستناد إلى لجان التحقيق بكثرة من طرف عصبة الأمم ما بين العام 1919-1939، و من طرف هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1946، قرر مجلس الأمن إيفاد لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، كما تم إيفاد

---

* **معاهدات بريان:** نسبة إلى الوزير الأمريكي الذي دعا إلى عقدها، وقد تم إبرام هذه المعاهدات 1913-1915، بين الولايات الأمريكية وما يزيد عن ثلاثون دولة أوروبية وآسيوية وأمريكية. ونص فيها على ضرورة إحالة كل نزاع لا يتيسر حله بالطرق الدبلوماسية للجان تحقيق خاصة.

1- علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط.1992،17)، ص.738.

2- قشي، **مرجع سابق**، ص.25.

3-Eric,Patrick, **op.cit**, p.286.

4- مقلد، **(العلاقات السياسية الدولية: ...)**، **مرجع سابق**، ص.207.

5- مهنا، معروف، **مرجع سابق**، ص.42.

6- مقلد، **(العلاقات السياسية الدولية: ...)**، **مرجع سابق**، ص.207

Retirer le filigrane maintenant

لجنة تحقيق دولية بتاريخ 18 سبتمبر2004، المنشأة بموجب قرار رقم 1564، للتحقيق في التقارير الخاصة بإنتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور. وتحديد ما كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لمحاسبة المسؤولين عنها.

III- الـــوســـاطـــة :

الوساطة، عمل ودي تقوم به دولة، أو مجموعة من الدول، أو وكالة تابعة لمنظمة دولية، أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين. ولقد حددت إتفاقية لاهاي الأولى و الثانية السالفة الذكر، مفهوم الوساطة وضبطت قواعد ممارستها، حيث إعتبرتها مجرد مشورة غير إلزامية سواء تمت عفويا، أو بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة [1]. وهي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما، و المشاركة الفعلية في عملية المفاوضة، وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره، والدفاع عنها [2].

والوساطة قريبة جدا من المساعي الحميدة، لذلك جاءت إتفاقية لاهاي لعام 1907، لتجمع بين هاتين المقولتين في بند واحد [3]. وقد بينت المادة الثانية من هذه الإتفاقية، أن مدة الوساطة المزدوجة ينبغي أن لا تتعدى الثلاثين يوما [4].

كما تتطلب الوساطة تدخلا أكثر حدة، وأقل سرية، قد تعرض أو قد تطلب كما في المساعي الحميدة، ولكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف، بل تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات بمعنى الكلمة، وتجتهد لجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة[5].

منذ أواخر القرن الماضي والوساطة تؤثر بشكل فعال في حل المنازعات الدولية، فقد أزال مؤتمر لاهاي الأول عام 1889 بخصوص أهميتها و فعاليتها، حيث حدد ملامحها وخصائصها ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم المتحدة

1- يخلف توري، " **تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي لتامنراست، م.7،ع.2، (2018)، ص ص.289-311.

2- ناصري، **مرجع سابق**، ص.36.

3- حماد، **(النزاعات الدولية...)**، **مرجع سابق**، ص ص.79،80.

4- ناصري، **مرجع سابق**، ص.36.

5- توري، **مرجع سابق**، ص ص.289-311.

Retirer le filigrane maintenant

وهيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الإتجاه. و ترجع أهمية هذه الطريقة إلى أنها تساعد على الإستقرار والأمن والسلم في المجتمع الدولي، فهي تعجل في دفع الأطراف المتنازعة في إتجاه التسوية[1].

و كمثال على ذلك، الوساطة الجزائرية لإنهاء النزاع العراقي الإيراني عام 1975. و كذا الوساطة التي قامت بها بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران عام 1980، بخصوص الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران، في مقابل الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية. وقد نجحت الوساطة الجزائرية في إبرام إتفاقية الجزائر بين البلدين بتاريخ 09 جانفي 1981.

IV- التـــوفيـــق :

يعتبر التوفيق إجراءا حديثا نسبيا من إجراءات التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وعادة ما تتولاه لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي[2]. و تم العمل به بعد الحرب العالمية الأولى، ونصت عليه العديد من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمت لتسوية النزاعات الدولية، أهمها إتفاقات لوكارنو(**Locarno**) عام 1925، وميثاق التحكيم عام 1982 [3]. و هو جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلا تأمل في أن ينال رضاه و قبولهم. أي يتضمن تصورا معينا لحل النزاع يختلف عن تصور كل طرف.

ويتم اللجوء إلى التوفيق عند نشوب النزاع بين دولتين، وفقا لمعاهدة مسبقة تنص على ذلك، حيث تشكل لجنة توفيق تحدد إختصاصاتها إستنادا لتلك النصوص. و يقتصر عمل لجان التوفيق على إنهاء الخلافات غير القانونية. وقد وضح ذالك الميثاق الذي وضعته عصبة الأمم المتحدة لهذا الغرض، حيث نص على أنه تقوم لجنة التوفيق بمهمتها بناء على طلب أحد طرفي النزاع أو كليهما[4].

والتوفيق إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم، فهو من جهة، يتطلب وجود جهاز يكلف من الطرفين المتنازعين ببحث جوانب النزاع وإقتراح حل له، على عكس التحقيق الذي لا يهتم من حيث المبدأ- إلا بسرد الوقائع - دون إقتراح حل للنزاع، ويختلف التوفيق عن التحكيم، من حيث أن التحكيم، يتوج بحكم إلزامي بينما التوفيق بإقتراحات

1- ناصري، مرجع سابق، ص.37.
2- قشي، مرجع سابق، ص.25.
3- توري، مرجع سابق، ص ص.289-311.
4- ناصري، مرجع سابق، ص.37.

Retirer le filigrane maintenant

يتمتع أطراف النزاع بحرية كاملة في قبولها أو رفضها، كما أن التوفيق يتميز بمرونة أكثر من التحكيم، ولا يمس بحرية وسيادة أطراف النزاع.

و تتميز طريقة التوفيق بسمتين أساسيتين و هما: أن اللجوء إليها يكون إلزاميا إذا طلب أحد الطرفين المتنازعين ذلك. و ليس لهذه الطريقة أية صفة إلزامية. وتشير إلى ذلك معظم المعاهدات حيث يجري النص عادة على أنه ليس لتقرير لجنة التوفيق أية صفة إلزامية [1].

و لقد نصت عليه أهم الاتفاقيات العامة ذات الطابع التشريعي، ومن بينها إتفاقيتي فيينا حول العلاقات الدبلوماسية عام1961، والعلاقات القنصلية عام1963، وكذلك إتفاقية قانون المعاهدات عام1969، وإتفاقية قانون البحار عام 1982[2]. و لقد إتبعت هذه الوسيلة في ظل عصبة الأمم، حيث أبرمت العديد من المعاهدات، بوصفه أحد الوسائل الناجحة، ومنذ الحرب العالمية الثانية، إكتسب التوفيق أهمية كبرى في حل العديد من النزاعات الدولية، لقد إستخدمت الأمم المتحدة العديد من لجان التوفيق منذ عام 1945، كلجنة التوفيق الخاصة بفلسطين[3].

V- المســـاعي الحميـــدة :

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الوسائل السلمية مذكورة في نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، ماعدا المساعي الحميدة التي جرى العمل بها في العرف الدولي. لكن تضمنتها المادة ذاتها، وذلك من خلال عبارة " ... أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها ". إن المساعي الحميدة هي تطوع في مهمة إصلاحية هادفة إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، لإيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من مباشرة المفاوضات، أو إستئنافها للوصول إلى تسوية القضية العالقـــة بينهم[4]. و تكون من خلال عرض طرف ثالث، لخدماته للتعجيل بتسهيل الإتصالات بين المتنازعين، لكن لا يشترك في المفاوضات بصورة مباشرة، ويسمح له بالعمل كقناة إتصال بين الأطراف المتنازعة بتمرير الرسائل، وقد يقترح أماكن الجلسات ويحث المتنازعين لبدء مناقشات رسمية، وقد تهدف المساعي الحميدة إلى وضع حد لحرب قائمة فعلا بين بعض الدول[5]. و منه، يقتصر دوره على جمع طرفي النزاع على مائدة المفاوضات

1- قشي، مرجع سابق، ص.26.
2- توري، مرجع سابق، ص ص.289-311.
3- مهنا، معروف، مرجع سابق، ص.42.
4- توري، مرجع سابق، ص ص.289-311.
5- مهنا، معروف، مرجع سابق، ص.40.

Retirer le filigrane maintenant

دون أن يتدخل في إيجاد الحلول[1]. و عليه، فهي جهودا يبذلها طرف محايد للمساعدة على إنهاء الخلاف أو النزاع من منطلق الحرص على توطيد العلاقات الطيبة بين الأطراف المتنازعة، و تخفيف حدة النزاع بالعمل على تقريب وجهات نظرهم.

وتكمن أهميتها في أنها تعمل دون تدهور العلاقات بين طرفين، أو تطور الخلاف وتصاعده بينهما إلى نزاع مسلح، أو العمل على وقف نزاع مسلح قائم ومنع إستمراره. ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على طبيعة الجهود المبذولة، و إستثمار مظاهر المودة السابقة بين الطرفين، مما يشجع على خلق مناخ ملائم للتقارب. ضف إلى ذلك، طبيعة الخلاف أو النزاع ، فإذا كان الخلاف شديد، فإنه قد لا يكون متاحا لأي طرف ثالث القيام بجهود مناسبة لإنهائه. وقد توجد حالات لا يجدي إستخدام المساعي الحميدة في إيجاد حل لها. و كمثال على ذلك، المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في نزاع الصحراء الغربية[2].

VI- اللجـــوء إلى الـــوكـــالات و التنظيمـــات الإقليميـــة :

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة، بأن تكون الوكالات و التنظيمات الإقليمية وسيلة لحل النزاعات الدولية، حيث نصت المادة 33 عليها، وجاءت بعبارات عامة، وفي مواد الفصل الثامن الذي خصص بالكامل لها. وقد تضمنت المادة 52 على إشراكها في التسوية السلمية للمنازعات؛ ففي الفقرة الأولى منها نصت: " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمورالمتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي، ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة " [3].

ونصت الفقرة 03 من المادة 52 " على مجلس الأمن أن يشجع على الإستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من مجلس الأمن". وفي الفقرة الأولى من المادة 53، يستخدمها مجلس في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن مجلس الأمن. ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء...".

1- أبو هيف، مرجع سابق، ص.340.

2- ناصري، مرجع سابق، ص.35.

3- توري، مرجع سابق، ص ص.289-311.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني: الـــوســـائـــل القـــانـــونيـــة

I- التحكيـــم الـــدولـــي:

عرف التحكيم الدولي منذ القدم كوسيلة قضائية لتسوية النزاعات، كما أنه مر بتطورات مختلفة، و نصت عليه المادة37 من إتفاقية لاهاي لعام 1907. وذلك بواسطة قضاة يتم إختيارهم بواسطة أطراف النزاع، ويدلون بحكمهم على أساس إحترام القانون، و يلزم الأطراف بالخضوع للحكم[1].

و التحكيم هو تفويض صادر من دولتين بعد فشل المفاوضات السياسية بينهما في حل النزاع القائم بينهما إلى قضاة مختارين للفصل في هذا النزاع، طبقا لأحكام القانون بقرار يلتزم الطرفان مقدما بتنفيذه بحسن نية، و المحكم ليس مفاوضا و إنما هو قاض، يصدر حكما في المسائل المتنازع عليها فتقبله الدول، إلا في حالة ما إذا كان يمس بشرف الدولة و سيادتها، فإنه لا يقبل ذلك[2]. فالتحكيم الدولي، وسيلة لحسم نزاع بين شخصين

أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام، بواسطة حكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة[3]. أنشئت محكمة التحكيم الدائمة بمقتضى اتفاقيتي لاهاي، وتستطيع محاكم التحكيم أن تنظر في جميع النزاعات الدولية بغض النظر عن طبيعتها، فيجوز لها أن تبت في النزاعات السياسية أو القانونية أو العسكرية وغيرها من النزاعات طالما منحها إتفاق التحكيم هذه السلطة.

ويعود الفضل في نشأة هذا النوع من التحكيم إلى معاهدة جاي(**JAY**)، التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانياعام1793، لتسوية الخلافات بينهما. وأهم قضية (**ALABAMA**) . وكان ذلك أول نزاع خطير تم حسمه عن طريق محكمة تحكيم [4]، و صدر قرار التحكيم عام 1872. ثم جاء مؤتمر لاهاي 1899، و كرسه في مواده (15-75)، و أدخلت تعديلات على إتفاقية التحكيم في مؤتمر لاهاي الثاني1907. و تطور بعدها بتبني جمعية العامة لعصبة الأمم بتاريخ 1928/09/26 الميثاق العام للتحكيم. و كذلك بعد عقد الدول لإتفاقات ثنائية للتحكيم. كما أبدت الأمم المتحدة إهتمامها، فأعادت لجمعية العامة عام 1949، النظر في الوثيقة التي وضعتها العصبة [5].

1- ناصري، **مرجع سابق**، ص.39.

2- سنان طالب عبد الشهيد،" **الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الدولية**"، **كلية التربية الأساسية**، جامعة الكوفة، العراق، م.1،ع.25،(2015)، ص ص.391-431.

3- قشي، **مرجع سابق**، ص.84.

4- توري، **مرجع سابق**، ص ص.289-311.

5- عبد الشهيد، **مرجع سابق**، ص ص.391-431.

Retirer le filigrane maintenant

II- القضـــاء الـــدولـــي:

إتجه المجتمع الدولي منذ القدم على البحث، عن وسائل يستطيع بموجبها تسوية المنازعات الدولية بأسلوب يضمن فيه تطبيق أحكام القانون. ونتيجة لتطوره ووضوح أحكام القانون الدولي، إتجهت الدول لتسوية هذه المنازعات لطرف ثالث طبقا لأحكام الإتفاق المعقودة بين الطرفين المتنازعين، و أطلق على هذا الطرف بالمحكم. فقد إتجه كل طرفي النزاع إلى تعيين أحد مواطنيه مع الطرف الثالث، و قد أطلق عليها إسم هيئة أو محكمة تحكيم. وقد إستمر العمل بهذه المحكمة مدة طويلة[1].

إن البداية الحقيقية لنشأة القضاء الدولي كانت في عهد العصبة، وفقا لنص المادة 14 " يكلف مجلس عصبة الأمم بتحضير مشروع محكمة دائمة للعدل الدولي وعرضه على أعضاء العصبة ". فقد قام المجلس بتعيين " لجنة من رجال القانون"، تتكون من عشرة أعضاء من أجل مهمة تحديد مشروع تمهيدي. حيث تم إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وهي أول محكمة قضائية تشكلت بموجب معاهدة فرساي. إجتمعت هذه اللجنة بلاهاي من 16 جوان إلى 24 جويلية 1920، هذا المشروع التمهيدي أصبح نهائيا، وأقترح للتوقيع عليه من طرف الدول في 1920/12/16. إلى غاية 1939/09/01، وقعت 59 دولة، من بينها 50 دولة، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد السوفييتي سابقا إمتنعا عن التصديق.

و فيما بعد، أنشئت محكمة العدل الدولية عام 1945، لتحل محل المحكمة الدائمة للعدل الدولي، بدأت عملها عام 1946. ومقرها قصر السلام في لاهاي بهولندا، التي كانت تشغل نفس المقر منذ عام 1920. وتعتبر الأداة القضائية الرئيسية، وفقا لما جاء في المادة 92 للأمم المتحدة، ذلك أنها تقوم بحل الخلافات القانونية التي تنشأ بين الدول، ويلاحظ أن تنظيم هذا الجهاز ونشاطه محكوم بنظام أساسي ملحق بالميثاق، ويسمى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويعتبر جزءا لا يتجزأ من الميثاق. وتقدم آراء إستشارية في المسائل القانونية المحالة إليها من قبل هيئات ووكالات دولية مخولة. وتتمتع المحكمة بإختصاص قضائي، وآخر إستشاري، تمارسهما لحل النزاعات الدولية، ففي مجال إختصاصها الأول، تقوم بموجب القانون الدولي بحسم النزاعات القانونية المقدمة من الدول الأعضاء، و تنظر في جميع النزاعات ذات الطابع القانوني المتكونة بين دولتين أو أكثر. تنص الفقرة الأولى من المادة 34، من النظام الأساسي للمحكمة " للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة " [2].

1- عبد الشهيد، **مرجع سابق**، ص ص. 391-431.

2- توري، **مرجع سابق**، ص ص.289-311.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني : الـــوســـائـــل القســـريـــــة

إن عدم كفاية التدابير السلمية في إدارة الأزمات الدولية، يتخذ مجلس الأمن، أو المنظمات الإقليمية، أو الدول الأطراف خاصة المهيمنة منها منفردة، إلى تدابير أكثر فعالية للضغط على الدولة المعنية للإمتثال بإلتزاماتها أو خدمة لأهداف غير معلنة. كما " تلجأ الأطراف للقوة المسلحة كحل نهائي من أجل تحقيق الهدف السياسي، الذي ربما لم تتمكن من تحقيقه بالطرق السلمية، على إعتبار أن الوسائل السلمية لا تحقق في بعض الأحيان رغبات الدول، ما يدفعها إلى إستخدام القوة، بما في ذلك الأداة العسكرية " [1]. و لقد صنفت التدابير القسرية إلى صنفين، وفقا لما جاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تدابير قسرية غير عسكرية و عسكرية.

المدخل الأول : التـــدابيـــر القســـريـــة غيـــر العسكـــريـــة

قد يصبح اللجوء إلى الوسائل الزجرية و الإكراهية ضرورة ملحة، عند فشل الطرق السلمية في إدارة الأزمات الدولية، أو لتسوية نزاع ما. وتتنوع هذه الوسائل بين الضغوطات السياسية والإقتصادية، والعسكرية. تمارسها الدول الكبرى، كما كرسها الميثاق في نص المادة 41، على أن " لمجلس الأمن أن يقرر ما يتخذه من التدابير، التي لا تتطلب إستخدام القوات العسكرية لتنفيذ قراراته، و له أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية ".

I- التـــدابيـــر الإقتصـــاديـــة :

يلجأ للتدابير الإقتصادية، لردع الدولة التي ثبت ضدها مخالفة أحكام القانون الدولي، على خلفية تهديد السلم الدولي، أو لحملها على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو إقتصادية أو عسكرية. وهي من أهم التدابير القسرية التي نص عليها الميثاق، والذي إعتمدته هيئة الأمم المتحدة. و يمثل مجلس الأمن الجهة المخول لها فرض هذه التدابير. كما كرسته الدول الكبرى المهيمنة و القوية إقتصاديا و المنظمات الإقليمية، ومن أكثر الدول إستخداما لها، الولايات المتحدة الأمريكية، كما قام به الإتحاد الأوروبي، عند إدارتهم للأزمات الدولية. وذلك لتحكمها في العديد من الأنظمة السياسية التي ترتبط معها مصالح. و لتأثيرها على سياسات الدول المستهدفة، لتحقيق و تنفيذ أهدافها.

1- سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصـــراعات وفض المنازعات إطار نظري**،(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2014)،ص ص.231،232.

Retirer le filigrane maintenant

و تجدر الإشارة، أنه لا يوجد تعريف محدد للتدابير الإقتصادية في الميثاق، و تعددت التعاريف الفقهية التي أطلقت عليها. وذلك لتعدد المصطلحات التي تعرف بها، حيث أطلق عليها الحظر الإقتصادي، المقاطعة الإقتصادية و الجزاءات الإقتصادية، ليتداول الفقه في الأخير مصطلح العقوبات الإقتصادية، كل هذا لتداخل المصالح السياسية و الإقتصادية و القانونية فيها [1]. و عرفت العقوبات الإقتصادية على أنها " من أنواع الجزاءات الدولية، و بمقتضاها ليس في وسع حكومة ما أن تتصرف بحرية في علاقاتها الإقتصادية و المالية مع دول العالم بفعل العقوبات التي نص عليها مجلس الأمن الدولي"[2]. كما عرفت على أنها" إجراء إقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على إحترام إلتزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها القانون الدولي"[3].

و من الفقهاء من عرفها على أنها " وسيلة ضغط إقتصادية لتحقيق غايات السياسة الخارجية للدولة أو مجموعة دول أو المجتمع العالمي، و تمثل مرحلة من مراحل الضغط الدولي على دولة أو دول، قد تسبقها أو تصاحبها إجراءات أخرى كقطع العلاقات الدلوماسية " [4]. أما البعض، فإعتبرها " تصرفا سياسيا يحمل أذى أو إكراه، تقوم به الدولة في سياستها الخارجية، و قد يراها البعض وسيلة إضرار بمصالح الدولة التجارية و الصناعية " [5].

و يرى الفقيه البريطاني **كالفوريسكي**، أن " توقيع العقوبات الإقتصادية يتم طبقا لقرار سياسي إقتصادي في إطار قانوني، ما يجسد إختلاط هذه المضامين خاصة السياسية منها و القانونية، وطغيان الأولى عن الثانية في بعض السوابق الدولية، حيث تمثل من جهة عقوبات إقتصادية دولية، و أحيانا أخرى مكرسة لضغوط أو إكراهات إقتصادية دولية، قد تصل في حالات أخرى إلى درجة العدوان الإقتصادي، الأمر الذي لا يقل أثره في العلاقات الدولية المعاصرة عن العدوان المسلح " [6].

وفي هذا السياق، هناك من يرى أن للعقوبات الإقتصادية جانبين: الأول وقائي مؤقت، و يهدف إلى منع الدولة المخالفة من الإستمرار في إرتكابها للمخالفة. و الثاني عقابي، و يهدف إلى إيقاع الضرر بالدولة المخالفة لردعها [7].

1- زينة أمحمدي،" **تداعيات العقوات الإقتصادية الدولية على حق الإنسان في التنمية: حالة العراق نموذجا** "، **جيل حقوق الإنسان**، جامعة الشلف، الجزائر، ع. 10، (2016)، ص ص.49-64.

2- **المرجع نفسه**، ص ص.49-64.

3- أحمد فاتنة عبد العال، **العقوبات الدولية الإقتصادية**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2000)، ص.24.

4- جمال محي الدين، **العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة**، (القاهرة: دار الجامعية الجديدة، 2009)، ص ص.67-69.

5- **المرجع نفسه**، ص ص.67، 68.

6- خلف بوبكر، **العقوبات الإقتصادية في القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008)، ص.9.

7- محي الدين، **مرجع سابق**، ص ص.113، 114.

Retirer le filigrane maintenant

وتتعدد أنواع العقـــوبات الإقتصادية، بين الحظر و المقـــاطعة، الحصارالبحري، و التي نـــوجزها فيما يلي:

1- الحظـــر الإقتصـــادي : يعد الحظر الإقتصادي من أشد أنواع العقوبات التي يتم اللجوء إليها، من طرف المجتمع الدولي و الدول الكبرى. حيث يعتبر" تطويقا إقتصاديا للدولة المطبق ضدها، و حتى الدول المجاورة لها في بعض الأحيان ". و يعرف بأنه، "منع إرسال الصادرات لدولة أو لعدة دول، أو إجراء قسري يرمي لمنع الدوران الحر للمنتجات و البضائع"[1]. و يقصد به كذلك،"منع إرسال الصادرات لدولة ما أو لعدة دول، فتقوم المنظمات بفرض هذا النوع من العقوبات. وذلك لردع الدول المخالفة لأحكام القانون الدولي، أو منعها من القيام بنشاطات غير مشروعة، أو لمنعها من إستخدام تلك السلع " [2].

كما يفرض علىالدول جراء مخالفتها لإلتزام دولي، سواء فرض بإسم المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة. أو في إطار منظمات دولية أي يكون جراء مخالفة دولة لأحكام ميثاق المنظمة[3]. وهو لا يقتصر على السلع و المواد العسكرية، بل يمتد إلى كافة السلع و المواد التي تحتاجها الدول، و يعد الحظر الإقتصادي من أخطر صور العقاب التي قد تؤدي إلى إهتزاز النظم الإقتصادية للدول، و حرمان الشعب من السلع التي يحتاجها، ما يؤدي إلى إثارة غضب الشعب على الحكومة، و قد يكون الحظر شاملا أو جزئيا [4].

أولا- الحظـــر الجـــزئي : عندما يشمل الحظر سلع محددة بعينها يمنع تصديرها إلى الدولة المعاقبة أو إستيرادها منها، كالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا بموجب القرار رقم 748 في قضية لوكربي (1992) .

ثانيا- الحظـــر الشـــامل : و هو الحظر الذي يشمل كافة السلع و المواد التي تحتاجها الدولة (مواد غذائية، معدات أسلحة...). و هذا ما فرضه مجلس الأمن على العراق بقراره رقم 661 (1990)، عقب إحتلاله الكويت.

إن إجراء الحظر ممكن أن يكون فعالا، إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات، أما إذا كانت تملك قوة إقتصادية، فإنها يمكن أن تعتمد على الإنتاج المحلي، خصوصا إذا كان قد فرض على الدولة حظر جزئي، فإنها ستركز قوتها لإنتاج ما تم حظره[5].

1-أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.

2-عبد العال، **مرجع سابق**، ص.36.

3-أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.

4-محي الدين، **مرجع سابق**، ص ص.76،77.

5-أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.

Retirer le filigrane maintenant

2- المقـــاطعة الإقتصادية : تعتبر أهم عقوبة إقتصادية، لكونها تمثل النموذج الأمثل لهذا النوع من العقوبات، توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها، و لأنها تشدد الخناق على الطرف المعتدي حتى يتم تحقيق الهدف المرجو منها[1]. وهي شكل حديث من العقوبات الإقتصادية، ووفقا للإصطلاح القانوني يعني " قيام الدول بوقف علاقاتها الإقتصادية و المالية مع الدول المستهدفة بالجزاء لإجبارها على الإذعان لمطالب المجتمع الدولي" [2]. ويقصد بها " تعليق التعامل الإقتصادي والعلاقات الإقتصادية والتجارية مع دولة ما " [3]. كما تعرف أنها "الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الإقتصادية بين دولة وأخرى معتدية عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما "[4]. وتمتد لكل القطاعات لتحقيق أغراض سياسي أو إقتصادية أو عسكرية[5]. و للمقاطعة نوعان هما :

أولا- مقـــاطعة إقتصاديـــة فرديـــة : و هي المقاطعة التي تقوم بها دولة واحدة تجاه دولة أخرى أو أكثر من تلقاء ذاتها، أو كرد فعل لعمل إنتقائي تجاهها. كالمقاطعة الكوبية لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية، و تحويلها إلى الإتحاد السوفياتي، و غيره من الدول الإشتراكية إبان أزمة الصواريخ عام 1962.

ثانيا- مقـــاطعة إقتصاديـــة جماعـــية : و هي المقاطعة التي تقوم بها مجموعة من الدول تجاه دولة أخرى أو أكثر تنفيذا لقرارات تنظيم دولي عالمي أو إقليمي معين. و مثال الحالة الأولى المقاطعة التي قامت بها الدول الأعضاء في عصبة الأمم ضد إيطاليا بسبب غزوها الحبشة (1935)، و الحالة الثانية المقاطعة العربية، بموجب قرار الجامعة العربية بتاريخ 1984/12/02، ضد إسرائيل بسبب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و إقامة المستوطنات فيها.

إن المقاطعة من أخطر العقوبات الإقتصادية، يراد بها تحقيق أهداف سياسية معينة[6]. التي لها تأثير كبير على إرادة الدول المخالفة، مستهدفة في ذلك حريتها في ممارسة حقوقها السيادية و إلتزاماتها الدولية، ضف إلى ذلك تأثيرها على التوازن الإقتصادي للدولة في سياق تشابك العلاقات الإقتصادية الدولية، و ما يترتب عليه من خلل قد يصعب معالجته[7].

1- بوبكر، **مرجع سابق**، ص ص.44،45.
2- أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.
3-عبد العال، **مرجع سابق**، ص.39.
4- بوبكر، **مرجع سابق**، ص.44.
5- محي الدين، **مرجع سابق**، ص.87.
6-أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.
7-عبد العال، **مرجع سابق**، ص ص.39،40.

Retirer le filigrane maintenant

3- الحصـــارالإقتصـــادي : إن الحصار الإقتصادي، يعتبر أهم أنواع العقوبات الإقتصادية، يوقع على الدولة المخالفة للمشروعية الدولية، و الأصل فيه أنه عمل حربي، إلا أن تطور الذي شهدته العلاقات الدولية أدى إلى ظهور حصار سلمي يطبق وقت السلم سمي بالحصار الإقتصادي.

و يعد من الوسائل الفعالة لممارسة الضغط على الدولة المستهدفة. و طبق الحصار الإقتصادي لأول مرة عام 1826، عندما فرضت فرنسا و روسيا و بريطانيا حصارا مشتركا على أجزاء معينة بالقرب من سواحل اليونان، بهدف إجبار تركيا على منح الإستقلال لليونان. وقد أدى هذا الحصار إلى إشتباك الأسطول التركي الموجود وقتئذ في ميناء نافارين مع سفن الدول الثلاث، التي تقوم بالحصار في موقعة حربية إنتهت بتدمير هذا الأسطول، ليشهد فيما بعد تطبيقات عديدة له إبتداء من القرن العشرين[1].

4- العقـــوبات الماليـــة : و تتعدد صورها في تجميد الممتلكات، و ذلك بأن يتم سحب الودائع المصرفية أو الممتلكات المالية الأخرى العائدة للبلد المستهدف، و كمثال على هذا الإجراء، تجميد باكستان لـــ146 حسابا بنكيا من حسابات وزراء أفغان في بنوكها في أكتوبر 2001، على إثر إتهام أفغانستان بتفجيرات 11 سبتمبر2001. ضف إلى ذلك توقيف المساعدات المالية، و مصادرة ممتلكات البلد المستهدف[2].

المدخل الثاني: التدابيـــر القســـرية العسكـــرية

تعددت صور الممارسات الدولية لإستخدام الوسائل العسكرية في الأزمات الدولية، سواء المكرسة في المادة 42، و التي نصت على أن " مجلس الأمن، إذا رأى أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال، المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة ". أو في إطار المنظمات الإقليمية أو ما تمارسه الدول الكبرى بصفة منفردة بين تكييفه من دفاع شرعي وتدخل عسكري، في واقع يرسمه تزايد إستخدام القوة في الأزمات الدولية.

1- أمحمدي، **مرجع سابق**، ص ص.49-64.

2- مراد كواشي، " **دور العقوبات الإقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني**"، **الفقه والقانون**، المغرب، ع.7، (ماي.2013)، ص ص.125-135.

Retirer le filigrane maintenant

إن نص المادة 42 من الميثاق، تكشف صراحة عن حق مجلس الأمن في التدخل و اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية في مواجهة التي تنتهك إلتزامات الميثاق الجوهرية، لإعادة مقتضيات السلم و الأمن الدوليين إلى نصابهما. و يمثل هذا النص يمثل أقوى سلطة قد خولت لمجلس الأمن، التدخل بالقوة و التصرف بإسم الجماعة الدولية وإستخدام القوة العسكرية، هو أبرز مظاهر هذه السلطة، فإن قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن تعد ملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة الذين يلتزمون بقبولها و تنفيذها.

ضف إلى ذلك، أن تتابع المادتين(41،42) لا يعني أن مجلس الأمن ملزم بالتدخل عن طريق التدابير غير العسكرية، ثم إستخدام التدابير العسكرية بعد ذلك. ومجلس الأمن له الحرية المطلقة في إختيار الوسيلة المناسبة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، بمعنى أنه قد يلجأ إلى تطبيق التدابير العسكرية مباشرة دون أن تسبقها إجراءات أو تدابير أخرى من أي نوع. فمجلس الأمن له حرية إختيار الإجراء الواجب لمواجهة الحالة، حسما تمليه الظروف.

وعليه، فإن إتخاذ تدابير القمع لا تتوقف على طلب أو موافقة الدولة المعتدى عليها، لكن يجوز للمجلس أن يباشر بإتخاذ هذه التدابير، الأمر الذي يؤكد أن المحافظة على السلم و الأمن الدوليين مع إبرام الميثاق يتعلق بصالح الجماعة الدولية، و ليس محصور بين أطراف النزاع. و قد مارس مجلس الأمن سلطة إستخدام القوة العسكرية، وفقا للقرار رقم 678 في 29 /1990/11 في النزاع العراقي الكويتي[1].

و لوضع أعمال القمع أو التدابير العسكرية المنصوص عليها في المادة 42 من الميثاق محل تنفيذ، حدد ميثاق الأمم المتحدة إطارا عاما لتنظيم القوات التي تأخذ على عاتقها الإضطلاع بهذه المهمة. ولقد نص في المادة 43 من الميثاق". يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه، وطبقا لإتفاق أو إتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية ومن ذلك حق المرور، و تحدد هذه الإتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى إستعدادها وأماكنها ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم لها ".

كما تنص هذه المادة في الفقرة الثالثة، على أنه " تجرى المفاوضة في الإتفاق أو الإتفاقات المذكورة، بأسرع ما يمكن، بناء على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة، أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية ".

1- سامح عبد القوي السيد عبد القوي، **صور التدخلات الدولية السلبية و انعكاساتها على الساحة الدولية**،(الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع،2015)، ص ص.154،155.

Retirer le filigrane maintenant

و تضمنت المادة 44 منه، إذا قرر مجلس الأمن إستخدام القوة، فإنه " قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في المادة 43، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات ".

أما المادة 45 من الميثاق، فنصت " رغبة في تمكين الأمم المتحدة من إتخاذ التدابير الحربية العاجلة، يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية، يمكن إستخدامها فورا لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى إستعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الإتفاق أو الإتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43 ".

كما يشكل المجلس لجنة أركان الحرب، مهمتها تقديم المشورة إليه، وتعاونه في المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي، ولإستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه. وفقا لنص المادة 47 . لكن لم يتم إنشاء لجنة أركان الحرب.

و نظرا لعدم إستكمال بناء آليات النظام نفسها، والتي مثلت أهم مظاهر هذا النقص في عدم دخول المادة 43 حيز التنفيذ، و تجميد لجنة أركان الحرب، حيث تشكلت وبدأت تمارس عملها بالفعل. حيث ناقشت وضع مشروع إنشاء آلية عسكرية دائمة وجاهزة للإستخدام، ووضعها تحت تصرف مجلس الأمن، من خلال قراره الصادر في1946/02/16 بتكليف لجنة أركان الحرب. لكن في سياق الحرب الباردة، تضمن تقرير اللجنة لمجلس الأمن عام 1948، إعترافا واضحا وصريحا ليس فقط بعدم قدرتها على التوصل إلى اتفاق حول كيفية وضع الترتيبات المنصوص عليها في المادة 43 موضع التنفيذ ولكن أيضا بعجزها عن تحديد الأعمال للجنة نفسها. وهكذا تجمدت هذه اللجنة . وأصبحت بلا عمل على الإطلاق رغم استمرار وجودها القانوني[1].

و طبقا لنص المادة 53 في الفصل الثامن من الميثاق، لا تستبعد إمكانية إستخدام مجلس الأمن للتنظيمات و الوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك أمرا ملائما. على أن يكون عملها حينئذ تحت مراقبته و إشرافه، لذلك فإنه لا يجوز لهذه التنظيمات و الوكالات القيام بأي عمل ن أعمال القمع، بغير إذن مجلس الأمن.

1– نافعة، مرجع سابق، ص ص.121،122.

Retirer le filigrane maintenant

خاتمة الفصل الأول :

إن الأزمة الدولية بإعتبارها ظاهرة في السياسية الدولية، و التي تطورت بتطور العلاقات بين الدول، وحملت في مضمونها تهديدا للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلة في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي. لذلك فإن دراستها، و الإحاطة بكل جوانبها، و الوصول إلى حقائق وإخضاعها للقواعد العلمية، يعتبر ضرورة ملحة. وذلك للتقليل من حدوث الأزمات الدولية، والتخفيف من مخاطر تصاعدها إلى حروب تهدد السلام العالمي، لكن يقـــر معظم الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية بصعوبة و تعقد التحليل و دراسة الأزمات الدولية، بسبب ما ينتج عنها من مختلف الأنماط التفاعلية.

و نظرا لخطورة تنامي وبروز الأزمات الدولية، و أثرها الكبير في السياسة الدولية، و ما تمثله من خطر حقيقي و تهديدا على الأمن و الإستقرار الدوليين، جعل من إدارة الأزمات الدولية تحظى بإهتمام المجتمع الدولي، كونها أداة لدرء المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب، و وسيلة تستعين بها الدول لتحقيق أهدافها و ضمان مصالحها.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الفصـــــل الثـــاني

إدارة الأزمـــة الســـوريـــة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيـــد:

إن الأزمة السورية الراهنة ليست وليدة عام 2011 الذي بدأت فيه حركة الإحتجاجات الشعبية في معظم مناطق البلاد، بل إنها نتاج البنية الأيديولوجية والإدارية لنظام حزب البعث الذي يحكم سوريا منذ العام 1963، وممارساته، والذي أخذ طابعا إستبداديا ألقى بظلاله على كافة الجوانب، وهو ما ولد إحتقانا لدى السوريين، والذي أدى إلى إندلاع حركة إحتجاجات واسعة النطاق في معظم المناطق، سرعان ما طغت عليها النزعة الطائفية المتطرفة بتحريض ودعم من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة على حد سواء.

ونظرا لحساسية الموقع الجيوإستراتيجي لسوريا، فإن الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة كانت تتابع تطور الأحداث منذ بداياتها، بل أن بعضها تدخلت من خلال عدة آليات كان لها إنعكاساتها على الأزمة السورية، فأخذت كل الأطراف الداعمة و المناهضة للنظام السوري، أدوارا حفاظا على مصالحها و نفوذها في سوريا.

وبذلك شهد الواقع السوري، حالة معقدة من التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية، وهو ما يؤثر على إدارة الأزمة السورية الراهنة، وبالتالي على مستقبل النظام السوري و المنطقة ككل. و هذا ما يفسر عدد المؤتمرات الدولية، التي عقدت خلال تسع سنوات وحضرتها تيارات من المعارضة السورية، و الأطراف الإقليمية و الدولية مجسدة عن مدى تصدع هذه الأخيرة، خاصة وأن كل مؤتمر يشهد حضور قوى دولية تطرح أجنداتها لإدارة الأزمة، و محاولة إيجاد تسوية لها.

و عليه، شكلت سوريا بجغرافيتها، حالة فريدة من التنوع القومي و الديني و الطائفي، ورسمت لوحة إجتماعية متباينة، كما جسدت أزمة دولية معقدة، و مسرحا لتجاذبات و تفاعلات القوى الإقليمية و الدولية الفاعلة، و ما إنطوت عليه أدوار تلك القوى من أبعاد جيوسياسية و أمنية و إقتصادية ترتبط بمصالحهم القومية.

و سنتطرق في هذا الفصـــل لدراسة إدارة الأزمـــة الســـوريـــة، وفقا للمبـــاحث الثـــلاثة التالية:

المبحث الأول: مـــدخـــلات الأزمـــة الســـوريـــة و تـــطـــوراتـــها

المبحث الثاني: إدارة الأزمـــة الســـوريـــة من طرف القـــوى الإقليميـــة و الـــدوليـــة

المبحث الثالث: مســار مفاوضـــات إدارة الأزمـــة الســـوريـــة

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: مـــدخـــلات الأزمـــة الســـوريـــة و تطـــوراتهـــا

تختلف العوامل التي أدت إلى نشوب الأزمة السورية. ولإدراك عمق أسبابها برؤية إستراتيجية عميقة للمنطقة العربية، شاملة سوريا التاريخية حتى البحرالأسود شمالا، وإيران شرقا، أي الرقعة الجغرافية الأساسية للمنطقة العربية الإسلامية، وخاصة التي كانت تحت نفوذ الإمبراطورية العثمانية لمدة تزيد عن أربعمائة عام. لذلك نرى أن هذه الأزمة تشكل مفصل تاريخي بأبعادها المحلية و الإقليمية، والعالمية متراكمة عبر الفترة السابقة. مرورا بنتائج الثورة العربية الكبرى (1916)، وما أسفرت عنه، و كيف تم إنهائها بتقسيم المنطقة العربية وفقا لإتفاقية سايكس-بيكو، وتراكم عدة مشاكل مكونة قنابل موقوتة قابلة للإنفجار تحت غطاء الإستعمارين الفرنسي و البريطاني، والمشروع الأمريكي- الصهيوني- الغربي في القرن العشرين، ومارافقها من أحداث، لإبقاء المنطقة مفككة ومتخلفة لإستنزاف ثرواتها وموقعها[1]. وهذه الأزمة التي لم يظهر مؤشر على قرب إنتهائها، بسبب تقاطع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة، و تشابك مصالحها. وعلاقاتها بالقوى المحلية، فتدخلات تلك القوى زاد الوضع تعقيدا.

المطلب الأول: أسبـــــاب الأزمـــة الســـوريـــة

كشفت الأزمة السورية عن تقاطع الخلفيات و الأسباب المتداخلة والمترابطة فيما بينها التي شكلت منطلقا لإندلاعها، وأفرزت واقعا معقدا ضمن الأسباب الداخلية فيها سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا، و دور العوامل الخارجية.

المدخل الأول: خلفيـــات الأزمـــة الســـوريـــة

إن الوقوف على خلفيات الأزمة، يجب معرفة ودراسة مكونات المجتمع السوري، و بنية النظام السوري و آلياته، حيث يعتبران مدخلا مهما لفهم مسار الأحداث، وما شكلته من تعقيدات في مسار الأزمـــة السوريـــة.

I- مكـــونـــات المجتمـــع الســـوري :

يتميز المجتمع السوري بتشكيل إجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية ومركب الهوية دينيا وطائفيا وإثنيا. وإختلفت التقديرات حول نسبة وحجم كل طائفة. كما حافظت سوريا على طابعها العربي الإسلامي منذ العهد

1- زياد يوسف حمد، " **الأزمة السورية (2011 ــ 2018) : دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها"، إتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ع.6، (ديسمبر، 2018)، ص ص.67-81.

Retirer le filigrane maintenant

الأموي حتى اليوم[1]. و تشير إحصائيات عام 2018 إلى أن عدد سكان سوريا يبلغ حوالي18.28 مليون نسمة[2]، أما عام 2010، فبلغ عددهم 22.5 مليون نسمة، ويشكل المسلمون 90% من إجمالي السكان، منهم 74% مسلمون سنة، و تظهر الدراسات أن 82% من السوريين عرب لغة و ثقافة و إنتماء، و هناك تسعة مخيمات فلسطينية منذ عام 1948. و تبعا لتلك الإحصائيات يمكن تقسيم المجتمع السوري إلى أربع طوائف كبرى، بالإضافة إلى أقليات صغرى.

1- الطـــوائـــف الكبـــرى :

أولا- الســـنة العـــــرب : تقدرنسبتهم حوالي 57.40%، وتتركز الأغلبية منهم في المحافظات الرئيسة (دمشق، حمص، حماة، حلب، الرقة، درعا)، و أظهرت غالبية الجماعة السنية تعاطفها مع الثورة، و شاركت في فعاليتها. لكن خروج بعض الخطابات الطائفية من رجال الدين السنة أدى لتراجع بعض السنة، والطوائف الأخرى عن تأييد الثورة. و العودة إما لتأييد النظام، أو الوقوف على الحياد.

ثانيا- الطائفـــة العلويـــة : كانوا يعرفون بالنصيريين، و تعتبر كبرى الأقليات المذهبية، وهي طائفة منشقة عن مذاهب الشيعة في القرنين العاشر و الحادي عشر، وتبلغ نسبتهم حوالي 11.5% من مجموع السكان. ويتركز معظمهم في الجبال المعروفة بإسمهم، و الممتدة من جبال إسكندرون شمالا حتى جبل لبنان جنوبا، يحدها شرقا ملحقات حلب و حماة و حمص، و غربا ساحل البحر المتوسط، و هي الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس السوري بشار الأسد. و عند إندلاع الأزمة السورية، أعلن البعض من الطائفة العلوية تأييدهم و إنضمامهم للثورة، و المطالبة بإسقاط النظام، و كانوا ذو حضور فاعل في أغلب تشكيلات المعارضة[3].

ثالثا- الطائفـــة الكـــرديـــة : يشكلون 8.5% من مجموع السكان، و معظمهم من السنة، و يفضلون تصنيفهم عرقيا. وتقيم في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق وتركيا. ويتوزعون على ثلاث محافظات أساسية هي الحسكة، وحلب، ودمشق، مع تواجد عوائل من أصول كردية في العمق السوري كحمص، حماة، ريف إدلب و اللاذقية، وتعد محافظة الحسكة أكبر تجمع للأكراد في سوريا، في مناطق الحسكة، القامشلي، رأس العين، الشدادي[4].

1- رامي عبد الله عبد القادر، **توازن القوى الدولية و أثره على الأزمة السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأقصى: فلسطين، 2014/2016)، ص.63

2- " **كم يبلغ عدد سكان سوريا** "، **موضوع**، أطلع عليه في:2019/06/11. على الساعة:22:30، **https://mawdoo3.com**

3- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.64،65.

4- مهند الكاطع، " **الجغرافية البشرية للأكراد في سوريا**"، **معهد العالم للدراسات**، ت ت.2016/07/09، أطلع عليه في: 2019/06/05، على الساعة: 22:28، **alaalam.org/ar/politics-ar/item/332-5681679**

Retirer le filigrane maintenant

وقد مارست الحكومات السورية المتعاقبة التمييز ضد الأكراد، خوفا من إحتمال مطالبتهم بالإنفصال، حيث حرموا من الحصول على الجنسية السورية طبقا للقانون رقم (93) عام 1962[1]. و عمد النظام لإحتواء الأكراد في بداية الأزمة، حيث إلتقى الرئيس السوري وجهاء العشائرالكردية في 2011/04/05، و وعدهم بمنحهم الجنسية السورية. و بالفعل تم إصدار مرسوما تشريعيا رقم (49) في2011/04/07، يقضي بمنحهم الجنسية السورية لعدد من أفراد الأقليـــة الكرديـــة[2].

بقيت الأحزاب الكردية مترددة بخصوص المشاركة في الحراك الثوري ضد النظام خلال الأشهر الأولى من الأزمة السورية. فتم إتخاذ موقف واضح من الأزمة، ففي ماي 2011، إجتمعت معظم الأحزاب الكردية في مدينة القامشلي، و أصدرت بيانا وضعت فيه تصورها لحل سياسي معتدل للأزمة. و دعا إلى إجراء حوار بين السلطة و المعارضة لحقن الدماء، و وضع أسس لإصلاحات ديمقراطية، تضمنت أهمها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الكردي في إطار وحدة البلاد[3]. و عموما فأغلب الأكراد بتنظيماتهم السياسية، مع المعارضة و ضد النظام.

رابعا- الطائفـــة المسيحيـــة : و تعد من أكبر الطوائف في سوريا، وتبلغ نسبة المسيحيين حوالي بين 8 و10% من التعداد السكاني، وأغلب مسيحيي سوريا أرثوذكس بنسبة 80% وأقليات كاثوليكية ومارونية وبروستانتية، منتشرة في كل المناطق، وبشكل أساسي في محافظات حلب والحسكة ودمشق وحمص وطرطوس، وتعد محافظة الحسكة أكبر تجمع مسيحي من حيث النسبة، (من 25- 30%)، وفي مدينة حلب من حيث العدد بنسبة (20٪) من تعداد سكانها، أما مناطق وادي النصارى فيشكلون معظم سكان الوادي[4]. ومع بداية المظاهرات السلمية السورية في 2011/03/15، إنقسمت الطائفة إلى قسم مؤيد للنظام، وآخر معارض له، وقسم آخر يلتزم الحياد.

2- الطـــوائـــف الصغـــرى :

أولا- الطائفـــة الـــدرزية: هي طائفة دينية الرابعة من حيث العدد، نسبتهم تتراوح بين 2 و4% من مجموع السكان، يتواجدون بشكل رئيس في أربع محافظات، السويداء والقنيطرة وريف دمشق وإدلب. ففي إدلب يشكلون أقلية صغيرة

1- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.65.

2- فريق الباحثين،" **مسألة أكراد سورية الواقع و التاريخ و الأسطر**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص.102.

3- مهند الكاطع،"**مراجعات حول الأكراد والثورة السورية**"، **معهد العالم للدراسات**، ت ت.2018/09/02، أطلع عليه في: 2019/06/05، على الساعة: 23:12، **alaalam.org/ar/politics-ar/ syria-ar / 733-568020918**

4- " **سورية.. بلد متعدد الأديان في إنسجام طائفي**"، **الإمارات اليوم**، ت ت.2012/03/20، أطلع عليه في: 2019/06/05، على الساعة: 23:45، **https://www.emaratalyoum.com**

Retirer le filigrane maintenant

تتركز في جبل السماق بمنطقة حارم. وفي ريف دمشق تتركز في مدينة جرمانا. أما في القنيطرة فيتواجد أغلبهم في بلدة حضر، وبلدات وقرى خاضعة للإحتلال الإسرائيلي، كمجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية. أما السويداء، أو كما تعرف بجبل الدروز، فهي مركز ثقل الدروز في سوريا. ونسبة كبيرة منهم مغتربون، خاصة فنزويلا التي تضم نصف مليون درزي سوري من أصل مليون ونصف مهاجر سوري[1]. تعد هذه الطائفة من أكثر الموالين للنظام، بالرغم من بعض الإنشقاقات داخل الطائفة، بإنظمام بعض أبنائها، و إن كانوا بنسب صغيرة جدا لقوى المعارضة[2].

ثانيا-الطائفـــة الإسماعيليـــة : تبلغ نسبتهم حوالي1.5 % ، تتركز في مدينة السلمية وريفها التابعة لمحافظة السويداء، ومدينة مصياف وريفها، وأقلية صغيرة في مدينة حماة، وفي محافظة طرطوس تركز الإسماعيليون في بلدة القدموس وريفها ومنطقة نهر الخوابي[3].

ثالثا- الشـــركس و التـــركمـــان : يشكل كل من الشركس و التركمان 3% من مجموع السكان، و يتمركزالتركمان في مناطق حمص و حماة و الجزيرة العليا[4]. وعقب معاهدة لوزان (1922)، وعندما رسمت الحدود السورية- التركية عام (1923) تم إعتماد الحدود الموضحة في إتفاقية أنقرة، رغم محاولات القرى التركمانية البقاء داخل الحدود التركية، إلا أنه بقي قسم كبير منهم في سوريا ومنحوا الجنسية السورية. مع إنطلاق المظاهرات عام2011، خرجوا معظمهم ضد النظام السوري في حراك سلمي و إنضم بعضهم في فصائل عسكرية[5]. أما الشركس فهم أقلية عرقية، تعود أصولهم إلىمنطقة القوقاز، إنتقلوا إلى سوريا بعد التهجير الإلزامي الذي قامت به الدولة العثمانية كنتيجة للغزو الروسي في الستينات من القرن التاسع عشر. و يسكنون ثلاث مناطق رئيسية، هضبة الجولان و حلب، و دمشق، وقلة منهم في حمص وباقي المدن. و خلال ست سنوات لبدءالأزمة، وقفت أهم شريحة منهم على الحياد، ماعدا بعض الناشطين والمعارضين، و آثر قسم كبير منهم أن يعود إلى جمهوريات روسيا، خاصة الإسلامية منها، ولا توجد إحصائيات تقديرية لعدد المغادرين[6].

1- **(سورية.. بلد متعدد الأديان في إنسجام طائفي)، مرجع سابق.**

2- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.66.

3- **(سورية.. بلد متعدد الأديان في إنسجام طائفي)، مرجع سابق.**

4- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.66.

5- سيما نعناعة، " **التركمان السوريون : أصولهم التاريخية.. توزعهم الجغرافي.. ودورهم في الثورة السورية**"، شبكة شام، ت ت.2017/03/12، أطلع عليه في: 2019/06/06، على الساعة: 08:20، **www.shaam.org**

6- شادي بكار، "**واقع شركس سورية إبان الأزمـــة**"، **قنـــاة اليـــوم**، ت ت.2017/07/05، أطلع عليه في: 2019/06/06، على الساعة: 09:40، 09:40، **https://alyaumtv.net/2017**

Retirer le filigrane maintenant

رابعا– الشيعـــة : عددهم قليل نسبيا حيث يبلغ نسبتهم حوالي 0.5%، و يتركزغالبيتهم في مدينة دمشق و في ضاحية السيدة زينب القريبة، كذلك في بعض القرى في محافظة حمص.

خامسا– الأرمـــن : يشكل الأرمن 4 % من إجمالي السكان[1]، من أصل أرمني، ويعود معظمهم إلى الجيل الذي تم إنقاذه من المجزرة الجماعية والترحيل من قبل الدولة العثمانية (1915)، والتي وجدت ملاذا في سوريا. و يتمركزون في مدينة حلب. ومنذ إندلاع الأزمة السورية، هاجروا إلى بلدهم أرمينيا، ودول أخرى، حيث غادر سوريا أكثر من 90 ألف أرمني. و دعا الرئيس بشار الأسد الأرمن السوريين، بتاريخ 2019/05/14 ،الذين غادروا البلاد بسبب الأزمة، إلى العودة ، مؤكدا أن المجتمع الأرمني سوف يتمتع بدعم ثابت من الدولة[2].

سادسا– أقليـــات قـــومية و عـــرقية أخـــرى : مثل الألبان و الداغستان و الشيشان، و يعتبرون أقلية سنية. أما بالنسبة لليهود فقد هاجر معظمهم بعد سماح الرئيس الراحل حافظ الأسد لهم بمغادرة البلاد في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، و تشير الإحصائيات إلى بقاء عدد قليل جدا لا يتجاوز الآلاف في كل من حلب و دمشق حصرا، و هناك دراسات توضح أن عددهم لا يتجاوز المئات.

II- النظام السياسي السوري : لقد مر تطور النظام السياسي في سوريا منذ الإستعمار المباشر بثماني مراحل هي:

1- مرحلة المملكة العربية السورية و الإستقلال الأول : إنعقد المؤتمر السياسي الأول في دمشق عام1919. برئاسة الأمير فيصل بن حسين و إعلانه إستقلال سوريا الكبرى بإسم المملكة العربية السورية، و مبايعته ملكا، ووضع دستورللبلاد. وإنتهت بمعركة ميلسون (1920) بين الجيش السوري الفرنسي، و بذلك أعلنت فرنسا تقسيم سوريا إلى أربعة أقاليم على أساس مذهبي هي: دمشق، حلب، اللاذقية، جبل العرب و لواء الأسكندرونة.

2- مرحلة المقاومة و دستور سوري تحت الإحتلال الفرنسي : بعد إنفجار الثورة في كل المناطق، وفشل قمعها، تم وضع دستورجديد(1928)، وإقراره نظام جمهوري، وإنتخاب أول رئيس للجمهورية السورية. وبعد إنسحاب فرنسا من لواء الإسكندرون وتسليمها لتركيا، إستقال الرئيس و وقف العمل بالدستور حتى عام 1941.

1– عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.67.

2– " **الأسد يطالب أرمن سوريا بالعودة لمنازلهم** "، **الأيام السورية**، ت ت.2019/05/15، أطلع عليه في: 2019/06/06، على الساعة: 10:30، **https://ayyamsyria.net**

Retirer le filigrane maintenant

3- مرحلة الجلاء و الإستقلال الوطني الثاني : وبدأت مع تصاعد المقاومة ضد الفرنسيين خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث رفعت الحكومة السورية الأمر لمجلس الأمن، و لقيت دعما من بريطانيا، و تم بذلك جلاء قوات الإحتلال الفرنسي، و إعلان إستقلالها الوطني عام 1946.

4- مرحلة تجميد الدستور و الإنقلابات العسكرية بعد الإستقلال : مرالنظام السياسي بالإنقلابات العسكرية، بدأت عام1948 حتى عام 1954، ما أدى تجميد العمل بالدستور، و خضوعها لحكم رؤساء عسكريين. وقيدت الأحزاب و المؤسسات الوطنية، وتميزت بالنزوع نحو الإشتراكية و التعاون مع الإتحاد السوفياتي، و التطلع للتعاون مع مصر.

5- مرحلة الجمعهورية العربية المتحدة : أعلنت الوحدة بين مصر و سوريا في 1958/03/22، بين الرئيسين المصري جمال عبد الناصر و السوري شكري القوتلي، و إختيار الرئيس المصري رئيسا و القاهرة عاصمة الوحدة. و إنتهت بإنقلاب عسكري(1961)، وإنسحاب سوريا من الوحدة، و قيام الجمهورية العربية السورية. تميزت المرحلة بتقييد التعددية السياسية، و سيطرة العسكريين على السلطة، و تأثير دور جهاز المخابرات.

6- مرحلة التقلبات السياسية و سيطرة حزب البعث على السلطة : إستلم حزب البعث للحكم عام 1963، و طرح شعارالخروج من العصرالزراعي، إنجر عنه تكوين برجوازية رأسمالية. لكن الخلافات التي برزت في حزب البعث، أدت إلى تصفيات بداخله. و تميزت بهيمنة حزب البعث على الحكم، و تهميش القوى الأخرى وإضعاف التعددية، والصراع داخل الحزب، وإعطاء الأولوية في فكر الحزب للثورة العربية القومية و إنتهت بإنقلاب عسكري.

7- مرحلة الحـــركة التصحيحيـــة : وهي إنقلاب عسكري قاده وزير الدفاع حافظ الأسد عام 1970، و إستولى على السلطة، وكانت بداية عهد جديد، فتم إنهاء الصراعات داخل الحزب، و رسخ سلطة الدولة، و أنهت الإنقلابات العسكرية. و أنتخب الأسد رئيسا للجمهورية (1971)، حيث بدأ العمل بتوطيد سلطته، وإنشاء نظام رئاسي يضع صلاحياتواسعة لرئيسالجمهورية. وكرس مجموعة منالإجراءات الإصلاحية السياسية والإجتماعية و الإقتصادية.

وإعتمد إنفتاح إقتصادي محدود، ونتيجة لما سبق تطورت ثلاث طبقات، الأولى تكونت مع ظهور برجوازية بيروقراطية من كبارالموظفين والعسكريين إستفادوا من مناصبهم والوجودالسوري في لبنان، وقيامهم بعمليات تجارية غيرقانونية، وتحالفها مع البرجوازية التجارية، و أخرى برجوازية رأسمالية مستقلة عن القوى السياسية ونفوذ الحزب والدولة، و كونت البرجوازية الوطنية. كما حرمت النقابات من ممارسة مهامها، وأنشأ الجبهة الوطنية التقدمية (1972)، والمكون من عدد الأحزاب اليسارية و التقدمية، و أضحت بلا تأثير.

Retirer le filigrane maintenant

كما أنشأ مجلس الشعب (1973)، و أعد الدستور الذي لم يختلف كثيرا عن النظام الداخلي لحزب البعث، وعرفت المادة الثامنة منه نظام الحكم، بأن " سوريا دولة ديمقراطية شعبية إشتراكية ذات سيادة "، وإعتبر حزب البعث " القائد للمجتمع و الدولة و هو الذي يقود الجبهة الوطنية "، ما إنجر عنه إطلاق يد حزب البعث و نظام الأسد بالحكم منفردا ومشاركة محدودة. وإستمر على سدة الرئاسة لغاية وفاته في 2000/06/10.

8- مرحلة التـــوريث : بعد إستقرار الحكم للرئيس حافظ الأسد، وإنتهاء كل أشكال المعارضة، بدأ العمل لتوريث الحكم لإبنه باسل، لكن مع وفاته إثر حادث سير، أخذ يعمل لإبنه الدكتور بشار الأسد. و بعد وفاة حافظ الأسد، تولى نائبه الأول عبد الحليم خدام منصب الرئيس مؤقتا، و قرر عندها ترقية بشار الأسد من رتبة عقيد إلى رفيق، و عينه قائدا عاما للقوات المسلحة السورية، و تم تعديل المادة (83) من الدستور، المتعلقة بعمر المترشح لمنصب الرئيس، من 40 عاما إلى 34 عاما، لتمكين بشار الأسد كقيادي في حزب البعث العربي الإشتراكي عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية، و بذلك أصبح أول رئيس عربي يخلف والده في حكم جمهوري.

واصل بشار الأسد لسياسات والده، ما ولد إحباط لكافة القوى السياسية التي توقعت منه إصلاحا للوضع السياسي و الإقتصادي و الأمني، وجاءت سياسته الخارجية أكثر عجزا مما وضعته في حالة عزل و حصار فعلي، شاركت فيه أطراف عربية و دولية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الإقتصادي وزيادة المعاناة. كما عمق الخلاف بينه و بين الجماعات الشعبية غير البعثية و العلوية، علاوة على ذلك عزز دور الرأسماليين، بل واصل تكريس نظام سياسي قائم على الفرد و الطائفية و رجال الأعمال. إن القيادة في سوريا تتميز بتركز السلطات بيد الرئيس السوري و الموالين له، ما كان له أثر واضح في الأزمة السورية.

III- حزب البعث العربي الإشتراكي : تأسس حزب البعث عام 1932، من قوى سياسية ظهرت في الساحة السورية و هي عصبة العمل الوطني، من بعض المثقفين و المعلمين والموظفين وبعض التجار، و إثر خلاف مبكر خرج منها ميشيل عفلق و صلاح البيطار و زكي الأسوزي، وكونوا حركة الأحياء، التي أصبحت حركة البعث، ثم إندمجت مع الحزب العربي الإشتراكي، الذي أسسه أكرم الحوراني ليشكل منها حزب البعث العربي الإشتراكي. عصفت الخلافات بالحزب خاصة بين الناصريين في الحزب و أتباع الإنفصال، الأمر الذي أدى إلى صراع إمتد إلى كافة المستويات السياسية والإجتماعية، وترافق ذلك مع صراع عنيف داخل الجيش، ثم إتخاذ الحزب قرارا بحل نفسه، تحقيقا لشرط الوحدة بين مصر وسوريا، ونقل جميع الضباط البعثيين إلى مصر و سوريا، وتفريقهم على وحدات عسكرية مختلفة ومتباعدة. و بعد الإنفصال وعودة الضباط الذين شكلوا اللجنة العسكرية من القاهرة، وقاموا

Retirer le filigrane maintenant

بإنقلاب 1963، و تسلم حزب البعث الحكم في سوريا الذي هيمن على شؤون الدولة، مع إستمرار الصراع داخل الحزب، على شكل تكتلات و تيارات، حيث تزعم حافظ الأسد تيار الحركة التصحيحية، و قيامه بإنقلاب عسكري 1970، و إستلم الحكم و هيمن على مؤسسات الدولة، وإعتقل خصومه الذي بقي معظمهم في السجن حتى موتهم.

IV- اللجنة العسكرية لحزب البعث : التي تشكلت من ضباط حزب البعث في مصر، وكان الأبرز داخلها كل من محمد عمران، وصلاح جديد، و حافظ الأسد، و هم علويين، و بعد عودتهم بعد الإنفصال (1961)، بدءوا بالتخطيط لإستلام السلطة. و مع بدء الصراع بين اللجنة العسكرية و أمين حافظ و التنافس على السلطة، بدأت المذهبية تبرز على الأحداث بدءا من الجيش. وقد زاد عدد العلويين في الجيش و الإدارات، ومع تطور الحياة الإقتصادية و عزوف الشباب السنة عن الجيش. و قتل محمد عمران بعد سجن صلاح جديد تجسيدا لنهاية اللجنة العسكرية. ففي عهد حافظ الأسد أصبح كل السنة لا يملكون مناصب فعلية. وينفذون أوامر الأسد كوزير الدفاع و رئيس مجلس الشعب. لكن مخاطر التحدي كانت من العلويين أنفسهم، حيث كان 90 % منهم سجناء الرأي، و المعارضون الذين سجنو أو قتلوا أو نفوا إلى الخارج. و لقد وضع الأسد ثقته في أشخاص مقربين إليه كأفراد عائلته، أو قريته (القرداحة) و يجاورها، ليؤمن نفسه. و إعتمد كذلك على الجيش و الأمن بشكل متزايد، فعزز دورها في الحكم على حساب حزب البعث.

V- أحـــداث الربيـــع العـــربي :

يقصد به تلك الإحتجاجات و التظاهرات و الإنتفاضات الشعبية السلمية الواسعة، التي إندلعت شرارتها من تونس عام 2011، و في سيدي بوزيد تحديدا، بعد أن أضرم محمد بوعزيزي النار في نفسه إحتجاجا على الوضع القائم، و سرعان ما إنطلقت تلك الشرارة للعديد من الدول كمصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا، و عرفت بإسم الربيع العربي. و توضح بأن ظاهرة الثورات العربية، كحدث سياسي و فعل إجتماعي، أفرز آثارا كبيرة محليا و إقليميا و دوليا، وعلى أكثر من صعيد.

وأثارت تلك الثورات جدلا واسعا حول أسباب إندلاعها، إذ ردها البعض إلى أسباب داخلية كتفشي الفساد السياسي والمالي، وغياب الديمقراطية، وعدم إحترام حقوق الإنسان، بينما ردها آخرون جزءا من المؤامرة الأمريكية على المنطقة ، وما يحدث في دول الربيع العربي تجلت في "الفوضى الخلاقة"، وهو مخطط يستهدف إحداث القلائل في المنطقة، إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية طبقا للمصالح الأمريكية وفقا لمشروع الشرق الاوسط الكبير[1].

1- عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.68-76.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني : أسبـــاب الأزمـــة الســـوريـــة

تراكمت الأسباب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية إلى المباشرة منها، و العومل الخارجية التي أدت لإندلاع الأزمة، بما فرضته البيئة السياسية و الإجتماعية والإقتصادية من أرضية خصبة. و نوضح ذلك على النحو التالي:

I- الأسبـــاب السيـــاسيـــة :

1- قانون الطوارئ : الذي فرض منذ إستلام حزب البعث لسدة الحكم عام 1963، حيث تنامى دورالأمن في النظام السياسي، ما أدى إلى قمع الحريات المدنية و الحركات السياسية و الإعتقال السياسي الذي طال كل طوائف المجتمع، لا سيما الطائفة العلوية.

2- شمـــولية النظـــام السياسي : تم حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، حيث تمكن من الإنفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكما فرديا مطلقا، بإعتماده على الجيش والأمن بشكل رئيسي، كما سيطر على مؤسسات الدولة، وضم جميع الأحزاب السياسية، ماعدا حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما همش الطبقة الوسطى، ما أسهم في تهميش الحياة السياسية، وزيادة دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة [1].

3- إحتكار حزب البعث السلطـــة : إن المادة الثامنة من الدستور السوري عام 1973، كرست مبدأ الحزب القائد للمجتمع و الدولة، و هو الذي يقود الجبهة الوطنية التقدمية و يوجهها و تدور في فلكه، ما أدى إلى شلل الحياة السياسية و التنوع السياسي في سوريا.

4- غياب التوازن بين السلطات : إن العلاقة بين السلطات الثلاث مختلة بصورة صارخة لفائدة السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أنه إستجوب أحدا من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة، أما السلطة القضائية فتعاني من تسلط الأجهزة الأمنية و البيروقراطية[2].

5- الإختناق المؤسساتي : لقد تم تهميش قطاعات كبيرة وحرمانها من المشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية، بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها ومصالحها والإمكانيات الجديدة

1– الكتيبي، إبتسام، صال المانع ، و آخرون، **إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثو رات العربية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص ص.322،323.

2– عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.76،77.

Retirer le filigrane maintenant

للمجتمع[1]. نتيجة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب و الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني. ما نتج عنه غياب الديمقراطية والحريات العامة، و إنتخابات رئاسية متعددة، وإعتمادها مبدأ الاستفتاء على الرئيس. ورافق ذلك قمع المعارضة، و إرتكاب المجازر بحقها إبتداء من مجزرة حلب(1980)، و إنتهاء بمجزرة سجن صيدنايا العسكري (2008)، ما أدى بالمعارضة للهجرة من سوريا، و تسلط الأجهزة الأمنية، والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري، و كذا الإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، و سووء المعاملة[2].

6- تـــوريث السلطـــة : أعد الرئيس السابق حافظ الأسد لتوريث السلطة لإبنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه مبتدعا بذلك عربيا تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، وقام ذلك بتنفيذ بحكم سيطرة الدولة الأمنية. حيث تم تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة، ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا، لم يكن ثمة مجالا للإعتراض، أو إبداءالرأي، وقد قبل السوريون نظام التوريث بقوة، أملا في أن يكون الإبن مختلفا عن والده، في هذا المناخ الجديد، تجرأت مجموعة من المثقفين السوريين، وبدأت حراكا لإحياء المجتمع المدني، وإنطلقت حركة لجان إحياء المجتمع في سوريا، وعرفت هذه الحركة بـــ "ربيع دمشق"، و التي تم وأدها عام 2001، بإعتقال عدد من الناشطين فيها. وتبين أن تولي بشار السلطة لم يشكل أي تغيير في مجمل الأوضاع التي رتبها والده في العقود الثلاثة الماضية[3].

7- عـــائلة القـــابضة على السلطـــة : يستند نظام الأسد بما فيه عائلته و أصهاره، على شخصيات أخرى تسيطر على الأجهزة الأمنية والعسكرية والقطاعات الإقتصادية، تربطها مصالح مشتركة وعلاقات قرابة ومصاهرة. و كان صهره آصف شوكت زوج شقيقته بشرى ذو نفوذ، حيث شغل نائب رئيس الأركان العامة في الجيش السوري، ورئيس المخابرات العسكرية سابقا (2005-2010). و عضو في خلية الأزمة. وسيطرمع شقيق بشار الأسد الأصغر ماهر، ولسنوات طويلة على الأجهزة الأمنية، و بوفاة شوكت إعتمد كليا على ماهر، و يقود الفرقة الرابعة للجيش السوري، التي تتولى قمع الإحتجاجات الشعبية في عدة مناطق. كما يتولى قيادة الحرس الجمهوري و مهمته حماية آل الأسد. وتعتبر كل من الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري من أكثر الوحدات العسكرية تسلحا وموالاة للنظام.

أما عائلة والدته أنيسة مخلوف وأقرباؤها، فشكلت دورا كبيرا في الدعم المادي للنظام بسيطرتها على جزء كبير من الإقتصاد السوري، فشقيقها محمدمخلوف المستشار المالي السابق لحافظ الأسد، جعلها إمبراطورية إقتصادية

1- ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية**،(دمشق:المركز السوري،2013)، ص.7.

2- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص .77.

3- سمير سعيفان، "**سياسات توزيع الدخل و دورها في الإنفجار الإجتماعي في سورية**"، **خلفيات الثورة : دراسات سورية**، مجموعة مؤلفين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2013)، ص.106.

Retirer le filigrane maintenant

متداخلة، من خلال أنشطتهم في قطاعات الإتصالات والتجارة وتوليد الكهرباء والنفط والغاز والبنوك. ويعتبر رامي مخلوف، نجل محمد مخلوف، من أثرى رجال الأعمال في سوريا. و يمثل رمزا للمحسوبية والفساد. و يشغل إخوته وأحد أبناء خالاته منصبا قياديا داخل أجهزة المخابرات. كذلك أقرباء بشار الأسد من جهة الأب، فيشكلون شبكة لا يمكن إختراقها، من عسكريين و رجال مخابرات وميليشيات. ويشغل أولادهم مناصب قيادية في الجيش. ومعظم الأقارب مسجلين على قائمة العقوبات الأوروبية، لأنهم أمروا بإستخدام العنف ضد المدنيين أو قاموا بتمويله أو دعمه بطريقة أو بأخرى[1]. وشملت العقوبات كذلك سامر زهير الفوز ذراع رامي مخلوف.

II - الأسبـــاب الإقتصـــاديـــة و الإجتمـــاعيـــة :

1- الـــفـــســـاد : والذي إستشرى و تعمم، فالمحسوبية و الواسطة لإستلام أي موقع إداري تحت عنوان القرار السياسي و الإنتماء الطبقي، وكل موقع له تسعيرته، و الترقية في مجالات معينة لها حساباتها و مدى الولاء، ما أدى لتشكل الشللية و المافيات الأخطبوطية، وغابت الكفاءة و الخبرة، أما الرشوة و إستغلال المال العام من خلال إستغلال الوظيفة العامة، و أصبحت المؤسسات العامة حصرا لعائلات مسؤوليها و رجالاتهم[2]. و صنفتها منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي عام 2010، أكثر دول فسادا في المرتبة 127 عالميا من أصل 180 دولة[3].

2- الأوضاع الإقتصادية : إن الوضع الإقتصادي في سوريا يعاني من الإختلالات هيكلية و جوهرية، زادت من إعتماده على القطاعات الريعية. وبمحاولة السلطة في عهد الرئيس بشار إجراء بعض الإصلاحات الإقتصادية، لإبعاد الإقتصاد مؤقتا عن حافة الإنهيار، تكشفت لها بنية معقدة محكومة بآليات فساد شديدة التماسك حالت دون إجراء الإصلاحات الضرورية. ودخل الإقتصاد في أسوأ أزمة له في الفترة بين عامي 2000 و 2004 بعد أزمة (1984-1990)، حيث تراجع النمو بوتيرة كبيرة. و ما يميز هذا الوضع ضعف القطاع العام الإقتصادي و إنتشار الفساد في المؤسسات العامة. ضف إلى ذلك، مساهمة القطاع الخاص بنحو 60% في مجمل النشاط الإقتصادي بنحو 15% من مجمل ضرائب الدخل. و يكشف أن مبالغ التهرب الصريبي لا تقل عن 50 مليار ليرة سورية سنويا[4].

1- كريستين هيبلبرغ، شمس العياري،" **آل الأسد ومخلوف : نظام يستند على المصالح والولاءات العائلية**"، **سياسة و إقتصاد**، ت ت.2012/08/07، أطلع عليه في: 2019/06/06، على الساعة: 13:00، **https://p.dw.com/p/15km**

2- حمد، **مرجع سابق**، ص ص.67-81.

3- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.77،78.

4- منذر خدام، " **الأساس الإقتصادي للأزمة السورية**"، **خلفيات الثورة : دراسات سورية**، مجموعة مؤلفين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2013)، ص ص.72-83.

Retirer le filigrane maintenant

إلا أن المشكلات الأكثر خطورة التي واجهت الإقتصاد السوري، بعيدا عن الوقائع والأرقام، تمثلت في التوزيع غير العادل للثروة في البلاد، وشرعت جهود الخصخصة و الإصلاحات في إتجاه إقتصاد السوق في زيادة البطالة، لكنها أدت إلى إثراء القلة من أصحاب الإمتيازات المرتبطين بالنظام سياسيا أو عائليا المستفيدين من الخصخصة الإنتقائية وإحتكارهم لقطاعات مهمة من الإقتصاد. ولم يتطور في عهد بشار نظام ليبرالي رأسمالي، بل نظام المحسوبيات[1]. فهؤولاء من أبناء المسؤولين كبار رجال الأعمال من شكلوا قوة تتداخل مع مستويات إتخاذ القرار، والنفوذ المباشر للبعض منهم على صانعي القرار و على الرئيس الأسد، خصوصا عائلة مخلوف واجهة الإقتصادية لعائلة الأسد[2].

3- الأوضـــاع الإجتمـــاعيـــة : لقد عانت غالبية الأسر السورية من تراجع إنفاقها بين عام 2004 و 2009، لعدة أسباب منها إرتفاع أسعار السلع المستوردة، و تحرير أسعار الوقود، وضعف كفاءة السوق، ما أسهم في إرتفاع كبير في الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية. ضف إلى ذلك، إرتفاع الضرائب و إنخفاض دخل الفرد و نتج عن ذلك أوضاع معيشية صعبة. كما يعاني المجتمع السوري من فجوة كبيرة بين الطبقة الوسطى و الغنية[3]. و تفشي ظاهرة الفقر .

III - الأسبـــاب المبـــاشـــرة : بدأت إرهاصاتها في 17 فيفري2011، في سياق الربيع العربي، إثر حادثة الحريقة في دمشق، فبعد تعرض أحد أبناء التجار للضرب و الإهانة من شرطي، حدث تجمهر شعبي في السوق، و كان أول شعارإحتجاجي شعبي موجه ضد الفساد والقمع الأمني هو "حاميها حراميها"، و"الشعب السوري ما بينذل".وتم إحتوائها بتدخل وزير الداخلية. وكانت الحادثة الدخان المنبعث من البركان قبل إنفجاره[4]. وفي22 فيفري 2011، إعتصم ناشطون أمام السفارة الليبية تضامنا مع الشعب، بشعارات منها، "خاين يلي بيقتل شعبه"، وكانت مبطنة ضد النظام السوري، ليتدخل الأمن لفض الإعتصام بالقوة في اليوم الموالي، تم ضربهم، وتعالت خلالها "سلمية..سلمية". كما قاموا في أكثر من محافظة (دمشق و التل في ريف دمشق و درعا)، بكتابة شعارات على الجدران منها، "جاك الدور يا دكتور"، و "الشعب يريد إسقاط النظام". ومع نهاية فيفري 2011، شن الأمن في أكثر من محافظة حملة إعتقالات ضد من يشتبه في مشاركته في شعارات الجدران، كان من بينهم 15 شخصا من درعا، أغلبيتهم أطفال دون الخامسة عشر. وشكلت بذلك المثير المباشر لإحتجاجات درعا. تزامنت القضية ذاتها، وتفاعلاتها مع إنطلاق أول تظاهرة إحتجاجية في سوق الحميدية في 15 مارس 2011، رفعت شعارات الحرية قبل إحتوائها أمنيا بإدخال عناصر مؤيدة تهتف

1- دايفيد دبليو ليش، **سقوط مملكة الأسد**، ترجمة: أنطوان باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2014)، ص ص.89،90.

2- سعيفان، **مرجع سابق**، ص.106.

3- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.78.

4- عزمي بشارة، **سورية : درب الآلام نحو الحرية .. محاولة في التاريخ الراهن**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013)، ص ص.75،76.

Retirer le filigrane maintenant

للأسد، وإعتقال البعض منهم. وفي اليوم التالي، إعتصم العشرات من ذوي المعتقلين السياسيين أمام وزارة الداخلية، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، لكن الأمن فرقهم وإعتقل عشرات المشاركين فيه[1]. وفي يوم الجمعة 18مارس2011، كانت الإنطلاقة الحقيقية للأزمةبعنوان "جمعة الكرامة"، فنظمت مظاهراتفي مدن درعا، وطالبتبإطلاق سراح الأطفال، وإصلاحات وقوبلت بالقمع و أسفرت عن قتلى، وإثر ذلك توسعت المظاهرات لتعم مدنا ومناطق أخرى، مطالبين بالحرية و إسقاط النظام، و تنديدا بالفساد. حاول النظام التهدئة، فأعفىمحافظ درعا، و ألغى قانون الطوارئ، وقبل إستقالة الحكومة، وإتهم جهات خارجية. وتسارعت الأحداث، و تحولت إلى أزمة دولية. واليوم، تطوي عامها التاسع.

IV- العـــوامـــل الخـــارجيـــة :

1- أهميـــة ســـوريا : إستهدفت كدولة المواجهة للمشروع الإسرائيلي في المنطقة، ويلخص الصراع السوري الإسرائيلي ذلك[2]. فهي تبرز كدولة أساسية من دول الطوق، رفضت الإنصياع لمشاريع السلام الأميركية. و شكلت محورالمقاومة، و التي تضم كل من سوريا، إيران، وحزب الله، و فلسطين. و سعي أمريكي وإسرائيلي للقضاء عليها.

2- التهديدات والتحديات الخارجية : تتمثل في قانون محاسبة سوريا (2003)، وتدويل مسألة الوجودالسوري في لبنان، ومطالبة بخروج كل القوات الأجنبية من لبنان وفقا للقرار رقم (1559)، وتشكيل لجنة دولية بموجب القرارقم (1595)، وعرفت بإسم "لجنة ميليس" للتحقيق في عملية إغتيال رفيق الحرير رئيس الوزراء الأسبق اللبناني[3].

3- المشاريع و المخططات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط : يرى الكثير من الباحثين أن ما يجري في سوريا، وبعض الدول العربية، ما هو إلا إعادة تقسيم جديد للمنطقة، في إطار" مشروع الشرق الأوسط الجديد"، أو "سايكس بيكو الجديد"، وفقا للمنظور الأميركي، على أساس الهوية العقية، والدينية، والطائفية، تتحارب فيما بينها، الأمر الذي سيضمن أمن إسرائيل، و يشتت الهوية العربية[4]. بمحاولاتها تطبيق نظرية الفوضى البناءة.

4- الربيع العربي : شكلت الثورات العربية في أواخر عام 2010 حافزا لإنطلاقها ومتأثرة بنتائجها، حيث إنتقلت من دولة إلى أخرى، فتساقط حكام هذه الدول وأنظمتها كما تتساقط أحجار الدومينو فكانت الشرارة في تونس لتنتقل إلى مصر، تليها ليبيا، واليمن، ثم سوريا التي تحولت إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية و الدولية.

1- بشارة، **مرجع سابق**، ص ص.77-85.

2- ذياب، **مرجع سابق**، ص.149.

3- عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.79.

4- عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص.90-92.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: تـــوصيـــف الأزمـــة الســـوريـــة

مع إستمرارالأزمـــة الســـورية التي دخلت عامها التاسع، سنتطرق إلى إبراز أهم القوى الداخلية المؤثرة، إلى جانب المراحل والتطورات، والتي تعد مفصليـــة في تاريـــخ الأزمـــة، وتطـــورها والتي أحدثت تغييرا كبيرا.

المدخل الأول: القـــوى الـــداخليـــة الفـــاعـــلة في الأزمـــة الســـوريـــة

سنتطرق إلى إبراز أهم الأطراف الفـــاعلة في الأزمة، والتي كان لها دورها و تأثيرها في مسارها وتطورها.

I- النظـــام الســـوري :

تتركز عوامل قوة النظام على القوة الأمنية، و التي تضم الجيش والمخابرات وقوى أمنية داعمة له، كالشرطة و الأمن. وقوى حزب البعث المنتسبين له. كما يعتمد على عوامل خارجية، و الذي ظهرت خلال الأزمة، بدءا من الدعم السياسي المعلن لروسيا و الصين، و من دول إقليمية في مقدمتها إيران و العراق، حيث تمكن النظام من إستعادة سيطرته و نفوذه على مساحة كبيرة من الجغرافية السورية التي فقدها في بداية الأزمة لصالح المعارضة المسلحة، و إعادة تأهيل النظام سياسيا بعد العزلة الدولية و العربية التي فرضت عليه.

II- المعـــارضـــة الســـوريـــة :

يمكن رسم خـــارطة للأحـــزاب و القـــوى السياسية المعـــارضة في سوريا وفق مستـــويين، الأول يضم قوى المعارضة التقليدية، والثاني يضم الهيئات و القوى الجديدة التي تشكلت مع إندلاع الأزمة السورية.

1- أحـــزاب المعـــارضـــة الســـوريـــة التقليـــديـــة : هناك العديد من الأحزاب، منها ما تشكل قديما و تعرضت لإنشقاقات عديدة، و تصفيات نشطائه، والإعتقالات و الملاحقات من أجهزة النظام لأكثر من أربعين عاما. وبعضها الآخر حديث العهد نسبيا، تشكل منذ عام 2000، وخاصة في فترة "ربيع دمشق" ومابعدها، ومن أهمها مايلي:

أولا – إعـــلان دمشـــق للتغيـــير الديمقـــراطي : أطلق على مجموعة من القوى و الأحزاب و الشخصيات المعارضة، حيث وقعت في 2005/10/16، تدعو للتغيير الديمقراطي، وضمت "التجمع الوطني الديمقراطي"، و " التحالف الديمقراطي الكردي"، و "لجان إحياء المجتمع المدني"، و الجبهة الديمقراطية الكردية"، و"تيار المستقبل"، و "شخصيات مستقلة"، ثم إنضم إليه " التيار الإسلامي المستقل"، و"جماعة الإخوان المسلمين". لكن قام كل من حزب

Retirer le filigrane maintenant

الإتحاد الإشتراكي وحزب العمال الثوري بتجميد عضويتهما فيه عام 2007، و أصدرت الأمانة العامة لقوى الإعلان بيانا في 2011/09/13، أعلنت فيه وقوفها ومشاركتها في الثورة السورية.

ثانيا– جماعـــة الإخـــوان المسلميـــن : أسسها مصطفى السباعي عام 1942، و مراقبها العام الحالي محمد رياض الشقفة، وهي من أقدم الحركات السياسية المعارضة في سوريا، ودخلت مع النظام في مواجهة مسلحة في 1982 في مجزرة حماة، و أعلنت إنخراطها في الإنتفاظة السورية في 2011/03/31.

ثالثا– أحـــزاب الحـــركـــة الكـــرديـــة : تتألف الحركة السياسية الكردية من 12 حزبا كرديا، ممثلة في ثلاثة أطر سياسية جامعة، إضافة إلى عدد من الأحزاب الأخرى، و تتوزع هذه الأحزاب كمايلي:

– **المجلـــس السيـــاسي الكـــردي في سوريا :** و يضم عدة أحزاب كردية، و يعتبر الإطار الرئيس الذي يضم معظم أطراف الحركة الكردية في سوريا.

– **أحـــزاب المجلـــس العـــام للتحـــالـــف الديمقـــراطـــي الكـــردي في ســـوريـــا :** ويتألف من حزبين فقط .

– **الأحـــزاب الخـــارجـــة عن الإطـــارين :** ويتألف من حزبين هما : حزب الإتحاد الديمقراطي القريب من حزب العمال الكردستاني، تيـــار المستقبـــل الكـــردي في ســـوريا.

إن المجلس الوطني الكردي في سوريا الذي جمع تحت مظلته معظم الأحزاب التقليدية الموزعة بين زعامتي " مسعود بارازاني" و "جلال طالباني" من جهة، و "مجلس شعب غربي كردستان"، الذي إقتصر على أنصار حزب الإتحاد الديمقراطي، الموالين لزعامة عبد الله أوجلان. عمل هذان التياران على إحتواء الحركة الشبابية الكردية، التي شكلت تنسيقياتها مبكرا و شاركت في مظاهرات المناهظة للنظام (أحداث القامشلي عام 2004)، و من ثم قام مسلحو حزب الإتحاد الديمقراطي بقمع المظاهرات، وهكذا إنقسم الأكراد بناءا على الموقف من الأزمة إلى تيارين رئيسيين: تيار "المجلس الوطني"، و تيار " حزب الإتحاد الديمقراطي". و لقد عرف المشهد الكردي السوري منذ الأزمة توترا بين "حزب الإتحاد الديمقراطي " الجناح السياسي السوري الرديف لحزب العمال، و المجلس الوطني الكردي[1]. و بدأ النظام منذ أواخر عام 2011 بتسليم المناطق الكردية لحزب الإتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري "وحدات حماية الشعب"، والتي إستغلت الأوضاع ؛ وأعلنت "الإدارة الذاتية" في نوفمبر عام 2013، وأسست مجالس تنفيذية في كل

1– عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.82–84.

Retirer le filigrane maintenant

من الجزيرة، وكوباني، وعفرين في جانفي 2014. وتطور المشروع إلى الإعلان عن مشروع فيدرالية الشمال السوري في إجتماع عقد في مدينة الرميلان في 16-17-2016/03/18. ومازال المشروع في طور التأسيس. أما عسكريا، فحققت إنجازات منذ عام 2012، وسيطرت على عدة مناطق بدعم عدة أطراف متنازعة، حيث سيطرت على مدينة رأس العين في محافظة الحسكة في 2013/07/17 بدعم من النظام، وفي صد هجوم التنظيم في 2014/09/16على كوباني بدعم أمريكي، وعلى تل أبيض ووصل كانتوني- الجزيرة وكوباني- في 2015/06/15 بدعم أمريكي، على مناطق في ريف حلب تل رفعت ومنغ بدعم روسي في 2016/02/15. وتدخلت تركيا في حملة درع الفرات، والتي يمكن أن تعود مجددا بأهداف أخرى، لأنها لن تقبل بوجود كيان كردي يهدد أمنها القومي[1].

2- القـــوى و التشكيـــلات الجـــديـــدة : والتي تجسدت في التنسيقيات و اللجان و الهيئات التي تعمل على الأرض، و التي تشكلت بعد الأزمة بتاريخ 2011/03/15، و هي على النحو التالي:

أولا- إتحـــاد تنسيقيـــات الثـــورة : تأسس الإتحاد في ماي 2011، في إجتماع ممثلي عدد من التنسيقيات المحلية في دمشق و ريفها و درعا ودير الزور وحمص، لكن بيانه التأسيسي صدر في جوان 2011، وكانت مهمة الإتحاد هي تمثيل الحراك المدني على الأرض، سياسيا و إعلاميا و تنيسق و توحيد العمل ميدانيا، بالإضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب و ناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل.

ثانيا- المـــؤتمـــرات و الهيئـــات الجـــديـــدة : أهم التشكيلات السياسية المعارضة الجددية، وهي:

- المجلـــس الـــوطني الســـوري : هو جماعة سياسية سورية يسيطرعليه الإخوان المسلمون أعلن عن تشكيله في 2011/10/02 في إسطنبول وترأسه برهان غليون، ليعيد إنتخابه لثلاث دورات، وبعد إستقالته، خلفه عبد الباسط سيدا في 2012/07/09. ويترأسه جورج صبرا منذ 2012/11/09 . وهو عضو في الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، و منأهم مكوناته . وتكون المجلس عند تأسيسه من 310 من الأعضاء ذات خلفيات سياسية مختلفة منها، "الحراك الثوري"، و"كتلة المستقلين الليبراليين"، و"إعلان دمشق"، و" المنظمة الآثورية الديمقراطية"، والإخوان المسلمين وحلفائهم"، و" الكتلة الوطنية الكردية"، و "الكتلة الوطنية"، بالإضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة. ولقد واجهه صعوبات في الحفاظ على وحدته الداخلية، بإنفصال إحدى المجموعات البارزة في المجلس لتشكل "مجموعة العمل الوطنية السورية"، ثم إنسحب المجلس الوطني الكردستاني، الذي ضم آنذاك 11 حزبا كرديا، في أفريل 2012.

1- "أكراد سورية بعد معركة الرقة"، جسور للدراسات، ت ت.2017/08/22، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 15:50، https://jusoor.com

Retirer le filigrane maintenant

ضف إلى ذلك، أنه يضم مكونا إسلاميا كبيرا، ما يؤثرعلى صنع القرار. كما توترت العلاقات بين الأحزاب المعارضة الكردية و الناشطين و المجلس الوطني السوري لمقاومتهم مشروع الفدرالية التي تمنح حكما ذاتيا في سوريا، كما إتهموا بالرضوخ إلى ضغط تركيا،التي تقدم الدعم لها إلى جانب الولايات المتحدة، و قطر و السعودية.

– **هيئـــة التنسيـــق الـــوطني لـــقـــوى التغييـــر الـــديمقـــراطي :** تم إنشائها في 2011/06/30، من نحو 15 حزبا سياسيا يغلب على معظمها الطابع القومي و الليبرالي، من مجمل الأحزاب غير الرسمية التي تضم حزب الإتحاد الإشتراكي الناصري، و التجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع اليسار الماركسي، وحزب الإتحاد الديمقراطي، وحزب اليساري الكردي، ومثقين مستقلين، وليبراليين يرفضون التدخل الخارجي لحل الأزمة. عقدت مؤتمرها الأول في 2011/09/17، ورفضوا التدخل الأجنبي، و العنف، والطائفية. وشكل لجنة مركزية، ضمت 80 عضوا. ونظرا للإختلافات السياسية مع المجلس الوطني السوري و الدول الداعمة له، إمتنعت هيئة التنسيق عن حضور مؤتمرات مجموعة أصدقاء سوريا في تونس في فيفري 2012. وفي إسطنبول و باريس في أفريل 2012، وقد رفضت هيئة التنسيق الدعم الدولي و الإستعانة بقوى عسكرية خارجية[1].

– **الإئتـــلاف الـــوطني لقـــوى الثـــورة والمعارضة :** أعلن عن تشكيله المعارضة السورية في العاصمة القطرية الدوحة في 2012/11/11، من قبل عدد من القوى السياسية والشخصيات المعارضة، وتم إنتخاب معاذ الخطيب رئيسا. وشارك في المؤتمر الرابع لمجموعة أصدقاء سوريا، في مدينة مراكش المغربية في 2012/12/12، بحضور (120) دولة، في أكبر تجمع دولي عرفته المعارضة منذ عام 2011. وحصل فيه على إعتراف به كممثل شرعي للشعب السوري. وفي 2013/5/31 شهد عملية توسعة بعد إجتماعات وشارك فيها، إلى جانب الإئتلاف والمنبر الديموقراطي المنبثق عن لقاء القاهرة، وزراء خارجية ومسؤولون رفيعوا المستوى في أجهزة المخابرات وسفراء لعدد كبير من الدول الإقليمية والدولية. وأدت التوسعة إلى إضافة (43) عضوا جديدا، ليصبح عددهم الكلي (114) عضوا. جاءت التوسعة لإعادة التوازن داخله، ليصبح أكثر تمثيلا. رئيسه رياض سيف منذ 2017/05/06 حتى الآن. و مع الوقت حصل تغير في أداءه و في مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين نحوه. وإستمرت مكانته وشعبيته فيالتراجع، قبل أن يتحول إلى مكون من مكونات "الهيئة العليا للمفاوضات" في نهاية عام 2015، والتي لم تسحب منه مهمة التفاوض فحسب، بل نازعته على الشرعية والتمثيل أيضا[2].

1– عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص.84–87.

Retirer le filigrane maintenant

III - الـــقوى العسكـــرية المشـــاركـــة في الأزمـــة الســـوريـــة :

يوجد في سوريا عدد من القوى و التنظيمات والفصائل المسلحة تشارك في القتال بصورة واضحة، و هي ليست ذات توجه واحد، وإنما متعددة الإتجاهات و الأيديولوجيا.

1- القـــوى العسكـــرية المـــؤيـــدة للنظـــام الســـوري :

أولا– الجيـــش العـــربي الســـوري : هو أحد القوى العسكرية الي يعد بها في المنطقة، من ناحية العدة و التأهيل و الخبرة، وهو جهاز رسمي للدفاع عن الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة هو الرئيس بشار الأسد ونائب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة هو وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب. ونتيجة لمشاركة الجيش السوري في العمليات الأمنية خلال المظاهرات الشعبية سنة 2011، أقدم بعض عناصره على الإنشقاق عن قيادته والإنضمام إلى الجيش السوري الحر، وذهب بعضهم إلى الدول المجاورة[1] .

ثانيا– فيلـــق القـــدس : هو تنظيم عسكري مسلح، والفرع الخارجي لقوات الحرس الثوري الإيراني، تأسس مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، وضم تشكيلات عسكرية ، إشتهر برئيسه قاسم سليماني، وقد إتضح حجم دوره بعد الحرب على أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، وإثر إندلاع الأزمة السورية عام 2011. ويعد إحدى الأدوات الهامة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار لاسيما العراق. ويعتبر من أهم القوى العسكرية الداعمة للنظام و يقاتل بجانبه. وقد إنتقلت مجموعات مسلحة من فيلق القدس إلى سوريا لمساندته، ومن أهم أدواره، تدريب المجموعات العسكرية و القناصة، ومساعدة الأجهزة الإستخبارية. وقام بتدشين قاعدة له في الزبداني.

ثالثا– حـــزب الله اللبنـــاني : يعتبر النظام السوري الضمانة الأساسية لقوة حزب الله اللبناني سياسيا و عسكريا، فالتأثير السوري على المشهد السياسي الداخلي اللبناني كبير جدا، كما تشكل سوريا شريان الإمداد الرئيس لحزب الله عسكريا، ويقاتل في الأماكن الحساسة، ويشارك في عمليات مشتركة موحدة سواء كانت هجومية أم دفاعية. كما يشارك في عمليات مشتركة مع قوات النظام ذات الأسلحة الثقيلة (المدرعات و المدفعية)، ووحدات القوات الجوية، ووحدات صواريخ أرض أرض. و يمثل أفضل قوة عسكرية في أرض المعركة، وقد ساعدة قوات النظام في قدراته الهجومية[2].

1– عبد القادر، مرجع سابق، ص.89.

2– المرجع نفسه، ص.90.

Retirer le filigrane maintenant

2- القــوى العسكــرية المنـــاهظـــة للنظـــام الســـوري :

أولا– الجيش السوري الحر: أعلن رسميا عن تشكيله في 2011/07/29 من طرف مجموعة من الضباط السوريين المنشقين، بقيادة العقيد رياض الأسعد. وقد أعلن بيان التأسيس أن الجيش لا أهداف سياسية له سوى "تحرير سوريا من نظام بشار الأسد" وأن النزاع في سوريا، ليس طائفيا. وقد كانت أولى الإنشقاقات في الجيش النظامي، حينما أقدمت مجموعة من الضباط على الإنشقاق بقيادة المقدم حسين هرموش، وأسس أول تنظيم عسكري للمنشقين تحت "حركة الضباط الأحرار". وفي 2011/09/23، إنضمت تحت جناحه و أضحت القوة العسكرية المعارضة الرئيسية في سوريا[1]. وقد مر بعدة مراحل تنظيمية رئيسة بدأت بتشكيل المجلس العسكري المؤقت، ثم تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا في ديسمبر 2012، إلا أنه واجهه عدة إشكاليات، كالتنافس بين قياداته وحدوث إنشقاقات داخلية، تنامي نفوذ الكتائب الإسلامية و السلفية. مع حدة التنافس بينها و بين المجالس العسكرية التي تشكلا ضمن إطار الجيش السوري الحر. ومع سيطرة المعارضة المسلحة على المناطق الحدودية بين تركيا، باتت العلاقة أكثر قربا بينها و الجيش السوري الحر، وداعمة له.

ثانيا– جبهة النصرة لأهل الشام : هي منظمة سلفية جهادية تم تشكيلها في أواخر عام 2011، تحت قيادة الجولاني، تكونت في البداية من المقاتلين الذين أرسلهم البغدادي إلى سوريا، ليكونوا نواة الجبهة، لتدمج بمقاتلين جدد، وإنضمام المهاجرون الأجانب من مقاتلي تنظيم القاعدة ، وسرعان ما تطورت قدراتها لتصبح أبرز الفصائل المسلحة، وقوة عسكرية لخبرتها في القتال و قيادتها العمليات النوعية ميدانيا. و ظهرت الإنقسامات، وأعلنت بيعتها لأيمن الظواهري– زعيم تنظيم القاعدة– والذي أنهى الصراع، بإنفصال جبهة النصرة عن العراق الإسلامية، ومواصلة القتال تحت لواء جبهة النصرة، وعدم تبعيته التنظيم للبغدادي، مما أدى إلى إنشقاقات داخل الجبهة، حيث إنسحب المقاتلون الأجانب و إنضموا إلى دولة البغدادي، حيث إنقسمت إلى جبهتين هما: الأولى، سورية ذات أهداف وطنية يتزعمها الجولاني، و الثانية تسير على نهج القاعدة تسعى لتأسيس دولة إسلامية في سوريا، ويرأسه البغدادي[2]. وأعلن الجولاني زعيم "جبهة النصرة" في 2016/07/28، عن تشكيل كيان جديد، بإسم "جبهة فتح الشام"، مع فك الإرتباط التنظيمي بين جبهته وتنظيم القاعدة[3]. ولقد تم تصنيفها كمنظمة إرهابية.

1– "المعــارضة المسلحــة في ســوريا" ، الجــزيرة، ت ت.2013/09/05، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة:10:58، **https://www.aljazeera.net**

2– أيمن الدسوقي، " **تنظيمي لا أيديولوجي: فك الإرتباط بين النصرة والقاعدة.. أي مستقبل؟** "، المستقبل للأبحاث و الدراسات، ت ت.2016/07/30، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة:10:10، **https://futureuae.com/ar**

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا- تنظيـــم الـــدولة الإســـلاميـــة في العـــراق والشـــام : تم تصنيفها كمنظمة إرهابية، ظهرت في أفريل عام 2013، حين أعلن البغدادي قائد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عن دمج تنظيمه مع جبهة النصرة، تحت راية الجماعة الجديدة ليصبح " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام"، ويطلق عليه إختصارا "داعش"، ما جعل عددا من مقاتلي النصرة ينضمون لتلك الجماعة، بما في ذلك المقاتلين الأجانب. ولم يتفق الجولاني والبغدادي بخصوص دمج التنظيم، ويحارب داعش في الحدود العراقية السورية. لكن بعد التحالف الدولي و التدخل الروسي غير موازين القوى في فرض السيطرة على الجغرافيا السورية. وقد تراجع كثيرا و فقد معظم مناطق نفوذه، وبقي منحصرا في بعض الجيوب. بعد ما كان يسيطر على مناطق شاسعة، و التي تحولت لصالح النظام بالدرجة الأولى، ثم قوات قسد.

رابعا- الجبهـــة الإســـلامية الســـوريـــة : هي منظمة سلفية، أعلن عن تشكيلها رسميا في 2012/11/22، من إتفاق سبع فصائل يغلب عليها الطابع الإسلامي، والعمل المشترك في إطار جبهوي، وضمت حين الإعلان عنها:"كتائب أحرار الشام"، و"لواء الحق"، و "كتائب أنصار الشام"، و"جيش الإسلام"، و"لواء التوحيد" و"ألوية صقور الشام"، و" الجبهة الإسلامية الكردية". وتحدث بيان التأسيس على أنها تكوينا سياسيا و عسكريا.

خامسا- قـــوات ســـوريا الديمقـــراطيـــة : تم تأسيسها في مدينة القامشلي، شمال سوريا في 2015/10/10. وهي قوة عسكرية وطنية موحدة لكل السوريين تجمع العرب والكرد والسريان وكافة المكونات الأخرى. حسب البيان الصادر عنها. وجاء فيه أيضا، أنها تضم القوى العسكرية التالية: "التحالف العربي السوري" و"جيش الثوار" و"غرفة عمليات بركان الفرات" و"قوات الصناديد" و" تجمع ألوية الجزيرة" و"المجلس العسكري السرياني" و" وحدات حماية الشعب الكردية" و" وحدات حماية المرأة الكردية". وتشكل "وحدات حماية الشعب" و "وحدات حماية المرأة" ، قوى مسلحة تابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي -العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية- وتعرف إختصارا بإسم "قسد". وقد خاضت معارك شرسة ضد ما يعرف بتنظيم الدولة وأشهرها معركة تحرير مدينة كوباني - عين العرب عام 2015. كما أن القوى والألوية الأخرى المنضوية فيها، قاتلت خلال المعارك لطرد التنظيم. وتبسط قوات سوريا الديمقراطية سيطرتها على مناطق نفوذ في سوريا. ويبلغ تعداد هذه القوات نحو 45 ألف مقاتل على أقل تقدير، حسب بيان لوزارة الدفاع الأمريكية. وتلقت هذه القوات مؤخرا أسلحة ثقيلة و الذخيرة من الولايات المتحدة، رغم المعارضة الشديدة من تركيا. كما تتلقى هذه القوات الدعم الجوي الأمريكي[1].

1- " نبذة عن قوات سوريا الديمقراطية"، **bbc news arabic**، ت ت.2017/06/08 أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة:10:14، **www.bbc.com › arabic › middleeast-40172429**

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني : تطـــورات الأزمـــة الســـوريـــة

لقد شهدت الأزمـــة الســـورية عدة مراحل منذ إنـــدلاعها، و التي يمكن إختصار أحداثها البارزة، فيما يلي:

I- مـــرحلـــة الحـــراك الســـلـــمـــي

بدأت الأزمة السورية في سياق الثورات العربية، إثر إحتجاجات درعا، وفي 2011/03/18، كانت الإنطلاقة تحت بشعار "جمعة الكرامة"، فنظمت مظاهرات في مدن درعا، دمشق، حمص وبانياس.قابلها الأمن بالقمع ، فسقط أربعة قتلى في درعا على أيدي قوات الأمن السوري. ليعم الإضراب العام في 2011/03/21، وإعتصامهم رافعين لافتات مطالبة بالحرية، الإفراج عن المعتقلين، إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة. وفي 2011/03/22، بدأت الإحتجاجات تكتسب طابعا تنظيميا. نزل الجيش إلى المدينة وإعتقل سبعة ناشطين، بعدها بدأت دينامية جديدة في تعاطي النظام مع المحتجين، بإقتحام المسجد العمري في 2011/03/23، وفض الإعتصام بالقوة، أدت لإنتفاظة شعبية في حوران.

رد النظام في المرحلة المبكرة، على أنها عصابات إرهابية، مسلحين، سلفيين ومؤامرة كمبرر لقمعه. ورغم قمع الأمن التظاهرات وعدد القتلى، إلا أن الإحتجاجات كانت سلمية في أشهرها الأولى، لتمتد لمناطق جوهرية في مدن ريف دمشق، حمص، اللاذقية، حماة ودير الزور، رافعين شعارات الحرية و الإصلاح و التغيير، لتتراجع الحركة الإحتجاجية لأسباب أمنية إلى نمط الإعتصامات المستمرة، وتتخذ مسار الإحتجاجات منحنى تصاعديا بسلميتها وبطابعها الشعبي[1].

وميزت الأزمة حدثين مركزيين هما إعتصام حمص في 2011/04/18، والجمعة العظيمة في 2011/04/22، التي شهدت محاولة لتصديرها إلى العاصمة، واللذين أسهما في نقل الحركة الإحتجاجية إلى إطارها الوطني الأشمل. لم تنجح هذه المحاولات نتيجة عنف النظام في فض الإعتصام و قمع المحتجين، لكنها نقطة تحول في مسار الأزمة كزيادة المحتجين و إنضمام محافظات جديدة، كحماة ودير الزور، والمناطق الكردية. إلى شعار "إسقاط النظام". وتوسعها في الساحات الكبرى في هذه المحافظات بما فيها إدلب،من جوان إلى أوت2011، تاريخ إقتحامها من الجيش.

1- بشارة، مرجع سابق، ص ص.88-99.

Retirer le filigrane maintenant

بررالنظام في بداية التظاهرات السلمية، إطلاق النار بوجود المندسين الذين يطلقون النارعلىالمحتجين وقوات الأمن معا. مميزا خطابها الرسمي، قبل أن يتم إستبدالها بالمجموعات التكفيرية. أما خطابالرئيس في 2011/03/30 في مجلس الشعب، ركزعلى الإصلاح. و في 2011/04/16 غير خطابه مركزا على شرعية التظاهرات الشعبية، و أحقية المطالب. و لتهدئة الأوضاع صدر أوامر بعدم إطلاق النار على المحتجين، وتم إلغاء حالة الطوارئ، وإعداد قانون ينظم التجمع و التظاهرالسلمي[1].

مع تطور الأزمة تزايدت الإنشقاقات في الجيش النظامي. وفي نهاية جويلية 2011 أعلن عن تأسيس الجيش السوري الحر، والذي يعد التطورالأهم على الساحة العسكرية السورية. وتعد حركة الضباط الأحرار أول تنظيم عسكري للجنود المنشقين، تلاه تشكيل الجيش الحرالذي جمع بقية الفصائل العسكرية. وبدأت المواجهات العسكرية على نطاق محدود، بين القوات النظامية والمسلحين، لتأخذ تتوسع تدريجيا في نوفمبر2011.

أما على المستوى العربي، دفع المحورالقطري جامعة الدول العربية لتبني مواقف أكثر صلابة ضد الأسد، بقرار تجميد عضوية سوريا في 2011/11/16، إلى العقوبات الإقتصادية العربية. و الذي أسفر عنها إستقبال دمشق لبعثة مراقبين عرب التي أوصت الجامعة على إثرها إحالة الملف السوري إلى مجلس الأمن[2].

و بعد ترأس قطر اللجنة الوزارية العربية بشأن سوريا كآلية الجامعة لتسوية الأزمة، توضح دورها بدعمها المعارضة و مساندتها إعلاميا، خاصة المجلس الوطني الإنتقالي، ودخلت مباحثات مع المعارضة، وأسست جيش سوريا الحر في نوفمبر2012، ومشاركتها المؤتمرات كأصدقاء سوريا **II** الذي عقد في إسطنبول في 2012/03/25، وتم الإتفاق على دفع قطر رواتب العسكريين المعارضين لنظام الأسد. وبذلك تزعمت قطر و السعودية الخط المتشدد ضد النظام، وطالبت قطرالجمعية العامة للأمم المتحدة بتدخل عسكري في سوريا لوقف النزاع[3]. وإتسم الحراك الديبلوماسي العربي و الدولي في هذه الفترة بمحدودية فعاليته.

ومع مطلع عام 2012 طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة السورية، تقضي بأن تبدأ المعارضة حوارا مع الحكومة السورية لتشكيل حكومة وطنية و تنحي الأسد، لكن رفضتها سوريا.

1- بشارة، **مرجع سابق**، ص ص.105-135.

2- سنان حتاحت،" **الأزمة في سورية من البداية إلى اليوم**"، **رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث، القاهرة،ع.2، (2015)، ص ص.27-45.

3-عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية .. حلفاء وأعداء**، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2016)، ص ص.222-224.

Retirer le filigrane maintenant

ودوليا، فرض الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية العقوباتالإقتصادية على سوريا، وظهرت أولى الدعوات الغربية لتنحي الرئيس بشار الأسد في أوت2011، وكان أول تصعيد أممي في نوفمبر2011، في محاولة إصدار قرار يجرم النظام، ولكنه أفشله الفيتوالروسي و الصيني، ليتكرر الأمر في مارس2012.

كما جرى الإستفتاء على الدستور في 2012/02/26، وعرف عدة تعديلات، أبرزها تعديل المادة الثامنة و تخص حزب البعث، و تحديد مدة الرئاسة بسبع سنوات، ولولايتين فقط. و تعد معركة بابا عمرو في 2012/03/15، بمثابةإعلان عن نهاية هذه المرحلة.

II- مـــرحلة المـــواجهـــة العسكـــريـــة و التـــدخـــل الإقـــليمـــي :

ظهرت في هذه الفترة تشكيلات عسكرية ثورية أكثر تنظيما وعددا، إستمدت في البداية تمويلها محليا، و زاد إعتمادها مع إحتدام المعارك لاحقا على تمويلات خارجية. وإستطاعت قوى المقاومة الشعبية خلال هذه المرحلة السيطرة على مناطق شاسعة في سوريا على الأطراف، فسيطرت على معظم المعابر الحدودية مع تركيا، بإستثناء معبري كسب و القامشلي، وإتسع نفوذها في معظم محافظات دير الزور و الرقة و إدلب، و الأرياف في محافظات حمص وحماة و ريف دمشق، ضف إلى ذلك تعزيز وجودها في المنطقة الوسطى، وتحكمها بخطوط الإمداد من الشمال حتى دمشق جنوبا، ومن الشرق إلى تخوم الحدود اللبنانية في منطقة قلمون و ريف حمص الغربي غربا.

وتعد معركة مدينة حلب في جويلية 2012 ذروة العمل العسكري في هذه المرحلة، أنذرت بسقوطها بيد الثوار. وشهدت تزايد وتيرة العنف الممنهج من قبل القوات الموالية، و نزوح كبيرمن المدنيين إلى المدن أكثر أمنا نسبيا، و نمو ظاهرة اللجوء إلى دول الجوار. و إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات النظام، حيث إتخذ المجتمع الدولي مواقف كانت ذروتها إستدعاء البعثات الدبلوماسية الغربية عقب مجزرة فيفري 2012. وإستقالة المبعوث الأممي بعد إخفاق مبادرته.

أما على الصعيد السياسي، تم إنشاء الإئتلاف الوطني السوري في نوفمبر2012، وحظي بإعتراف أكثرمن 120 دولة في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري في مراكش، بعد أقل من شهر من تشكيله[1].

1- حتاحت، مرجع سابق، ص ص.105-135.

Retirer le filigrane maintenant

وجاءت عملية "بركان دمشق زلزال سوريا"، الذي كانت من فصوله، تفجيرمبنى الأمن القومي في دمشق – مركز خلية إدارة الأزمة– في 2012/07/18،[1] خلال إجتماع دوري للخلية وقتل على إثره أربعة أعمدة للنظام، وزيرالدفاع العماد داود راجحة، ونائبه العماد شوكت صهرالرئيس، نائب قائد القوات المسلحة، ورئيس مكتب الأمن القومياللواء هشام بختيار، ومساعد نائب الرئيس للشؤون العسكرية رئيس الخلية حسن التركماني، وإصابة وزير الداخلية محمد الشعار. ولا يزال الغموضيكتنف تفاصيل الحادثة، و تبنته فصائل من الجيش الحر، بينما إعتبره النظام إختراقا أمنيا، وإتهمه آخرون بتنفيذه، تحسبا للإنقلاب ضده.

وشهدت هذه المرحلة تراجع واضح لدور الثوار المدنيين لحساب قوى المقاومة الشعبية، بعد أن أخفق المجلس الوطني السوري في تسييرها، و الذي جاء وفي أولوياته تطويع الحراك العسكري وكانت جهوده سياسية، و تضمنت دعوته لرحيل الرئيس الأسد، و تقويض النظام. لكن فشل في مهمته لخلافات داخلية، مما فسح المجال للتنظيمات الراديكالية لتعزيز حضورها، كجبهة النصرة المشكلة في جانفي 2012، التي عززت نفوذها.

كما تشجعت الأحزاب الكردية على تصدير أجندتها القومية على حساب أهدافها الوطنية، فأعلن حزب الإتحاد الديمقراطي الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في 2012/07/19 عن تشكيل إدارة حكم ذاتي في مناطق نفوذه في شمال سوريا، في خطوة عدتها المعارضة إفصاحا عن نوايا إنفصالية. وإنحسر نفوذ النظام شرقي و شمال البلاد، و خلف فراغا إداريا. ووضع المعارضة أمام تحد جديد، حاولت التصدي له من خلال تشكيل حكومة مؤقتة في مارس 2013، ومهمتها أساسا إدارة المناطق المحررة، لكن معايشتها الإستقطابالسياسيالحاد أدى إلى إخفاق نسختها الأولى. في المقابل نجح نموذج المجالس المحلية التي بدأت تتشكل في ربيع عام 2013. وأولها المجلس المحلي لمدينة الزبداني، لتتوالى إنشائها في المناطق المحررة، ولتصبح إحدى أهم ركائز الحكم المحلي، وأكثر التشكيلات المدنية حضوراعلى الساحة.

فتحت المواجهات العسكرية و الحاجة للسلاح و الذخيرة المجال أمام التدخلات الخارجية في الصراع، وسمحت الدول الإقليمية والغربية بالتحكم في بعض جوانبه. وكانت أوضح تجلياته الإئتلاف الوطني السوري، لسعيه في بناء شرعيته من خلال الإعتراف الدولي، وجلب الدعم المالي واللوجيستي و العسكري لتشكيلات الجيش الحر. و إنعكست الخلافات الإقليمية و الدولية على الإئتلاف، ما أحدث حالة إستقطاب حادة في صفوفه و ضعف أدائه.

1– فيصل عبد الغفار، **الربيع العربي**، (عمان: دار الجنادرية للنشر و التوزيع،2015)، ص.97.

Retirer le filigrane maintenant

وقام تشكيلات الجيش الحر بتأسيس مجلس عسكري أعلى مؤقت في ديسمبر 2012، حتى منتصف عام 2014. ومهمته تنسيق الدعم الدولي وقيادة المعارك وإدارة الجبهات العسكرية[1]. كما تم تأسيس غرفتي العمليات العسكرية، "مركز العمليات المشتركة" في جنوب تركيا كدعم في الشمال السوري. و" قيادة العمليات العسكرية " في عمان، تدعم في جنوبها، لتقدم دعما ماليا وعسكريا للمجموعات المعارضة المسلحة، والتي دفعت إليه الدول المانحة[2]. لتمارس ضغطا على سير المعارك. و رغم وضوح التأثير الدولي السلبي في المعارضة، إلا أن تأثيره الأعمق كان في أداء قوى المقاومة الشعبية التي أصبحت مع منتصف عام 2012 معتمدة بشكل كامل على التمويل الخارجي.

بعد فشل محاولات الوساطة الأولى بين النظام و المعارضة، بدأت قوى المعارضة تتلقى دعما عسكريا من الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا، و فرنسا وبريطانيا، ومن السعودية و قطر و دول عربية خليجية أخرى، في حين تلقى النظام، دعما من روسيا و إيران و حزب الله. و كان تدخلها جزءا من طموح إستيراتيجي و مصالح ملموسة. و تصدرت قائمة الممولين دول الخليج، ومبادرات الأهالي لجمع التبرعات. و جاء هذا الحراك بعد رفع الحظر الأوروبي بيع الأسلحة للمعارضة في مارس2013. كما أرسلت الإدارة الأمريكية السلاح لكتائب الجيش الحر في جوان 2013.

و ساهم التمويل الأهلي في نمو التيارات السلفية العسكرية، وأكسبها قوة تضاهي تشكيلات الجيش الحر في البداية، وفاقتها مع التمويل الخارجي. ونتيجة تمويل الأهالي دفع الكتائب الإسلامية للإنشقاق عن المجلس العسكري الأعلى، إحتجاجا على السياسة الدولية و الإقليمية في تعاملها مع الملف العسكري السوري. و أحدثت الظاهرة نشأة تيارين في الحراك العسكري، ولم يطغ التيار السلفي على التيار الوطني الذي يجمع طيفا واسعا من الأفراد، وإن كانت تحذوه الإسلامية في دوافعه، وتزامنامع بروز التنظيمات العابرة للحدود.

أما دبلوماسيا، سارت القوى العربية و الغربية بنفس وتيرة أدائها الدبلوماسي في المرحلة السلمية، لإطباق عزلة دولية على النظام. دون إتخاذ إجراءات حازمة تحد من قدراته العسكرية أو الأمنية. وقد أصدر مجلس الأمن عقب تصاعد وتيرة عنف قوات النظام، القرار رقم (2042) في 2012/04/14، تبنى خطة كوفي أنان، تبعه القرار رقم (2043) بعد أسبوع من إرسال بعثة مراقبين دوليين، لمراقبة تطبيق خطة أنان، وإنتهت بتجميدها في 2012/06/16 لأسباب أمنية.

1- حتاحت، **مرجع سابق**، ص ص.105-135.

2- نيكولاس فان دام، **تدمير وطن: الحرب الأهلية في سوريا**، ترجمة: لمى بوادي، (بيروت: جنى تامر للدراسات والنشر، 2018)، ص ص.181-196.

Retirer le filigrane maintenant

كما كثفت الجهود الدبلوماسية الأمريكية، وأسفرت عن بيان جنيف القائم على خطة أنان بالإتفاق مع روسيا في 2012/06/30. لكن لم تلق تجاوبا من النظام والمعارضة. وفي ظل عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار ضد النظام، إستمر حلفاءه بدعمه بالسلاح والمال ليحدث لقوى المقاومة الشعبية عجزا واضحا في موازين القوى مقارنة بما يجري تزويده لها. وصعدالنظام عملياتهالعسكرية، مستخدما بالإضافة إلى سلاح المدفعية والدبابات، السلاح الجوي والصورايخ الباليستية ضد التجمعات المناهضة له، إلا أن إستخدامه المفرط للعنف ضد المدنيينلم يوقف تقدم الثوار، ما إستدعى حلفاؤه للتدخل عسكريا من خلال أذرعها الإقليمية[1].

نجحت كتائب الثوارخلال الربع الأول من عام 2013 في تحقيق إنتصارات عسكرية مهمة، أبرزها تحرير مدينة الرقة، وإفشال الحملة العسكرية على حمص القديمة، ووصولهم إلى تخوم العاصمة. ونتيجة لتآكل سيطرةالنظام العسكرية، ساد إنطباع عام بإمكانية إختلال توازن القوى عسكريا ورجحانه لصالح الثورة. لكن سرعان ما تبدد؛ فقد بدأ النظام منذ مطلع أفريل 2013 حملة عسكرية مضادة في عموم المناطق، وحصر أولوياته العسكرية مرحليا في ثلاث معارك، سعى لتحريكها ليحقق أهدافه، وهي إبعاد الخطر عن العاصمة فيمعركة الغوطتين، حيث نجح في تحقيق إختراقات عسكرية في الغوطة الغربية، وسيطرعلى طريق المطار. كما طوق الغوطة الشرقية وتعد خط الإمداد الرئيس للثوار، لتتركز المعارك في محيطها. و معركة معرة النعمان لتخفيف الضغط عنريف حلب الجنوبي. أما معركة القصير، فهي مدينة إستراتيجية للنظام والثوار، وما تترتب عليها منتائج و تداعيات.

و تعد معركة القصيرالتي إندلعت في 2013/05/19، أول ظهور علني لقوات حزب الله اللبناني، والواقعة جنوب غرب حمص ومتاخمة للحدود اللبنانية، ونقطة وصل بين دمشق و الساحل. و أحدث منعطفا مهما، بتدعيمه النظام بعد ما أهلكته المعارك المتعددة مع قوى المقاومة الشعبية. و تمكن بخبراته القتالية و دعم إيران من إستعادة أجزاء واسعة من المنطقة الوسطى في سوريا، ومن ثم قطع خطوط إمداد عديدة للمعارضة من الشمال إلى الجنوب[2].

كما أسهم تدخله في إذكاء الإستقطاب الطائفي، وأضفى على الصراع بعدا دينيا ومذهبيا. ضف إلى ذلك، إستنزاف قدراته العسكرية والبشرية، محققا الهدف الإسرائيلي والأميركي بتحويل سوريا إلى ساحة يتصارع فيها قوى التطرف؛ الحركات الإسلامية، وحزب الله.

1- حتاحت، مرجع سابق، ص ص.105-135.

2- "معركة القصير: التداعيات و الآثار"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، (ماي.2013)، ص ص.1-13.

Retirer le filigrane maintenant

و أخيرا، شكل الهجوم الكيماوي نهاية المرحلة، الذي حدث بعد عام من تهديد الرئيس الأمريكي آنذاك أوباما، بإستخدام القوة ضد النظام في حال قيامه بإستخدامه، حيث وقع في الغوطة الشرقية في 2013/08/21، راح ضحيتها المئات من المدنيين، خاصة الأطفال. وحدث بعد ثلاثة أيام من وصول بعثة المفتشين الدوليين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق، للتحقيق في مزاعم سابقة بإستخدامها. وقد تبادل كل من النظام والمعارضة المسلحة الإتهامات بالمسؤولية عن هذه المجزرة، وأدانت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وهددت بشن ضربات علىالنظام، فيما دافعتروسيا عن النظام وأعلنتأنه لم ينفذ الهجوم.

و جاءت مبادرة روسيا لنزع الأسلحة الكيميائية السورية وموافقة النظام عليها، إلى عقد إتفاق روسي – أمريكي، التي تلتها مفاوضات في مجلس الأمن، و أفضت لإصدار القرار رقم (2118) في2013/09/27، والذي عبرعن إتفاق دولي في الشأن السوري الأول من نوعه منذ الأزمة.

بالنسبة لسوريا فقد جنبت المبادرة ضربة عسكرية، لم تكن لتقتصر على تدمير قوته الإستراتيجية الكيميائية، بل تتعدى إلى قدراته التقليدية، أما المعارضة التي أيدت الضربة العسكرية فإعتبرتها إجهازا على موقفها. أما الولايات المتحدة، فشكلت فرصة لتدمير الأسلحة الكيميائية، ما يضعف القدرات الإستراتيجية المهددة لمصالحها وحلفائها في مقدمتهم إسرائيل. كما جنبتها مخاطر توسع الضربة العسكرية إلى صراع إقليمي يشمل إيران وإسرائيل.

أما روسيا، فشكلت فرصة لتجنيب منطقة الشرق الأوسط مواجهة قد تتطور إلى حرب إقليمية، يمكن أن تفضي إلى خسارة سوريا التي تشكل أهم مناطق نفوذها في المتوسط، كما أن طرحها المبادرة حقق لها إنتصارا دبلوماسيا عزز مكانتها الدولية، ودعم محور إيران- روسيا - الصين مقابل محور تركيا – دول الخليج العربي – فرنسا الذي بدا متحمسا للضربة الأمريكية[1].

III- مرحلة دخـــول القـــوى العابـــرة للحـــدود

سادت خلال هذه الفترة، بين المراوحة السياسية وتعزيز فرضية عدم إمكانية الحسم عسكريا، في سياق صفقة الروسية و الأمريكية، سلم النظام سلاحه الكيماوي، مقابل وقف أي عمل عسكري ضده. و تلت هذه الصفقة جهود دولية مكثفة لدفع النظام و المعارضة إلى الجلوس لطاولة المفاوضات، و أسفرت عن إنعقاد مؤتمر جنيف وكتب له الإخفاق بعد جولتين في ديسمبر 2013 و فيفري 2014.

1– "المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية"، مركز دراسة الشرق الأوسط، عمان،ع.2، (6 أكتوبر 2013)،ص ص.1–18.

Retirer le filigrane maintenant

وشهدت فعالية أكبر لأذرع إيران العسكرية في الإقليم، بتكثيف حزب الله اللبناني وجوده في سوريا، وإنضمت إليه 13 ميليشيا عراقية شيعية. و تولت هذه القوات بغطاء جوي من النظام في مهمة تعزيز سيطرته في الجبهة الوسطى، ومحاصرة قوى المقاومة الشعبية في حلب ودمشق، حيث نجحت في إستعادة مدينة خناصر الإستيراتيجية على طريق إمداد النظام في حلب في 2013/10/03. كما أبعدت سيطرة الثوار على معاقل الدفاع في السيطرة بعد الإحكام على محيط المدينة في آخر الشهر. و يمثل أهم إنجاز ميليشيا الموالية لإيران في سوريا حماية الحدود البنانية مع سوريا من خلال القضاء على أكبر تجمع في جبال القلموة.

وتعد المرحلة الأكثرتأثيرا في أداء قوى المقاومة الشعبية، ومواجهتها للضغوط الشعبية لإنخفاض إنتصاراتها العسكرية، وتأزم الوضع الإنساني في المناطق المحررة و صعوبة إدارتها، إلى الضغط الدولي في كبح تقدمهم لإنجاح جنيفII. ونجح النظام بمساعدة حلفائه في حصاره. و شهدت نمو ظاهرة الهدن على أنها دينامية طبيعية للصراع، حيث لجأ إليه النظام كحل عن عجزها في إقتحام المناطق المحاصرة، و أول هدنة في بلدة معضمية الشام قرب دمشق في 2013/12/26، تم وقف إطلاق النار، ودخول المساعدات. وسيطر النظام على حمص. ودفعت الظروف الميدانية و صعوبة القتال مع النظام المدعوم بالمليشيات اللبنانية والعراقية، كتائب الثوار إلى تشكيل جبهات مشتركة على أسس أيديولوجية، فتشكلت الجبهة الإسلامية في 2013/11/21، وجبهة ثوار سوريا في 2013/12/09.

وألقى الإستقطاب الإقليمي بظلاله على قوى المقاومة الشعبية، فإصطفت بمعسكرين بأهداف متباينة ما أحدث تأثيرا في أدائهم العسكري و السياسي، و أوجد مناخ لبروز تنظيم داعش وجبهة النصرة الأكثر تنظيما و إنضباطا نسبيا. وحالت ظاهرة الإستقطاب الأيديولوجي بين كتائب الثوار، إلى عوامل أخرى دون إتخاذ موقف واضح من وجود التنظيم في سوريا. فإستغل سوريا حالة التردد في علاقة الثوار بالتوغل في المناطق المحررة[1]. وإنتهز التنظيم تراجع تمويل قوى المقاومة الشعبية نتيجة تضييق المجتمع الدولي في فرض وجوده ميدانيا و في المناطق المحددة. و تميز أداءه بإقامة مؤسسات حكم محلي. وفي 2014/06/26 أعلن "أبو بكر البغدادي" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). حيث سيطر على الرقة في الشمال الشرقي السوري و تحولها إلى عاصمة التنظيم، ولاحقا على محافظة دير الزور شرقا على الحدود العراقية، وعلى مواقع في محافظة حلب شمالا بعد معارك مع الثوار، ليتوجه للعراق و سيطرته على أجزاء واسعة من المناطق الشمالية الشرقية. وإرتكابه الكثير من الجرائم. لتعلن الإدارة الأمريكية تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم داعش و الإرهاب، ويليه التدخل العسكري الروسي و التركي.

1-حتاحت، مرجع سابق، ص ص.105-135.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث : تحـــولات الـــمـــيـــدان مـــن خـــلال التـــدخـــل الخـــارجـــي

أدى التدخل الدولي المباشر إلى تحولات كبيرة في الميدان العسكري، على كامل الجغرافية السورية و إنقاسمها على محورين رئيسيين، بين داعم للنظام و آخرللمعارضة وتأثيره على العلاقات بين مختلف الفاعلين.

المدخل الأول : تحـــولات الميـــدان خـــلال عـــامي 2014 و2015

لقد أعلن الرئيس الأمريكي أوباما عن تحالف دولي يضم 62 دولة بقيادة أمريكية للقضاء على التنظيم. وشن أولى ضرباته الجوية في2014/09/07، بعد إستهدافه للتنظيم في العراق. و تم مساندتها في المعارك القوات العراقية وفصائل موالية لها وقوات سوريا الديموقراطية، وعمادها وحدات حماية الشعب الكردية. وكانت مدينة كوباني الكردية شمالاعلى الحدودالتركية، أولى الهزائم بعد معارك ضارية مع القوات الكردية في 2015/01/26.[1]

وفي ديسمبر 2014، إندلعت معارك على طول جبهة إدلب الشمالية و الشرقية و الجهة الداخلية في حلب و بين التنظيم. أدت إلى إنحساره الكامل عن محافظة إدلب و إنكماشه إلى شرقي محافظة حلب، وعدت هذه المعركة كإعلان حرب بين المقاومة الشعبية و التنظيم، وسيطر التنظيم على محافظة الرقة، وعلى المناطق المحررة في محافظة ديرالزوروالحسكة، فإشتبك مع قوات الحماية الشعبية المسيطر عليها من قبل حزب الإتحاد الديمقراطي الكوردستاني.

وقامت القوى الغربية بتكثيف جهودها الدبلوماسية لتعزيز فرضية عدم إمكانية الحسم في سوريا، وممارسة الضغوط على المعارضة السياسية، ودفعها للمشاركة في مؤتمر جنيفII، والتحكم بتدفق التمويل المالي لقوى المقاومة، رغم كل جهود المجتمع الدولي أخفق في الضغط على النظام و تحقيق مخرج له. ونتيجته إستقالة المبعوث الأممي الثاني الإبراهيمي خلفا لأنان، وتعيين ستيفان دي ميستورا خلفا له. ليتم التركيزعلى معالجة الأزمة الإنسانية، فأصدرمجلس الأمن قرار رقم(2139) في2014/03/22، حث طرفي الصراع لدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. والقراررقم (2165) في2014/07/14، الذي يسمح بتدفق المعونات الدولية إلى سوريا دون موافقة النظام.

وشهد النظام إنتعاشا دبلوماسيا مع زيادة وتيرة لقائاته مع المجتمع الدولي، تبعتها زيارة وزير خارجيتها إلى عدد من عواصم العالم، بما فيها مقر الأمم المتحدة. كما كثف حلفاؤه جهودهم الدبلوماسية تزامنا مع بروز

1- " أبرز محطات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، القدس العربي، ت ت.2012/08/07، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 11:00، https://www.alquds.co.uk

Retirer le filigrane maintenant

التنظيم، وإجراءإنتخابات رئاسية لتأهيل الأسد دوليا بكونه رئيسا منتخبا، وبديلاعن التطرف الديني، إلاأن هذه الجهود والتمويل المالي الإيراني و العراقي المستمرلم يمنعا خسائره العسكرية، و تدهورفي مرحلة سابقة الوضع الإقتصادي.

شهدت هذه المرحلة، ترجمة مواقف القوى الدولية الفاعلة في عدم حسم الأزمة، إلى وضع محاربة الإرهاب كأولوية في المنطقة، ومواصلة تراجع أدائه الدبلوماسي في الضغط على رحيل الرئيس الأسد. وتحولت الجهود الدبلوماسية الدولية الفاعلة، من معالجتها للأزمة على أساس وطني شامل إلى معالجات محلية، تتمحور جلها في دفع قوى المقاومة الشعبية إلى قبول التفاوض مع الكتائب الموالية، تسهيلا لإبرام إتفاقيات هدنة، أبرزها خطة دي مستورا، وتنص على تجميد القتال في مدينة حلب، وإعادة مؤسسات الدولة في المناطق المحررة تزامنا مع دخول مساعدات أممية وتحت مراقبتها. ما يفسح المجال نظريا لطرفي الصراع في التفرغ لمقاتلة تنظيم الدولة. مع تأزم المشهد العسكري في حلب، منع من تحقيق حافزالتهديد لدى قوى المقاومة أو الكتائب الموالية ماأخفق مساعيه حتى الآن.

ولقد أصدر مجلس الأمن، القرار رقم (2170) في 2014/08/15، و (2178) في 2014/09/17، اللذين أدرجا كل من تنظيم الدولة وجبهة النصرة على لوائح الإرهاب. كما وضعت دول أعضاء الأمم المتحدة أمام مسؤوليتها في وقف التدفق المالي و البشري للأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. في حين كثف التحالف الدولي ضرباته في العراق ضد التنظيم، إلا أن عملياته العسكرية في سوريا أقل عددا و تأثيرا، والذي يضفي شكوكا حول جدية الولايات المتحدة في حصر وجود التنظيم، وتعد معركة عين العرب كوباني الإستثناء، حيث أحدثت ضربات التحالف الجوية فرقا، تمكنت القوى الكردية و الثورية في المدينة إستثماره في دفع خطر التنظيم عنها.

على مستوى قوى المقاومة الشعبية، إستمرالمجتمع الدولي في تجفيف قنوات التمويل الأهلية للثوار. وتأطرت عملية الدعم الدولي وأعاق الحراك العسكري شمالا على الأقل. ويمكن حصر التغيير الوحيد في خلق تجمعات وتحالفاتمحلية بعيدا عن إنتماء أيديولوجي، حيث شهد تشكيل الجبهة الشامية في حلب في 2014/02/25، و تشكيل الجيش الأول في محافظة درعا في 2015/01/02. على الصعيد العسكري، عززت قوى المقاومة والنظام، سيطرتهما على مناطق وجودها، وعرفت إستثناءات كتقدم الجيش الأول في محافظة القنيطرة ودرعا و سيطرته على مناطق إستيراتيجية. وتوصلت الولايات المتحدة وتركيا في 2015/03/19، إلى إتفاق حول تدريب و تسليح 1500 مقاتل سوري، مع تضارب التصريحات حول مهمتها الأولى بين محاربة التنظيم مفردا أو قوات التنظيم[1].

1- حتاحت، مرجع سابق، ص ص.105–135.

Retirer le filigrane maintenant

لقدفشلت محاولات عدة لجمع أطياف المعارضة السورية، بإستثناء مؤتمر القاهرة في 2012/07/03، وكانت بداية العام 2015 دعوة روسيا لعقد إجتماع للمعارضة، والتي ساهمت في تحريك الجهود بعد توقف المسارالسياسي لعام كامل، وبدأت المؤتمرات الإقليمية والدولية حيال سوريا، حيث عقد إجتماعان في القاهرة **I** في 2015/01/22 و القاهرة **II** في 8 و2015/06/9، ثم إجتماعين في موسكو، المنتدى **I** في 2015/01/22 و المنتدى **II** في 2015/04/09، وإجتماعين في آستانا، **I** في 2015/05/27 و **II** في 2015/10/02. وإذا كان إجتماعا القاهرة قد خرجا بخريطة طريق للحل السياسي، فإن إجتماعا موسكو كانا لتشكيل قوى معارضة خارج الإئتلاف الذي أصدر وثيقة المبادئ الأساسية في فيفري 2015، حددت هدف المفاوضات بتنفيذ بيان جنيف بدءا بتشكيل "هيئة حكم إنتقالية".

وبعد إعلان الإئتلاف لوثيقته السياسية، عقد إجتماع في دمشق ضم كل من حزب (الشعب، التضامن،التنمية، الشباب الوطني للعدالة والتنمية، التجمع الأهليالديمقراطي للكرد السوريين، تيار سلام ومجد سورية). تمخض عنه وثيقة "مبادئ دمشق للحل السياسي، توافقات الحد الأدنى تدعو إلى إتخاذ موقف مسؤول عبر الإنخراط في مسار سياسي تفاوضي يحمل تنازلات، برعاية الدول المعنية بالأزمة السورية، ويفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية إئتلافية تشارك فيها السلطة والمعارضة، تعمل على تنفيذ الحل السياسي أهمها الحوار الوطني.

إن الحراكالسياسي، سرعان ما توقف مع التغيراتالعسكرية في الميدان لصالح المجموعات المسلحة التي ظلت لعام ونصف تتعرض لخسائر كبيرة، بدأت هذه التغيرات مع تشكيل "جيش الفتح" الذي تمكن في مدة قصيرة من السيطرة على محافظة إدلب، بعيد تفاهمات سعودية– قطرية– تركية. وسمح متغير الإستراتيجي (جيش الفتح) وقوى أخرى من الإمتداد في محيط محافظة إدلب، فكان ريف اللاذقية الشمالي وريف حلب الجنوبي وريف حماة الشمالي، عنوان المعارك بين الطرفين. وفي جنوب سوريا، فتحت الفصائل المسلحة معركة "الجبهة الجنوبية"، و رغم فشلها، تمكن المسلحين من السيطرة على مواقع مهمة في درعا والقنيطرة. ترافقت مع تمدد التنظيم في محيط تدمر وريف حمص الجنوبي – الشرقي، ثم في ريف حلب الشمالي والشرقي، ثم الحسكة والقامشلي.

ومع فشل التحالف الدولي في توجيه ضربات موجعة للتنظيم، وأمام هذا الواقع بدأت الجهود السياسية الروسية والأمريكية تعمل من جديد، وأعلن المبعوث الأممي إلى سوريا دي ميستورا في منتصف سبتمبر خطته للحل السياسي التي تزامنت مع تفاهمات روسية – أمريكية للتحرك في سوريا[1].

1– حسين محمد، "عام **2015** التغيرات الكبيرة في سوريا"، **arabic.rt** ، ت ت.2015/12/30، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 13:15، **https: // arabic.rt .com**

Retirer le filigrane maintenant

في نهاية سبتمبر 2015 تتدخل روسيا عسكريا في سوريا، وما هي إلا أيام حتى أطلق الجيش السوري في 2015/10/07 معركته العسكرية الكبرى في الشمال الغربي، مستغلا الدعم الجوي الروسي. في حين كانت الضربات الروسية توجه للتنظيم والنصرة، كانت الولايات المتحدة تعيد ترتيب خططها العسكرية، وجاء تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية" في 2015/10/12، ثم "جيش سوريا الجديد" في 2015/11/10، إنعكاسا للمخطط الأمريكي الهادف إلى محاربة التنظيم فقط. إنقسم الصراع إلى جبهتين، الأولى في ريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي وريف حلب الجنوبي، في حين كانت الجبهة الثانية في الحسكة والرقة وريفي حلب الشمالي والشرقي بين الأكراد وقوى عربية والجيش ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي بدأ يشهد لأول مرة إنكسارات عسكرية واضحة[1].

وزادت الهيمنة الإيرانية، بإطلاقها في أوت 2015، مبادرة للحل السياسي من أربع بنود، لتعدل بعدها و تضمنت وقف فوري لإطلاق النار، تشكيل حكومة وحدة وطنية، إعادة تعديل الدستور بما يتوافق وطمأنة المجموعات الإثنية والطائفية في سوريا و إجراء انتخابات بإشراف مراقبين دوليين[2]. كما تم إستدعاء الرئيس الأسد من قبل الرئيس الروسي" بوتين" في 2015/10/20، وهي أول زيارة خارجية له منذ بداية الأزمة، التي لم يعلن عنها مسبقا. و جاء بعد ثلاثة أسابيع من بدء التدخل الروسي في سوريا، في 2015/09/30.

كما تم عقد مؤتمر لتوحيد المعارضة السورية في2015/12/08 في السعودية، وهو أول إجتماع ضم مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية الفاعلة، وحضره 116 معارضا يمثلون "الإئتلاف الوطني السوري" و"هيئة التنسيق للتغيير الديموقراطي" و15 فصيلا مقاتلا وشخصيات مستقلة، و إنتهى بتشكيل هيئة عليا للتفاوض تضم 34عضوا تتخذ من الرياض مقرا لها لإدارة المفاوضات مع وفد النظام. وجاء المؤتمر ضمن إتفاق بين 17 دولة معنية بالملف السوري في مؤتمر فيينا الموسع في2015/10/30، حيث شددت قراراته على ضرورة تسريع كل الجهود الديبلوماسية لإنهاء الحرب، وضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل المناطق، بالتزامن مع إعداد دراسة لوقف إطلاق النار[3].

ومع شدة المعارك، إشتدت الجهود السياسية في إجتماعين لمجموعة العمل الدولية في فيينا، أسفر عن تفاهم سياسي وعسكري، ترجمت لاحقا في مجلس الأمن رقم (2254) في 2015/12/18، الذي وضع آلية للحل السياسي في سوريا هي الأولى من نوعها، وعلى الرغم من أن القرار قد أجل مسألة مصير الرئيس الأسد إلى ما بعد المرحلة

1– محمد، مرجع سابق.

2– " تفاصيل المبادرة الإيرانية الجديدة لحل الأزمة السورية"، الميادين، ت ت.2015/08/04، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 13:47، **www.almayadeen.net**

3– "جعجعة المؤتمرات وطحين الحل الغائب"، أورينت نت، ت ت.2015/12/28، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 15:18، **www.orient-news.net**

Retirer le filigrane maintenant

الإنتقالية في تنازل أمريكي صريح لروسيا، وما يعنيه ذلك من بقاء بنية النظام قائمة، إلا أنه حدد سقفا زمنيا لهذه المرحلة، وحدد الصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وإنطلاق عملية سياسية موازية، كما حدد شكل المرحلة الإنتقالية، حيث نص القرار على إنشاء هيئة حكم إنتقالية تخول سلطات تنفيذية كاملة، بناء على بيان جنيف والقرار الدولي. كماعكس القرار التفاهم الروسي– الأمريكي، حول مجمل المسألة السورية، على أن يقوم كل طرف بالضغط على حلفائه الإقليميين لقبول هذه الصيغة السياسية، حيث أكدت إيران تطابق سياستها مع روسيا، وإعلان واشنطن أن مقررات مؤتمر الرياض بحاجة إلى تغيير في بعض بنوده[1].

المدخل الثاني : تحـــولات الميـــدان خـــلال عـــامي 2016 و2017

شكل عام 2015 فاصلا مهما منذ إندلاع الأزمة السورية، وكان لروسيا الدور الأبرز في صناعة أحداثه، و التي ظهرت نتائجه في تغير موازين القوى لصالح النظام وتراجع التنظيم، والذي شهده عام 2016 من التطورات الفاصلة والمحورية في مسار الأزمة على عدة مستويات، حيث غلب على التطورات الميدانية والعسكرية تحقيق النظام تقدم في الميدان، والذي يرجع للتدخل الروسي ودعمه، فإستعاد العديد من المناطق الإستراتيجية التي سيطرعليهما سابقا المعارضة والتنظيم، وتمكن في مارس2016 من السيطرة على مدينة تدمر الأثرية من أيدي التنظيم. إلى التهجير القسري لسكان داريا بالغوطة الغربية، فشكلت منعطفا فيما لحقها من تطورات مماثلة، فبعد سنوات من الحصار توصلوا لإتفاق مع المعارضة في 2016/08/26، أدى إلى خروجهم إلى إدلب ونقل المدنيين إلى المناطق المحيطة.

كما شهد الصراع محطات فاصلة أبرزها معركة الرقة، حيث أعلنت عنها قوات سوريا الديموقراطية "قسد" التي إنطلقت في 2016/05/24 للسيطرة عليها؛ كما شنت هجوما واسعا للسيطرة على مدينة منبج شرق حلب الحدودية مع تركيا في 2016/05/31، حتى تمت السيطرة عليها في 2016/08/02 بدعم من التحالف الدولي[2].

وفي ديسمبر2016 بدأت "المرحلة الثانية" من "غضب الفرات" ضد التنظيم من مدينة الرقة. لتحرير كامل الريف الغربي من الرقة (شمالا) الى عزل المدينة. وكانت تركيا أبرز القوى التي تدخلت في عملية درع الفرات في 2016/08/24 ، بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي، لتوفير دعم مجموعة من فصائل الجيش السوري الحر لإنهاء سيطرة التنظيم في الشمال، و منع القوات الكردية التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي، من وصل الكنتونات الكردية

1– محمد، مرجع سابق.

2– دينا حلمي،"**عام من الدم : خريطة كاملة للأحداث في سوريا في 2016** "، **إضاءات**، ت ت.2016/12/21، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 15:45، **https://www.ida2at.com**

Retirer le filigrane maintenant

في غرب الفرات بين عفرين وكوباني، و خطر إستيلاء " قسد" التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردي قاعدتها على منبج ؛ حيث تمت السيطرة على جرابلس، وطرد التنظيم من الحدود التركية السورية، و لاحقا على منطقة الباب[1].

كما شهدت حلب تطورا ميدانيا في جوان 2016 من حيث تقدم المعارضة المسلحة في ريفها الجنوبي، وإرتفاع نسبة السيطرة الفعلية عليها، مع تراجع الإسناد الجوي الروسي لقوات النظام. وقد إستمرت المعارضة في إحراز التقدم وكسر الحصار الذي حاول النظام فرضه عليها في الأحياء الشرقية من المدينة، حتى تمكنت في أكتوبر2016 من السيطرة على ضاحية النظام. وعلى الرغم من تقدم المعارضة، لكن صب في نهاية المطاف لصالح النظام، حيث إستطاعت قواته في 2016/12/12 من شن هجوم على حلب والسيطرة على الأحياء الشرقية منها.

وتمكن التنظيم من السيطرة مرة أخرى على مدينة تدمر، إلى إنسحابه في 2016/12/11 عقب غارات روسية مكثفة، إلى مشارف المدينة بعد يوم من إقتحامها. وبالنظر إلى خارطة السيطرة والنفوذ العسكري أواخرعام 2016، يمكن القول أن الوحدات الكردية باتت تسيطر على مناطق تمتد مع الحدود السورية التركية في الحسكة وريف الرقة الشمالي وريفي حلب الشرقي والغربي. أما المناطق سيطرة المعارضة فهي متقطعة في شمال البلاد ووسطها وجنوبها، وفي البادية. أما مناطق سيطرة النظام فتمتد بشكل متصل غربي البلاد وحتى جنوبها، وحلب الشرقية، فيما تمتد مناطق سيطرة تنظيم الدولة في دير الزور والرقة ومناطق من البادية المتصلة بحماة وحمص وريف دمشق، وغيرها.

إلى أبرز التطورات السياسية، التي تراوحت ما بين المفاوضات والمبادرات من الأطراف الدولية، ففي بداية العام، أعلن المبعوث الأممي دي ميستورا عن إنطلاق مبادرات جنيف **III** بين المعارضة والنظام. ولكن دون نتيجة، حيث أدانت المعارضة هجوما شنه قوات النظام في الشمال بدعم روسي، مؤكدة أنها مفاوضات بلا جدوى. والهدف تحقيق موسكو مكاسب ميدانية. وأعلنت الولايات المتحدة وروسيا التوصل لإتفاق الهدنة في2016/02/02، ودخل حيز التنفيذ في2016/02/26 حيث صادق مجلس الأمن على القرار رقم (2268)، الذي نص على وقف إطلاق النار في المناطق محل معارك ويستثنى منه مقاتلو تنظيم الدولة وجبهة النصرة، غير أنه قد إنهار بعد خروقات متعددة له.

وفي الفترة من (14–24) من مارس2016، تمت مفاوضات غير مباشرة بين النظام والمعارضة في جنيف، بدون تقدم ملموس، فيما أعلنت المعارضة في 2016/04/18 تعليق المشاركة فيها رسميا. هذا وقد توصلت الولايات المتحدة وروسيا في2016/09/12 إلى الهدنة للمرة الثانية، والتي نصت على وقف القتال لمدة أسبوع وإيصال

1– "درع الفرات زخم اضافي لخيارات السياسة التركية"، جسور للدراسات، ت ت.2016/10/19، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 16:20، **https://jusoor.com**

Retirer le filigrane maintenant

المساعدات الإنسانية، إلا أنه توقف العمل بها أيضا في 2016/09/17 نتيجة حدوث خروقات لها. وفي أكتوبر2016 فشل مجلس الأمن في إصدار مشروعي قرار روسي وفرنسي لوقف إطلاق النار في حلب، فالمشروع الفرنسي أشار لضرورة وقف إطلاق النار ووقف القصف الجوي. أما الروسي، فنص على هدنة دون الإشارة إلى وقف القصف. كما تم التوصل في2016/12/13 إلى إتفاق روسي- تركي على خلفية تقدم قوات النظام بشرق حلب، يقضي بوقف إطلاق النار وخروج مقاتلي المعارضة بإتجاه ريف حلب الغربي أو إدلب، بداية من (13-14) من ديسمبر2016، و أعلنت روسيا أن الإتفاق لا يشترط خروج المدنيين. وقد تم خرقه في2016/12/14، حيث تجددت الإشتباكات مرة أخرى، إلا أن يوم 2016/12/15 قد شهد البدء الفعلي في إجلاء المعارضة.

وتزامنت مع هذه التطورات عقد مجلس الأمن لجلسة طارئة 2016/12/13 لمناقشة الإنتهاكات ضد المدنيين، و شهدت سجالا بين ممثلي الدول الغربية وكلا من الممثل الروسي والسوري. أما أبرز قرارات المجلس، فكان القرار رقم (2314) الصادر في 2016/10/31، حيث أدان فيه إستخدام الأسلحة الكيماوية وعمليات قتل المدنيين، والقرار رقم (2319) في2016/11/17، جدد فيه القلق من إستخدام الأسلحة الكيماوية وإنتشار التنظيمات الإرهابية[1].

وشهد عام 2017 تغيرات كبيرة، أبرزها ما شهده تصدر الفاعلين الثلاثة، روسيا وتركيا وإيران، مقابل إنسحاب أمريكي متزايد، ومحليا توسع نفوذ السيطرة للنظام وقوات سورية الديموقراطية، وتراجع للمعارضة،مع إنهيار للتنظيم. وكانت النتائج التي حققها الفاعلون نتيجة لمعطيات السنوات السابقة. فيما يخص التغيرات في الميدان، حيث وسع النظام من مساحة تواجده، وسيطر على أكثر من نصفها في نهايته. وسيطرة قوات سورية الديموقراطية حوالي 25% من الأرض. وبالمقابل، كان تنظيم داعش الخاسر الأكبر، فتحول من اللاعب الأبرز الذي سيطر على حوالي 45% من الأرض إلى إنحساره بنسبة 7 %. كما تراجع نفوذ المعارضة المسلحة لتصل إلى 13% فقط من الأرض.

وتابعت تركيا عملية "درع الفرات"، حيث سيطرة على مدينة الباب في 2017/2/23، لتعلن في 2017/3/29 عن إنتهائها. وفي أكتوبر2017، دخلت القوات التركية إلى محافظة أدلب كقوة مراقبة، ضمن إتفاق مع روسيا وإيران تضمنه مسار آستانا. لكن إمتناع القوات التركية عن الوصول إلى (12) نقطة تم الإتفاق عليها في آستانا، أدى إلى قيام الطيران الروسي بإستهداف محافظة إدلب منذ نوفمبر2017، و الذي سيستمر حتى نهاية العام، في محاولة روسيا الضغط على تركيا لتنفيذ إلتزاماتها في آستانا. ورغم الحديث عن التوصل إلى تفاهمات روسية-تركية في الجولة الأخيرة من مسار آستانا بخصوص إنتشار القوات التركية في بقية النقاط المتفق عليها، إلا أن هذا

1- حلمي، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

الأمر لم يحصل حتى نهاية عام 2017. أما معركة الرقة، الحدث الأبرز، حيث أعلنت قوات سورية الديموقراطية بدء المعركة في 2017/06/06، وسيطرت على وسط مدينة الرقة في 2017/10/17، بدعم قوات التحالف الدولي .

إنطلق مسار آستانا في جانفي2017، وإختتم جولته الثامنة في الشهر الأخير منه. و تمكن من وقف التصعيد، بإنخفاض معدل الضحايا، رغم الخروقات.وغياب مشاركة النظام وفصائل المعارضة، ويقتصر دور الفاعلين السوريين عمليا على إقرار ما تتوصل إليه الدول الثلاث. ومع الإعلان عن ملتقى سوتشي في الجولة الأخيرة من آستانا.

وشهدت بداية عام 2017 تشكيل "هيئة تحرير الشام"، كتحول نوعي لجبهة النصرة بسياسة مختلفة، وأبرزما قام به إخراج مقاتلي جند الأقصى، الموالي للتنظيم، من إدلب وما حولها بإتجاه الرقة، بعد معارك طاحنة، وقام التحالف بإستهداف قيادات في الهيئة ومجموعات أخرى، بالموازاة مع إغتيالات غامضة لشخصيات في الهيئة.

على المستوى السياسي، فشهد مؤتمر سوتشي. كما لم يشهد أي لقاءات بين وزيري الخارجية الأمريكي والروسي حول الوضع السوري، ولم تحقق جولات المفاوضات في جنيف بدورها أي تقدم يذكر. أما القوى الدولية الفاعلة، فعملت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب على الإنسحاب بصورة أكبر من القضية، وخفضت من مستوى تمثيلها الدبلوماسي في كل المتلقيات المتعلقة بسوريا. لكن بعد مجزرة خان شيخون في 2017/04/04، والتي أدت إلى مقتل حوالي 100 شخص بإستخدام صواريخ محملة بغازات سامة، قامت الولايات المتحدة بقصف مطار الشعيرات في2017/04/07، ليكون أول إستهداف أمريكي للنظام منذ الأزمة. و في 2017/06/18 قامت بإسقاط طائرة حربية سورية قرب الطبقة، لمحاولتها إستهداف مواقع لقوات سورية الديموقراطية، وقيامها عدة مرات بإستهداف أرتال للنظام ولميليشيات مدعومة إيرانيا قرب التنف. وقرأت الإستهدافات كرسائل تتعلق بالإتفاق الأمريكي–الروسي حول تقاسم النفوذ في المنطقة، ولا تخص النظام مباشرة.

ومثل التمديد لعمل "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا" موضع نزاع في مجلس الأمن بين روسيا والمجموعة الدولية، وأدى إلى إستخدام روسيا مرتين لحق النقض لمنع تمديد عمل اللجنة، قبل التوصل في نهاية العام لتسوية سمحت بتمديد التفويض الدولي للجنة. وقد تراجع الموقف الأمريكي والأوروبي، إلى توسع في النفوذ الروسي، إلى جانب النفوذين التركي والإيراني. خاصة مع إنسحاب فاعلين إقليميين آخرين، وأهمهم السعودية وقطر.

على مستوى المعارضة، أسفرمؤتمر الرياض II، نهاية "الهيئة العليا للمفاوضات" و تشكيل وفد تفاوض بلا مرجعية مؤسساتية كسابقه. كما تراجع دور الإئتلاف الوطني بشكل متزايد، نتيجة لعوامل الضعف التي كانت تكتنف

Retirer le filigrane maintenant

عمله من قبل، ونتيجة لإنسحاب عدد من الأطراف الفاعلة من القضية. ولم يسجل أي حضور فاعل في المشهد السياسي. وأدت تشكيل حكومة الإنقاذ في إدلب في الربع الأخير من العام إلى إنهاء تواجد الحكومة المؤقتة هناك، وقامت بوقف كل مشاريع الحكومة المؤقتة، وفرضت قيودا على تحرك وزراء الحكومة المتواجدين في إدلب ما يعني عمليا أن الحكومة المؤقتة قد خسرت أكبر ساحات تواجدها، وفقدت الكثير من قدرتها على إثبات نفسها للداعمين.

وشهد مسار جنيف في عام 2017 إنعقاد أربع جولات له، ولم تحقق أي تقدم. وإقتصرت عمليا على مواجهات سياسية بين وفدي النظام والمعارضة، ومحاولات من المبعوث الأممي للوصول إلى نقاط توافق بين الجانبين حول ما ينبغي نقاشه أولا، وما يستثنى منه، دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وقد واجهه تحديان رئيسيان، جاء الأول من آستانا، والتي إحتضنت مسارا موازيا برعاية الفاعلين الأكثر تأثيرا في الميدان، وبمشاركة الفصائل العسكرية وحدها. وتمكن هذا المسار من إحداث تغيرات ميدانية، في حين لم يتمكن مسار جنيف من إحداثه، لأنه لا يملك أدواته أصلا.

وجاءت الدعوة إلى ملتقى سوتشي في الجولة الأخيرة من آستانا لتكون بمثابة إعلان عن إنطلاق مسار سياسي آخر، بما يشكل تهديدا مباشرا لمسار جنيف، خاصة وأن رعاة هذا الملتقى هم من يملكون حاليا قدرة فرض الحلول العسكرية منها والسياسية. أما التحدي الثاني فتمثل في تراجع إهتمام الفاعلين الدوليين الداعمين لمسار جنيف، وأهمهم الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، والذين خفضوا تمثيلهم في هذا المسار إلى أدنى درجاته، وتوقفوا عن ممارسة أي ضغوطات على الجانب الروسي، الأمر الذي ترك وفد المعارضة أمام خيارات محدودة، وأصبح الرفض والإنسحاب ورقته التفاوضية شبه الوحيدة[1].

المدخل الثالث : تحـــولات الميـــدان خـــلال عـــامي 2018 و2019

ساهمت التحولات السياسية والعسكرية بإعادة رسم خريطة السيطرة في عام 2018، فشكل تغيرات نوعية لمسارات سابقة. فقد تمكنت روسيا وإيران من إنهاء وجود المعارضة في المناطق الوسطى والجنوبية، سواء بفعل القصف العنيف والحصار، أو التفاهمات السياسية مع الولايات المتحدة في منطقة الجنوب، كما تمكنت تركيا من السيطرة على عفرين، بفعل التفاهمات السياسية مع واشنطن وموسكو، وبالعمليات العسكرية التالية لهذه التفاهمات. فيما عملت إيران على تثبيت تواجدها في الميدان من خلال التمدد طائفيا وإجتماعيا في أرياف ديرالزور ودرعا.

1– "القضية السورية عام **2017**"، جسور للدراسات، ت ت.2018/01/03، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 16:43، **https://jusoor.com**

Retirer le filigrane maintenant

و قد طرأت تغيرات على صعيد حدود ومواقع ونفوذ القوى المحلية. وكان النظام المستفيد الأكبر من الأحداث بفعل الدعم المباشر المقدم له من حلفائه، وبفعل عوامل سياسية دولية حالت دون تقديم الدعم لمعارضيه. وقد وسع النظام من نسبة سيطرته إلى 60%، في حين تراجعت المعارضة المسلحة إلى حوالي 10%، أما قوات سورية الديمقراطية فإرتفعت إلى 27.5%، في حين تراجعت سيطرة التنظيم إلى الحد الأدنى بنسبة 1.5%.

و تمكن النظام وحلفاؤه من تعزيز الإنجازات العسكرية السابقة، ووسع من نطاق نفوذه الميداني، وشكل نظام المصالحات وفرضه على فصائل المعارضة كعامل رئيسي في زيادة سيطرته، وشكلت التحركات العسكرية كوسيلة ضغط لإتمام الإتفاق وفرض شروط المفاوضات، بعد أن تم رفع الحماية عن المعارضة المسلحة في أماكن عودة النظام. وشهدت عدة إتفاقيات مع فصائل المعارضة، مقابل خروج من يرغب من المقاتلين إلى الشمال السوري ، منها سيطرة النظام على محافظتي درعا والقنيطرة بعد إتفاق نهائي مع مركز حميميم للمصالحة في 2018/07/30، بعد معركة الجنوب السوري. وكانت المعارك مع التنظيم دور بارز في توسيع نطاق سيطرة النظام، ففي 2018/04/30 إنضمت أحياء جنوب العاصمة، بعد موافقة التنظيم الخروج من جنوب دمشق بإتجاه بادية السويداء وتسليم المنطقة للنظام. إلى إنضمام السويداء بعد سياسة التصعيد مع التنظيم في 2018/11/17، وإنسحابه إلى بادية تدمر. كما تمكن من السيطرة على وسط البلاد (الغوطة الغربية والشرقية، القلمون الشرقي، جنوب العاصمة وريف حمص الشمالي)[1]. وكان لمركز حميميم للمصالحة دور بارز في إتمام عمليات المصالحة.

في المقابل، خسرت المعارضة المسلحة مزيدا من مساحة سيطرتها، رغم محاولتها توسيع نطاقها عبر معركة "غصن الزيتون" في 2018/01/20، التي نفذتها تركيا و قوات الجيش السوري الحر، للسيطرة على منطقة عفرين شمال غرب حلب، من قوات سورية الديمقراطية. لكن لم تؤثر فعليا. نظرا للخسائر الكبيرة التي سيطرعليها النظام وحلفائه. و الهدف إنهاء وجود وحدات الحماية الكردية. وتزامنت بإعلان وزارة الدفاع الروسية سحب كامل جنودها من المنطقة. وفي 2018/03/24، تعلن تركيا فرض سيطرتها على المنطقة، وأصبحت تبسط نفوذا عسكريا مباشرا. و بدأت قوات النظام والميليشيات الموالية في 2018/01/09، معركة شرق سكة الحجاز الممتدة على أرياف حلب وإدلب وحماة، و التي تخضع لخفض التصعيد الرابعة، وتم السيطرة عليها بالكامل في 2018/03/01. ليتقدم عبر عدة محاور بإتجاه طريق دمشق– حلب الدولي، لتعود فصائل المعارضة في 2018/01/11، وتعلن عن تشكيل غرفتي عمليات للتصدي للنظام، والتي كان من الواضح أنها تلقت دعما لوجستيا واسعا من تركيا.

1– "القضية السورية عام 2018"،جسورللدراسات، ت ت.2018/12/30،أطلع عليه في:2019/06/08، على الساعة:18:18، https://jusoor.com

Retirer le filigrane maintenant

وسعت "قسد" بدعم من التحالف الدولي من بسط نطاق سيطرتها، بفعل المكاسب الميدانية التي حققتها في حربها مع التنظيم، رغم خسارتها لمدينة عفرين، وأعلنت في 2018/05/01، عن إطلاق المرحلة الثالثة الأخيرة من معركة "عاصفة الجزيرة"، لتأمين الحدود السورية العراقية، والقضاء على جيوب التنظيم شرقي نهر الفرات.

لكن تعرقلت الجهود في تحقيق إنجاز ميداني، رغم الدعم الجوي والمدفعي من التحالف الدولي وسلاح الجوالعراقي. وتستكمل العمليات حتى تتمكن "قسد" من السيطرة على كامل الشريط الحدودي مع العراق. وفي 2018/09/10، أطلقت "قسد" آخر مرحلة للسيطرة على آخر معاقل التنظيم شرق الفرات –جيب هجين– وإستمرت المعارك مدة ثلاثة أشهر، لتتمكن في 2018/12/14 من السيطرة على هجين. فيما خسر التنظيم المزيد من مواقع سيطرته التي إنحصرت في بعض الجيوب، والذي قام بعدة عمليات هجومية لكن دون تحقيق إنجاز ميداني[1].

وأعلنت الولايات المتحدة في 2018/01/14، أنها تعمل على تشكيل "قوة أمنية حدودية" تخضع لقيادة "قسد"، و تنتشر على الحدود السورية مع تركيا والعراق إلى خطوط إلتماس مع النظام شرق الفرات، ما ساهم من تصعيد نبرة الخلاف، وصرح البنتاغون بأن الإدارة الأمريكية تتفهم مخاوف تركيا وأكد أنها ليست جيشا جديدا، أو حرس حدود تقليدي، لكن الرئيس التركي تعهد حينها بأن بلاده سوف تنهي هذه القوة قبل نشوئها.

وفي 2018 /02/13، إستهدفت القوات الأمريكية قوات النظام و حلفائه على إثر معلومات عن حشود عسكرية للواء الباقر وقوات فاغنر الروسية من أجل شن هجوم على أكبر حقول النفط في سوريا. وكان الرد كتحذير لروسيا ولإيران، اللتين بدا وكأنهما تريدان خلق حالة من عدم الإستقرار في المناطق التي تنتشر فيها الولايات المتحدة.

كما قامت تركيا في منطقة "خفض التصعيد الرابعة" الممتدة على محافظة إدلب ومحيطها في الشمال، في2018/05/17، بإتمام نشر نقاط المراقبة الإثنتي عشرة. وجاء ذلك بعد إمتناعها سابقا ، وبالمقابل ضغطت موسكو بإستمرار عليها من أجل تسريع التسوية في المنطقة. في حين توصلت الأطراف المعنية بإتفاق المدن الأربع في 2018/07/18، لصيغة نهائية يقضي بإجلاء جميع سكان بلدتي الفوعة وكفريا الشيعيتين في محافظة إدلب، مقابل خروج 1500 معتقل من سجون النظام. وغالبا ما تم الإتفاق تحت مظلة تركيا لأنها الضامن لفصائل المعارضة في المنطقة. ويمكن الإعتقاد أنها بذلت جهودا كبيرة لتحقيق توازن في الميدان يخفف عنها الضغط من قبل روسيا.

1-" **تموضعات الفاعلين في عام 2018 كيف تغيـرت خارطة السيطرة**"، جسور للدراسات، ت ت.2018/12/31، أطلع عليه في: 2019/06/08، على الساعة: 18:30، **https://jusoor.com**

Retirer le filigrane maintenant

وكانت تركيا أعلنت في 2018/10/10، عن إنتهاء تشكيل المنطقة العازلة في منطقة "خفض التصعيد" شمالا حسب إتفاق سوتشيالموقع بين تركيا وروسيا في 2018/09/17. والذي تعرض لعدة خروقات، وفي 2018/10/28، قامت تركيا بقصف مواقع وحدات حماية الشعب بالقرب من منطقة عين العرب شرق محافظة حلب، لأول مرة.

على الصعيد السياسي، شهد عام 2018 جمودا شبه كامل، غابت عن التحركات و الجهود الدولية، الأمر الذي فتح المجال أمام مسار الأستانة ليتحول إلى مسار الحل الوحيد، وإن كان مسارا على مستوى الدول الفاعلة لا على مستوى الفاعلين المحليين، بمن فيهم النظام والمعارضة. حيث تم عقد ثلاث جولات من مفاوضات مسار آستانا، وكانت الدول الثلاث الضامنة تركيا، روسيا وإيران، تحاول البحث في إيجاد حل نهائي للملفات الرئيسية التي يركز عليها المسار وهي عودة اللاجئين، والمعتقلين، واللجنة الدستورية، ووقف إطلاق النار، ووضع منطقة إدلب.

وتم عقد "مؤتمر سوتشي" في 2018/01/30، والذي يصب عمليا في مسار آستانا، وكانت "اللجنة الدستورية" أبرز مخرجاته، ولم يتم الإعلان عنها بعد. وشهدت تركيا في2018/10/27 إنعقاد قمة رباعية، ضمت كل من روسيا وألمانيا وفرنسا، لتقريب وجهات النظر بين رعاة مسار آستانا وزعماء الدول الأوروبية، بما يمنح المسار قبولا دوليا أوسع. أما مسار جنيف المنعقد في 2018/01/25، فدخل في مرحلة جمود شبه كامل، ولم تعقد في عام 2018 سوى جولة إستمرت يوم واحد دون نتائج. كما رفض النظام ورقة قدمتها خمس دول غربية وعربية تعرف بإسم "المجموعة المصغرة"، دعما للحل السياسي، تضم مقترحات بشأن الدستور، والإنتخابات، وصلاحيات الرئاسة، والحكومة، ووضع الأجهزة الأمنية. وذلك وفقا للقرار رقم(2254). وعادت المجموعة لتعقد مباحثات جديدة حول سوريا في جنيف في سبتمبر 2018، وتم الإعلان عن مجموعة من المبادئ تشترط على النظام قطع العلاقات مع إيران، لكن هذه المطالب لم تلق إستجابة أو آلية تنفيذية لتحقيق ذلك. ومثلت تحركات "المجموعة المصغرة" التحرك الدولي شبه الوحيد في إطار الحل السياسي في سوريا، على خلاف الأعوام السابقة التي كانت تشهد مبادرات مختلفة.

وبخصوص تموضعات الفاعلين المحليين، نجد المعارضة بأداء متواضع سياسيا، و لم يبرز أي دور لها ماعدا مشاركتها في جولات مسار آستانا الثلاث، ولم يشهد نشاطا لهيئة التفاوض السورية، ولم تسجل أثرا، خاصة مع الظروف الدولية الراهنة، وعدم قدرتها على بلورة قرار داخلي. وكان للإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة دورا مماثلا تقريبا. حيث تحول إلى منظمة مجتمع مدني يكتفي بإصدار البيانات في الأحداث الرئيسية، أوحضور قيادته أنشطة، وأعادت حكومة الإنقاذ في الشمال السوري في 2018/12/10 تشكيل نفسها، الذي لم تتمكن من تحسين مستوى الخدمات أو المحافظة على الأمن و تراجعه، و فشلها في إثبات إستقلالها بعيدا عن إرادة هيئة تحرير الشام.

Retirer le filigrane maintenant

أما الفصائل المسلحة فعرفت تقلص عدد الكيانات التي تجتمع الفصائل ضمنها أو تلك التي تعمل بالتنسيق معها، مع إستمرار حالة الإقتتال الداخلي وعدم التوصل لحلول لها. وفي 2018/08/01، أصبحت منخرطة فقط ضمن أربع كيانات وهي: الجيش الوطني السوري، الجبهة الوطنية للتحرير، هيئة تحرير الشام وحلف نصرة الإسلام. في الواقع لم يحصل تراجع حقيقي بعدد فصائل المعارضة إنما حصل إصطفاف فرضته الظروف الداخلية والخارجية. وشهد العام 2018 خمس حالات إقتتال، بين هيئة تحرير الشام والجبهة الوطنية للتحرير في الفترة التي تلت إعلان تشكيل المنطقة العازلة في الشمال السوري وحتى نهاية العام. وفي أواخر فيفري تأسس تنظيم "حراس الدين"، بعد أن أعلنت الهيئة فك الإرتباط عن تنظيم القاعدة، أعلن "الحراس" الإنفصال عن "الهيئة" وقام بمبايعة تنظيم القاعدة، ليعود نشاط تنظيم داعش في الشمال السوري، حيث وجد ظروفا مناسبة لإستعادة نشاطه بوتيرة متصاعدة.

وفي مارس 2018 كان إعلان تأسيس "حزب سورية المستقبل" في مدينة الرقة، بدعم سياسي ومالي من الولايات المتحدة. وحاول أن يقدم خطابا وطنيا وتحدث بإيجابية عن دول الجوار، لكن لم يتمكن بعد تسعة أشهر من تأسيسه على إثبات حضوره في المشهد السياسي، وإستقلاليته عن أجسام حركة المجتمع الديموقراطي. وفي 07/27/ 2018، حاولت "قسد" البحث عن واقع جديد بعد أن لوحت واشنطن بالإنسحاب. وتهديد النظام للإدارة الذاتية بخيارين إما اجتياح شرق الفرات أو فتح الباب أمام المفاوضات، حيث قام وفد من قيادة مجلس "قسد" بالتوجه لأول مرة إلى دمشق، لعقد مباحثات مع النظام والقوات الإيرانية لكن دون نتيجة. وتعرض المسار إلى عرقلة روسية أدت عمليا إلى تجميده. ومع إعلان واشنطن نهاية عام 2018 عن إنسحابها، سارعت قيادة قسد" للعودة إلى فتح باب الإتصال مع النظام من أجل تحديد مصير الإدارة الذاتية، وكذلك توجهت إلى فرنسا في خطوة مماثلة[1].

كما أصدر النظام عدة من القوانين،أبرزها إحداث مناطق تنظيمية ضمن المخطط التنظيمي، ما فتح المجال أمام تحذير دولي وأممي حول التداعيات التي سيحدثها تنفيذه خاصة على صعيد التغيير الديمغرافي. وكذا مرسوم تنظيم ومأسسة الشأن الديني في سوريا. والمتعلق بالعقوبات العسكرية. ويمكن فهم الغرض الرئيسي منها، بأنه يندرج ضمن العمل على إصلاح البنية الداخلية للنظام وتطويعها بما يتناسب مع ظروف السيطرة العسكرية ومسار العملية السياسية الروسية، وهذا الأمر يشمل عدة جوانب منها الحزبي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري. وشهدت كسرا للعزلة العربية على النظام منذ عام2012، وكان من أبرز الخطوات في ذلك زيارة وزير الخارجية العراقي في2018/10/14، وزيارة الرئيس السوداني في 16 /2018/12، وإفتتاح السفارة الإماراتية والبحرينية في27 /2018/12.

1- (القضيةالسوريةعام 2018)، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

و عين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الدبلوماسي النرويجي المبعوث الأممي الرابع إلى سوريا "غير بيدرسون" خلفا لستيفان دي ميستورا، في 2018/10/31، ليتولى منصبه في 2019/01/07. حيث قام في 2019/01/15، بأول زيارة له إلى سوريا و إلتقى خلالها وزير خارجيتها، كما بحث خلال زيارته الثانية في 2019/03/17 ، ليستأنف مشاوراته في ثالث زيارة له، في /2019/04. حول العملية السياسية. ومنذ توليه منصبه عقد إجتماعات مكثفة مع مسؤولين حكوميين ومعارضين، و ناقش اللجنة الدستورية. وأعلنت وزارة الخارجية السورية، إثر زيارة المبعوث الأممي، إنه تم إحراز تقدم كبير نحو تشكيل لجنة دستورية وفقا لخطة أممية، لتشكيل لجنة يمثل فيها كل من النظام والمعارضة والأمم المتحدة بـــ50 عضوا. وفي الوقت الذي تطالب فيه المعارضة بأن يوكل للجنة إعداد دستور جديد، تطالب سوريا بأن يقتصر دورها على إجراء تعديلات عليه. وتأتي هذه الزيارة بعد أربعة أيام من لقائه وزير الخارجية الروسي لافروف في موسكو، حيث بحثا ضرورة التقدم نحو تشكيل اللجنة[1].

كما أعلنت واشنطن وباريس تخليهما عن مشروع تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد العالق منذ أكثر من عام، خلال جلسة لمجلس الأمن في 2019/06/27، صرح مساعد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة " أنها تتوقع قريبا تحقيق "إختراق في تشكيل اللجنة الدستورية" وفقا، لكن نظيره الأميركي أكد أن "الوقت حان لتخلي المبعوث الأممي عن هذا المشروع وأن يفكر بمبادرة أخرى". وبدوره أقر السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة بأنه" لم يتم إحراز أي تقدم". ولم يتم الإتفاق على الأسماء في اللائحة الثالثة التي تثير خلافات بين دمشق والأمم المتحدة، فصرحت هذه الأخيرة "إنه يتعين تغييرستةأسماء فقط على هذه اللائحة". كماعقدت آستاناجولة **XII** في 25 و2019/04/26. دون تقدم حول إنشاء اللجنة.[2] لتعقد جولة **XIII** من آستانا، حيث أعربت الدول الضامنة عن التقدم في تحديد نظام عمل اللجنةالدستورية، ودعمهمفيإنعقاده. وإتفاقهم على إتخاذ "إجراءاتعملية" لحماية المدنيين و"العسكريين التابعين للدول الضامنة والمتواجدين داخل منطقة وقف التصعيد وخارجها في إدلب، و القضاء على التنظيمات الإرهابية.

وسيبدأ مركزالعمليات المشترك بين تركيا والولايات المتحدة العمل بهدف إقامة منطقة آمنة على إمتداد الحدود السورية الشمالية الشرقية[3]. وبموجب إتفاق تم التوصل إليه في أوت 2019 بين أنقرة وواشنطن في ختام مفاوضات

1– " وزارة الخارجية السورية تعلن إحرازتقدم كبير في ملف تشكيل اللجنة الدستورية"، **فرانس 24**، ت ت.2019/07/10، أطلع عليه في: 2019/07/12، على الساعة: 22:13، **https://www.france24.com**

2– "واشنطن تعلن تخليها عن مشروع تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد في سوريا"، ديلي صباح، ت ت. 2019/06/28، أطلع عليه في: 2019/07/12، على الساعة: 22:45، **https://www.dailysabah.com**

3– " بدء عمليات تقييم ميدانية أمريكية تركية لإقامة منطقة آمنة عند الحدود الشمالية السورية"، **فرانس24**، ت ت.2019/08/18، أطلع عليه في: 2019/08/19، على الساعة: 10:44، **https://www.france24.com**

Retirer le filigrane maintenant

صعبة، على إقامة المركز لتنسيق كيفية إقامة "المنطقة الآمنة". وهي منطقة فاصلة داخل الأراضي السورية بين الحدود التركية والمناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من الولايات المتحدة، لكن أنقرة تعتبرها تنظيما "إرهابيا ". ولم تتضح بعد معالم هذه "المنطقة الآمنة"، كما لم يتفق الطرفان بعد على طريقة معينة لإقامتها، ولا على عمقها داخل الأراضي، ولا على القوات التي ستنتشر فيها[1].

كما أعلن الرئيس الأمريكي في 2018/12/19، عن سحب القوات الأمريكية من سوريا، مبررا ذلك بهزيمة "تنظيم الدولة"، كما أشارت المتحدثة بإسم البنتاغون، إلى أن عملية إعادة القوات قد بدأت. كما أعلن التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن أن عملية بدأت، بدون تفاصيل عنها وذلك لأسباب أمنية. حسب ما أكد الناطق بإسمه شون راين[2].

ولقد تعدلت خريطة النفوذ والسيطرة العسكرية شمال سوريا مجددا نتيجة الحملة المستمرة التي بدأها النظام السوري بإسناد جوي روسي مكثف في 05/02/ 2019، حيث تمكنت فصائل المعارضة شن هجوم معاكس في ريف حماة الشمالي الغربي في 2019/06/06، و سيطرت على تل ملح الإستراتيجي وقريتي حصرايا وجبين.لكن يعود النظام بشن هجوم بري وإستعادتهم. وسيطرت على وادي حسمين في 2019/07/29، و في30 من الشهر نفسه على مزارع أبو رعيدة الغربية. لتصبح المساحة المسيطر عليها منذ بدء الحملة العسكرية تقدر بحوالي 106 كم مربع[3] . و أصبح إستعادة إدلب هدفا للنظام، وروسيا، وبدرجة أقل إيران، وأكد روسيا دعمها لحملة إدلب، فيما حثت فرنسا على إحترام هدنة وقف إتفاق إطلاق النار. فيما تواصل تواصل الطائرات الحربية السورية والروسية قصفها لمناطق عدة في ريف إدلب الجنوبي. وبعد ثلاثة أشهر من القصف الكثيف منذ نهاية أفريل، تمكن في 2019/08/27 من السيطرة على مدينة خان شيخون الإستراتيجية وبلدات عدة في ريف حماة الشمالي المجاور بعد معارك مع فصائل مسلحة. وأصبحت نقطة مراقبة القوات التركية رقم (9) في حماة، محاصرة بالكامل[4]. توقفت الغارات الجوية على إدلب شمال غرب سوريا في 2019/08/31 ، مع دخول وقف لإطلاق النار أعلنته روسيا حيز التنفيذ، مع "حق الرد" على أي خرق .

1– " وصول عسكريين أمريكيين إلى تركيا لإنشاء غرفة العمليات المشتركة بشأن المنطقة الآمنة في سوريا"، فرانس**24**، ت ت.2019/08/12، أطلع عليه في: 2019/08/14، على الساعة: 18:02، **https://www.france24.com**

2– "التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يعلن بدء عملية الإنسحاب من سوريا"، فرانس**24**، ت ت.2019/01/11، أطلع عليه في: 2019/08/14، على الساعة: 18:30، **https://www.france24.com**

3– " خريطة النفوذ العسكري في سوريا"، جسور للدراسات، ت ت.2019/08/01، أطلع عليه في: 2019/08/19، على الساعة: 48: 18، **https://jusoor.com**

4–"معركة إدلب تقترب.. الجيش السوري يحاصر نقطة المراقبة التركية"، عثمانلي، ت ت.2019/08/22، أطلع عليه في: 2019/08/23، على الساعة: 15:14، **https://3thmanly.com**

– خـــريـــطـــة رقـــم 01 –

النـــفـــوذ العسكـــرية في ســـوريا بتـــاريخ 2017/01/01 و2017/12/01

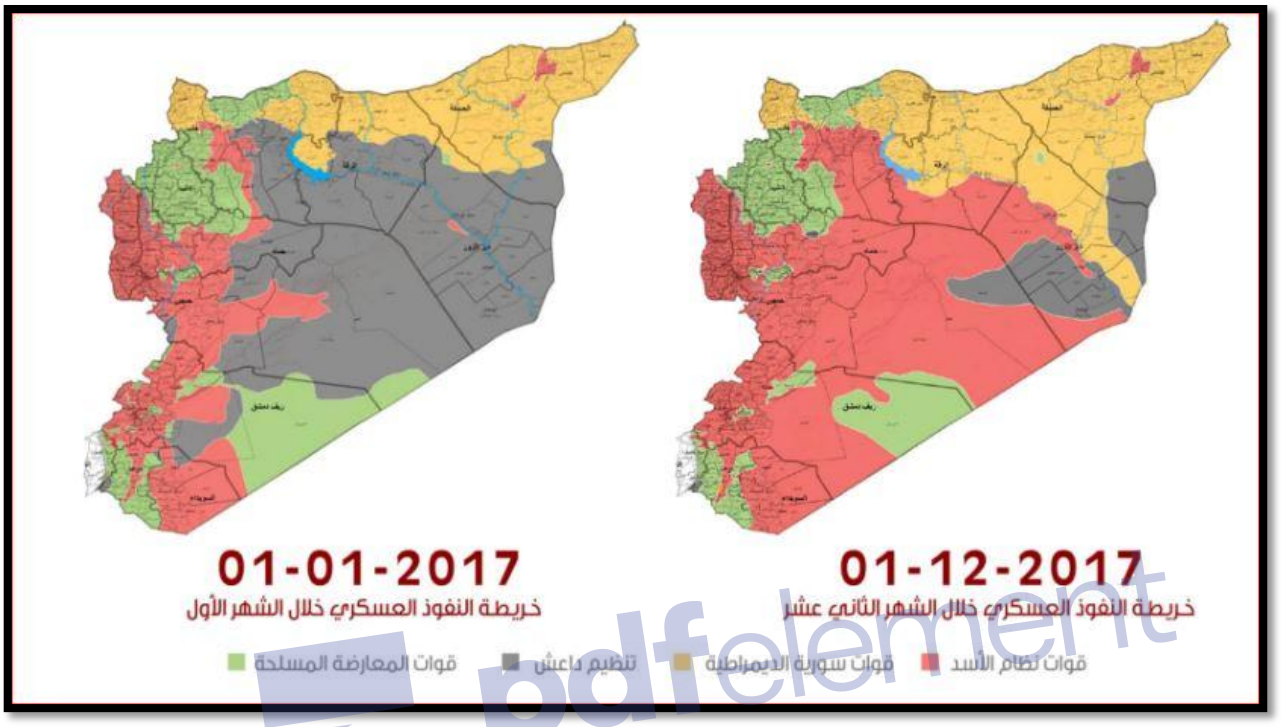

المصـــدر: جســـور للـــدراســـات

تظهرخارطة النفوذ العسكري في سوريا في عام 2017، تغيرا مستمرا في نسب السيطرة والنفوذ الكلية بين أغلب القوى الفاعلة في الجغرافية السورية، حيث تتزايد مساحة سيطرة النظام السوري وقوات سورية الديمقراطية بشكل ملحوظ، مقابل تراجع النفوذ الجغرافي لتنظيم داعش التي تقلصت مساحة سيطرته بشكل متسارع مقارنة مع نفوذه في الشهور السابقة، على حساب النظام السوري وقوات سورية الديمقراطية، في حين حافظت قوات المعارضة السورية على مساحة سيطرتها. وباتت نسب السيطرة موضحة في الخريطة رقم 1 أعلاه. وهذا من خلال دعم التحالف الدولي لمحاربة التنظيم بقيادة الولايات المتحدة الأمركية لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، و دعم الروسي و الإيراني للنظام السوري، و الدعم التركي للمعارضة.

Retirer le filigrane maintenant

- خـريـطـة رقـم 02 -

تـوزيـع منـاطـق النـفـوذ العسكـرية في سـوريا بتـاريخ 2019/08/01

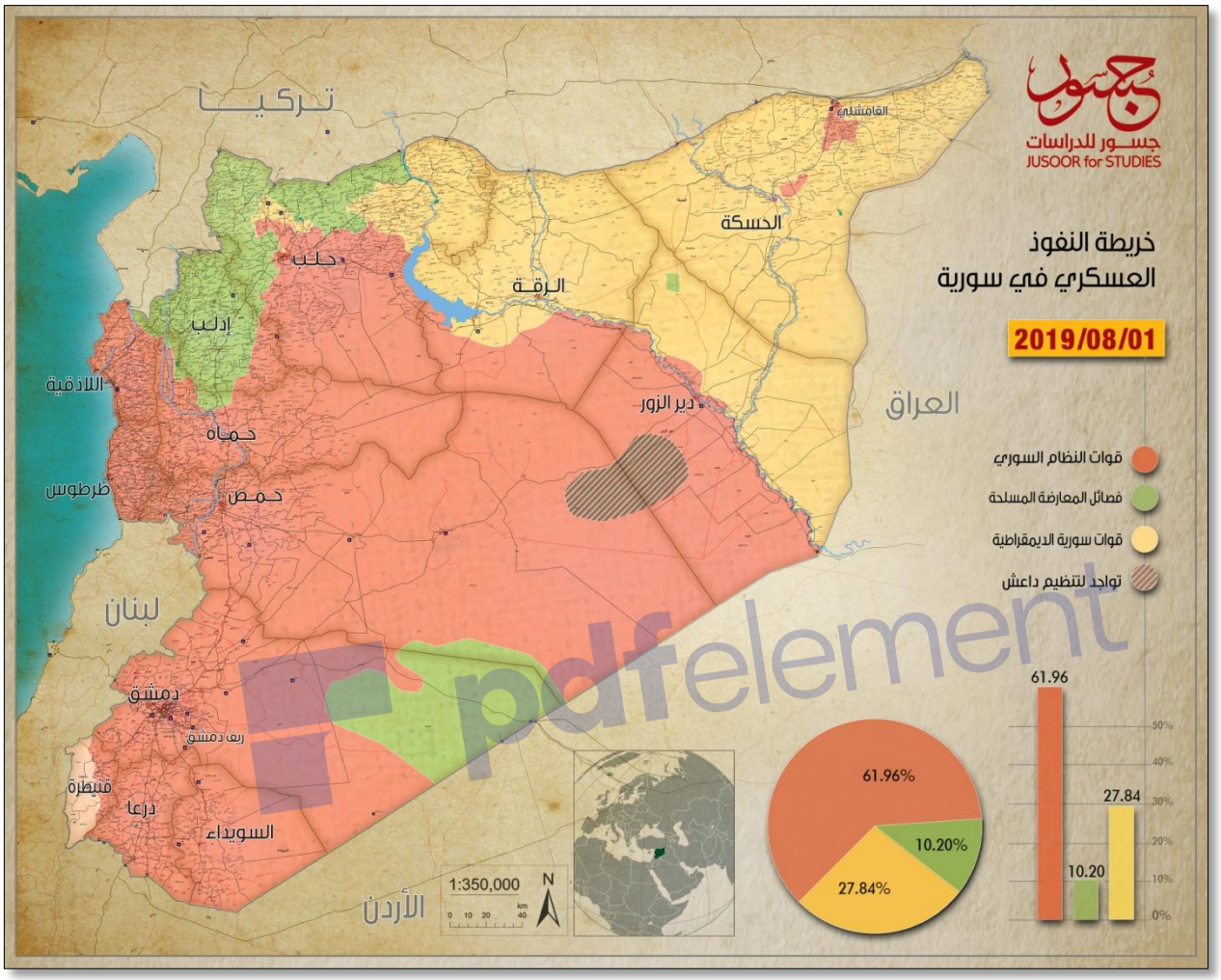

المصـــدر: جســـور للـــدراســـات

لقد تغيرت خريطة سيطرة النظام السوري وحلفائه منذ عام 2013 إلى يومنا هذا، حيث باتوا يسيطرون على مساحة كبيرة جدا من الأراضي السورية، بعد فرض السيطرة على مناطق تواجد تنظيم داعش ومحاصرة عدد من التنظيمات الإرهابية في مناطق مختلفة. و حاليا تتقدم نفوذها في إدلب شمالا. وهذا بفضل الدعم الروسي، حيث ظهرت خريطة النفوذ العسكري أعلاه، إختلافا طفيفا في نسب السيطرة الكلية بين مختلف القوى المتصارعة مقارنة مع النسب التي سجلتها خلال العام. ووفقا للخريطة، فإن نسبة سيطرة النظام أصبحت (61.96%). فيما تراجعت نسبة سيطرة فصائل المعارضة إلى (10.20%)، بدورها حافظت قوات سوريا الديمقراطية على نسبة سيطرتها عند (27.84%). وبطبيعة الحال لم يعد لتنظيم داعش أي سيطرة عسكرية على الأرض السورية منذ فيفري2019.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني: إدارة الأزمـــة الســـوريـــة من طرف القـــوى الإقليميـــة و الـــدوليـــة

لقد باتت سوريا ساحة تتصارع وتتنافس فيها القوى الإقليمية والدولية. والتي تتمثل في كل من إيران وتركيا و السعودية وقطر و إسرائيل، و الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الإتحادية، من بينها قوى داعمة للنظام السوري، و أخرى مناهضة له. كما تتبعها في غالبها قوى عسكرية وسياسية على الأرض ذات طابع فصائلي "المليشياوي" تقاتل تحت رايات متعددة، وتعمل ضمن مشاريع سياسية ذات هويات أيديولوجية متناقضة وأهداف متضادة، و ضمن تداخل معقد للغاية في الخريطة العسكرية، خاصة مع التدخلات الخارجية، و ما إنجرعنه من إنهزام تنظيم الدولة الإسلامية، وتراجع المعارضة، وتعقد المسار التفاوضي. وما تفضيه من تعقيدات على إدارة الأزمة السورية، و إطالة أمدها وفقا للمصالح المتناقضة والمشتركة للقوى المؤثرة فيها، مما يحفز لديمومة الصراع.

المطلب الأول : دور القـــوى الإقليميـــة في إدارة الأزمـــة الســـوريـــة

إن صراع القوى الإقليمية فى سوريا؛ له جذور وثوابت تاريخية، تسعى لتحقيق مصالحها وفرض إرادتها، والتي منها قوى غير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا، و قوى عربية كالسعودية وقطر، منها الداعمة للأسد، والمعارضين له.

المدخل الأول : الـــدور الإيـــرانـــي

بات الدور الإيراني في سوريا أكثر وضوحا لاسيما بعد تعقد الأزمة السورية وتشابكها، و عملت من خلال تدخلها على التوغل الجيوسياسي لتشكل ركيزة لمشروعها في المنطقة، ما يجعلها فاعلا إقليميا في المعادلة السورية.

I- العـــلاقـــات الإيـــرانيـــة– الســـوريـــة :

تعود العلاقات بين النظامين إلى مرحلة السبعينيات بعيد إندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث وجد كل طرف في الآخر مخرجا لعدد من القضايا المحورية لكليهما؛ في معارضة الطرفين للنظام العراقي، و خطة السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل، وكذلك مواقفهما من قضايا منطقة الشرق الأوسط ومنها الأزمة اللبنانية، وحاجة إيران إلى حليف إستراتيجي دائم في المنطقة. تطور هذا الحلف على مدار عقود وأحداث مرت على المنطقة (الحرب الخليج الأولى، الحرب الخليج الثانية، حرب العراق، الأزمة اللبنانية وحرب في لبنان في2006)، مع إندلاع الأزمة السورية، تدخلت إيران و وظفت علاقاتها السياسية والإقتصادية والدينية لدعم النظام السوري، قبل أن تدخل بثقلها العسكري والأمني، ثم إشتغالها على تغيير الخارطة الديمغرافية كواحد من أهدافها الرئيسة.

Retirer le filigrane maintenant

II- دوافـــع التـــدخـــل الإيـــرانـــي في ســـوريـــا :

1- الموقـــع الجيـــوسيـــاسي لســـوريـــا: على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين إيران وسوريا، إلا أن لإيران حدودا مع تركيا والعراق والخليج العربي وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، ولسوريا حدود مشتركة مع العراق و تركيا والأردن ولبنان و فلسطين المحتلة وإسرائيل، وبذلك شكلت الجغرافية السورية "حلقة وصل" بين العراق و لبنان في مشروع إيران الإستيراتيجي "الهلال الشيعي"، الذي يعني النفوذ السياسي والإقتصادي و الأمني على أهم المنافذ البحرية والبقع الجغرافية في المنطقة، من أجل حفظ أمنها القومي، وفي سبيل نقل غازها الطبيعي إلى أوروبا. كما تحاذي سوريا "إسرائيل"، وما يمكن أن تشكله من خطر على المصالح الإسرائيلية. و حدودها مع لبنان، وعمق نفوذها فيه، لإحتضانها حزب الله الذي يعد يد إيران الضاربة والمتوغلة داخل الدولة اللبنانية" كقوة بالوكالة "[1].

2- المصـــالح السياسيـــة : تسعى إيران للدفاع عن المصالح الحيوية خارج حدودها، منها قدرتها على الحركة في المنطقة العربية، من خلال قوى محلية مؤيدة أو مرتبطة بالمؤسسات الإيرانية، سواء أكان ذلك بحكم الإنتماء الطائفي، أم الإرتباط الأمني، أم العلاقات السياسية مع دول عربية، وأبرزها مع سوريا. وتفوق إيران الإقليمي بعدما أصبح العراق المحتل رأس جسر تاريخي، لتسهيل مرور إيران نحو المنطقة، التي تتميز بوجود ثقل سكاني شيعي في العديد من دولها، و الذي يتيح الفرصة لوجود إيراني بذرائع الدفاع عن الطائفة. و القيمة المعنوية للمنطقة على الصعيد الإسلامي، و تحديدا من خلال القضية الفلسطينية التي ستعطي شرعية لإيران في التدخل في شؤون المنطقة لمواجهة إسرائيل[2]. إن إيران تسعى نحو تعزيز قوتها الإقليمية دفاعا عن أمنها القومي و التمدد والتأثير الإقليمي، والسيطرة على المعابر المائية في الخليج. كما تعمل على إبقاء التحالف مع سوريا، وما يمثله من شراكة إستراتيجية، كونها رابطا جغرافيا حيويا مع ميليشيا حزب الله، وتعد سوريا وحزب الله ضمن محور إيران لمقاومة الولايات المتحدة وإسرائيل[3]. وتعتبر سوريا قناة إيران في تمرير الدعم المالي والعسكري إلى الفصائل التابعة لها كحزب الله وكحماس، واللتين تمثلا ضغطا على إسرائيل. كما ترى أن دعمها محور المقاومة حفاظا على التوازن مع إسرائيل و كمصدر تهديد، لإسرائيل وعلى إستمرار نفوذها في لبنان، و هيمنة حزب الله.

1- جلال سلمي، " **الدور الإيراني في سورية : التوصيف و السيناريوهات الممكنة**"، **جسور للدراسات**، (سبتمبر. 2018)، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 08:44، **https://jusoor.com**

2- معين عبد العزيز أبو شريعة، **التدخل الإيراني في الأزمة السورية و أثره على نفوذها في المنطقة العربية 2011-2017**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، غزة، 2016 /2017)، ص ص.39،40.

3- كريم سجادبور،"**إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ت ت.2017/03/12، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 09:10، **https://carnegie-mec.org**

Retirer le filigrane maintenant

3- المصـــالح الجيـــوإقتـــصـــادية : إن ضمن مخططات إيران بعيدة الأمد، توسيع نشاطها في سوق الغاز الطبيعي العالمي. وقد نجحت إيران، مستفيدة من إعتماد النظام على دعمها المالي، في توقيع إتفاق بين البلدين في نهاية عام 2011لمد أنبوب ينقل الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا ليجري تصديره عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. وفي حين عوقت الحرب في سوريا تنفيذ ذلك المشروع الحيوي للمصالح الإيرانية[1]. و أطلق عليه خط الغاز الفارسي الإسلامي، في مواجهة خط الغاز العربي، حيث بدأت الولايات المتحدة في البحث عن بدائل تمكنها من كسر إحتكار روسيا لسوق الغاز في أوروبا، نظرا لهيمنتها وتأثيرها الكبير في سياساتها. فكان البديل الخط الغاز القطري، حيث كانت الخطة تفضي بمد خط الغاز القطري عبر السعودية إلى الأردن لترتبط بخط الغاز العربي الذي أنشئ عام 2003 الذي ينطلق من مصرإلى سوريا ثم إلى تركيا ومنها إلى أوروبا[2]. وقد تم التوصل لإتفاق نهائي في مارس 2013 مع النظام بشأن مد الخط "الفارسي". ومنه، تسعى إيران لإظهار مدى قدرتها على تحقيق نفوذ إقليمي في المنطقة، وعرض ذاتها كبديل للغاز الروسي أمام الغرب، وبالتالي تحسين الوضع التفاوضي مع الغرب حول برنامجها النووي. ويشكل البعد الجغرافي لسوريا ممرا إقتصاديا حيويا إستراتيجيا نحو السوق العالمية. كما يمكن لها، من خلال السيطرة الملموسة على سوريا، تحقيق تحركات إستباقية من شأنها تضييق الخناق الإقتصادي على تركيا، منافستها الإقليمية على "مركزية المنطقة" [3].

4- المـــصالح المذهبيـــة : تسعى إيران لنشر مذهبها الشيعي في المنطقة، حيث تقرر إنشاء كلية المذاهب الإسلامية في دمشق في مارس 2018، في خطوة مأسسة نشر التشيع، وتأتي بعد موافقة النظام على إفتتاح جامعة آزاد الإسلامية الإيرانية فرع لها في سوريا، كما تسعى لإضعاف نفوذ الأكراد حتى لا يمثلون تهديدا على وحدة الأراضي الإيرانية.

5- إستـــراتيجيـــة "التعـــاون الأمنـــي" الممـــزوجة بإستـــراتيجيـــة " الـــدفـــاع الهجـــومي" : توفرهذه الإستراتيجية هيمنة ملموسة للدولة، المنشأة للمحور، في المحيط الإقليمي والساحة الدولية، وصولا لجعلها دولة مركزية على صعيد إقليمي محوري. وبتتبع تحركات إيران في سوريا والعراق، وغيرهما، ويلاحظ أنها تتبع إستراتيجية أمننة تسعى من خلالها لتحقيق محور يرفع من قدراتها السياسية والإقتصادية والعسكرية على نحو يزيد من قوة عونها الذاتي، ويوفر لها حماية إستراتيجية لأمنها القومي.

1- حسام السعد، طلال المصطفى، " **محددات الوجود الإيراني في سورية**"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، ت ت.2018/03/12، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 11:47، **https://harmoon.org**

2– أحمد أمين عبد العال، " **إيران والمستنقع السوري .. المصالح والمستقبل**"، **نون بوست**، ت ت. 2018/06/27، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 11:11، **www.noonpost.com**

3– سلمي، **(الدور الإيراني في سورية)**، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

III- أشكـــال التـــدخـــل الإيـــرانـــي في ســـوريـــا :

1- الـــدعم و الإستثمـــار الإقتصـــادي : وذلك من خلال الإقـــراض، بمنح ثلاثة قروض بقيمة 5.6 مليار دولار، و الخط الإئتماني. وبهذا الشكل قدم ما قيمته 4.6 مليار دولار، حيث خصصت في تأمين المشتقات النفطية وتوريد المواد الغذائية والأدوية، بمقابل "ضمانات سيادية" بقيمة 20 مليار دولار، والتي تشمل منها رهانات على عقارات. وكذا الإستمرار في التعاون التجاري، وإسهامها في الاستثمار المباشر في العقارات للهيمنة على الإقتصاد، وفي إنشاء الموانئ النفطية على الساحل، و دعمها البنية التحتية لمناطق سيطرة النظام.

2- الـــدعم العسكـــري : قدمت إيران الدعم العسكري المتنوع للنظام منذ بداية الأزمة، والذي وصل إلى حد الإرتباط العضوي بين قواتها وميليشياتها مع قوات النظام السوري. وقد تدرج التدخل العسكري المباشر من مرحلة الدعم التقني والتدريب وتقديم المشورة والخبراء في عام 2011، و دعما إعلاميا بالترويج لمقولة النظام حول نظرية المؤامرة وإثارة مخاوف الأقليات في سوريا والمنطقة وظهور الخطاب الطائفي،إلى إرسال فرق عسكرية من الحرس الثوري والميليشيات الطائفية العراقية واللبنانية والأفغانية عام 2012 بشكل غير معلن، ثم الإعلان عن المشاركة في عام 2013. وإستندت إيران في شرعية تدخلها إلى إتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع دمشق عام 2006[1]. وكان الدعم العسكري العلني والحرب بحجة حماية المراقد بداية عام 2013 وحتى بداية عام2017، وظهرت خلالها نتائج التدخل العسكري الإيراني المبكر بإعادتها تنظيم "شبيحة" نظام الأسد المسلحين و"اللجان الشعبية" في إطار ميليشيا عرفت بإسم " قوات الدفاع الوطني"، مرده تزايد الإنشقاق وبروز التصدع في بنية التشكيلات العسكرية[2]. مع فقدان النظام السيطرة على أجزاء من سوريا في عام 2012 ، دفع إيران إلى التدخل الميداني المباشر والموسع بشكل ممنهج بلغ أوجه و نقطة تحول في 2013/04/21، عندما تدخل "حزب الله" لمساعدة قوات النظام التي تحاصر مدينة القصير.

إلى مرحلة إنحسار دورها و محاولة التجديد و الحفاظ على هذا الدور، و تبدأ من مطلع العام 2017 و ترافقت مع سعي أمريكي لتحجيم دور إيران مع الحراك السياسي في جنيف و آستانا، و قد أدت إتفاقيات خفض التصعيد إلى تهدئة الجبهات الداخلية و الدفع بإيران و مليشياتها مع قوات النظام بإتجاه البادية السورية، وما كلفها من خسائر مادية و بشرية كبيرة، لتعود لدمشق لإعادة تجهيزهم.

1– سلمي، **(الدور الإيراني في سورية)**، مرجع سابق.

2– رشيد حوراني، " إرتدادات التدخل العسكري الإيراني على المشهد السوري"، طوران للأبحاث و الدراسات الإستيراتيجية، (2017)، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 13:10، **https://syrianoor.net**

Retirer le filigrane maintenant

3- النفـــوذ العســـكـــري الإيـــراني في ســـوريـــا:

أولا- القـــوات المدعـــومة من إيـــران : يعتمد الحرس الثوري على وحدات توصف بـــ"الفيلق الأجنبي في الحرس الثوري الإيراني" تتكون من غير الإيرانيين، يجندون ويدربون ويجهزون للقتال في سوريا؛ وأشرفت على نشرهم من مليشيات الشيعية من العراق (2012) وأفغانستان (2013) و باكستان(2014) ، وهم: قوات لواء أبو الفضل العباس، أول ميليشيا شيعية عراقية. ولواء الفاطميون الذي تأسس في بداية الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1980، من اللاجئين الأفغان من الهزارة في إيران، ولواء الزينبيون، المتكون من المقاتلين الباكستانيين، وحزب الله اللبناني، و هو أهم شركائها الإقليميين، حيث لعب دورا قتاليا مباشرا في سوريا، و دخل بقوة لدعم الأسد، وعمل على ضمان مرور شحنات الأسلحة الإيرانية إلى سوريا منذ عام 2012، و المحافظة على خطوط الإمداد من الأسلحة التي تأتيه من طرف إيران. ووجد النظام في قوات حزب الله القوة البرية المكملة لقواتها وكانت أولى مشاركة لحزب الله في القتال المباشر داخل سوريا في عام 2012 ، خلال معركة الزبداني، ومعركة القصير في عام 2013.

ثانيا- مليشيـــات الشيعيـــة التابعـــة لإيـــران : حركة "حزب الله العراق"، الجناح العسكري الشيعي المحلي في العراق يخضع مباشرة إلى الحرس الثوري، إنتشرت في سوريا بعد قوة النمر ولواء صقور الصحراء، وحركة النجباء بوحدات خاصة، مثل "كتائب حزب الله والصابرون". وعملت إيران على تنظيم الميليشيات الشيعية السورية، وظهر عدد منها بإسم "حزب الله في سورية" وهو الفرع المحلي للحرس الثوري في سوريا في منتصف عام2013. وجندتهم من خلال الشبكات المحلية.إبتداء من عام 2014، و "سرايا المقاومة الإسلامية في سوريا" ويسميهم النظام "قوات الدفاع الوطني"، ولواء السيدة زينب، قوات الرضا، لواء الإمام المهدي، لواء السيدة رقية، ويتواجد العديد من المليشيات.

ثالثا- القـــواعـــد الإيـــرانيـــة في ســـوريا : و هي، القاعدة المركزية العسكرية وهي المقر الرئيسي للحرس الثوري الإيراني في مطار دمشق الدولي. القاعدة العسكرية في جبل عزان و الكسوة و جبل شرقي (قاعدة الإمام الحسين- الشيباني) و إزرع. مطار السين والتي فور T4 أوتياس و الشعيرات العسكري ، الثكنـــات االعسكـــرية الإيرانية في سوريا، القـــواعـــد التـــابعـــة لحـــزب الله : وهي قاعدة القصير، والزبداني، و جبل قلمون[1].

1- " القواعد العسكرية الإيرانية في سورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ت ت. 2018/03/29، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 11:44، **https://harmoon.org**

Retirer le filigrane maintenant

IV- تحـــديات الـــدور الإيـــراني في ســـوريا :

في سياق التقارب والتحالف الإستيراتيجي، شهدت طهران إجتماعا لوزراء الدفاع الروسي و السوري و الإيراني في جوان 2016، لبحث تنسيق الدعم السياسي و المالي و العسكري فيما بينهم لنظام الأسد ضد مقاتلي المعارضة، ودورها الكبير الذي لعبته في تسيير و إدارة المعارك العسكرية في حلب من أكتوبر و حتى بداية العام 2017. رغم التدخل العسكري الروسي الذي إعتمد الدعم الجوي الكثيف من قبله لإنجاح مهامها، ليظهر لاحقا سعي روسي لتحجيم دورإيران، بإقتراحها ضم الكتائب التي شكلتها إيران إلى القوات النظامية السورية، ما أثار إيران[1].

إن طهران تواجه عددا من الفاعلين الدوليين والإقليميين يسعون لتحجيم دورها ونفوذها في سوريا، والتي تشكل تهديدا بميليشياتها، للأمن القومي لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، إسرائيل ودول الخليج، ومصالحها. و يرجع رغبة روسيا في مسايرة الدول الغربية في تحجيم قوة إيران لعدة عوامل؛ أهمها: الخلاف الجيوسياسي–الجيوإقتصادي، حيث تسعى روسيا للتحكم في أكبر قدر ممكن من توريدات الطاقة للإتحاد الأوروبي، لإبقائها كورقة ضغط ضده. بينما توفر إيران صاحب ثاني أكبر إحتياطي للغاز الطبيعي عالميا كبديل، ما يدفع روسيا للنظر في آليات تحجيم دور إيران، وإدارة عمليات تصديرالطاقة الإيرانية لأوروبا قدر الإمكان.

فضلاعن تنافسهما على تحقيق سيطرة جيوسياسية أكبر على الموانئ ومصادر الطاقة الطبيعية والمواد الخام والقواعد العسكرية. و إنتهاء مهمة الميليشيات الشيعية التي باتت تشكل عبئا على روسيا التي ترى فيها خطرا على مشروع التسويةخاصتها القائم على التفاوض وضرورة إحتواء جميع الأطراف السورية، بما فيها المعارضةالمسلحة، لإيجاد حل طويل الأمد على عكس من الرؤية الإيرانية "المذهبية" أو "الإقصائية" ضد جميع هذه الفصائل. وكذا إعاقتها لعملية تنفيذ قراراتها في سوريا مستقبلا، ولفتح المجال أمام إعتمادها "كمدير" لعملية إعادة الإعمار، ولموازنة تحركاتها في سوريا على نحو يكفل لها نسبيا، مصالحها شرقي أوكرانيا وفي محيط البحر الأسود، ويضمن لها كسب الدعم الإسرائيلي في إقناع الإدارة الأمريكية برفع العقوبات المفروضة عليها، وأخيرا لكسب الأموال الخليجية، والدولية عبر البنك الدولي أو صندوق النقد "الموجهة أمريكيا، فيعملية إعادة الإعمار. وكذا الخلاف حول شخص الأسد[2].

1– حوراني، (إرتدادات التدخل العسكري الإيراني)، مرجع سابق.

2– سلمي، (الدور الإيراني في سورية)، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني : الـــدور التـــركـــي

يشير التدخل العسكري التركي دخولها كفاعل مباشربما يزيد من تعقيد ديناميات هذا الصراع، ويأتي أيضا في الوقت الذي تعيد فيه تركيا النظر في سياستها الخارجية بما في ذلك التقارب مع روسيا وتحسن العلاقات مع إيران .

I- العـــلاقـــات التـــركيـــة– الســـوريـــة :

إنالعلاقات التركية–السورية نمطا مميزا للعلاقات غير المستقرة، ونزاعا محتدما منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى العقد الأول من الألفية الثالثة، بسبب عوامل منها، ضم تركيا لواء الإسكندرونة عام 1938 إبان الإنتداب الفرنسي، و إختلاف الرؤى الإستراتيجية، و إقدام تركيا على إنشاء عدد من السدود على نهر الفرات، وإتهام سوريا بإيواء و مساعدة عناصر حزب العمال الكردستاني، عام 1998، الذي أضى لإتفاق أضنة[1]. إلى مطلع عام 2000، و تسلم بشار الأسد للسلطة في سوريا، الذي وصف برائد الإنفتاح السياسي الإقليمي والدولي، وقدوم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، الذي رسم سياسته في إطار " تصفير المشاكل"، وبقدومهما همد النزاع التاريخي القائم بينهما، وتحسنت العلاقة بينهما. وكان بشار الأسد أول رئيس سوري يزور تركيا عام2004[2]. وحظيت الأزمة بإهتمام تركي لما لها من أثر وإنعكاسات عليها، فكانت زيارات مسؤوليها المتكررة لدمشق تعبيرا عن الإهتمام في محاولة لإقناع الأسد بضرورة التجاوب مع مطالب الحركة الإحتجاجية وإحتواء نتائجها الكارثية.

II- دوافـــع التـــدخـــل التـــركي في ســـوريا :

1- الحـــدود التـــركية– الســـورية : تبلغ الحدود الأطول لتركيا حوالي 900 كلم، بكل ما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة، سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية، وتعتبر سوريا بوابة العالم العربي لتركيا، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة البرية، ما يفسرتوجهها الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد العدالة والتنمية[3]، و تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة"، أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي إعتبرها أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أهم المناطق التي يجب التواصل والتقارب معها لإفادة مكانتها في الإقليم والعالم.

1– أركان إبراهيم عدوان، **العلاقات السورية– التركية : المحددات والقضايا**، (القاهرة : العربى للنشر و التوزيع، 2019)، ص ص.11–14.

2– جلال سلمي،" **السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011 – 2017**"، **المركز الديمقراطي العربي**، ت ت.2017/06/23، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 15:16، **https://democraticac.de**

3– سعيد الحاج،" **محددات السياسة التركية إزاء سوريا**"، إدراك، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 14:12، **https://idraksy.net**

Retirer le filigrane maintenant

2- المصـــالح السيـــاسيـــة : تسعى تركيا لتعزيز موقعها كـــ "قوة إقليمية رائدة"، وترى في إيران أنها المنافس الإقليمي التاريخي لها على صعيد منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا فهي منافسها الإقليمي التاريخي على صعيد منطقتي البلقان وآسيا الوسطى، وتمدد نفوذ هاتين الدولتين في سوريا، يقلص من نفوذها ويبدده، فلو حققت نفوذها في سوريا، ستحصل على مكتسبات دبلوماسية، تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي المتين الحقيقي والفعال[1].

3- المصـــالح الأمنيـــة : شهدت حدود تركيا الجنوبية إضطرابات أمنية خطيرة، وقد عزز من مخاوفها تعاظم القدرات العسكرية للفصائل الكردية المصنفة إرهابية، وبناء قواعد عسكرية غربية في مناطق سيطرتها. وتهدف تركيا إلى منع قيام دولة كردية. وشكلت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية ممرا يربط مناطق الأكراد في كل من العراق وتركيا وسوريا، ويصلها بالبحر المتوسط، دافعا رئيسيا للتدخل العسكري؛ بوصفها المهدد الأول لأمنها القومي[2].

III- أشكـــال التـــدخـــل التـــركـــي في ســـوريـــا :

إنتقل الموقف التركي إتجاه الأزمة من مستوى لآخر- تقدما وتراجعا- إعتمادا على تطورات الواقع السوري والمشهد التركي الداخلي، والموقف الدولي وآفاق الحل. و تطور موقفها من حث الأسد على القيام بإصلاحات في البداية إلى دعم المعارضة والمطالبة بإسقاط النظام إبتداءا من 2012، إلى القبول بالحل السياسي بشرط رحيل الأسد في 2015، إلى القبول الضمني ثم العلني ببقائه خلال الفترة الإنتقالية في 2016، إلى التدخل العسكري المباشر[3].

1- دعـــم المعـــارضة الســـوريـــة : لقد إستضافت تركيا عدة إجتماعات للمعارضة السورية، و في 2011/06/01 عقدت فصائلها مؤتمرا في أنطاليا، بعنوان "أعمال المؤتمر السوري للتغيير" يهدف" لصوغ خطة الإصلاح الديمقراطي في سوريا". وسبقه إجتماع آخر في إسطنبول في 2011/04/26 بدعوة من منظمات تركية لبحث الأحداث في سوريا[4]. وسمحت للمعارضة بتأسيس مكتبها السياسي في إسطنبول، كمكتب المجلس الوطني السوري في 2011/10/02، التي تضم مختلف أطياف المعارضة، حيث نظم مؤتمرا في تركيا في 2012/03/26 للإتفاق على خطة موحدة للإطاحة بالرئيس الأسد. كما عقد مؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول في 2012/04/01، وضم ممثلي أكثر من سبعين دولة،

1- سلمي، **(السياسة التركية حيال الأزمة السورية)**، مرجع سابق.

2- " **التدخل العسكري التركي شمال سوريا : دوافع الضرورة أم الاستراتيجية"، مركز الفكر الإستيراتيجي للدراسات**، ت ت.2018/04/13، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 14:25، **https://fikercenter.com**

3- سعيد الحاج، **"تركيا والأزمة السورية.. ملامح مرحلة جديدة"، الجزيرة**، ت ت، 2016/12/26، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 14:18، **https://www.aljazeera.net**

4- ستالين أوسو،**"تركيا والأزمة السورية.. بين دعم التنظيمات المتطرفة وغزو الأراضي السورية"، مركز الفرات**، ت ت.2019/01/12، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 14:20، **http://firatn.com/?p=1103**

Retirer le filigrane maintenant

لمناقشة تقديم الدعم للمعارضة و زيادة الضغط على النظام لتطبيق بنود خطة السلام أنان. وفي2014/01/17، وعقد الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إجتماعا في تركيا لمناقشة قرار المشاركة في جنيف[1].

2- قطع العلاقات الدبلوماسية و فـــرض العقـــوبات وإستقبال اللاجئين : في 2012/03/26، تركيا تعلق أنشطة سفارتها في دمشق، وأقدمت على فرض عقوبات إقتصادية في ديسمبر 2011، وجمدت التعاون الإستراتيجي مع النظام، وفرضت قيود مالية، و جمدت جميع التعاملات الإقتصادية، و تجميد أموال المسؤولين السوريين المتورطين، مع حظر ومصادرة الأسلحة القادمة إلى النظام[2]. كما تم إستقبال اللاجئين السوريين بما فيهم المعارضين السياسيين والمسلحين، والمهاجمة الإعلامية الحادة لشخص الأسد ونظامه، وقد تجلت في خطابات رئيس الوزراء السابق رجب أردوغان، مع تكثيف جهودها حول تجميع القوى الدولية صوب نظام الأسد لإسقاطه[3].

3- الإجـــراءات الإحتـــرازية : بدأ الحلف الناتو بناءا على طلب تركيا في بداية عام 2013 بنشر بطاريات صواريخ "باتريوت" للدفاع الجوي على الحدود التركية السورية. وبررت طلبها بتهديدات ومخاطر الأزمة، وصرحت أنه لا داعي لقلق أي دولة وخاصة روسيا، بعد تحذير وزير خارجيتها من نشرها بأنها تسبب نزاعا مسلحا خطيرا . كما تم إنشاء غرفة العمليات المشتركة بإشراف عدد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المسألة السورية بقيادة أمريكية، الأولى في تركيا و الثانية في الأردن، منذ النصف الثاني من عام 2013، هدفها إدارة وضبط العمليات العسكرية حسب التطورات الميدانية و السياسية إلى جانب تأمين الدعم العسكري واللوجستي والمالي و ضبط وتدريب بعض "الفصائل المعتدلة" أي الفصائل التي تقبل وتلتزم بالشروط التي تفرضها أجندة وسياسات الدول الراعية والداعمة و تحقيق التوازن بين قوات المعارضة وقوات النظام[4].

4- التـــدخل العسكري المبـــاشر: تدخلت تركيا عسكريا في سوريا في 2016/08/24، في إطار عملية "درع الفرات"، وأعلن الرئيس التركي ، أنها تهدف؛ لوضع حد للهجمات المتكررة على المناطق الحدودية مع سوريا، موضحا أنها تستهدف تنظيم الدولة وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا. ويتمثل الدور التركي في غطاء جوي

1– " العلاقات بين سوريا وتركيا منذ إندلاع الحرب"، **BBC News Arabic**، ت ت.2016/07/13، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 14:20، **www.bbc.com › 160713**

2– عدوان، مرجع سابق، ص ص.218،219.

3– سلمي، **(السياسة التركية حيال الأزمة السورية)** ، مرجع سابق.

4– " سوريا تصف نية تركيا نشر صواريخ باتريوت على الحدود بخطوة إستفزازية جديدة"، **فرانس 24**، ت ت.2012/11/23، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 15:15، **https://www.france24.com**

Retirer le filigrane maintenant

وقصف بالمدرعات وقوات خاصة، وبالتنسيق مع قوات جوية من التحالف الدولي، بينما القوام الرئيسي للقوات على الأرض "الجيش السوري الحر"[1]. كما تهدف لمنع القوات الكردية التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي، الذي تعتبره تركيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني من وصل الكنتونات الكردية في منطقة غرب الفرات، بين عفرين وكوباني، ومن التقدم في هذه المنطقة. كما تم السيطرة على مدينة الباب في2017/02/23، لتعلن في 2017/03/29 عن إنتهائها. وقد حفز إستيلاء "قسد" على مدينة منبج بعد معارك مع التنظيم وعدم خروج هذه القوات منها بعد تحريرها بالرغم من التعهدات الأمريكية إلى بدء تركيا بتنفيذ العملية، إضافة إلى الظروف الدولية التي هيئت المجال لهذا التحرك، وأهمها تطبيع العلاقات الروسية–التركية، وتجاوز الأزمة بعد إسقاط الطائرة الروسية في 11/24/ 2015[2].

بدأت العملية العسكرية الثانية "غصن الزيتون" في عفرين (شمال غرب حلب) في2018/01/20، شارك فيها قرابة 20 فصيلا من المعارضة المسلحة؛ معظمهم من الجيش الوطني السوري، وسيطرت عليها في 2018/03/24. بهدف منع إتصال المقاطعات الكردية "الجزيرة، كوباني، عفرين"، في شمال سوريا. ووصفه الرئيس التركي في 2017/12/29، "بالممر الإرهابي" الذي تسيطر عليه وحدات الحماية الكردية، على أن يتم وصلها ببعضها، ويعني حصوله تشكيل ممر على طول الحدود يعزل تركيا بريا عن سوريا، ومن ثم عن العمق العربي. ورغم أن تركيا تمكنت في 2017/11/19، إقامة خط دفاعي في ريف حلب الغربي، عبر نقاط المراقبة المتفق عليها مع الجانبين الروسي والإيراني، لكن لم يدفع وحدات الحماية الكردية للتخلي عن طموحاتها. كما تهدف لإنشاء حزام آمن، وتشكيل منطقة آمنة بعمق 30 كم، على أن يتم تنفيذ ذلك خلال أربع مراحل. حتى جاءت عملية درع الفرات شمال وشرق حلب، التي قال الرئيس التركي، إن الهدف منها كان لإقامة منطقة آمنة على مساحة 5 آلاف كم مربع، لكن أنقرة لم تحقق منها سوى ألفي كم مربع.[3]

قبل بدء معركة عفرين بأيام، جاء قرار التحالف الدولي بإعلانه في 01/14/ 2018، أن يعمل مع "قسد" لتشكيل قوة حدودية قوامها 30 ألف فرد. ما دفع الرئيس التركي إلى التعهد بإنهائها وعدها جيشا إرهابيا. ليصرح البنتاغون في2018/01/17، إن القوة الأمنية الحدودية ليست جيشا أو قوة حرس حدود تقليدية، إنما تصب في زيادة الأمن لعودة النازحين، و ضمان عدم ظهور التنظيم مجددا في المناطق المحررة وغير الخاضعة لسيطرة أحد.

1– طارق دياب، "عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة"، المعهد المصري للدراسات، ت ت.2016/12/05، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 15:20.**https://eipss-eg.or**

2– **(عملية درع الفرات: زخم إضافي...)**، مرجع سابق.

3– عبد الوهاب عاصي، "شهر على إنطلاق عملية غصن الزيتون : الأهداف – التطورات – التداعيات"، جسور للدراسات،(21 فيفري2018)، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة: 15:25،**https://jusoor.com**

Retirer le filigrane maintenant

وتعد خطوة تركيا العسكرية في معركة غصن الزيتون، بمثابة تفاهمات ضمن الحد الأدنى مع روسيا، بما يساهم لاحقا في خلق واقع سياسي ومفاوضات جديدة حول منطقة عفرين. وبدا فيه تهميش واضح لإيران، ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع على واشنطن، و لم تخف إيران عمليا إنزعاجها، ورغبتها في تعطيله للحصول على مقعد على طاولة التفاهمات الإقليمية والدولية، والتأكيد على مكانتها المحورية في وفي ترتيبات الحل النهائي فيما بعد[1].

وبخصوص إقامة منطقة آمنة، و التي طالبت بها منذ بداية الأزمة، ضمن مسعاها لكبح أي موجة جديدة للاجئين، ومنع إقامة منطقة حكم ذاتي كردية. حيث إنسحب منها الجيش السوري في جويلية2012 من دون إشتباكات. وقد جددت مطالبتها فيأكتوبر2014، بإقامة "منطقة آمنة، منطقة حظر جوي"، لأسباب إنسانية و ضد التنظيم. وفي ديسمبر2017، بحث الرئيس الأميركي ترامب فكرة هذه المناطق التي سبق أن جرى النقاش فيها في عهد سلفه أوباما. وبعدشهر،أعلنالرئيس التركي أن"هدفنا هو منطقة تمتد حوالى4 آلاف أو 5 آلاف كيلومتر مربع خالية من الإرهابيين". وفي نهاية 2018، أعلن الرئيس الأميركي عزمه على سحب العدد الأكبرمن الجنود الأميركيين الموجودين في شمال– شرق سوريا. وجاءالإعلان في وقت كانت أنقرة تهدد تلك الوحدات. ودعا ترامب في ديسمبر2019 لإقامتها. وفي نهاية جويلية 2019، أعلنت تركيا عن مباحثات مع مسؤولين عسركيين أميركيين حول تنفيذها. وهدد الرئيس التركي في2019/08/06 بعملية عسكرية ضد تلك الوحدات. وإتفقت أنقرة وواشنطن على إنشاء "مركز عمليات مشترك" للتنسيق في هذا الشأن[2]. وأكدت هذه الوحدات إستعدادها للتعاون لإنجاح هذه العملية وأعلنت أنقرة أنالمركز العمليات المشتركة بدأ يعمل"بكامل طاقته". وفي2019/08/27، أعلنت الإدارة الذاتية الكردية في شمال وشمال شرق سوريا بدء سحب مقاتلين أكراد من مناطق قرب الحدود مع تركيا.

5- حجـــم النفـــوذ العسكـــري : بدأ الوجود التركي فعليا عام 2016، من خلال عمليتي "درع الفرات" و "غصن الزيتون"، إضافة إلى إنتشار قواتها في نقاط مراقبة في محافظة إدلب، ضمن إتفاق وقف التصعيد الموقع في آستانة بين تركيا وروسيا وإيران. و تتواجد عسكريا على شكل معسكرات تدريب ونقاط مراقبة، ويوجد ثلاث قواعد في منطقة سيطرة درع الفرات، وهي جرابلس، أخترين، أعزاز[3].

1– عاصي، (شهر على إنطلاق عملية غصن الزيتون...)، مرجع سابق.

2- " المنطقة الآمنة في شمال سوريا مطلب تركي منذ **2011**"، النهار، ت ت، 2019/08/27، أطلع عليه في: 2019/08/31، على الساعة: 14:05، **https://www.annahar.com**

3– "القواعد العسكرية ال في سورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ت ت،2019/03/06، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 08:55، **https://harmoon.org**

Retirer le filigrane maintenant

IV- تحديـــات الـــدور التـــركي في ســـوريـــا :

إن تركيا أمام تحديات في مواجهة التطورات التي قد تؤثر في منظومة الحكم وتوجهاته مستقبلا. ففي شقه الداخلي، والمتعلق بحزب العدالة الآخذة بالتصدع، نتيجة التوجه التسلطي لأردوغان مشكلا تهديد له داخل الحزب والسلطة، و قدرة تركيا على مواجهة تأثيرأية عقوبات إقتصادية جديدة محتملة من واشنطن وبخاصة في حال إنهيار إتفاق المنطقة الآمنة. أما في شقه الخارجي، تمثلت في العلاقة مع الإتحاد الأوروبي وواشنطن، ومدى ديمومة علاقتها مع روسيا، وسياستها التدخلية فيالدول المجاورة وصراعها الإيديولوجي مع السعودية، وقضايا الغاز في المتوسط والخلاف مع اليونان والتنافس حول زيادة النفوذ مع إسرائيل. أما سوريا فيشكل أبرزها، ولاسيما أن أمن تركيا الداخلي ضمن دائرة الإستهداف المحتمل، ورفضها التنسيق مع دمشق وإستمرار معاداتها، و الرغبة في تدخلات عسكرية وقضم أجزاء من سوريا، وإعتمادها على التنظيمات الإرهابية تنفيذا لسياساتها. إلى جانب ما ينتظر تركيا ويشكل تهديدا لها وهي، إنتهاء الهدنة المتفق عليها بين بوتين وأردوغان من دون قدرة أنقرة على تنفيذ إلتزامها بحل هيئة تحرير الشام وفتح الطريقين الدوليين (أم4,أم5) سيضعها في محادثات آستانا في موقف سيدفعها إما لتقديم تنازلات أو القبول بالأمر الواقع في ما يتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية، و ملف اللاجئين، والذي تم توظيفه سياسيا وإقتصاديا بغطاء إنساني من قبَل أنقرة، رغم حصولها على دعم دولي، فإشتداد الصراع بين واشنطن وموسكو وضيق مساحات المناورة الميدانية سيجبرها عن التخلي عن وسطية التموضع نحو أحد القطبين[1].

المدخل الثالث : الـــدورالسعـــودي

إن السعودية فاعل أساسي في الأزمة ، فهي تمارس تأثيرا قويا على المعارضة السياسية، و دعمها لها.

I- العـــلاقات الســـعوديـــة– الســـورية : والتي تسير في منحنى إنحداري، وكان واضحا أن نقاط الخلاف بينهما حول بؤر التوتر في المنطقة– العراق ولبنان وفلسطين– الأكثر عمقا من عناصر التلاقي، ودعم سوريا لجماعات في لبنان وإنتقاد السعودية لسوريا لدعم (حزب الله) والتحالف السوري الإيراني، حيث قامت السعودية بدور لم ترضاه دمشق وتفاقمت الأزمة بعد مقتل رئيس الوزراء اللبنانيالحريري، و تشابكت وتقاطعت المصالح الخارجية[2].

1– محمد نادر العمري، "**تحديات تركيا في سوريا**"، **الميادين**، ت ت،2019/09/13، أطلع عليه في: 2019/09/13، على الساعة: 08:44، **www.almayadeen.net**

2- يحي الشهري، " **رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية**"، **المركز الديمقراطي العربي**، ت ت.2015/12/09، أطلع عليه في: 2019/06/09، على الساعة 15:16، **https://democraticac.de**

Retirer le filigrane maintenant

II- دوافـــع التـــدخـــل السعـــودي في ســـوريـــا :

1- التنافـــس الإستراتيجي و الـــدور الإقليـــمي: إن المصلحة الجيوسياسية الرئيسة الكامنة خلف تدخل الرياض في سوريا، بهدف تحقيق التوازن في المنطقة كلاعب إقليمي محوري و إستراتيجي في مواجهة أدوارإيرانية وتركية كقوى مؤثرة على شؤون المنطقة. وفي ظل غياب واضح لدور عربي، حيث أدركت الرياض ضرورة بروزها كقوة عربية في ظل ميزان القوى الإقليمي القائم في المنطقة، والذي لا يصب في صالح الدول العربية. فإيران تستثمر الوضع في العراق وسوريا، وشكلت بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة، في مواجهة محور الإعتدال الذي تقوده السعودية ومصر.وإستثمار تركيا للحالة الفلسطينية والسورية، كمحاولة لملئ الفراغ العربي وبروزهما كقوى إقليمية مؤثرة.

2- تقـــويض النفـــوذ الإيـــراني: العمل على تقليص هذا النفوذ و المليشيات التابعة لها، بتقويةالجيوشالوطنية العربية ومؤسساتها كما تفعل في اليمن و لبنان و مصر[1]، ومع بدء الأزمة زاد التوتر بين الجانبين بشكل كبير حتى وصل إلى ذروته في جانفي 2016 عندما قطعت الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران، بعد تعرض السفارة السعودية للتدمير جراء إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي. وتدرك السعودية أن النفوذ الإيراني لم يعد يصارعها على زعامة المنطقة فقط بل وصل إلى تهديد حدودها الجنوبية في اليمن، والشمالية عبر سوريا والعراق، ولذلك رأت أهمية و ضرورة التدخل في سوريا، وإبعاد إيران عن السيطرة في المنطقة [2].

4- الفـــراغ الإستيـــراتيجي و الأمني : حيث تسعى لتقليص و إحتواء هذا الفراغ الذي تشهده المنطقة، و منح الجماعات التكفيرية المسلحة كداعش و خلايا القاعدة محاضن و ملاذلت آمنة ومساحات واسعة، تنطلق منها لتهديد دول المنطقة، برعاية و دعم من إستخبارات قوى إقليمية معروفة، و أعلنت الرفض العربي لهذه الممارسات العدائية.

5- قـــوى الإســـلام السيـــاسي : تعمل الرياض على إحتواء و تقليص الإعتماد على هذه القوى، و في مقدمتها الإخوان المسلمين، خاصة مع وضوح الرؤية، في إستغلال الإخوان و حلفاؤهم من قوى متطرفة في مشروع " الشرق الأوسط الجديد"، إستغلالا لما يحمله هو الآخر من تصورات وطموحات أممية عابرة للحدود، وما يمثله من تهديد لدول الخليج، حيث يمتلك حضورا داخلها و بما يمثله إستراتيجيا من خطر.

1– هشام النجار، **سوريا..والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب**، (القاهرة: سما للنشر و التوزيع،2016)، ص ص.136،137.

2– غاندي عنتر، **"التدخل السعودي في سوريا: الدوافع والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات**، ت ت.2016/02/23، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 09:11.**https://eipss-eg.or**

Retirer le filigrane maintenant

6- إستيراتيجية التحرك للأمام لمعالجة الأزمات : بدأت في هذه الإستيراتيجية لإيقاف التهديدات التي تستهدفها و الأمن القومي العربي، وأمن وإستقرار دول الخليج، بداية من التحرك في البحرين تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، و رغم إنتقاد واشنطن للرياض بسبب هذا التدخل، إلا أنها قامت بحماية مصالحها. كما تدخلت في اليمن لحماية أراضيها وحدودها الحنوبية ومصالحها الإستيراتيجة وقطع الطريق على إيران من بسط نفوذها وهيمنتها[1].

III- أشكـــال التـــدخـــل و الـــدعـــم السعـــودي :

تصدرت السعودية الدول الداعمة للمعارضة السورية المسلحة منذ تحولها لنزاع مسلح، وخلال حكم الملك الراحل عبد الله ، قدمت السعودية دعما سياسيا وعسكريا للقوات المعارضة السورية المدعومة أمريكيا وخليجيا. ومع وصول الملك سلمان إلى الحكم (جانفي2015) زاد الدعم السعودي للمعارضة بشكل كبير. و قد كلفت لجمع المعارضة السورية وتوحيدها على رؤية مشتركة للحل، حيث إنعقد مؤتمر الرياض الأول في 8-2015/12/9، وإنبثقت عنها "هيئة عليا للمفاوضات" و مقرها الرياض. وعقد المؤتمر الثاني في 22-2017/11/24، وكانت المباحثات بين الهيئة العليا للمفاوضات (منصة الرياض) وكل من منصتي القاهرة وموسكو للتوصل إلى موقف مشترك حول أسس حل الأزمة وتشكيل وفد موحد للتفاوض مع النظام في محادثات جنيف في(28 /2017/11). كما وشكلت غرفة عمليات بالإشتراك مع الأردن والولايات المتحدة" غرفة الموك"، وكان مندوب الرياض فيها الأمير بندر بن سلطان مقيما شبه دائم في عمان لتنسيق إيصال شحنات السلاح للمعارضة في الجنوب السوري.

المدخل الرابع : الـــدور الإســـرائيـــلي

إن سوريا هي الدولة الكبرى الثانية على حدود إسرائيل بعد مصر، ولذا فإن إسرائيل من أكثر الأطراف رصدا لما يجري كل يوم على جبهات الحرب هناك، وبذلك تحتل مكانة مركزية في حسابات تل أبيب، إذ خاضت إسرائيل حروبا عدة ضدها في خضم الصراع العربي الإسرائيلي، وهي تحتل جزءا من أراضيها (هضبة الجولان) ما إنفكت سورية تطالب بإستعادتها، علاوة على ذلك فإن سوريا دولة محورية مركزية في المشرق العربي، وترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع إيران عدو إسرائيل، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأحداث.

نفذت إسرائيل خلال الأزمة مئات الضربات، و قامت في 2019/06/30 بعدة هجمات الأكبر من نوعها على مواقع سورية في ريف دمشق وحمص، وفق تقديرات وزارة الخارجية الروسية منذ ماي 2018. وعلى الرغم من أن

1- النجار، مرجع سابق، ص ص.136،137.

Retirer le filigrane maintenant

إستهداف إسرائيل لمواقع في العمق السوري لا يشكل خروجا على النهج الذي تتبعه منذ الأزمة، حيث ركزت أغلب العمليات على إستهداف منشآت ومعسكرات تابعة لإيران وحزب الله، الذي تصفه بأنه يمثل أكبر خطر على حدودها. و يمكن تفسير إقدام إسرائيل على توجيه تلك الضربات في ضوء عدة إعتبارات أبرزها، إستمرارالإستراتيجية التقليدية في المواجهة، والتي تركز على إستهداف البنية العسكرية الإيرانية في سوريا، وهو الإتجاه الذي يتبناه كوهين رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، وردع إستباقي[1].

وعقد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يومي 24-2019/06/25، إجتماع أمني في القدس، ضمت مستشار الأمن القومي الأميركي بولتون وأمين مجلس الأمن القومي الروسي باتروشيف ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات. وتناولت الإجتماعات قضايا إستراتيجية تمس المنطقة، وفي مقدمتها الوضع في سوريا والوجود الإيراني فيها. ويدل هذا الاجتماع لأهمية إسرائيل في إستراتيجية القوتين الكبريتين في المنطقة، في ترجمة فعلية لتفاهم ترامب- بوتين في قمة هلسنكي في جويلية 2018 على "إعطاء أولوية لضمان أمن إسرائيل ومصالحها ".

لم يخرج الإجتماع باتفاقات حاسمة، لكنه فتح المجال لحصول تنسيق أكبر بين الأطراف الثلاثة بشأن الوضع السوري ومصير الوجود الإيراني فيها. ومع إتفاق الأطراف على الغجتماع مجددا، فالأرجح أن يتحول هذا المسار الثلاثي إلى مسار جديد من مسارات إدارة الأزمة السورية، ريثما يتم التوصل الى حل نهائي له. وحتى ذلك الوقت، من المتوقع أن تستمر روسيا في ضبط الدور العسكري الإيراني في سوريا، وأن تستمر في السماح لإسرائيل بحرية العمل فيها، على أمل أن تنتزع موافقة أميركية وإسرائيلية ببقاء النظام السوري، وإعادة تأهيله وفرض الحل السياسي الذي يتوفق ورؤيتها[2].

وبذلك أصبح هناك مساران دوليان للتعاطي مع الشأن السوري حاليا، أحدهما ثلاثي: روسي- إيراني - تركي، والثاني ثلاثي: روسي- إسرائيلي- أميركي، تغيب إسرائيل عن الأول، وتغيب إيران عن الثاني، وتحضر روسيا في المسارين، ويغيب العرب والسوريون عن المسارين كليهما.

1-"متغيرات مرحلية: دوافع الضربات العسكرية الإسرائيلية على سوريا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ت ت.2019/07/08، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 09:45، **https://futureuae.com**

2- "الإجتماع الثلاثي في القدس: مسار جديد لإدارة الأزمة السورية"، المدن، ت ت،2019/07/02، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 09:45، **https://www.almodon.com**

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني : دور القـــوى الـــدوليـــة في إدارة الأزمـــة الســـوريـــة

تحولت سوريا إلى ساحة صراع تتجاذبها التناقضات الدولية، و قد برزت روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على الوجه الخصوص كقوى دولية بارزة في إدارة الأزمة السورية.

المدخل الأول : الـــدور الـــــروســـــي

شكلت سوريا أحد أبرز ساحات الفعل الروسي في الشرق الأوسط، حيث وجدت فيها موسكو ركيزة محورية لتحقيق أهدافا إستراتيجية، شكلت محركا أساسيا لقرار تدخلها، والتي تتصل بالمكانة الدولية، والتجارة الدولية، والنفوذ الإقليمي. وقد تطوردورها منذ بدء الأزمة، و واجهت تحديا غربيا في إدارتها للأزمة السورية.

I- العـــلاقـــات الـــروسيـــة– الســـوريـــة :

تطورت العلاقات الروسية السورية في مسار تاريخي طويل، حيث أقامت الإتحاد السوفياتي سابقا علاقات دبلوماسية مع سوريا في عام 1944. وهي من أولى الدول التي إعترفت بإستقلالها. وتطورت العلاقات لترتقي إلى مستوى التحالف الإستراتيجي مع الرئيس حافظ الأسد[1]. كما عملت على تسليح سوريا، و مساعدتها في تحقيق التوازن في مواجهة إسرائيل. و تعززت تلك العلاقات بهدف الحفاظ على دور الإتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، بعد توقيع إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. على الرغم من ذلك، شكلت بداية التراجع لهذا الدور، و إنحساره منذ منتصف الثمانينات بوصول غورباتشوف إلى الحكم، والإنكفاء على الإصلاح الداخلي، وتراجع مكانته بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. و مع بدأ الأزمة قدمت روسيا دعما سياسيا و عسكريا للنظام السوري.

II- دوافـــع التـــدخـــل الـــروسي في ســـوريـــا :

1- الأهميـــة الجيـــوإستـــراتيجيـــة لسوريـــا : تقع سوريا غرب القارة الآسيوية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، واصل الشرق بالغرب بين آسيا وأوروبا، وعلى طريق التجارة العالمية، وهي بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية و آسيا و منطقة الخليج، أي قلب المنطقة الفاصلة بين القارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا، و أفريقيا، و بالنسبة لروسيا، تشكل سوريا القلعة الوحيدة خارج الإتحاد السوفياتي السابق،

1– عبدالكريم صالح المحسن، "**تاريخية العلاقات السوريه–الروسيه وآفاقها**"، **الحوار المتمدن**،ع. 3725، ت ت، 2012/05/12، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 10:11، **www.m.ahewar.org**

Retirer le filigrane maintenant

بينما يشكل ميناء طرطوس المنفذ الوحيد خارج روسيا الإتحادية على المياه الدافئ، حفاظ على نفوذها، بعد أن خسرت أغلب المناطق الإستيراتيجية، حيث وصف الرئيس الروسي بوتين أن إنهيار الإتحاد السوفياتي أكبر كارثة جيوستراتيجية على روسيا. وتعمل دوائر السياسة الخارجية في عهد بوتين للحفاظ على المناطق الجيوستراتيجية و تعزيز العلاقات الروسية مع الحلفاء، و على مصالحها في الشرق الأوسط عبر دعمها المباشر لسوريا، لأنها ترى في ذلك الدعم إستمرارا لنفوذها الجيوستراتيجي، و إمتدادا لأمنها القومي[1].

2- المصـــالح السيـــاسيـــة : رد الاعتبار لمكانة روسيا الدولية ودورها بوصفها قوة عظمى، من خلال تأكيد دورها بصفتها شريكا أساسيا في معالجة الأزمات الإقليمية، ومحاربة الإرهاب. كذلك توظيف الأزمة السورية بوصفها ورقة تفاوضية في علاقتها مع الغرب والولايات المتحدة بخصوص ملفات إشكالية، كالعقوبات الاقتصادية، وأوكرانيا. و زيادة قدرة روسيا على التحكم الجيوسياسي بمنطقة الهلال الخصيب، بما يحد من قدرة الغرب على المناورة الإستراتيجية فيها، من خلال تشكيل ترتيبات إقليمية أمنية وسياسية، وهذا الذي يفسر الوجود العسكري الروسي شرق المتوسط، والتنسيق متعدد الأبعاد مع القوى الإقليمية[2].

3- المصـــالح الجيـــو إقتصاديـــة : تحتل سوريا المرتبة السابعة من الدول التي تستورد السلاح الروسي، و قد بلغت قيمة المبيعات العسكرية لها خلال الفترة من 2006 إلى 2013 حوالي ثمانية مليارات دولار، فضلا عن حجم الإستثمارات الروسية و التي تتجاوز أكثر من 30 ملياردولار[3]. لذلك تعمل على توظيف الجغرافيا السورية للتأثير في معادلات الطاقة إقليميا وعالميا، بما يضعف محاولات إستهداف قطاع الطاقة الحيوي للإقتصاد الروسي.

4- المصـــالح الأمنيـــة : وجود قاعدة بحرية روسية في مدينة طرطوس الساحلية التي تطل على البحر المتوسط، وهذا بعد إستراتيجي هام لروسيا في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية على منطقة الشرق الأوسط، وتكمن أهمية القاعدة البحرية في طرطوس كأحد الركائز الإستراتيجية في البحر المتوسط والتي وصفها الأميرال الروسي إيغور كاساتونوف بأنها تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الحمر والمحيط الأطلسي[4]. و التي أنشئت بموجب

1- ياسمين يعيق، "**سوريا بين الاحتواء والخنق الاستراتيجي**"، **مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية**، ت ت،2017/09/27، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 10:20، **https://www.bahethcenter.net**

2- أيمن الدسوقي،"**الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات**"، **رؤية تركية**، ستا للدراسات و الأبحاث، ع. 2، ت ت، (01 جوان2018)، ص ص.77-97.

3- بدر الشافعي، " **الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمآلات** "، **دراسات شرق أوسطية**، م.22، ع.84، 2018. ص ص.39-69.

4- حسام الدجني، " **أسباب التدخل الروسي في الملف السوري؟** "، **نون بوست**، ت ت، 2015/09/30، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 10:30، **https://www.noonpost.com**

Retirer le filigrane maintenant

إتفاقية عام 1971، و تستخدم في أعمال الصيانة و التموين و السفن، ثم إزدادت أهميتها بعد تحويلها لقاعدة السفن النووية، فضلا عن قاعدة جوية أخرى هي قاعدة أحميميم. و تسعى موسكو لتوسيع مفهوم الأمن القومي الروسي خارج حدودها، كأزمة أكرانيا التي أعلنت عام 2014، تخليها عن مبدأ الحياد، و بالتالي إمكانية التعاون مع الناتو، ما دفع موسكو للسيطرة على شبه جزيرة القرم البحرية و إنشاء منطقة عازلة بينها وبين أوكرانيا. و تشكل روسيا المعقل الوحيد في المنطقة العربية، و الشرق الأوسط، فضلا عن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من حدودها في منطقة القوقاز، و جمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر المجال الحيوي لأمنها القومي، ويمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حولها[1].

III- أشكـــال التـــدخـــل الـــروســـي في ســـوريـــا :

1- الآليـــات القانـــونيـــة: عملت روسيا و الصين على منع صدور أية قرارات تدين بشار الأسد منذ بداية الأزمة، حيث إستخدمت حق الفيتو ضد مشروعي قرار، الأول في 2011/10/04، و الثاني في 2012/02/04، ثم توالى إستخدام الفيتو بعد ذلك، ومن أبرزها مشاريع القرارات التي رفضتها موسكو، مشروع القرارالذي تقدمت به كل من فرنسا و السويد وبريطانيا، لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن الهجمات الكيماوية التي وقعت في خان شيخون بريف إدلب في أفريل 2017، متهمة سوريا بذلك، كما إعترضت على مشروع القرار الذي قدمته السعودية للجمعية العامة في أوت 2012، الذي يدين إستخدام الأسد العنف، و إنتقدت موسكو قرار جامعة الدول العربية الصادر في 22 /2012/06، الذي يدعو إلى تنحي الأسد و تشكيل حكومة إنتقالية. كما صوتت موسكو ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بالوساطة و المشاركة في رعاية محادثات السلام، فمنذ إندلاع الأزمة حرصت موسكو على تعزيز دورها في عملية الوساطة لضمان بقاء الأسد، لذا دعت في البداية لعقد مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة في 2012/06/30، مقابل مقاطعتها مجموعة أصدقاء سوريا، كونها إستهدفت دعم المعارضة الخارجية و إسقاط الأسد. ومع ذلك عملت على تفسير مخرجات مؤتمر جنيف I الذي يعد المرجعية لعملية التسوية، وفق رؤيتها و مصالحها، حيث حدث تباين بينها و بين الولايات المتحدة حول رحيل الأسد، فأمريكا فسرت المؤتمر بأنه يمهد لما بعد الأسد، و روسيا قالت لأن البيان لم يتحدث عن مصير الأسد. ثم إستحدثت موسكو مسارات موازية لجنيف هي آستانا الكازاخستانية و سوتشي الروسية، بالتضامن مع حلفاؤها تركيا و إيران. و بالطبع بات الهدف هو مواجهة

1- بدر الشافعي، **(الدور الروسي في سوريا...)**، مرجع سابق، ص ص.39-69.

Retirer le filigrane maintenant

داعش من ناحية، و البحث عن تسوية سياسية في ظل وجود الأسد من ناحية أخرى، ووضع ضرورة وضع آلية لمراقبة تثبيت وقف إطلاق النار، الذي يستثني داعش و النصرة . و رغم إعتراض المعارضة على وجود إيران في مفاوضات آستانا، إلا أن الجولة الرابعة منها في جوان 2017، أسفرت عن إتفاق روسي تركي إيراني على إنشاء مناطق منخفضة التصعيد في أربعة مناطق بسوريا.

2- الآليـــات الدبلوماسيـــة : و ذلك عبر تحالف إقليمي داعم لها في المنطقة، حيث عملت موسكو على تشكيل نوع من التفاهم الإقليمي الضمني بين كل من تركيا و إيران، على الرغم من أن أنقرة كانت متحفظة على بقاء الأسد، لكن خطر الجماعات الكردية الإرهابية بالنسبة لأنقرة جعلها تتراجع عمليا عن مطلب رحيله.

3- الآليـــات الإقتصـــاديـــة : حيث عملت موسكو على محورين، الأول: رفض العقوبات الإقتصادية الأمريكية و الأوروبية على نظام الأسد، و كذا الدعم الإقتصادي المباشر منها ما تم الإتفاق عليه في أوت 2012 على قيام موسكو تقديم قروض لسوريا.

4- التـــدخل العسكـــري : بدأ إستخدامها بصورة مباشرة في نهاية جوان 2015، أي بعد أربع سنوات من الأزمة، هذا الإستخدام حول الحرب من حرب بالوكالة لصالح أطراف خارجية، إلى حرب مباشرة من خلال روسيا. و تم تبرير ذلك في حينها بأنه بناء على طلب الأسد، خاصة بعدما سيطرت المعارضة، وكذلك داعش و النصرة على مساحات واسعة من الأرض، فضلا عن فشل التحالف الدولي في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض. لذا لم يكن هناك إعتراضا أمريكيا تحديدا عن هذا التدخل، بل إن البنتاغون طالب قبل بدء التدخل التنسيق مع موسكو لتفادي وقوع أخطاء عسكرية بينهما.لقد إعتمدت الإستيراتيجية العسكرية الروسية على أمرين: الأول، الإنتشار العسكري الكثيف عبر القوات الجوية و البحرية و البرية. و الثاني، التنسيق مع الحلفاء سواء نظام الأسد، أو كل من إيران و العراق، وحزب الله، ناهيك عن الولايات المتحدة[1].

5- النفـــوذ العســـكـــري الـــروسي في ســـوريـــا :

أولا- الفيلق الخامس : يعد تشكيل الفيلق الخامس الذي تأسس في نوفمبر 2016 علامة فارقة في مسار التدخل العسكري الروسي في سوريا، فقد أعطت هذه الخطوة دلالة واضحة على أن موسكو لن تكتفي بدعم الفرق العسكرية للنظام السوري والتشكيلات المرتبطة بإيران من الجو، وإنما تفكر بأبعد من ذلك، أي قيادة العمليات البرية، والإشراف

1- بدر الشافعي، **(الدور الروسي في سوريا...)**، مرجع سابق، ص ص.39-69.

Retirer le filigrane maintenant

عليها بشكل مباشر، دون الحاجة للاعتماد على التشكيلات التي تديرها إيران. وأصبح الفيلق منذ تأسيسه الذراع الروسية العسكرية على الأرض، حيث إرتبط مباشرة بقاعدة حميميم، وبات يتحرك بموجب القرار الروسي، وبشكل منفصل عن وزارة الدفاع السورية. ويحظى بدعم جوي لا محدود من قبل قاعدة حميميم الروسية، حيث يسبق تمهيد الطيران الناري الكثيف أي عملية تقدم برية لمقاتلي الفيلق، مما يسهل مهمتهم بشكل كبير. جاء تشكيل الفيلق ضمن هذا السياق، في محاولة روسية لإعادة بناء جيش سوري موال لموسكو، ليكون ضمانة مستقبلية للمصالح الروسية في سورية[1].

ثانيا- القـــواعـــد الـــروسيـــة : تعتبر قاعدة طرطوس البحرية أهمها، وقواعد أخرى ثانوية، بعضها ما زال قيد الإنشاء، وذلك في إطار إتفاقات خاصة مع سوريا. وتتوزع تلك القواعد كما يأتي:

- قاعدة طرطوس البحرية: تقع في مرفأ طرطوس، وتبعد عن مطار حميميم نحو 50 كلم. وتعتبر قاعدة الانتشار العسكري الروسي في منطقة الساحل السوري بريا وبحريا وجويا.

- قاعدة مطار حميميم الجوية: تقع جنوبي شرقي مدينة اللاذقية في الشمال السوري، وقد أقيمت بناء لإتفاق رسمي مع سوريا في آوت عام 2015، و قد نشرت فيها منصات صواريخ الدفاع الجوي، وطائرات الإستطلاع والتأمين والقيادة الجوية.

– مطار حماه العسكري : يقع قرب مدينة حماه شمالي سوريا، ويشكل قاعدة عمليات ومهمات حربية.

– قاعدة مطار كويرس: تقع في ريف حلب، وتعتبر الآن ثالث أكبر قاعدة عسكرية روسية في سوريا، حيث تضم قواتًا برية قوامها كتيبة قوات خاصة وكتيبة مشاة وثلاث كتائب دفاع جوي من ثلاثة طرازات مختلفة (س200، بوك2، بانتسير س)، إلى جانب محطات رادار متطورة لكشف الأهداف الجوية على مسافات كبيرة جدًا، كما يمكن اعتبار مطار كويرس مهبطًا احتياطيًا للطائرات الروسية العائدة من شرقي سوريا.

– قـــاعـــدة تـــدمـــر: تقع في ريف حمص الشرقي، وهي قيد البناء، وتعتبر رابع أكبر قاعدة روسية في سوريا، حيث تضم قواتا هندسية وقواتا خاصة ويوجد ضمنها نقاط إنطلاق للمروحيات العسكرية، بالإضافة إلى مفارز ونقاط عسكرية تابعة لها حول تدمر.

1– 'الفيلق الخامس الفاعلية العسكرية والمستقبل المتوقع'، جسور للدراسات، ت ت،2019/06/03، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 15:45، **https://jusoor.com**

Retirer le filigrane maintenant

بالإضافة إلى قواعد أخرى، منها قاعدة ومطار جنديرس، التي تقع في منطقة عفرين– حلب في الشمال السوري، وهي قيد الإنشاء و قاعدة مطار الضبعة ويتواجد في ريف حمص وسط سوريا، موقعه إستراتيجي وتجري عملية توسيعه، وتجهيزه. وقاعدة مطار المزة العسكري، وتقع في دمشق، ويستخدم لتأمين خدمات لوجستية، ومهمات عسكرية جوية في منطقة ريف دمشق. و قاعدة جبل زين العابدين، تقع في ريف حماه، وتحتوي على قوات الحرب الإلكترونية، وقاعدة لراجمات الصواريخ من طراز «سميرتش» و«أوراغان 27» تغطي عمق 90 كلم. و قاعدة بلدة خربة رأس الوعر، وتقع في ريف دمشق– بئر القصب، وهي ثاني قاعدة عسكرية روسية في دمشق بعد مطار المزة. و قاعدة مطار الشعيرات، تقع في ريف حمص، ومهمتها تعزيز تواجدها في وسط سوريا[1].

ثالثا– المصـــالحـــات : إستحدثت روسيا مركز تنسيق "المصالحات الوطنيّة" في "قاعدة حميميم"، وكان النظام قد سبقها في إستحداث "وزارة المصالحة الوطنيّة"، في عام 2012 ؛ إلا أن "المصالحات" بلغت ذروتها بعد الوجود الفعلي لروسيا على الأراضي السورية، حيث أبرمت الكثيرمنها . إضافة إلى أن روسيا عملت على تفريخ معارضات تابعة لها في سوريا، وهذه المعارضات تزور بصفة متكررة قاعدة "حميميم"، للتنسيق معها. ومن الهيئات المعارضة التي ساهمت موسكو في تفريخها "هيئة العمل الوطني الديمقراطي السورية" ، وحزب الإرادة الشعبية وكثيرة هي الشخصيات والهيئات المعارضة التي تنسق مع مركز "حميميم"، والتي باتت تطلق عليهم سلطة الأسد ووسائل إعلامه "المعارضة الوطنيّة الشريفة"[2].

IV- تحـــديـــات الـــدور الـــروسي في ســـوريـــا :

1- الإنسجـــام بيـــن الـــرؤيـــة والـــقـــدرات : تمتلك روسيا رؤية إستراتيجية في سوريا، و الشرق الأوسط أيضا، لكنها تواجه إشكالية جدية تتعلق بغياب الإنسجام بين تلك الرؤية من جهة والقدرات والأدوات الكفيلة بتحقيقها من جهة أخرى، حيث يعاني إقتصادها إختلالات هيكلية فاقمتها العقوبات الإقتصادية الغربية، وإنخفاض أسعار الطاقة عالميا. كما تواجه ضغوطا إقتصادية متزايدة ناجمة عن أعباء تدخلها العسكري. كما أن وضعها الإقتصادي لا يمكنها من تحمل تكلفة إعادة إعمار سوريا، وهو ما يضطرها للإعتماد على الغرب ودول الخليج لتمويل هذه العملية. كما تواجه منافسة من قبل إيران في سبيل التحكم بالدولة السورية.

1– أحمد علو، " **القواعد العسكرية في سوريا** "، **الدفاع الوطني**، لبنان، ع.396، (جوان. 2006). أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 12:55، **https://www.lebarmy.gov.lb**

2–"**المشروع الروسي في سورية** "، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، ت ت. 2017/02/14، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 11:02، **https://harmoon.org**

Retirer le filigrane maintenant

2- ضبـــط مســـار آستـــانـــا : تولي روسيا أهمية لمسار أستانا بإعتباره أداة لإختبار قدرتها على تسوية الأزمة وترتيب خروجها سياسيا من الأزمة السورية بما يضمن مصالحها، وبإعتباره كذلك إختبارا لقدرتها على تشكيل ترتيبات إقليمية تؤسس لمنظومة هيمنة روسية في الشرق الأوسط، وهو الذي يفسر إهتمامها موسكو، والسعي إلى تطويره ليكون أداة لإحتكار التسوية السياسية للأزمة السورية[1].

3- تحجيـــم النفـــوذ الإيـــراني : رغم التحالف الإستراتيجي بين موسكو وطهران في سوريا، لم تعد لروسيا حاجة ميدانية للميليشيات الإيرانية للقتال إلى جانب قوات النظام؛ وأصبح التوغل الإيراني في فرق الجيش النظامي، وفي دوائرالقرار، وفي الإتفاقات الإقتصادية مع الحكومة السورية، مصدر قلق كبير لموسكو، التي تريد جني مكاسب تدخلها العسكري في سوريا منفردة، وأن تكون هي المقرر الأول في سوريا. و تتوافق الرغبة الروسية في تحجيم إيران في سوريا مع كونها أيضا شرطا دوليا، لعدم عرقلة الدور الروسي في سوريا؛ وتحالف وارسوالذي يشجع الأوروبيين على المشاركة فيه، يعبر عن هذا الشرط. فهو شرط إسرائيلي، تدل عليه الزيارات المكثفة لمسؤولين إسرائيليين (11 زيارة)، منذ 2016، والإعلان عن تشكيل "مجموعة عمل" من جميع المشاركين في الصراع السوري ومن النظام والمعارضة، وبلدان المنطقة، والتي لا تزال أهدافها فضفاضة، تتلخص في ضمان انسحاب القوات الأجنبية، ووضع آليات التسوية النهائية في البلاد[2].

pdfelement

1- أيمن الدسوقي،**(الدور الروسي في سوريا:...)**، مرجع سابق.

2- رانيا مصطفى، **"تحجيم إيران في سوريا: عنوان روسي عريض للمرحلة المقبلة"،العرب**، ت ت. 2019/03/03، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 11:44، **https://alarab.co.uk**

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الثاني : الـــدور الأمـــريـــكـــي

I- العـــلاقـــات الأمـــريكيـــة- الســـوريـــة : خضعت هذه العلاقات منذ إستقلالها [1]لشد وجذب؛ فقد إنقطعت العلاقات الديبلوماسية بعد حرب 1967، خاصة مع تعزيز الإرتباط مع الإتحاد السوفياتي. أما في عهد الرئيس حافظ الأسد، دخلت مرحلة جديدة مع إستئناف العلاقات الدبلوماسية في عام 1974، بعد توقيع إتفاقية فصل القوات نتيجة مفاوضات قام بها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بين دمشق وتل أبيب، إثر حرب أكتوبر 1973. لكن هذه العلاقات خضعت للتجاذب فيما بعد خاصة بعد التدخل السوري في لبنان الذي كرس دورا إقليميا لسوريا. كما شهدت عودة الجولات الدبلوماسية بين واشنطن ودمشق، حيث شاركت في التحالف الدولي برعاية أمريكية في حرب الخليج الثانية، ومع واستلام الرئيس بشار الأسد السلطة سارعت واشنطن إلى تأييده خاصة فيما يتعلق برغبته في السلام وإستمرار المفاوضات السورية الإسرائيلية. لكن توترت في العلاقات السورية الأمريكية أتى تحديدا بعد 11 سبتمبر وما سبقها من استلام إدارة أمريكية جديدة على رأسها جورج بوش الإبن.

II- دوافـــع التـــدخـــل الأمـــريـــكـــي في ســـوريـــا :

1- الحفـــاظ على أمـــن إســـرائيـــل : تقع سوريا في أولويات إهتمام السياسة الأميركية، بسبب موقعها الجيوسياسي الحساس في منطقة الشرق الأوسط الذي يضم واحدة من أعقد القضايا وهي الصراع العربي الإسرائيلي[2]. كما يوجد إلتزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على إسرائيل و أمنها، و إنما مدها بكل وسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة. و تشكل سوريا ضمن محور الشر (إيران، حزب الله، و فصائل المقاومة الفلسطينية)، و محاولة القضاء على آخر جيوب المقاومة. كما نجحت في إخراج حركة حماس من دائرة الأزمة السورية.

2- قضايا الشرق الأوسط (العراقية، و اللبنانية و الإيرانية) : لقد مارست واشنطن الضغط على سوريا بسبب إنخراطها و مواقفها و علاقاتها مع العراق، و لبنان، و إيران، و كانت رفضت إحتلال العراق، وإتهام واشنطن لها بدعم نظام صدام حسين، و تزويده بمعدات عسكرية، و تسهيل مرور المتطوعين العرب إلى العراق قبل الغزو و بعده. و تم توقيع على قانون محاسبة سوريا و إستعادة حرية لبنان، الذي وقعه بوش بعد 5 أشهر من إحتلال

1- نهال أحمد إبراهيم، **تحولات السياسة الخارجية الأمريكية فى دول الربيع العربى دراسة حالة اليمن _ سوريا"، المركز الديمقراطى العربى**، ت ت. 2016/07/29، أطلع عليه في: 2019/08/15، على الساعة: 14:47، **https://democraticac.de/?p=34751**

2- **" القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة** ، ت ت.2018/05/07، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 14:55، **https://harmoon.org**

Retirer le filigrane maintenant

العراق، و بذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد أزمة لسوريا في لبنان و معاقبتها. وتضمن القانون العمل على إنهاء إرتباط سوريا بالجماعات الإرهابية و إنهاء إحتلال لبنان، ووقف برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، كما تضمن حظرا على تزويد سوريا بالمعدات العسكرية، و تقليص العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

ثم جاءت قضية إغتيال الحريري رئيس الوزراء اللبناني في 2005/02/14، ليشكل نقطة إفتراق واضحة، مبررا لإعتماد سياسة أمريكية متشددة إتجاه نظام الحكم في سوريا. و بعد إستكمال سوية سحب قواتها العسكرية من لبنان في أفريل 2005، إتهمت الإدارة الأمريكية سوريا بعدم الإستجابة لمتطلبات القرار الدولي 1559، الصادر بتاريخ 2004/09/02، و اكدت سعيها تحميل سوريا مسؤولية نزع سلاح حزب الله بوصفه مليشية مسلحة.

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، فك التحالف الإستراتيجي بين سوريا و إيران، أو الإضرار به، لتحجيم دور إيران في العراق و سوريا، و المنطقة ككل، و الحد من نفوذها. لكن فشلت في مسعاها، فكان توقيع مذكرة تعاون دفاعي في جوان 2006، كرد على هذه الإفتراضات.

3-تقـــويض الـــدور الـــروسي : يبدو أن الموقف الروسي من الأزمة السورية، نابع من منظور إستراتيجي قائم على التوازن الجيو ستراتيجي، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الأطلسي على تطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، بداية من أوروبا الشرقية، بإنضمامها إلى الناتو و الإتحاد الأوروبي، ومحاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا و أوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى[1].

III- أشكـــال التـــدخـــل الأمـــريكي في ســـوريـــا :

1- الآليـــات السيـــاسيـــة و الأمنيـــة: في أول شهرين من بداية الأزمة السورية، دعت واشنطن إلى قيام النظام بإصلاحات؛ و الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالب الشعب. وطالب الرئيس أوباما في 2011/08/18، إلى رحيل النظام، لكن الولايات المتحدة عادت وتبنت موقفا أكثر تحفظا. و في أكتوبر 2011 غادر السفير الأمريكي سوريا و سحبت دمشق سفيرها. وقد عرف إتفاق جنيف (2012/06/30) تعثر بسبب إختلاف التفسيرات حول مستقبل الرئيس الأسد في المرحلة الإنتقالية؛ ففي حين تمسكت واشنطن بموقفها الداعي إلى أن الأسد لا يمكن أن يكون جزءا منها. لكن طرأت تغييرات على الموقف الأمريكي، فهو لم يعد يشير إلى وضع بشار الأسد. بل واصلت ضغوط على

1- عبادة، مرجع سابق، ص ص.202-224.

Retirer le filigrane maintenant

النظام و تقديم الدعم لقادة المعارضة[1]. و في نوفمبر 2012 ، أعلنت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن الأسد لم يعد يمثل الشعب السوري، ولكن لم تتخذ أي إجراء لإحداث تغيير في النظام، وقاومت الولايات المتحدة وأوروبا منذ مدو طويلة تسليح الجماعات المتمردة، وفي أوائل عام 2013 ، رفع الإتحاد الأوروبي- بقيادة فرنسية وبريطانية - والولايات المتحدة حظر الأسلحة. لكن التدفق اللاحق للأسلحة إلى المتمردين كان محدودا، بعد الهجمات الكيماوية للنظام.

وبدأ الرئيس الأميركي السابق أوباما برنامجا سريا لوكالة الإستخبارات المركزية عام 2013 ، بدعم فصائل الجيش السوري الحر في جنوب سوريا وشمال غربها، إذ عدته الإدارة معتدلا. وقد نسق برنامج– CIA– مع الأردن ودول الخليج وتركيا، إذ أعطى الولايات المتحدة نفوذها على الأرض، والأهم من ذلك التأثير في سياسات حلفائها الإقليميين في سوريا. وفي عام 2015 ، قام برنامج تدريب وتجهيز البنتاغون الذي تبلغ تكلفته 500 مليون دولار، لإنشاء قوة قوامها 5000 فرد، بالتركيز على تحديات تجميع المقاتلين وخطرهم ضد تنظيم الدولة. وإنتهى هذا البرنامج بإنشقاقات وهجمات قام بها جهاديون من جبهة النصرة على القوة المدعومة من الولايات المتحدة التي فقدت أسلحته في العام نفسه.

2– الآليـــات الإقتصـــادية : إنتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 2011/05/18 شملت الرئيس بشار الأسد وعددا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه. و ذلك بعد أن قام النظام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد الحركة الإحتجاجية وإقتحامه المدن والبلدات والقرى المنتفضة[2].

3- التهـــديد بإستخـــدام القـــوة العسكـــرية : بعد التقارير التي تضمنت إستخدام قوات النظام السوري الأسلحة الكيميائية في 2013/08/21، حيث وجهت واشنطن إتهامات للنظام بإستخدام لشن هجوم على المعارضة قرب دمشق، ما أدى إلى مقتل نحو 1400 شخص. كما هددت واشنطن بشن هجمة عسكرية لتدمير البنية التحتية للنظام السوري في دمشق، وقبل ذلإقتصرت التهديدات على إنذارات صارمة تتوعد النظام إذا تجاوزت سوريا "الخط الأحمر". ولكن الرئيس الأمريكي تراجع عن الضربة العسكرية، بعد المبادرة الروسية في 2013/09/09، لتفكيك الترسانة الكيميائية للنظام السوري[3].

1– "**تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية**"، **المركز العربي للدراسات و السياسات العربية**، ت ت،2013/02/27، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 15:05، **https://www.dohainstitute.org**

2– **المكان نفسه.**

3– عبادة، **مرجع سابق**، ص ص.235،236.

Retirer le filigrane maintenant

4- التـــدخل العسكـــري : في عام 2014، سيطر تنظيم داعش على مساحات شاسعة من الأراضي شمال وغرب بغداد، وكذلك في شمال وشرق سوريا، وفي أوائل سبتمبر من العام نفسه تعهد أوباما بإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش من خلال "تحالف دولي واسع النطاق"، وفي 2014/09/23 بدأت واشنطن بمساعدة حلفائها في توجيه أولى ضرباتها في سوريا، كما نشرت 2000 جندي داخل الأراضي السورية، معظمهم من القوات الخاصة[1].

في عام 2015، أعلن إنشاء خمس مجموعات من القوات الخاصة الأميركية في كل من الأردن وتركيا لتدريب فصائل من المعارضة السورية وإرسالهم عبر الحدود، وكان جيش سوريا الجديد. وفي ربيع 2014 بدأ تنظيم الدولة هجوما واسعا، إذ سيطرت على مدن في العراق و الشام، وأقامت إدارة أوباما نظاما يسمى"مستوى إدارة القوة في كل من العراق وسوريا" . وهي قوات العمليات الخاصة، تعمل على تدريب القوات الشريكة المحلية وتقديم الدعم المدفعي وتقديم المشورة لها. وقدإعتمدت الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيتها في محاربة التنظيم، بالإعتماد على بلدان أخرى في منع التنظيم من توسيع نطاق سيطرته ونفوذه، وتوظيف قوات محلية في محاربة التنظيم في معاقله، ثم الاشتباك العسكري السريع لتجريد التنظيم من مكاسبه والقضاء عليه. إن القوة الجوية التشغيلية على الرغم من أدائها ولكنها تظل قليلة الفاعلية على الأرض، في ظل عدم وجود قوات برية تستطيع ملء بعض فراغ تحطيم العدو، ومع عدم وجود قرار أميركي في التدخل الفعلي في سورية كان لا بد من البحث عن شركاء محليين يقومون هذه المهمة.

5- دعـــم القـــوات الكـــرديـــة : بدأ بحث الولايات المتحدة عن شركاء محليين في سوريا منذ بداية الأزمة، وقد دعمت مجموعات مختلفة في شمال سوريا وجنوبها، و عمدت وبحذر شديد إلى توفير الدعم للثوار، من خلال توفير الأسلحة ببطء وبسرية للغاية، وفي شهر جوان 2013، أعلن البيت الأبيض بأنه قرر أنه إذا إستخدمت قوات النظام السوري الأسلحة الكيماوية بكميات صغيرة، فإنها ستبدأ بتقديم الدعم العسكري لعناصر معتدلة في أوساط قوى المعارضة السورية . و لقد ركزت واشنطن إهتمامها على هزيمة داعش في العراق وسوريا أكثر من إسقاط الأسد. وقد وجد الجيش الأميركي قضية مشتركة مع الأكراد في سوريا بوصفهم شريكا مفضلا على الأرض لمحاربة داعش في شمال شرق سوريا.

كان الأكراد نقطة ضعف أخرى للنظام يمكن الولوج من خلالها إلى سوريا، وبدأت الولايات المتحدة تقديم الدعم للقوات الكردية منذ أكتوبر 2014 بعد تشكيل التحالف الدولي في أوت من العام نفسه لقتال تنظيم الدولة. وكانت أولى محطات الدعم الأميركي للأكراد في سوريا معركة التصدي لهجوم تنظيم الدولة على مدينة عين العرب (كوباني)، لتستمر وحدات حماية الشعب بالسيطرة على مدن أخرى من بينها تل أبيض ومنبج والرقة ودير الزور.

1- (القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا)، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

كما ساعدت الولايات المتحدة في تشكيل القوات السورية الديمقراطية تقودها (وحدات الحماية الشعبية) الكردية السورية، ولكنها تضم أيضا مقاتلين عربا ومسيحيين وتركمانين. و توسعت التدخلات الأميركية في سوريا من الضربات الجوية والإمدادات لتشمل القواعد العسكرية والمستشارين الميدانيين في روج آفا في الشمال السوري ذي الأغلبية الكردية.

6- النفـــوذ العســـكـــري الأمـــريكي في ســـوريـــا : إعتبارا من أكتوبر من العام 2015، إنتشرت أول دفعة من الوحدات الخاصة الأميركية في سوريا تحت عنوان التحالف الدولي لمحاربة " داعش". تباعا مع تطور المعركة، تم تعزيز تلك القوات لدعم قوات سوريا الديمقراطية ومجموعات أخرى من المعارضة السورية. و أقامت عدة قواعد عسكرية منها:

– **قاعدة الرميلان** : يقع جنوب شرق بلدة الرميلان شمال شرق مدنية القامشلي في محافظة الحسكة، على الحدود التركية العراقية في أقصى الشمال الشرقي من سوريا، بالقرب من بعض منشآت النفط الرئيسة في سوريا، وهو مطار زراعي.

– **قاعدة (روباريا) رميلان2** : ويقع هذا المطار قرب مدينة المالكية شمالي شرق الحسكة بالقرب من الحدود مع كل من العراق وتركيا؛ و حولته الولايات المتحدة إلى مطار لهبوط الطائرات المروحية بإشراف جنود أميركيين لتقديم الخدمات اللوجستية للقوات الكردية ودعم قوات التحالف الدولي الأخرى التي تقاتل تنظيم الدولة.

– **قاعـــدة مبـــروكة:** وتقع إلى الجنوب الغربي من مدينة الحسكة وهي مهمة خصوصا بسبب قربها من الحدود السورية العراقية. هذه القاعدة تحمل المروحيات القتالية الأميركية التي تنقل الأسلحة والمساعدة إلى الأكراد السوريين فحسب.

– **قاعدة تل بيدر :** وتقع هذه القاعدة على مسافة 30 كيلومترًا شمال غرب الحسكة على مقربة من الحدود التركية، وتتوافر فيها مهابط للطائرات المروحية ومعسكرا لتدريب القوات غير القتالية مثل الشرطة والدفاع المدني وغيرها لتلبية حاجات القوات الكردية لإدارة مناطق سيطرتها .

– **قاعدة الطبقة :** تقع قاعدة محمد فارس العسكرية في منطقة الطبقة السورية ،في جنوب غرب مدينة الرقة. وتتمثل المهمة الأساسية للوحدة في مراقبة تحركات القوات الحكومية والقوات الكردية في المنطقة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

-**قاعدة عين عيسى(اللواء93):** تعد كبرى قواعد الجيش الأميركي، مهمتها إيصال الذخيرة إلى مواقع الوحدات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي[1].

IV- تحـــديـــات الـــدور الأمـــريـــكي في ســـوريـــا :

قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2018/12/19، سحب القوات الأمريكية الموجودة في سوريا، بحسب ما أعلن مسؤول أمريكي. وكان ترامب قد غرد عبر تويتر " لقد هزمنا تنظيم داعش في سوريا.. وهذا مبرري الوحيد للوجود هناك"، ومن جانبه، إكتفى البيت الأبيض بالتأكيد أن إنسحاب الجنود الأمريكيين بدأ ولكن من دون الكشف عن جدول زمني. أما المتحدثة بإسم وزارة الدفاع "البنتاغون"، فقد أشارت إلى أن علمية إعادة القوات الأمريكية من سوريا "قد بدأت". ورحبت روسيا من جهتها بهذا القرار، حسب وزارة الخارجية الروسية إن قرار سحب القوات الأمريكية من سوريا يساعد على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة هناك. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أن بلاده تبلغت القرار الأمريكي مسبقا، موضحا أن حكومته ستدرس تداعيات الغنسحاب الأمريكي من سوريا لكنها "ستدافع عن نفسها" ضد أي أخطار محتملة مصدرها البلد المجاور. وصرحت وزارة الخارجية البريطانية في بيان لها أنه "لا يزال يتعين عمل الكثير، ويجب ألا نفقد رؤية الخطر الذي يشكلونه. داعش، حتى وإن كانت بلا أراض، ستظل تهديدا" [2].

و بخصوص المنطقة الآمنة بين الولايات المتحدة وتركيا، التي تم التوصل إليها، بعد جولات من المحادثات الثنائية، التي تفصل بين مناطق سيطرة المقاتلين الأكراد، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، والحدود التركية، على أن يتم تنفيذه بشكل تدريجي. وقد أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في أواخر أوت 2019، أن مركز العمليات المشتركة مع واشنطن بشأن المنطقة الآمنة في إدلب شمال غربي سوريا، بدأ عملياته بشكل كامل. وحسب بنود الإتفاق الذي تم التوصل إليه في 2019/08/07، أعلنت أنقرة أنه ستتم إقامة مركز عمليات مشترك في تركيا، بهدف "تنسيق وإدارة تطبيق منطقة آمنة" بالتعاون مع واشنطن[3]. و رغم ذلك لا تزال القضية نقطة خلاف أساسية بين أنقرة وواشنطن.

1- **(القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا)**، مرجع سابق.

2- " **ترامب يأمر بسحب القوات الأمريكية من سوريا بعد تحقيق هدف "هزيمة" تنظيم "الدولة الإسلامية"، فرانس24**، ت ت، 2018/12/19، أطلع عليه في: 2019/06/10، على الساعة: 15:44، **www.france24.com**

3- "**تركيا: بدء العمليات المشتركة مع واشنطن تمهيدا للمنطقة الآمنة**"، سكاي نيوز أرابيك، ت ت،2019/08/24،أطلع عليه في: 2019/08/25، على الساعة: 15:50، **www.skynewsarabia.com**

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث: مســـار مفـــاوضـــات إدارة الأزمـــة الســـوريـــة

بعد شهور من إنطلاق الاجتجاجات الشعبية في سوريا عام 2011، ومع إزدياد تعقد الوضع فيها وما إرتبط فيه من تطورات متسارعة وإتخاذ الأزمة طابعها المسلح، بدأت التحركات بإطلاق عدة مبادرات و مؤتمرات عربية و إقليمية و دولية للتعامل مع الواقع السوري، و التي تراوحت بين إدارة الأزمة و أطروحات الحل، تزامنا مع تحول سوريا ساحة لصراع المصالح وتقاسم النفوذ. و بذلك بدأت أولى التحركات الدولية بمبادرة كوفي عنان، إلى تبنى مسار جنيف الأممي في عام 2012 الذي إنطلقت منه 9 جولات، مرورا بمؤتمر آستانا برعاية الدول الضامنة روسيا، تركيا، إيران، الذي إنطلق مع بداية العام 2017 وتم فيه عقد 13 جولة، وصولا إلى عدة مؤتمرات التي عقدت فيما بينها من مؤتمرفيينا، الرياض، موسكو، سوتشي، بما فيها مؤتمرات المعارضة التي عقدت في الداخل السوري و خارجه، فكل مؤتمر يعقد تطرح فيه أوراق وفقا لتطورات الوضع على الأرض السورية والتحالفات الدولية، ومدى المساس بأهداف و مصالح الحيوية للقوى المحلية والإقليمية و الدولية الفاعلة في الأزمة السورية.

المطلب الأول : مســـار المبـــادرات الإقليـــميـــة

برزت العديد من المؤتمرات دعم المعارضة السورية، و المحاولات والمبادرات على المستوى الإقليمي، و الدولي على إختلاف مواقفها من الأزمة السورية، لتجنيب سوريا من خوض غمار الحرب الأهلية.

المدخل الأول: مـــؤتـــمـــرات المعـــارضـــة

إنطلقت الأزمة سلمية ولكن سرعان ما تم إختراقها داخليا وخارجيا؛ حيث تم إنخراط الكثير من المعارضين من أحزاب وشخصيات، المدعومة من القوى المحلية و الإقليمية و الدولية للسيطرة على الملف السياسي للمعارضة.

I - المـــؤتمـــر الســـوري للتغييـــر :

هو أول مؤتمر للمعارضة السورية منذ بدء الأزمة، حضره حوالي ثلاثمائة شخصية سورية معارضة في جوان 2011، بمدينة أنطاليا التركية، ومنهم تجمع إعلان دمشق بالمنفى والإخوان المسلمين، بينما غابت عنه أطياف أخرى للمعارضة. شكل المشاركون ست لجان للعمل على مجالات الإعلام والإغاثة والشهداء والتنسيق والإتصالات والقانون،

1- أحمد محمد الخالد، **الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام**،(إسطنبول: المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،2019)، ص.1.

Retirer le filigrane maintenant

وشهدت المحادثات خلافات جوهرية ظهرت بالتحديد بين جماعة الإخوان والجماعات الكردية والعلمانية بشأن شكل الدولة السورية في المستقبل، ونتيجة لذلك أعلن البعض خلال المؤتمر عن تشكيل إئتلاف علماني يدعو لعلمانية الدولية، في حين يدعوا الإخوان إلى دولة مدنية لا تحارب الدين[1]. وقد طالب البيان الختامي الرئيس الأسد بالإستقالة الفورية وتسليم السلطة لنائبه مؤقتا، حتى يتم إنتخاب مجلس إنتقالي يضع دستورا جديدا ، تمهيدا لإنتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة خلال فترة لا تتجاوز العام بدءا من إستقالة الأسد. ويجدر بالذكر أن عبد الحليم خدام، النائب السابق للرئيس السوري، إنتقد قرارات المؤتمر التي اعتبرها إعترافا بشرعية النظام، من خلال تبنيها صيغة تمكن النظام من الإستمرار في الحكم لمدة عام بهيكليته الدستورية والمؤسساتية.

وصرح أنس العبدة رئيس الأمانة العامة لإعلان دمشق في الخارج، أن الهدف الأساسي من هذا المؤتمر هو بحث كافة السبل لدعم الثورة السورية، وتأمين إستمرارها وتصعيدها للوصول إلى التغيير الديموقراطي. ويضيف أنه خطوة في توحيد جهد المعارضة السورية في الداخل والخارج، وتنسيق عملها مع شرئح لم تكن تشكل جزءا من المعارضة قبلا، وهي رجال الأعمال وزعماء عشائر عربية وكردية وممثلو تنسيقيات للثورة السورية في الداخل السوري. وأعرب بأن يوجه هذا المؤتمر رسالة إيجابية حول دعم جميع الأطياف الوطنية لشبان الثورة، وإلى الدول الإقليمية والمجتمع الدولي بأن السوريين قادرون على ادارة أمورهم في المرحلة القادمة خاصة بعد مرحلة التغيير.

ويتمثل الإخوان المسلمون بوفد كبير في مؤتمر أنطاليا يترأسه القيادي في الجماعة ملهم الدروبي المقيم بين كندا والسعودية. ويؤكد أن الهدف من عقده هو دعم الثورة السورية، معتبرا أن ما نستطيع القيام به في الخارج يتكامل مع ما يقوم به الثوار في الداخل. من جهته، أكد المعارض السوري برهان غليون المقيم في باريس، والذي لم يشارك في أعمال المؤتمر أنه كبداية لتلمس الطريق من قبل بعض أطراف المعارضة. و رأى عمار القربي الذي يشارك في مؤتمر أنطاليا بصفته رئيسا للمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، أن هذا المؤتمر هو خطوة لتوحيد المعارضة تحت سقف الثورة السورية.

II - مـــؤتمـــر الإنقـــاذ الـــوطني الســـوري :

بدأ المؤتمر في إسطنبول في 2011/07/16، بمشاركة حوالي 350 معارض سوري أعماله لدراسة وسائل إسقاط نظام بشار الأسد، وبالتزامن معه كان سيعقد إجتماع مماثل في دمشق ولكن ألغي بسبب أعمال العنف، التي جرت قبل يوم من إنعقاد المؤتمر. وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني لإدارة المرحلة الإنتقالية التي قد تعقب سقوط النظام، على أن تضم خمس وعشرين ممثلا عن الخارج وخمسين ممثلا عن الداخل من مختلف أطياف المعارضة.

Retirer le filigrane maintenant

وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني لإدارة المرحلة الإنتقالية التي قد تعقب سقوط النظام، على أن تضم 25 ممثلا عن الخارج و50 ممثلا عن الداخل من مختلف أطياف المعارضة[1]. و تضمن البيان جملة من التوصيات، أبرزها الدعوة إلى استمرار التصعيد ضد النظام عبر الإحتجاجات الشعبية والتحركات السياسية، وشدد على أن المعارضة تسعى إلى إقامة دولة مدنية ديمقراطية، وإلى بناء دستور جديد. كما شهد المؤتمر إنسحابا رسميا لممثلي الأكراد إعتراضا على عبارة "الجمهورية العربية السورية " في شعار المؤتمر، بينما بقي عدد من الشخصيات الكردية المستقلة. وفي الختام دعا المؤتمر إلى إسقاط النظام والتعايش السلمي بين مكونات الشعب، وإلى إحترام خصوصياته العرقية والدينية وإلى سلمية الإحتجاجات، كما رفض أي تدخل أجنبي يمس السيادة السورية. كما عقد إجتماع غير مسبوق لمعارضين ومثقفين عقد في 27 /2011/06 في دمشق، و ودعا المشاركون فيه إلى مواصلة الإنتفاضة السلمية حتى إحلال الديموقراطية في سورية التي يحكمها حزب البعث منذ قرابة ا ربة خمسين عاما[2].

المدخل الثاني : مبـــادرات جـــامعـــة الـــدول العـــربيـــة

شهدت بعض البلدان العربية منذ نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 العديد من التغيرات السياسية التي إنتقل تأثيرها، والذي كان له أبرز الأثر في تحديد حدود دور الجامعة الذي تميز بالتباين والتأرجح تجاه تلك التحولات، حيث إعتبرت الجامعة ما يحدث في تونس ومصر شأن داخلي، بينما طالبت بتدخل دولي في ليبيا بشرعنة عربية، وفى اليمن تركت الدورللسعودية وقطر متمثلا بالمبادرة الخليجية. بينما إختلف دورها تجاه الأزمة السورية الذى بدأ في معالجة الأزمة بشكل تدريجي كون سوريا بلدا له ثقل بالنظام الإقليمي وعضوا فاعلا في الجامعة، كذلك ولأن موقفها كان يتطلب إرادة سياسية توافقية تتجاوز ميثاق الجامعة، الذي لا يحتوي على آلية قانونية ملزمة لتسوية الأزمات التي تقع داخل حدود دولها، كما أن تردد مواقف الدول المحورية في النظام العربي تجاه الأزمة أدى إلى تأجيل دخول الجامعة على خط الأزمة[3].

لذلك لم يتبلور موقف عربي واضح ولم تطرح مبادرات سياسية للحل حتي نهاية أوت بإستثناء زيارة الأمين العام للجامعة نبيل العربي في2011/07/15، والذي طالب مجلس الجامعة العربية بتحمل مسؤولياتها من أجل أن يكون الحل العربي هو المعتمد تجاه الأزمة السورية، وبذلك يتبين أن المواقف الإقليمية التي تصاعدت فيها النبرة الدبلوماسية بقيت

1- الخالد، **مرجع سابق**، ص ص.2-5.

2- **المرجع نفسه**، ص ص.5-7.

3- سهام فتحي أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية 2011-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، غزة، 2014 /2015)، ص ص.152،153.

Retirer le filigrane maintenant

ضمن دائرة مطالبة الحكومة السورية بوقف العنف والحل الأمني والبدء بعملية إصلاح سياسية شاملة لم تطالب الدول بإسقاط النظام طوال عام 2011. ولم يدع الرئيس الأسد إلى التنحي إلا بعد مرور نحو خمسة أشهر من إندلاع الأزمة[3]. لذلك بدأت الجامعة العربية في كسر حالة الجمود تجاه ما يحدث في سوريا من خلال طرق العديد من المبادرات التي تسهم في وضع مقاربة للتوفيق بين النظام والمعارضة وقد تمثل ذلك فيما يلي :

I- المبـــادرة العـــربيـــة الأولى :

نظرا لدخول الجيش إلى المدن وتصاعد حركة الإحتجاج الشعبي وتزايد مستوى القمع بدأت التحركات العربية الجدية تلعب دورا بارزا لإحتواء الأزمة السورية من خلال عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، وتم الإتفاق على طرق المبادرة العربية الأولى حول سوريا بتاريخ 2011/08/28، والتي حملت تصورا وسطيا محافظا لحل الأزمة من خلال إستجابة النظام لبعض المطالب الشعبية،[1] وخلال زيارته الثانية لدمشق في 2011/09/10، حمل الأمين العام للجامعة نبيل العربي، هذه المبادرة لتسوية الأزمة وعرضها على الرئيس الأسد، و التي شكلت بمثابة "إعلان مبادئ" يؤكد إلتزام السلطات السورية بالإنتقال إلى نظام حكم تعددي. حيث صرح العربي إنه " تم الإتفاق على خطوات للإصلاح" في سوريا. و تضمنت 13 بندا، أهمها هي[2]: وقف العنف ضد المدنيين، وسحب الجيش وقوات الأمن من المدن والإفراج عن المعتقلين، وفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية وتجنيب سوريا الإنزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي مع إبقاء الرئيس في موقعه حتى عام 2014، والدعوة لبدء مرحلة إصلاحات السياسية التي تتضمن إجراء تعديلات دستورية، والعمل على إجراء حوار بين النظام والمعارضة لصياغة ملامح المرحلة الإنتقالية على أسس التعددية السياسية[3].

ولضمان تنفيذ الخطة، إعتمدت الجامعة آليات طرحتها في إجتماع عقدته في 2011/10/16، فشكلت لجنة وزارية عربية، مهمتهاإجراء إتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف والإقتتال، ورفع كل المظاهر المسلحة، والعمل على إجراء الإتصالات اللازمة للبدء في عقد مؤتمر حوار وطني شامل، بمقر وتحت رعاية الجامعة ، خلال 15 يوما،إعتبارا من تاريخ صدورهذا القرار من أجل تحقيق التطلعات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري[4].

1- أبو مصطفى، مرجع سابق، ص.153.
2- عزمي، مرجع سابق، ص.446.
3- أبو مصطفى، مرجع سابق، ص.153.
4- عبد القادر، مرجع سابق، ص.136.

Retirer le filigrane maintenant

وخلال زيارة اللجنة الوزارية العربية سوريا في 2011/11/26، و إلتقت الرئيس الأسد بهدف وضع المبادرة العربية موضع التنفيذ الفعلي. ثم تلا ذلك زيارة لوزير الخارجية السوري إلى الدوحة في 2011/10/30، توصل خلالها النظام السوري إلى خطة عمل أولية لتنفيذ المبادرة العربية التي أقرها مجلس الوزراء الخارجية العرب في إجتماعه غير العادي في 2011/11/02، على أربعة بنود، و التي تتمثل في: وقف أعمال العنف كلها من أي مصدر حماية للمواطنين السوريين، الإفراج عن المعتقلين بسبب الحوادث الراهنة، إخلاء المدن و الأحياء السكنية من المظاهر المسلحة كلها، فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية و الدولية، للتنقل بحرية في أنحاء سوريا كلها، للإطلاع على حقيقة الأوضاع، و رصد ما يدور فيها من حوادث.

كما نصت الخطة على إحارز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها، تباشر اللجنة الوزارية العبية القيام بإجراء الإتصالات و المشاورات اللازمة مع الحكومة، و مختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لإنعقاد مؤتمر حوار وطني، وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه[1].

لكن النظام تحفظ على الخطة، وأعلن في الوقت نفسه عن تشكيل لجنة لصياغة الدستور لقطع الطريق على مطالب الجامعة بالإصلاح و التغيير، ودعا لإجراء حوار بالداخل السوري، ليعود النظام و يوافق على إستقبال اللجنة الوزارية العربية.ونظرالعدمتعهد النظام، دفع مجلس الجامعة إلى تجميد عضوية سورية في عضوية الجامعة في 2011/11/16[2]. ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، وفرض عقوبات سياسية وإقتصادية على الحكومة السورية. وتقررفيإجتماع وزراء خارجية الدولالعربية في الرباط في 2011/11/16، منح النظام السوري فرصة أخرى لتطبيق المبادرة، و إرسال بعثة مراقبة عربية إلى سوريا للوقوف على التطبيق. و قد دخلت بعثة المراقبين إلى سوريا في بداية جانفي 2012، و إنسحبت بعد نحو أسبوعين من مباشرة عملها نتيجة إستمرار العنف في سوريا، وعدم إلتزام النظام بنود خطة العمل العربية. و نتيجة فشل البعثة في أهدافها[3].

II- المبـــادرة العـــربيـــة الثانية :

إنعقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة في القاهرة في 2012/01/22. و قام بالإطلاع على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا، عن مهمة البعثة في الفترة ما بين

1– عزمي، مرجع سابق، ص.446.

2– عبد القادر، مرجع سابق، ص.136.

3– عزمي، مرجع سابق، ص.451.

Retirer le filigrane maintenant

2011/12/24 إلى 2012/01/18. وفقا للمهام الموكلة للبعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين سوريا و الجامعة في 2011/12/19. والإستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي و الفني لهذه المهمة، وما إستجد من تطورات على مسار الأحداث في سوريا منذ بدء تعامل الجامعة مع الأزمة السورية. و بعد تدارس المجلس تقرير رئيس البعثة، و تطورات الوضع، وإستكمالا للجهود و المساعي الهادفة إلى إخراج سوريا من أزمتها دون أي تدخلات خارجية أو الإنزلاق نحو حرب أهلية، وحرصا على وحدة سوريا، طرحت الجامعة المبادرة الثانية لحل الأزمة السورية[1]. لقد نصت المبادرة الأولى، على الحوار مع الرئيس الأسد، ومطالبته عمليا بأن يقود بنفسه عملية الإصلاح. أما المبادرة الثانية فأضافت بندا يتضمن تفويض الأسد صلاحيات لنائبه، و الذهاب لمجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية عليها. و لقد تضمنت هذه المبادرة النقاط التالية:

1- منح النظام فرصة لإجراء حوار سياسي مع المعارضة، وتحقيق إنتقال تدريجي للسلطة من خلال تشكيل حكومة وطنية كاملة الصلاحيات، وأن تتعامل هذه الحكومة مع نائب الرئيس بعد قيام الرئيس بتفويض صلاحياته إليه. وتكون مهام تلك الحكومة الإعداد لإجراء إنتخابات لجمعية تيسيسية نزيهة برقابة عربية ودولية. وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام الحكومة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر إستفتاء شعبي. الأمر الذي رفضه النظام السوري جملة وتفصيلا.

2- ضرورة وقف العنف، وحماية المواطنين السوريين، والمطالبة بسحب الجيش السوري والآليات العسكرية من المدن والأحياء المدنية والإفرج عن المعتقلين، وضمان حرية التظاهر بمختلف أشكاله وفقا لأحكام القانون.

3- فتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية المعنية، ووسائل إعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف السورية ويمنع إنزلاقها إلى مسارات أعنف.

ومن هنا يتبين أن هذه المبادرة العربية الثانية إعتمدت على المبادئ المبادرة الأولى، ولكن ما يميزها أنها هدفت إلى تحقيق الإنتقال السياسي والديموقراطي التدريجي من خلال إقامة حكومة وطنية كاملة الصلاحيات بعد قيام الرئيس بشار الأسد بتفويض صلاحياته لنائبة الأول. وقد أحيلت المبادرة بأغلبية موافقة الدول العربية إلى مجلس الأمن. لإضفاء الصيغة الإلزامية على تفويض الرئيس الأسد صلاحياته لنائبه، ومن هنا إستخدمتا روسيا والصين

1- عبد القادر، مرجع سابق، ص.136.

Retirer le filigrane maintenant

الفيتو المزدوج لتعزيز سلطة النظام الأمر الذى أسهم في فشل المبادرة العربية الثانية. لكن الرئيس السوري رفض ذلك معتبرا أنه تدخل في الشؤون الداخلية لسوريا[1].

جاءت المساعي العربية في مرحلة معقدة دوليا، تميزت بإصفافات بين الغرب من جهة، وروسيا و الصين من جهة أخرى بعد أزمة ليبيا. و أعاقت الدولتان في 2011/11/04 قرارا من مجلس الأمن، يدين سلوك النظام القمعي ضد الثورة الشعبية بإستخدام حق النقض. وشكلت المبادرة العربية الثانية التي أقرت في 2012/01/22، فرصة جديدة لإنقاذ سوريا، بإعتبارها وطنا و دولة و تغيير نظامها في الوقت ذاته. قدمت الحل لكن لم تستطع تنفيذه. مجددا إستخدمتا روسيا و الصين في 2012/02/04، حق النقض ضد مشروعي قرار عربي–غربي في مجلس الأمن، يدعم المبادرة العربية لمرحلة إنتقالية في سوريا. وكانت النتيجة إنتكاسة في المساعي الدبلوماسية الرامية إلى وقف العنف، و تسهيل نقل السلطة في سوريا. و إصبحت الأزمة دولية تحمها مواقف و توجهات متباينة[2].

المدخل الثالث: المبـــادرات التي طـــرحتها منظمـــة عـــدم الإنحيـــار

I– المبـــادرة المصـــرية : حاولت مصر إعادة التفاعل مع قضايا الشرق الأوسط وإستعادة مكانتها في النظام الإقليمي من خلال طرق مبادرة رباعية من قبل الرئيس المصري الراحل محمد مرسى لحل الأزمة السورية، خلال قمة مكة بتاريخ 2012/08/14. وتم التأكيد عليها خلال قمة طهران لدول عدم الانحياز. وقد تضمنت المبادرة تشكيل مجموعة حوار رباعي تضم مصر والسعودية وتركيا و إيران لوضع تصور مشترك حول الأزمة السورية، بإعتبارها دول إقليمية مؤثرة في الواقع السوري. وقد هدفت تلك المبادرة تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة وتلك الدول. بهدف إيجاد حل سياسي يسهم في وضع حد لمعاناة الشعب السوري، ويجنب البلاد العنف والتدخل الأجنبي.

وقد تضمنت تلك المبادرة، وقف إطلاق النار، والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها، ورفض التدخل العسكري الخارجي في سوريا، والعمل على حل الأزمة خلال إطار إقليمي. وإطلاق عملية سياسية بمشاركة مختلف أطياف الشعب السوري لتجسد رغبته في التغيير. ومساندة أي جهد دولي يسعى لتذليل العراقيل التي تحول دون إنهاء الأزمة. لكن بالرغم من ذلك فشلت المبادرة في حل الأزمة السورية، نظرا لأن مصر تفتقد لوضعية الوسيط المحايد في الأزمة بسبب تبنى الرئيس المصري، عقب المبادرة موقف مساند للمعارضة، والدعوة لإسقاط النظام خلال قمة عدم الإنحياز، الأمر الذي أغضب النظام السوري. وكذلك بسب تخلف السعودية عن حضور إجتماعات اللجنة،

1– أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص.157،158.

2– عزمي، **مرجع سابق**، ص ص. 454،455.

Retirer le filigrane maintenant

وبسبب رفض المعارضة إدراج إيران ضمن مجموعة الحوار، بإعتبارها جزء من الأزمة وليس الحلول، وكذلك لرفض الولايات المتحدة ودول الغرب للحلول الإقليمية التي لا تتضمن أن يكون للقوى الدولية تأثير فيها.

II - المبـــادرة العـــراقيـــة : تزامن طرح المبادرة العراقية مع التهديد الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، حيث رأت القيادة الإيرانية الجديدة، أنها غير راغبة في دخول مواجهة مبكرة تقضي على فرص إنفتاحها مع الغرب خاصة واشنطن، فبدأت بالإعداد لإحتواء الضربة الأمريكية لسوريا. والحفاظ على مصالحها من خلال التعاون مع حلفائها في المنطقة، لعرض مخارج تجنب النظام السوري الضربة، فجاءت مبادرة رئيس الوزراء العراقي نور المالكي، ذات النقاط الثماني 04 /2013/09، التى تدعو إلى وقف إطلاق النار بشكل كامل على الأراضي السورية.

وكذلك إلزام النظام والمعارضة موعد محدد لإجراء مفاوضات، وتشكيل حكومة مؤقتة تجري إنتخابات بإشراف عربي أممي يعقبها تداول سلمي للسلطة. رغم أن المبادرة طرحت في وقت بدأت فيه الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج للأزمة، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها. ويعود تزايد الإحتقان الطائفي، وعدم إستجابة المعارضة السورية لها، نظرا لأنها لم تحقق المطلب الأساسي بالقضاء على النظام بأكمله وليس الرئيس فقط.

ولقد تجاهلت معظم الأطراف الإقليمية والدولية، نظرا لقناعتهم بين إيران هي من يقف خلف هذه المبادرة، وأنها إستغلت علاقاتها الوطيدة بالحكومة العراقية بزعامة المالكي لتمرير هذه المبادرة والتي تحوي في تفصيلها مضامين الرؤية الإيرانية للحل الذي يقوم على القيام بإجراء إصلاحات مع عدم تغيير النظام.

III- المبـــادرة الإيـــرانـــية:

لقد تقدمت إيران بمبادرة جديدة لحل الأزمة السورية من خلال وزير خارجيتها علاء الدين بر وجردو، التي تضمنت الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وسحب قوات الجيش النظامي من داخل المدن وتمركزها على الأطراف، ونشر قوات حفظ سلام أو قوات فصل بين الأطراف المتحاربة من قبل دول إسلامية، وبدء حوار سياسي بين المعارضة النظام السوري مع بقاء الأسد في منصبه، على أن يكون الحوار بإشراف دول إقليمية كبيرة بينها السعودية ومصر، رغم أن النظام السوري إستجاب للمبادرة الإيرانية، إلا أنها بقيت محدود التأثير في وضع حل للأزمة؛ لأنالدول العربية تدرك أن هذه المبادرة تسعى لتحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة العربية[1].

1- أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص.159-161.

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الرابع: مبـــادرة كـــوفي أنـــان

للخروج من حالة إنسداد الأفق، وكنتاج للجهود الخليجية داخل الأمم المتحدة في 2012/02/16، القرار رقم (66/33)، بتعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة – كوفي أنان– مبعوثا خاصا مشتركا للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية، و بناء على تفاهم أمريكي– روسي، لتفادي الجمود بعد الفيتو الروسي– الصيني في مجلس الأمن من 2012/02/04[1]. و وافق مجلس الأمن في 2012/03/21 على الخطة التي طرحها أنان على الرئيس السوري بشار الأسد، خلال زيارة إلى دمشق في 2012/04/10. كما دعا مجلس الأمن السلطات السورية إلى التعاون مع أنان " للتطبيق الكامل والفوري" للخطة التي لا تشتمل على دعوة للأسد إلى التنحي[2]. و قد تمكن أنان من تقديم خطة شاملة وجدت موافقة دولية و إقليمية إستمدت قراراتها من المبادرة العربية الثانية تتألف من ست نقاط تسوية الأزمة السورية[3]. وهي:

I – الإلتزام بالعمل مع أنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.

II– الإلتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف إستخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش بإتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

III – تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات من جميع المناطق المتضررة من القتال.

IV– الإفراج عن جميع من جرى إعتقالهم تعسفيا بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

V– الإتفاق على ضمان حرية الحركة للصحفيين في جميع البلاد، وعدم التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

VI– الإتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونيا.

لكن نتيجة تضارب المصالح والتناقضات الداخلية والخارجية، بدأ كوفي أنان يوجه جهوده نحو التوفيق بين القوى الفاعلة في الأزمة السورية دوليا وإقليميا لإنجاح مهمته، حيث رأى أنه لا وجود لأي حل عسكري للأزمة السورية، فاللوحة في سوريا لن تكتمل إلا بضم جميع الألوان لها. لذا فلن تستقر الأوضاع، ولن تنتهي الأزمة بإنتصار

1– عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.139.

2– "**جرد حساب لأهم وأبرز القرارات الدولية في الشأن السوري**"، **الرافد**، ت ت. 2017/11/30، أطلع عليه في:2019/06/11، على الساعة:14:02، **www.alraafed.com**

3– أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص.162.

Retirer le filigrane maintenant

فصيل على بقية الفصائل ولن تتضح الصورة إلا بتسوية الأوضاع بين الأطراف، فالأمر في سوريا ليس سهلا والصورة ليست بسيطة بل هي متداخلة ومتشابكة نظرا لتعدد عناصرها بين سني وشيعي على أقل تقدير.

كان القرار 2042 أول قرار يصدره مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، وذلك بعد فشله في مناسبتين سابقتين إثر الفيتو الروسي والصيني. وأهم ما نص عليه القرار الصادر في 2012/4/14، تجديد المجلس إلتزامه بالدعوة لتطبيق شامل وفوري للمقترحات التي تقدم بها موفد الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي أنان. وطلب من الحكومة السورية أن تنفذ بشكل واضح وكامل إلتزاماتها المتفق عليها مع أنان، ويدعو لوقف تحريك القوات بإتجاه المراكز السكنية، وبدء سحبها من داخلها ومن حولها. للتوصل لوقف مستدام للعنف المسلح. كما ينوي المجلس، شرط وقف العنف أن ينشئ بعد مشاورات بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة السورية بعثة للأمم المتحدة تكلف رصد وقف العنف المسلح، وكل خطة أنان. و تشكيل فريق مراقبة يصل إلى 30 مراقبا عسكريا غير مسلحين، سيؤمنون الإرتباط مع كل الأطراف، لمراقبة تقدم وقف العنف، ريثما يتم نشر البعثة الكاملة. ويدعو الحكومة لضمان عمل البعثة في التنقل والإتصالات، و تسهيل نشر المراقبين بسرعة ولقدراتهم والسماح لهم بإجراء إتصالاتهم وضمان وصولهم إلى الأفراد.

وأعقب صدور القرار السابق، قرار جديد 2043 في 21 /04/ 2012، و جاء فيه : إعراب المجلس عن قلقه لإستمرار العنف، مع العلم أن وقف العنف المسلح غير كامل، و يؤيد خطة أنان، ويطلب أن يتم تطبيق الإقتراح بشكل كامل وفوري وملح. كما يطلب المجلس من الحكومة السورية أن تفي بإلتزاماتها، بوضع حد لتحرك القوات في إتجاه المدن. و وقف إستخدام الأسلحة الثقيلة. و إنهاء سحب القوات المتمركزة في المدن ومحيطها، و إعادة قواتها وأسلحتها الثقيلة لتسهيل وقف دائم للعنف. كما يقرر المجلس أن يشكل لفترة تمهيدية تستمر 90 يوما بعثة إشراف للأمم المتحدة في سوريا بـــ300 مراقب عسكري غير مسلح، و مكونات مدنية مساعدة للبعثة، ويقرر نشرها سريعا في ضوء تقييم الأمين العام للأمم المتحدة للتطورات الوضع ميدانيا، و تعزيز وقف العنف. و مهمتها التحقق من توقف كل الأطراف عن اللجوء للعنف، وأن يتم تطبيق كامل خطة أنان . ويطلب المجلس أن تسهر الحكومة على إتمام البعثة لمهمتها. وتأمين الوسائل لتنفيذ مهمتها بضمان حرية التنقل. وضمان التواصل.

إن سريان وقف إطلاق النار بموجب خطة أنان، لكنه لم يصمد أكثر من ساعات. في 2012/06/16، أعلن رئيس المراقبين الدوليين " تعليق" المهمة بسبب إشتداد المعارك. وما لبث أنان أن إستقال من منصبه في 2012/08/02.

1-"قرارات مجلس الأمن حول سوريا"، الجزيرة، ت ت.2012/05/29، أطلع عليه في:2019/06/11، على الساعة:17:14، https://www.aljazeera.net

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني : مســـار مفـــاوضـــات جنيـــف

لقد عقدت عدة جولات تفاوضية من مسار جنيف بدعم و رعاية الأمم المتحدة، وقد تزامنت مع عقد مؤتمرات المعارضة و آستانا في سياق إدارة الأزمة السورية.

المدخل الأول : مـــؤتمـــرات مســـار جنيـــف الأول و الثاني و المعـــارضـــة

I- مـــؤتمـــر جنيـــف الأول :

إستضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا، في 2012/06/30 إجتماعا لمجموعة العمل حول سوريا* وإتفقت على مبادئ مرحلة إنتقالية. ولم يحضر هذا الإجتماع كل من طرفي الأزمة النظام و المعارضة السوريين. وأعلن البيان أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة إنتقالية من خصائصها، توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه كافة السوريين، تحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني بإتجاه تحقيق ذلك. وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والإستقرار للجميع، و أن يتم التوصل لهذه المرحلة بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف. وحدد البيان الخطوات الرئيسية في هذه المرحلة، وهي:

1/ تأسيس هيئة حكم إنتقالي بسلطات تنفيذية كاملة تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة. ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين. **2/** مشاركة جميع عناصر وأطياف المجتمع السوري في عملية حوار وطني هادف. **3/** مراجعة النظام الدستوري والقانوني في سوريا. **4/** إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية لشغل المؤسسات والمناصب الجديدة التي يتم تأسيسها. **5/** تمثيل كامل للمرأة في كافة جوانب المرحلة الإنتقالية. **6/** التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررا، وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين. 7/ التمكن من حصول على تعويضات أمام القضاء لضحايا النزاع الدائر حاليا[1] .

تنص الخطة على إقامة "حكومة إنتقالية ذات صلاحيات كاملة" عبر "توافق مشترك"، لكنها لا تحدد مصير الرئيس الأسد. و قبل أن يباشر كوفي أنان خطواته في تطبيق بيان "جنيف I "، حتى إختلفت الأطراف المعنية بالأزمة على تفسير مضمون هذه المبادئ. وبعد الإجتماع، إعتبرت واشنطن أن الإتفاق يفسح المجال أمام مرحلة ما بعد الأسد، في حين نفت موسكو وبكين ذلك، و أكدت أنه يعود إلى السوريين وحدهم تقرير مصير رئيسهم.

1-عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.141،142.

Retirer le filigrane maintenant

و بالتالي تعثرت مهمة أنان، ومن ثم إستقالته في 2012/08/02. بعد أن أقر بفشله في تحقيق التسوية، و أكد أنه لم يتحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن عدم وجود التوافق بين أعضاء مجلس الأمنالدولي حال دون تنفيذ خطته للسلام. و لإستكمال المهمة جرى تكليف الأخضر الإبراهيمي كمبعوث دولي عربي إلى سوريا. ففي 2012/12/24، قام بزيارة إلى دمشق حاملا خلالها خطة أمريكية روسية لإنهاء الأزمة. و يطرح سيناريو للبدء بتنفيذ بيان "جنيفI"، لكن هذا المسعى إنهار أمام رفض الأسد نقل الصلاحيات إلى حكومة إنتقالية. لم يتم تطبيق بنود"جنيفI"، وهي الوثيقة السياسية الوحيدة الحائزة على توافق دولي وعربي وإقليمي، بموافقة مجلس الأمن.

II- مـــؤتمـــر القـــاهـــرة الأول للمعـــارضـــة :

عقد المؤتمر في القاهرة، بعنوان وثيقة العهد الوطني في 2012/07/04، وصدر في ختام أعماله وثيقة توافقية تحدد الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية، إزاء تحديات المرحلة الإنتقالية ووثيقة العهد الوطني التي تضع الأسس الدستورية لسورية المستقبل وهي العدالة والديموقراطية والتعددية. و أجمع المشاركون في المؤتمر على أن الحل السياسي في سوريا، يبدأ بإسقاط النظام ممثلا في بشار الأسد، ورموز السلطة، وضمان محاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين. ودعا جميع مكونات الشعب السوري للعمل على حماية السلم الأهلي والوحدة الوطنية[1].

كما طالب المؤتمر بوضع آلية إلزامية توفر الحماية للمدنيين، وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، ومطالباته بإتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات. أثناء عرض الوثيقة إعترض إحدى الكتل الكردية لعدم أخذ ملاحظاتها حول الوثيقة بعين الإعتبار. وقال ممثل من المجلس الوطني الكردي في سوريا، أن الأكراد إنسحبوا لأن المؤتمر رفض بندا يدعو للإعتراف بالشعب الكردي. كما أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية إنسحابها من المؤتمر. وكانت القيادة العامة للجيش السوري الحر في الداخل قد أعلنت عن مقاطعة المؤتمر واصفة اياه بالمؤامرة. كما تعهد الحضور على أن يكون هنالك دستور جديد للبلاد يتضمن هذا العهد[1].

III- مـــؤتمـــر جنيـــف الثـــاني :

عقد المؤتمر في سياق الإعتراف الدولي بالمشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بشقيه النووي و الإقليمي. و بعد التوصل لإتفاق دولي للتخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، بناء على المبادرة الروسية[2].

1- الخالد، مرجع سابق، ص.14.

2- عبد القادر، مرجع سابق، ص.143.

Retirer le filigrane maintenant

1- الجـــولـــة الأولى : عقد المؤتمر في مونترو السويسرية في جولة أولى، في 2014/01/22 بهدف الجمع بين الحكومة والمعارضة لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة إنتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة. كان هناك دور كبير لمبعوث الأممي الإبراهيمي في التحضير لإنعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا. رفض الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية المشاركة في جنيف الثاني دون ضمانات بأن الأسد سيتخلى عن السلطة، لكن الضغوط من حلفائه الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة بعد إجتماعها في إسطنبول في 2013/11/11. وتم سحب الدعوة التي وجهت لإيران من طرف الأمم المتحدة، و رفضت السعودية دعوة إيران للمشارك في المؤتمر. وشاركت في المؤتمر أكثر من 40 دولة ومنظمة، و وفد عن النظام و وفد عن المعارضة.

إستمرت الجولة الأولى من المفاوضات حتى مطلع فيفري 2014، إلتقى فيها الإبراهيمي مع وفدي الحكومة برئاسة وزير الخارجية السوري، و المعارضة برئاسة أحمد الجربا، حول كيفية بناء الثقة بين الطرفين، حيث بدأت بتوافق على توصيل المساعدات الإنسانية لمدينة حمص المحاصرة. كما فشل الإجتماع الثلاثي قبل أن يبدأ بين الحكومة و المعارضة و الأمم المتحدة على مقررات "جنيف I"، وسط تبادل الإتهامات بالمسؤولية عن فشل عقد هذا الإجتماع. وقد إنتهت فعاليات الجولة الأولى من المؤتمر الثاني من فيفري 2014، بعد الإتفاق على أجندة مفاوضات دبلوماسية تعيد الأطراف إلى طاولة المباحثات في 2014/02/10. و بعد إنتهاء اللقاء عقد الإبراهيمي مؤتمرا صحافيا، أوضح فيه أسباب فشل الإجتماع لأن " وفد الحكومة يصر على مناقشة الإرهاب، و الإئتلاف يصر على هيئة الحكم الإنتقالي.

2- الجـــولـــة الثانيـــة : بدأت الجولة الثانية من المؤتمر في 2014/02/10، بين وفد النظام السوري يترأسه الممثل السوري لدى الأمم المتحدة الجعفري، و وفد المعارضة ممثلا بالإئتلاف الوطني السوري، بهدف بدء المباحثات لإيجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة، ومحاولة أطرافها مساعدة و دعم إقليمي و دولي، ووضع حد لها. حيث ذهب كل من الوفدين النظام و المعارضة، إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف، و لكل منهما أجندة و ترتيب مختلف في الأولويات، حيث أكد وفد المعارضة على أن أهم قضية هي دراسة تشكيل هيئة إنتقالية، في حين أكد وفد الحكومة السورية أن أجندة التفاوض، ستركز هذه المرة على عملية وقف العنف و مواجهة الإرهاب، و بعد ذلك التفكير في تأسيس آلية الحكم إنتقالي، وذلك إتساقا مع بيان "جنيف I"، قبل البث في قضايا أخرى.

إمتد الخلاف كذلك إلى تفسير معنى الهيئة الإنتقالية، حيث فسر وفد المعارضة بأنها التأكيد على مبدأ "آلية الحكم الإنتقالي" و يعني رحيل الأسد، بينما يفسر الوفد السوري الحكومي، عبارة الهيئة الإنتقالية متعلقة بحكومة إنتقالية. و قد رفض ممثل الحكومة إجراء مفاوضات متوازية بين ملفي مكافحة الإرهاب و هيئة الحكم الإنتقالي.

Retirer le filigrane maintenant

و إمتد الخلاف ليشمل قائمة أعضاء وفد المعارضة المشاركين في الجولة الثانية للمؤتمر، حيث أصدرت وزارة العدل السوري بإدراج حوالي 1500 معارض سوري على قائمة الإرهاب، وكان من بينهم بعض الأسماء المدرج مشاركتها في فعاليات المؤتمر، وتجميد أصول بعض المعارضين، وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012[1].

لقد نجحت الرعاية الدولية في عقد المؤتمر، ولكنها لم تصنع الأسباب الموضوعية التي تؤمن نجاحه و تحقيقه لنتائج حقيقية. و إنتهت الجولة في 2014/02/15، دون تحديد موعد واضح أو مبدئي لجولة ثالثة من المفاوضات. يرجع ذلك إلى أن الطرفين الرئيسيين لديهما أهداف متناقضة تماما، فالحكومة السورية أكدت أن مسألة رحيل الأسد عن السلطة ليست محلا للتفاوض، بينما يؤكد إئتلاف المعارضة أنه يجب ألا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الإنتقالي.

إستقالالمبعوث المشترك الإبراهيمي في 2013/05/31، بعد أن عين موفدا أمميا إلى سوريا في 2012/08/17 خلفا لكوفي أنان الذي فشل بدوره في إرساء وقف لإطلاق النار. وقد تم تعيين دي مستورا خلفا له في 2014/07/10.

المدخل الثاني : مـــؤتمـــرات المعارضـــة و فيينـــا

I- منتـــدى مـــوســـكـــو الأول للمعـــارضـــة :

تم عقد المؤتمر في 2015/01/22 في موسكو حيث قسم المؤتمر إلى مرحلتين: الأولى، تتم فيها تشاور المعارضة فيما بينها. والثانية، يتم فيها الحوار بين المعارضة والنظام. و رفض الإئتلاف وهيئة التنسيق المشاركة بهذا المؤتمر، حيث إقتصرت المشاركة على بعض معارضة الداخل وبعض المستقلين. خفض وفد النظام تمثيله حيث كان من المقرر أن يكون وزير الخارجية على رأس الوفد.

وتضمنت وثيقة مبادئ موسكو 10 نقاط جاءت كالآتي: 1/ الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامتها. 2/ مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره. 3/ حل الأزمة في سوريا بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل وبناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012. 4/ تقرير مصير سوريا على أساس إدلاء الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديموقراطية. 5/ عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية. 6/ الحفاظ على إستمرارية أداء مؤسسات الدولة. 7/ ضمان السلام الإجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد. 8/ سيادة القانون ومساوا ة المواطنين أمامه. 9/ رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سوريا من دون موافقة حكومتها. 10/ وقف إحتلال الجولان ورفع العقوبات عن الشعب السوري.

1- عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.146،147.

Retirer le filigrane maintenant

لقد قاطع الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الإجتماع، قائلا إنه لن يشارك في محادثات تؤدي إلى بقاء الأسد في الحكم. كما أكد نائب رئيس الإئتلاف الوطني السوري هشام مروة أن مصير مؤتمر موسكو الفشل، بإعتبار أن روسيا غير مؤهلة لرعاية الحوار السوري لأنها جزء من الأزمة وداعمة للنظام السوري. وأبدى المتحدث بإسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، تحفظا من نتائج مؤتمر موسكو، ووصفه بأنه لم يأت بأية نتائج ملحوظة. ويصرالإئتلاف على أن يكون بيان "جنيف I " هو أرضية التفاوض، فيما أعلنت روسيا أن المرحلة الإنتقالية ومصير الأسد ليس على جدول أعمال المؤتمر المزمع. وأشارت المصادر إلى أن هيئة التنسيق لديها التحفظات نفسها على إجتماع موسكو، فهي تطالب ببناء الثقة أولا، قبل الجلوس على الطاولة مع الحكومة، وإقترحت الإفراج عن المعارضين المعتقلين في سجونها، في رسالة وجهتها إلى وزارة الخارجية الروسية[1].

II- مـــؤتمـــر القـــاهـــرة التحضيـــري للمعـــارضـــة :

عقد المؤتمر في 22-2015/01/24، و الذي يسعى إلى توحيد رؤية المعارضة السورية للخروج بوثيقة متفق عليها لحل الأزمة. وأصدر "بيان القاهرة" المكون من 10 بنود رئيسية، مشكلة أرضية لمشروع إتفاق بين المعارضة السورية المؤمنة بالحل السياسي للأزمة. و تم إختيار لجنة عمل متابعة التحضيرات لعقد مؤتمر القاهرة الثاني.

III- منتـــدى مـــوســـكـــو الثاني للمعـــارضـــة :

بدأ المؤتمر في 9-2015/04/10 في موسكو بمحادثات بين ممثلين للحكومة السورية ومعارضين، وقال منسق مؤتمر موسكو الثاني فيتالي نعومكين أن تمكن الحكومة والمعارضة، ولأول مرة، من تبني وثيقة سياسية. وأشار إلى أن المشاورات شكلت قاعدة للقاءات مقبلة. ومن جهته وصف رئيس حزب الإرادة الشعبية السوري المعارض العيطة في مؤتمر صحفي بموسكو النقاش بأنه كان عميقا وصعبا. ومن جانبه أعلن رئيس وفدالنظام الجعفري عن حدوث شكل من أشكال الإختراق الهام في المشاورات و لم يكن متاحا سابقا. كما صرح في مؤتمر صحفي بموسكو، بأنه إستطعنا الوصول إلى ورقة موحدة عنوانها تقييم الوضع الراهن، ولامسنا في الورقة مشاغل المواطن السوري من خلال تقييم خطر الإرهاب وضرورة توحيد الجميع لمحاربته ومؤازرة الجيش السوري في ذلك، والفارق الجوهري بين موسكو I وموسكو II، هو الإختراق في التوافق على وثيقة جدية. وبين أن الورقة التي إعتمدت تتعلق بالبند الأول فقط، بينما لم نتطرق إلى البند الثالث بسبب إشكاليات سببتها المعارضة، وناقشنا البند الثاني ولكننا لم نستكمله لضيق الوقت.

1- الخالد، مرجع سابق، ص ص.18-20.

Retirer le filigrane maintenant

ولفت إلى أن المعارضة وافقت على البند الأول، والمنسق الروسي شاهد على ذلك. أما رفض بعض المعارضين للورقة بعد التوافق عليها فهو لعبة إعلامية تخدم مشغليهم. وتتضمن ورقة الإجتماع 10 بنود وهي: 1/تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء على جنيف الأول. 2/مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية، التي تساهم في سفك الدم السوري بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووقف كافة الأعمال الداعية له. 3/مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار وكافة الإجراءات الإقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري ومؤسساته[1].

في منتدى موسكو للحوار السوري- السوري بنسخته الثانية تتداخل العوامل الإنسانية والميدانية والسياسية، لكن الأولوية تبقى لوقف الحرب والدمار على أساس مرجعية "جنيف **I**". وقد تم التوافق بين الحكومة السورية وشخصيات معارضة على تسوية الأزمة على أساس "جنيف **I**"، ورفع العقوبات عن الدولة السورية والمطالبة بدعم التوافق، الذي سيتم التوصل إليه من خلال لقاءات موسكو تمهيدا لإعتماده في جنيف**III**.

IV- مـــؤتمـــر القـــاهـــرة الثاني للمعـــارضـــة :

كشف المؤتمر المنعقد في 8-2015/06/9، عن البنود الأساسية لمشروع خارطة الطريق ووثيقة للحل السياسي للأزمة السورية، و تم الإعلان ما سمي بالميثاق الوطني السوري. وكان أبرز بنودها مايلي: 1/ نظاما برلمانيا تعدديا. 2/ إدانة وجود المقاتلين غير السوريين وإخراجهم من سوريا. 3/ عودة المهجرين دون أي عوائق أمنية أو قانونية. 4/ إطلاق سراح جميع المعتقلين.5/ إنشاء هيئة الحكم الإنتقالي. يأتي الإجتماع لتكوين قطب سياسي خارج الإئتلاف الوطني، وخارج المنظومة الروسية الكازاخية التي تعبر عنها الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، وبعض القوى المحسوبة على النظام. هنالك فرق كبير بين رؤية هيئة التنسيق. وهي أكبر مكون في مكونات هذا الإجتماع ورؤية الإئتلاف للمرحلة الإنتقالية، فهيئة التنسيق تركز على البعد العسكري والإنساني في وظائف هيئة الحكم أثناء المرحلة الإنتقالية، في حين يصر الإئتلاف على مسألة تشكيل الهيئة الإنتقالية. وحدودها وصلاحيتها السياسية كأولوية لأي حل. حيث جاء إنطلاق المؤتمر ليثير العديد من الأسئلة حول الهدف الحقيقي من وراء إنعقاده في ظل غياب معظم الكيانات السورية المعارضة البارزة، إلا أنه كان محط إهتمام مصري رسمي، فقد إفتتح وزير الخارجية المصري الجلسة الأولى للمؤتمر في حضور نحو 130من ممثلي المعارضة. وغاب إئتلاف المعارضة السورية وممثلون عن جماعة الإخوان والفصائل البارزة على الأرض.

1- الخالد، مرجع سابق، ص ص.18-26.

Retirer le filigrane maintenant

إتفقت المعارضة في ختام الإجتماع في القاهرة، على "خارطة طريق لحل سياسي تفاوضي" للأزمة مستندة إلى إتفاق جنيف.وأصدرالمؤتمر وثيقة بعنوان "خارطة الطريق للحل السياسي التفاوضي من أجل سوريا ديموقراطية"، تنص على "إستحالة الحسم العسكري و إستمرار منظومة الحكم التي لا مكان لها ولا لرئيسها في مستقبل سوريا". وجاء في الوثيقة أنها تتضمن " آليات تنفيذ عملية قابلة للتحقق وقادرة على الإنتقال إلى تسوية سياسية غايتها تغيير النظام بشكل جذري وشامل". و أن " الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا "، على أن يكون"بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة ومباركة الدول المؤثرة في الوضع السوري". وتشير إلى نقل كل "الصلاحيات التشريعية والتنفيذية" لـــ "هيئة حكم إنتقالي"، وتشكيل حكومة إنتقالية ومجلس أعلى للقضاء ومجلس وطني عسكري إنتقالي. وتدعو الوثيقة إلى "أن تلتزم كل الأطراف المتفاوضة بوقف الأعمال العسكرية وإطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين لدى كل الأطراف " و" السماح بعودة جميع السياسيين المعارضين المقيمين في الخارج من دون مساءلة أمنية أو قانونية أو سياسية "، و" خلق مناخ مناسب في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف بما يتيح للسوريين العودة إلى بيوتهم وأماكن عملهم "[1].

V- خطـــة المبعـــوث الـــدولي في ســـوريا " دي مستـــورا " للســـلام :

عين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ستيفان دي مستورا مبعوثا دوليا إلى سوريا في 2014/07/10، وإنطلق دي مستورا من فكرة توصيف الأزمة السورية على أنها نزاع أهلي مركب وأزمة دولية بالغة التعقيد يصعب حلها في المدى المنظور أو المتوسط. وركز على حلول جزئية وأهداف متواضعة، تتمحور حول خفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، من الإستمرار في الرهان العملية سياسية شاملة بدلا وبداية ما يمكن تسميته "بذور على توافق دولي وإقليمي يؤدي إلى وضع بيان "جنيف الأول "حيزالتنفيذ.[2] إرتكز دي مستورا في محاولة تحريك المفاوضات على موافقة النظام السوري وإيران على مقترحاته التي تتطابق شكليا مع مشروعهما. والذي بدأ فعليا العمل بمقتضاه عبرا عقد هدنات مؤقتة ومصالحات في مناطق حيوية محاصرة يصعب إسترجاعها عسكريا. قد حققا من خلاله إختراقات في جبهات مهمة مثل المعضمية، وأحياء دمشق الجنوبية. و إتفاق خروج المقاتلين من حمص القديمة. وبالرغم من ترحيب الرئيس الأس بتصريحات دي مستورا بعد لقائهما في دمشق

1- "مؤتمر القاهرة.. المعارضون السوريون يتفقون على خارطة طريق لحل سياسي تفاوضي"، **arabic.rt**، ت ت،2015/06/09، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة:14:44، **https://arabic.rt.com/news/785382**

2- علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستيراتيجية، 2018)، ص ص. 63،64.

Retirer le filigrane maintenant

في2014/09/12 عن إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب، وضرورة إطلاق حوار وطني داخلي، فإنه تجنب إعطاء موقف واضح من المبادرة المطروحة مكتفيا بالقول: "إنها جديرة بالدراسة". وظلت المعارضة مجزأة، ومشتتة عبر فصائل عدة، يتبع كل منها قوى إقليمية ودولية ولم تبذل جهودا لمحاولات التنسيق فيما بينها.

وتتمثل المراحل الثلاث في: مرحلة التفاوض، وتستند إلى بيان "جنيفI" للوصول إلى إتفاق مرحلي يتضمن وقف دائم لإطلاق النار. و تعاون القوات عدا الفصائل الإرهابية، و إصلاح القطاع الأمني، و تشكيل سلطات إنتقالية. ثم المرحلة الإنتقالية، و إنشاء هيئة حكم إنتقالية تشرف على المجلس العسكري المشترك. و تتضمن الوثيقة إتفاق الطرفين على قائمة مكونة من 120 مسؤول، لن يتولوا أي منصب رسمي خلال تلك المرحلة، بسبب دورهم في الأزمة. ثم مرحلة الدولة السورية في شكلها النهائي. وهو ما ستؤدي إليه المرحلة الإنتقالية من الوصول إلى إنتخابات رئاسية وبرلمانية برعاية منظمة الأمم المتحدة.

وقد إقترحت الوثيقة تأسيس المؤتمر الوطني السوري، بحيث يتم تشكيله من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني. كما تضمنت الخطة بندين رئيسيين، هما: مكافحة الإرهاب والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية. ويؤكد دي مستورا ضرورة أن يكون التوصل إلى حل للأزمة بمشاركة قوى إقليمية ودولية، للحيلولة دون إنهيار المؤسسات الحكومية للدولة السورية. وقدم دي مستورا عددا من الإقتراحات، كتجميد للصراع على أن يحتفظ كل طرف من الأطراف بقدراته العسكرية، حيث تقدم إلى مجلس الأمن، بمبادرة طالب فيها بتشكيل مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة السورية، من أجل تنفيذ بيان جنيف بغية المساعدة في إنهاء الحصار ووصول المساعدات الطبية. بالإضافة إلى هيئة للحكم الإنتقالي والإنتخابات، والمسائل العسكرية والأمنية كمواجهة الإرهاب ووقف إطلاق النار. ووافق مجلس الأمن على المبادرة في 2015/08/18[1].

VI- مـــؤتمـــر فيينـــا الأول :

مؤتمر فيينا حول سوريا هو إجتماع تحضيري في2015/10/23، وجاء المؤتمر ضمن إتفاق بين 27 دولة، و ضم لقاء رباعي بين وزراء خارجية، روسيا، و الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، السعودية، لبحث حل سياسي. والسعي لوضع أطر للإنتقال السياسي، و الإختلاف حول مستقبل الأسد. وسجل غياب ممثلي النظام والمعارضة. وعقد مؤتمر فيينا في 2015/10/30، بحضور17 دولة تمثل كل الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، إلى جانب الأمم

1- عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص.64،65.

Retirer le filigrane maintenant

المتحدة والإتحاد الأوروبي. والذي عد خطوة نحو التسوية الشاملة للأزمة في ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض[1]. لكنها لم تتفق بشأن مصير الأسد. شاركت إيران لأول مرة في المحادثات. ويهدف الإجتماع إلى تقريب الهوة الفاصلة بين الولايات المتحدة، وحلفائها الذين يدعمون المعارضة والمسلحين، و أبرز حلفاء النظام، روسيا وإيران. وإتفق الحاضرون في بيان على ما يلي: 1/ تشكيل حكومة ذات مصداقية، و تشمل الجميع وغير طائفية على أن يعقبها صياغة دستور جديد. 2/ تنظيم إنتخابات جديدة تشمل جميع السوريين بمن فيهم السوريون. 3/ تحسين خدمات توصيل المساعدات الإنسانية سواء إلى السوريين الذين يعيشون داخل سوريا، أو أولئك الذين إضطروا للخروج من سوريا.

VII- مـــؤتمـــر فيينـــا الثاني :

إجتمع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا في فيينا، في 2015/11/14، لمناقشة سبل تسريع وضع حد للأزمة. وأقرت المجموعة بالصلة وثيقة بين تنفيذ وقف إطلاق النار وإستهلال العملية السياسية، و تطبيقا لبيان جنيفI، وأنه يجب إحراز تقدم في هاتين المبادرتين سريعا. وأعرب أعضاء المجموعة عن إلتزامهم بتنفيذ عملية الإنتقال السياسي بقيادة سورية، إستنادا إلى بيان جنيفI، وتوصلو إلى توافق بشأن عدة قضايا رئيسة. كما إتفقت على تقديم الدعم والعمل لتحقيق الوقف الشامل لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ، حالما يبدأ ممثلو الحكومة والمعارضة، بإتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق الإنتقال السياسي بإشراف أممي، على أساس بيان جنيفI ، وتعهدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بدعم قرار مجلس الأمن يأذن بإقامة بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار بموافقة الأمم المتحدة، تعمل في المناطق السورية التي يتعرض فيها المراقبون لخطر الهجمات من طرف الإرهابيين، وإلتزموا بدعم عملية الإنتقال السياسي وفقا لبيان جنيف. كما تعهدوا بإتخاذ جميع التدابير لفرض وقف إطلاق النار. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنه أمر الأمم المتحدة بتسريع وضع خطط دعم تطبيق وقف إطلاق النار الشامل، وإتفقوا أنه ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة قيادة مهمة تحديد متطلبات وقف إطلاق النار وسبل تحقيقه، بالتنسيق مع الأطراف المعنية. وأعربت مجموعة الدعم الدولية عن عزمها على إتخاذ خطوات فورية لتشجيع تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تسهم في ديمومة العملية السياسية وتمهيد الطريق أمام وقف إطلاق النار الشامل.

وفي هذا السياق وتطبيقا لبيان فيينا، ناقشت ضمان وصول المساعدات الإنسانية، تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم (2165) ، وناشدت الموافقة على طلبات الأمم المتحدة العالقة فيما يخص إيصال شحن المساعدات الإنسانية. و أعربت عن قلقها إزاء مصير اللاجئين والنازحين. وشددت على ضرورة توفير الشروط المواتية لعودتهم الآمنة،

1- الخالد، مرجع سابق، ص.34.

Retirer le filigrane maintenant

بالتنسيق مع الأطراف المعنية. و إتفقو على حث الأطراف على التوقف فورا عن إستعمال هذه الأسلحة العشوائية حسبما ورد في القرار رقم (2139) الصادر عن مجلس الأمن، ووفقا لبيان جنيف I ، المدرج بالإحالة إليه في بيان فيينا الصادر في 2015/10/30 . وينبغي لكل الأطراف المشاركة في العملية السياسية أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية المحددة في ذات البيان. وفيما يلي البيان المشترك الصادر في فيينا بعد المحادثات حول إيجاد حل سياسي وإتفقت عليه 17 دولة إضافة إلى الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولا تزال توجد خلافات جوهرية، لكن توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1/ وحدة سورية وإستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية. 2/مؤسسات الدولة ستظل قائمة. 3/حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الإنتماء الديني. 4/ ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب. 5/ ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل المناطق وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة. 6/ الإتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. 7/ في إطار العمل ببيان جنيفI وقرار مجلس الأمن الدولي رقم(2118)، فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في عملية سياسية لتشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء إنتخابات، وينبغي إجراء هذه الإنتخابات تحت إشراف أممي بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة. وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.8/ سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا.9/ المشاركون ومعهم الأمم المتحدة سيدرسون ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد، وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة. إن مؤتمر فيينا هو هجوم روسي معاكس على الساحة الاقليمية والدولية ولجلب إيران للساحة السياسية بخصوص القضية السورية، ولقد إستبعدت روسيا مناقشة مصير الأسد[1].

وفي القرار رقم (2118) الصادر عن مجلس الأمن، إتفقت المجموعة على ضرورة دعوة ممثلي الحكومة والمعارضة السوريتين للإجتماع من أجل إجراء مفاوضات رسمية تحت إشراف الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن، وذلك في الموعد النهائي المحدد في01 /2016/01 . وجاء قرار مجلس الأمن لأول مرة بالإجماع رقم (2254) في 2015/12/18، الذي نص على رفع الحصار عن المناطق المنكوبة والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح المعتقلين وخاصة النساء والأطفال، ووقف الضربات الجوية وإلقاء البراميل المتفجرة على المعارضة أن هذه القضايا ملزمة وواجبة التنفيذ الفوري غير قابلة المدنيين.

1- الخالد، مرجع سابق، ص ص.29-34.

VIII- مـــؤتمـــر الـــريـــاض الأول :

إن المؤتمر حيث يأتي بناء على طلب من المجموعة الدولية لدعم سوريا والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية، وبتكليف رسمي منهم للسعودية، للقيام بهذه المهمة[1]. و هو الأول الذي يجمع المعارضة ويضم مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية، وأتى بعد إتفاق دول كبرى معنية بالملف السوري الشهر الماضي في فيينا على خطوات لإنهاء النزاع. وتشمل تشكيل حكومة إنتقالية وإجراء إنتخابات يشارك فيها السوريون. كما شارك فيه ممثلون عن مؤتمر القاهرة، و لقاءات موسكو، وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطية العاملة في الداخل السوري، فضلا عن شخصيات معارضة أخرى.و نص بيان المؤتمر على توحيد الصفوف، والوصول إلى رؤية مشتركة حول الحل السياسي التفاوضي بناء على بيان جنيف I والقرارات الدولية ذات العلاقة، ومن دون إخلال بمبادئ وثوابت الثورة السورية. وفي نهاية المؤتمر شكلت قوى المعارضة الهيئة العليا للمفاوضات التي عملت على قيادة المفاوضات من جانب المعارضة في جولات جنيف خلال عامي 2016 و 2017 ، وترأسها المنسق العام رياض حجاب[2].

المدخل الثالث : مـــؤتمـــر مســـار جنيـــف الثالث

I- مـــؤتمـــر جنيـــف الثالث :

لقد صوت مجلس الأمن على مشروع قرار أميركي بالإجماع، وأصدرالقرارقم (2254)، ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في جانفي2016 ، مؤكدا أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد، ودعا لتشكيل حكومة إنتقالية، ووقف الهجمات ضد المدنيين فورا. كما إعتمد بيان جنيف ودعم بيانات فيينا، لأنها الأرضية الأساسية لتحقيق عملية الإنتقال السياسي. و أوصى الأطراف السورية بإتخاذ تدابير لبناء الثقة للمساهمة في فرص القيام بعملية سياسية، و وقف دائم لإطلاق النار، ودعا بوصول المساعدات الإنسانية. ومقرا بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا، بإعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية لتحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا. وضرورةإنجاح المفاوضات بين السوريين بإشراف أممي، وأن تنتج هيئة حكم ذات مصداقية، تشمل الجميع وتكون غير طائفية، مع إعتماد مسار صياغة دستور جديد في غضون 06 أشهر، وإجراء إنتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي[3].

1- الخالد، مرجع سابق، ص.109.

2- المرجع نفسه، ص ص.35-40.

3-"قرار مجلس الامن رقم **2254** بشأن سوريا"،الجزيرة، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة:18:01، **https://www.aljazeera.net**

Retirer le filigrane maintenant

وبعد إجتماعات ثنائية لوزيري الخارجية الأمريكي جون كيري و نظيره الروسي سيرغي لافروف، أسفرت عن التوصل لهدنة وقف إطلاق النار بين النظام السوري و المعارضة في 2016/02/02. حيث قدمتا مشروع القرار إلى مجلس الأمن، وتبنى بالإجماع ليصدر القرار رقم 2268 في 2016/02/16، حيث يقضي بوقف إطلاق النار إعتبارا من يوم2016/02/27. كما حث القرار الذي صدقه جميع الأطراف في سوريا على وقف العمليات القتالية والوفاء بتعهداتها، مع دعوته دول المنطقة والدول ذات النفوذ لتسخير نفوذها إلى التوصل لوقف دائم لإطلاق النار. وتستثني تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية المدرجة على لائحة مجلس الأمن. وهو ما يقلل من فرص تنفيذ هذا القرار[1]. لكن إنهار بعد عدة خروقات. ثم تبعها إتفاق على تحديد موعد زمني لقيام الأطراف المتنازعة في سوريا بكتابة مسودة دستور جديد في أوت، وعلى وضع جدول زمني لتأسيس إطار عمل للإنتقال السياسي. وقد تزامن تلك الإجتماعات مع مفاوضات جنيف**III**.

و أقرت المجموعة الدولية لدعم سوريا في 2016/02/12، ما سمي بـــ" بيان ميونيخ"، و الذي نص على تأكيد تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (2254). وتشكيل لجنة خبراء تضم عسكريين من روسيا و الولايات المتحدة لتحديد المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة وجبهة فتح الشام (النصرة سابقا)، و العمل على البدء بإيقاف الأعمال العدائية خلال أسبوع من تاريخ صدور البيان. وأن تعمل اللجنة السابقة بمراقبة عملية إيقاف تلك الأعمال وتسجيل الخروقات. كما نص على البدء بتوزيع المساعدات الإنسانية. و تعهد دول المجموعة بإتخاذ كافة السبل لتسهيل الوصول إلى نتائج إيجابية في مفاوضات الحل السياسي. و تحقيق عملية الإنتقال السياسي. وجاء الإتفاق بعد لقاءات دولية عقدت في النمسا، وعقب قرار مجلس الأمن رقم (2254)، بعد إتساع دائرة القتال وكان لابد من إحتواء ذلك التصعيد[2].

1– الجـــولـــة الأولى : بعد أن تم الإتفاق على موعد الأول من جانفي 2016 لبدء المفاوضات، أعلنت الأمم المتحدة تأجيلها إلى 2016/01/29، حيث إنطلقت مشاورات وسط رفض الهيئة العليا للمفاوضات. وقام دي ميستورا بمفاوضات غير مباشرة مع الوفود، في ظل غياب المعارضة وإقتصار الإجتماع بمشاركة ممثلي "منظمات المجتمع المدني"، والتي تعتقد المعارضة بأنها موالية للنظام السوري تم فرضها بالقوة[3]. وسرعان ماتم تعليقها بسبب عدم وجود

1– عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص.84،85.

2– "**المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017**"، **جسور للدراسات**، ت ت (جانفي2016)، أطلع عليه في:2019/06/11، على الساعة: 17:14، **https://jusoor.co**

3– "**جنيف 3: صراع بين إرادة الشعب السوري وقوى المصالح الدولية**"، **نون بوست**، ت ت،2016/01/29، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة: 10:10 ، **https://www.noonpost.com**

Retirer le filigrane maintenant

صيغ واضحة للتوصل إلى نقاط مشتركة بين النظام السوري و المعارضة[1]. وأعلن إنطلاقها رسميا في2016/02/01 في جنيف. وأعلن المبعوث الأممي دي مستورا يوم 2016/02/03 تأجيلها إلى 2016/02/25، وقال وقتها إن المفاوضات لم تفشل إنما أجلت[2]. إنطلقت المفاوضات على الرغم من أن الأجواء الدولية بدت هذه المرة أكثر إهتماما. ولم يمر يومان على إعلان دي مستورا بدء المفاوضات غير المباشرة بين النظام السوري والمعارضة في جنيف، حتى إضطر إلى تعليقها قبل أن تعلن المعارضة إنسحابها، بعد أن رفض مفاوضوا النظام تنفيذ أي من الإلتزامات الإنسانية المنصوص عليها في الفقرتين 12 و 13 من القرار الأممي رقم(2254)[3].

2- الجـــولـــة الثانية : تم إستئناف المفاوضات في 2016/03/14، في ظل عدم توافق بين أطراف التفاوض على مصير الرئيس الأسد، إذ رفض وفد النظام النقاش فيها. و تمكنت المعارضة بتشكيل هيئة حكم إنتقالي المفضية لتنحي الرئيس الأسد. لكن رغم ذلك، تمكن دي مستورا الخروج بوثيقة نقاط مشتركة بين مطالب طرفي التفاوض على أن يتم عرضها للنقاش إلى حين إنعقاد الجولة الثالثة. ونصت الوثيقة على إصلاح مؤسسات الدولة وفق المعايير الدولية، ورفض الإرهاب، و إعادة بناء الجيش السوري، وتأمين الظروف لإعادة اللاجئين السوريين، وفرض السيادة السورية على كافة الأراضي السورية، ورفض التدخل الخارجي، والعمل على إعادة بناء نظام دولة ديمقراطية غير طائفية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن، وخصوصا القرار رقم (2245)، بما يضمن الإنتقال السياسي للسلطة، وعدم التسامح مع الأعمال الإنتقامية من أي طرف كان[4].

2- الجـــولـــة الثالثة : والتي عقدت في 2016/04/13، على أن يبحث فيها مصير الإنتقال السياسي في سوريا، وشكل الحكومة التي ستقود البلاد في المرحلة الإنتقالية. إنتهت الجولة بالفشل بعد إنسحاب وفد الهيئة العليا للمفاوضات، وتعليق مشاركته بعد 05 أيام من إنعقادها. إحتجاجا على خرق قوات النظام السوري للهدنة، وعدم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. وإشترطت إلتزام قوات النظام بالهدنة للعودة إلى طاولة المفاوضات، وفك الحصار عن المناطق التي تحاصرها. بعد ذلك لم يظهر أي نتائج ملموسة لتلك المفاوضات، سوى أنه رشح عن المبعوث الأممي أن هناك 15 نقطة توافق بين النظام السوري و المعارضة مقابل 18 نقطة خلاف، من بينها كيفية ممارسة الحكم خلال المرحلة الإنتقالية وعلاقته بالرئاسة، و الإشراف على أجهزة الأمن و الإستخبارات، ومعايير تأسيس جيش وطني موحد.

1- **(المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017)**، مرجع سابق.

2-"**من جنيف 1 إلى 8.. ماذا تحقق؟**"، **الجزيرة**، أطلع عليه في:2019/06/11، على الساعة:15:02، **https://www.aljazeera.net**

3-عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص،110.

4- **(المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017)**، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

كما أن دي مستورا حاول إيجاد جولة مباحثات جديدة، لكن بدون جدوى[1]. وقد فشلت في ظل إستمراروتصاعد الحملات العسكرية الروسية خاصة من القوات الجوية، والتي أسفرت عن تحقيق إختراقات ميدانية مهمة خاصة في ريف حلب الشمالي، جعلت هذه المفاوضات غير معبرة عن التوازنات العسكرية في الميدان[2].

II- المحادثات الروسية الأمريكية :

مهدت الإجتماعات الثنائية السابقة، وخصوصا بعد فشل الهدنة المعلنة إلى تنفيذ ما نص عليه بيان ميونيخ من تشكيل روسيا و أمريكا للجنة من الضباط و الخبراء العسكريين للعمل على وقف إطلاق النار. وهذا ما تم الإعلان عنه، وفقا لتلك اللجنة، إذ تم التوصل إلى إتفاق تهدئة في أواخر أفريل في عموم سوريا، ماعدا مدينة حلب. لكن تم بعدها بأيام الإتفاق على توسيع وقف إطلاق النار ليشمل مدينة حلب. وإستمرت المباحثات الروسية الأمريكية، وإستجد فيها في ذلك الوقت الإتفاق على تنسيق العمليات العسكرية في سوريا لتجنب وقوع حوادث، وذلك بهد إتهام واشنطن لموسكو بإستهداف فصائل معارضة معتدلة تتلقى دعمها من واشنطن. ثم تطور الإتفاق لتشكيل مركز قيادة مشترك وتنظيم عمليات مشتركة لضرب الأهداف المشتركة في سوريا. على أن يتم تأسيسه في الأردن. لكن فيما بعد رشح عند إجتماعات البلدين وحود عدة خلافات تعيق العمل على ماجرى نقاشه. لاسيما بعد التصعيد الروسي في قصف مدينة حلب، وحينها نفت واشنطن أن تكون إتفقت مع روسيا عن أي تنسيق عمليات لإستهداف مدينة حلب، و حينها نفت واشنطن أن تكون إتفقت مع روسيا عن أي تنسيق عمليات لإستهداف مدينة حلب، بل إتهمت روسيا بعدم تنفيذ إلتزاماتها بوقف قصف المدنيين. في 2016/09/12، وقع وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف، إتفاقا بهدف إرساء هدنة بين نظام الأسد وفصائل المعارضة، وسيبدأ تطبيقه إعتبارا من 2016/09/12، و أبرز نقاط الإتفاق، ضرورة الفصل بين المعارضة والتنظيمات الإرهابية، عبر إنشاء مركز تنفيذي مشترك.

للعمل مثلا على تحديد مناطق الإرهابيين ليتم ضربها من طرف الطيران الحربي الروسي والأميركي حصرا. وإدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق المحاصرة. كما ينص الإتفاق على أن تمارس موسكو ضغوطا على النظام السوري لوقف النزاع والمجيء إلى طاولة المفاوضات. وستضغط واشنطن على أطراف المعارضة، والتوصل نتيجة لكل ذلك إلى عملية الإنتقال السياسي[3]. وبعد شهر على مضي هذا الإتفاق، أعلن الرئيس الروسي بوتين، الوصل لإتفاق مع

1- **(المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017)**، مرجع سابق.

2- عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص،110.

3-**(المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017)**، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

الرئيس الأمريكي أوباما، و إعتبر بوتين أنه لا خيار سوى تطهير ما وصفه "وكر الإرهابيين" في مدينة حلب. وكان ذلك إنهاء المحادثات بين موسكو وواشنطن.

III- إعـــلان مـــوســـكـــو:

إعتبرت موسكو أن ما حصل في مدينة حلب قد يفتح طريق للتوصل لوقف إطلاق نار شامل بين النظام السوري و المعارضة في كافة أرجاء سوريا، وذلك بالعمل مع حلفائها الأتراك و الإيرانيين. وبناء على ذلك تم عقد إجتماع ثلاثي للأطراف الراعية لإتفاق تهجير سكان حلب بين روسيا و إيران و تركيا في 2016/12/20. ونتج عن هذا الإجتماع إقرار ما سمي بـــ "إعلان موسكو"، وتم التوصل لتفاهم حول خريطة طريق حول الأزمة، بوثيقة مكتوبة، وقعها وزراء خارجية ودفاع الدول الثلاث، وتضمن التأكيد على سيادة ووحدة أراضي سورية كدولة ديمقراطية و علمانية، وأن الدول الثلاث ترحب بالجهود المشتركة في شرق حلب التي تسمح بإجلاء المدنيين و المسلحين. عقب ذلك، وفي 2016/12/29، جرت مشاورات مكثفة بين الجانب الروسي والتركي، وتم الإعلان عن مسودة إتفاق لإيقاف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية، على أن تقوم روسيا بالضغط عى النظام السوري للقبول بها. وتقوم تركيا بعرضها على فصائل المعارضة المسلحة للإلتزام بوقف لإطلاق النار. و تم الإعلان دخول الإتفاق حيز التنفيذ في2016/12/30. بمصادقة مجلس الأمن بالإجماع بعد إجراء بعض التعديلات على وثيقة الإتفاق الروسي التركي[1].

المدخل الرابع : مـــؤتمـــر مســـار جنيـــف الرابع و الخامس و المعـــارضة

I- مـــؤتمـــر جنيـــف الرابع :

بدأت الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف برعاية منظمة الأمم المتحدة يوم 2017/02/23، وإنتهت في2017/03/03 بحضور وفدا النظام والمعارضة السوريين. وإنعقد المؤتمر بعد التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا في 2019/12/29، فضلا عن الجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في آستانا برعاية روسيا وتركيا الضامنتين لهذا المؤتمر. وقد هدفت مفاوضات حسب المبعوث الدولي دي مستورا إلى تنفيذ القرار الدولي رقم (2254) الذي يحدد عملية الإنتقال السياسي. و إستهل المحادثات قائلا إنه يتوقع ألا تحقق إختراقات. وأن مجرد حضور الجميع على الطاولة ينبغي أن ينظر إليه على أنه إنجاز في حد ذاته.

1- **(المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017)**، مرجع سابق.

Retirer le filigrane maintenant

وظل وفد النظام السوري متمسكا بإدراج بند محاربة الإرهاب من دون الخوض في جوهر العملية السياسية، أما المعارضة السياسية فركزت على مسألة الإنتقال السياسي. كما غاب عن المؤتمر بعض فصائل المعارضة التي لديها الكثير من النفوذ على الأرض سواء من الإسلاميين المعتدلين أو المتطرفين. وقد تمكنت الأطراف المشاركة من التوصل إلى إتفاق على جدول أعمال يتكون من أربعة سلال، وتتمثل فيمايلي: **السلـــة الأولى :** القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، والإتفاق على ذلك خلال06 أشهر. **السلـــة الثانية :** القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، خلال 06 أشهر. **السلـــة الثالثة :** كل ما يتعلق بإجراء إنتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور. وذلك خلال 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة. **السلـــة الرابعة :** إستراتيجية لمكافحة الإرهاب والإجراءات الأمنية، وبناء إجراءات للثقة. كما شهدت هذه المفاوضات إنهاء وحدة تمثيل المعارضة السورية. وخاصة أن المعارضة قد أجبرت على قبول منصتي القاهرة و روسيا على قدم المساواة، فضلا عن عدم إستبعاد دخول الأكراد ضمن أطراف الجولة الخامسة.

II- مـــؤتمـــر جنيـــف الخـــامس :

بدأت المفاوضات غير المباشرة في 2017/03/24، ونوقشت خلال 08 أيام المواضيع الأربعة الرئيسية لجدول الأعمال، وتشمل الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والإنتخابات، كما قدم كل طرف رؤيته للمبعوث الأممي بشأن النقاط الأربع. وأعلن دي ميستورا إن كل الوفود المشاركة ناقشت بالتفصيل جدول الأعمال، و أن المطلوب من الوفدين هو التقدم نحو الجوهر للتوصل إلى إتفاق سياسي. و تم عرض ورقة من الأمم المتحدة على أطراف المفاوضة، وهي قابلة للتطوير ونحصل على تعليقات بشأنها. و قال رئيس وفد المعارضة نصرالحريري، أنه لا يمكن أن تقبل بأي دور للأسد وأركان نظامه في مراحل الحكم الإنتقالي[1]. لم تختلف النتائج المنبثقة عن هذه المفاوضات عن سابقاتها، رغم تحديد أجندة النقاش مسبقا مع نهاية جنيفIV. وإعتبر وفد النظام السوري أن بند مكافحة الإرهاب "يجب أن تكون له الأولوية المطلقة"، بينما أصر وفد المعارضة على بحث تشكيل هيئة الحكم الإنتقالي قبل كل شيء بإعتباره مظلة شاملة للعناوين الأخرى.

III- مـــؤتمـــر جنيـــف الســـادس :

إنطلقت مفاوضات في 2017/05/16، بين وفدي النظام السوري والمعارضة، وأسفرت عن "آلية تشاورية" جديدة طرحها دي ميستورا على الأطراف المشاركة، و سلم لهم وثيقة تعتمد على الآلية بشأن المسائل الدستورية والقانونية، وتستند على بيان جنيف I، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي حددت متطلبات عملية إنتقال سياسي

1- الخالد، مرجع سابق، ص ص.52،53.

Retirer le filigrane maintenant

متفاوض عليها. وتشير الوثيقة إلى أن الهدف منها "تقديم الدعم للمباحثات السورية–السورية، للمساعدة على تحقيق تقدم سريع مبني على أسس دستورية وقانونية صلبة، ورؤى قانونية محددة، و ضمان عدم وجود فراغ دستوري خلال عملية الإنتقال السياسي. حيث ركزت الوثيقة عليه، إذ ستقوم بدراسة الجوانب الفنية المتعلقة بالمسائل الدستورية والقانونية، التي ستحتاج الأطراف السورية إلى النظر فيها وحلها، لدى تقديم مقترحات أو مواقف خلال الجلسات الرسمية. كما ستعمل الآلية على "صياغة عدد من الخيارات لعرضها على الأطراف حول عملية صياغة دستور، وعقد مؤتمر وطني، وتحديد عدد من البدائل التي تتضمن إيجاد أسس دستورية وقانونية لأي إتفاق إطاري يتم التواصل إليه بجنيف، ويكون متضمنا حزمة متكاملة، بما في ذلك ضمان إنشاء حكم شامل غير قائم على الطائفية وفق القرار الدولي رقم (2254)[1].

و رأى دي مستورا، أن أيام الأربعة من المفاوضات غير المباشرة، لم تسمح له بالتعمق بالسلال الأربعة في حين قدم وفد المعارضة مذكرات حول المعتقلين ودور إيران في سوريا وقضية التغيير الديموغرافي[2]. وتأتي هذه المحادثات الجديدة بعد ختام إجتماعات المؤتمر الرابع من محادثات "آستانا 4"، وقعت الدول الضامنة مذكرة تشكيل "مناطق خفض التصعيد" في سوريا. إنتهت المفاوضات بإشراف أممي بدون أن تحقق أي تقدم ملموس.

pdfelement

IV- مـــؤتمـــر القـــاهـــرة الثـــالث :

إنعقاد المؤتمر في أواخر جوان 2017، وإنتهت أعماله في 2017/07/02، بمشاركة عدد أكبر من القوى والشخصيات، وبإحتضان مصري كثيف، وبمشاركة معارضين محسوبين على الرياض، خرج المؤتمر بنتائج إيجابية عموما، حيث تحدث عن الحل السياسي، و رسم خريطة طريق، تبدأ بمجلس حكم إنتقالي بصلاحيات كاملة، وحكومة مؤقتة ومجلس عسكري إنتقالي لإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية. وعرض فكرة الحوار والتفاوض مع النظام، وتحاول المعارضات السورية تفادي الحديث عنها علنا. أما مصير الأسد، فكانت نقطة خلافية، و أكد عليه التيار السعودي في المعارضة تحديدا، و إعتبره شرط مسبق لبدء عملية الإنتقال السياسي. لكن معظم المشاركين، لا يوافقون على ذلك. بل موضوعا على مائدة البحث، وهدف تتوج به المفاوضات والحوارات مع النظام، وفي سياق خريطة

1–"**جنيف 6: آلية تشاورية لدعم المفاوضات**"، **المدن**، ت ت،2017/05/17، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة:18:17، **https://www.almodon.com**

2– "**إنتهاء مفاوضات جنيف 6 ودي ميستورا يشتكي من ضيق الوقت**"، **أورينت نت**، ت ت، 2017/05/20، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة:19:14، **https://orient-news.net**

Retirer le filigrane maintenant

طريق، ذات مدى زمني معقول نسبيا. إن المؤتمر في مبناه ومضمونه، جاء أقرب إلى الرؤية المصرية للأزمة السورية، ويمكن وصف معظم المشاركين فيه، بأنهم يمثلون" الخط المصري "في المعارضة السورية.[1]

المدخل الخامس : مـــؤتمـــر مســـار جنيـــف السابع و الثامن والتاسع و المعـــارضة

I- مـــؤتمـــر جنيـــف السابع :

نظمت المفاوضات غير مباشرة برعاية أممية في جنيف في 2017/07/10، بين وفدي النظام والمعارضة ، بحضور منصة موسكو و القاهرة، حيث عقدت عدة إجتماعات بين كل وفد على حدى مع المبعوثالدولي دي ميستورا، بالإضافة لإجتماعات أخرى بين المعارضة السورية وسفراء دول أصدقاء الشعب السوري. وجاء بعد تثبيت وقف إطلاق النار، وتحديد مناطق خفض التصعيد في آستانا ، وإتفاق واشنطن وموسكو وعمان على إقامة منطقة خفض تصعيد في جنوب سوريا[2]. و قد تم بحث جدول الأعمال السابق المؤلف من السلال الأربعة بالتزامن مع إجتماعات تقنية تتناول "مسائل قانونية ودستورية". إنتهت المحادثات دون تحقيق تقارب في المواقف بين الوفدين، خاصة ملفي مكافحة الإرهاب والإنتقال السياسي. و قدموا وفد المعارضة رؤيتهم حول الإنتقال السياسي، وهوالطريقة لمحاربة الإرهاب، و مؤكدين على أنه يتضمن خروج بشار الأسد عن السلطة. كما صرح وفد النظام، أنه تم التطرق خصوصا إلى موضوعين رئيسيين مكافحة الإرهاب ومسائل تقنية دستورية. ويبقى مصير الرئيس الأسد، نقطة التباين الرئيسية، إذ يصر وفد الهيئة العليا للمفاوضات على رحيله قبل بدء العملية الإنتقالية، الأمر الذي يراه النظام غير مطروح للنقاش أساسا[3].

II- مـــؤتمـــر الريـــاض الثاني للمعـــارضة :

إنطلق الإجتماع الموسع في 22-2017/07/24، بحضور وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، ومبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا دي ميستورا، و 150 شخصية سورية. ويأتي في مسعى إلى توحيد مواقفها، والخروج برؤية واحدة، وتشكيل وفد موحد للتفاوض مع نظام الأسد في مؤتمر جنيف 8 المقرر 28 /2017/11. أكدت المعارضة السورية مطلب تنحي الرئيس الأسد عن السلطة مع بداية المرحلة الإنتقالية. وأعلن المجتمعون تمسكهم بسقف المواقف التفاوضية

1- " **نتائج مؤتمر القاهرة الثاني للمعارضة السورية**"، **المركز المصري للدراسات**، ت ت،2017/07/02، أطلع عليه في:2019/06/12، على الساعة:18:30،**markazmasry.com**

2- فادي جابر، غازي عنتاب، "**لماذا لم تحقق "جنيف 7" أي خرق للأزمة السورية؟** "، **الجزيرة**، ت ت،2017/07/16، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 18:50،**https://www.aljazeera.net**

3- " **إنتهاء محادثات "جنيف 7" دون تحقيق أي تقدم والنظام يواصل رفضه لملف الإنتقال السياسي**"، **السورية**، ت ت،2017/07/14، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 17:30،**https://www.alsouria.net**

Retirer le filigrane maintenant

للمعارضة، وفق ما نص عليه بيان "جنيفI ". و إتفق المشاركون على أن المؤتمر وبيانه الختامي، هو المرجعية الوحيدة للهيئة العليا للمفاوضات. كما إتفقوا على تشكيل وفد تفاوضي موحد للتفاوض مع ممثلين عن الحكومة السورية على أن يسقط حق كل عضو في هذا الوفد بالمشاركة في هيئة الحكم الانتقالي أو في المؤسسات المنبثقة عنها[1].

III- مـــؤتمـــر جنيـــف الثامن :

إنطلقت المفاوضات في 2017/11/28، و إعتبر دي مستورا أن هذه المفاوضات التي إستمرت حتى 2017/12/16، كانت فرصة ضائعة، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الإنخراط بجدية في المفاوضات[2]. وصرح رئيس وفد النظام، إنهم ناقشوا موضوع "مكافحة الإرهاب باعتباره المدخل الأساسي لمعالجة كل السلال الأخرى"، في حين كانت الأمم المتحدة قد أعلنت أن جدول الأعمال يبحث الدستور والإنتخابات والإنتقال السياسي ومكافحة الإرهاب. وقد رفض وفد النظام التطرق إلى مسألة الإنتخابات والإنتقال السياسي. في المقابل، إتهم وفد "هيئة التفاوض السورية" وفد النظام بإضاعة الوقت وعدم الجدية. وأعلن دي ميستورا، إن المفاوضات، لم تناقش مصير الرئاسة. وقدم الوفدان خلال هذه اللقاءات المنفصلة ردودهما على ورقة المبادئ العامة للحل السياسي في سوريا، التي وضعها دي ميستورا.

pdfelement

IV- مـــؤتمـــر جنيـــف التاسع :

عقدت المفاوضات برعاية الأمم المتحدة بفيينا يومي 25 -26 /2018/01، إلتقى خلالها المبعوث الأممي و وفدي النظام والمعارضة. وقدمت 05 دول وصفت نفسها بالمجموعة الصغيرة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية) للمبعوث الأممي دي ميستورا مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا إستنادا للقرار الدولي رقم (2254)، غير أن النظام رفض المقترح. ولم تنعقد هذه المفاوضات في جنيف لأسباب لوجستية، وجاءت قبل أيام من مؤتمر الحوار السوري في منتجع سوتشي الروسي. إتهم رئيس وفد النظام الجعفري، الدول التي قدمت، رؤية للحل في سوريا، بدعم الإرهاب في ، و'عتبر أن هذه الورقة غير الرسمية مرفوضة جملة وتفصيلا[3].

1- الخالد، مرجع سابق، ص ص.69-72.

2- المرجع نفسه، ص ص.74،75.

3- " جنيف8 إنتهى.. بخلاف بين دي ميستورا والجعفري"، المدن، ت ت،2017/12/14، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 17:45 https://www.almodon.com

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث : مســـار مفـــاوضـــات آســـتانا

بدأ مسار آستانا برعاية وضمانة كل من روسيا وتركيا وإيران. بمحادثات متعلقة بالجانب العسكري الميداني، ليتحول إلى مسار عسكري –أمني– سياسي. وشهد حتى الآن 13 جولة من المحادثات تخللها الكثير من اللقاءات والقليل من التقدم. على درب المسار، تم عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، و القمم الثلاثية للدول الضامنة.

المدخل الأول : مـــؤتمـــرات مســـار آســـتانا الأول و الثاني و الثالث

I- مـــؤتمـــر آســـتانا الأول :

جاءت مساهمة دولة كازاخستان في لعب دور الوسيط بخصوص المسألة السورية، بسبب عدم التوصل إلى أية توافقات ذات شأن في مؤتمري موسكو **I** و **II** للحوار بين النظام والمعارضة برعاية روسية عام 2015، وكان محسوبون على المعارضة السورية، قد وجهوا في ختام مؤتمر موسكو**II** ، نداء إلى الرئيس الكازاخي، نور سلطان نزاربابيف، للوساطة من أجل عقد لقاء للمعارضة في العاصمة الكازاخية، مروجين بأن كازاخستان دولة حيادية، وعلاقاتها متوازنة مع الأطراف الإقليمية المتدخلة في الشأن السوري، مع أنه من الصعب إغفال أنها إحدى دول الاتحاد السوفييتي السابق، وتربطها بموسكو علاقات وطيدة.

إنطلق مؤتمر آستانة فعليا، كمفاوضات بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، في23– 2017/01/24، برعاية روسية – تركية - إيرانية، صدرت في بيانه الختامي تأكيدات بأن لا حل عسكريا للمسألة السورية، مع التأكيد على الإلتزام بسيادة وإستقلال سوريا ووحدة أراضيها، وبكونها "دولة متعددة الأعراق والأديان وغير طائفية وديمقراطية"[1].

كما نص بيان أستانا على أن "الوفود المشاركة" تصرعلى محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام (النصرة سابقا)، على أن يفصلا عن مجموعات المعارضة المسلحة. وإحتضنت آستانا وقف إطلاق النار. ونظمت هذه المفاوضات بعد أقل من شهر من بدء سريان وقف لإطلاق النار بين النظام والمعارضة السورية المسلحة برعاية روسية تركية إيرانية. وذلك للعمل على تثبيت تلك الإتفاقية. إتفق ممثلو كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وروسيا الاتحادية، وجمهورية تركيا، بناء على البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الثلاث الصادر من موسكو، في 2016/12/20، والقرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم(2336)، على ما يلي:

1– " **إجتماعات آستانا : نجاح ميدانيو فشل سياسي**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ت ت.2019/05/27، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 19:05، **https://harmoon.org**

Retirer le filigrane maintenant

1/ إعادة تأكيد الإلتزام بسيادة وإستقلالية ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، بإعتبارها دولة ديمقراطية، متعددة الإثنيات، متعددة الأديان، غير طائفية، كما أكد مجلس الأمن بالأمم المتحدة. 2/إبداء قناعتهم بأنه ما من حل عسكري للصراع السوري، وبأن الصراع يمكن حله فقط من خلال عملية سياسية، قائمة على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 بشكل كامل.3/ السعي، من خلال خطوات محددة ومتماسكة، وبإستخدام التأثير في مختلف الأطراف لتدعيم حالة وقف إطلاق النار، عملا بالتفاهمات الموقعة في 29 /2016/12، التي دعمها قرار مجلس الأمن رقم (2336)، مما سيساهم في تقليص العنف، والحد من الإنتهاكات وبناء الثقة، وتأمين وصول سريع ودون معوقات للمساعدات الإنسانية، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (2165) عام 2014، وتأمين الحماية وحرية تنقل المدنيين في سوريا.4/ إتخاذ قرار بإنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وضمان الإلتزام الكامل بوقف إطلاق النار، ومنع وقوع أي إستفزازات ووضع الآليات المنظمة لوقف إطلاق النار. 5/تأكيد على القتال ضد تنظيم "داعش"، و"النصرة".6/ زيادة الجهود لإطلاق عملية مفاوضات بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم (2254)[1].

II- مـــؤتمـــر آســـتانا الثـــاني :

عقدت هذه المفاوضات في 15-16-2017/03/17، حيث لم يتوصل إلى أي لإتفاق لتثبيت وقف إطلاق النار. ومن دون صدور بيان ختامي، وإقتصرت النتائج على تلقي المعارضة وعودا روسية متعلقة بالبنود الإنسانية، على أن يتم استكمال المباحثات في أنقرة. وبعد مفاوضات مع الجانب الروسي، أعلن أنه سيتم نقل المفاوضات حول آليات وقف إطلاق النار إلى أنقرة من دون تحديد الموعد. و صرح رئيس وفد المعارضة علوش، بأنه تلقينا وعودا من موسكو بإيقاف القصف على مناطق المعارضة، وأنهم سيرسلون لنا جدول أعمال لفك الحصار عن الغوطة الشرقية على أن تصلنا عبر الضامن التركي، كما طرحوا آلية سريعة للإفراج عن المعتقلين، وهو ما سيدرس. وفيما أكد رفض أي دور إيراني.

إن أبرز ما كشفه المؤتمر هو عمق الخلافات بين الطرفين، تركيا وروسيا، فتركيا كما المعارضة رفضت حتى البحث بالوثيقة الجديدة التي قدمتها موسكو، فالبروتوكول الذي عرضه الطرف الروسي، وطرح بإسم المعارضة والنظام كموقعين عليه، أشار إلى إلتزام الطرفين بنظام وقف الأعمال العدائية المعلن عنه في 2016/01/30، وإقرارهما بسلطات روسيا وتركيا بصفتهما ضامنين للإتفاق على آلية لتسجيل إنتهاكات نظام وقف إطلاق النار، وعلى نظام لتطبيق عقوبات على المنتهكين. وتطرق إلى تفاصيل حول آلية تطبيق الإتفاق ومراقبته في سبع نقاط تفصيلية.

1- " تعرف على البيان الختامي لمفاوضات أستانا"، الجزيرة، ت ت.2017/01/24، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 19:45، https://www.aljazeera.net

Retirer le filigrane maintenant

ورفضت الفصائل البحث في الوثيقة التي قدمت إليها، لأنها كانت قد قدمت في إجتماعات آستانا الأولى وثيقة تتضمن خطة كاملة لمراقبة ومعالجة خروقات وقف إطلاق النار، وكان يفترض أن تحصل على إجابة عنها، بحسب الوعود الروسية، فإذا بهم يقدمون لها وثيقة جديدة. و فيما يلي مسودة البروتوكول الروسي لوقف إطلاق النار:

1/ الإلتزام بالإتفاقية السابقة على إمتداد الأراضي السورية. ولهذا سيتم إعداد خرائط تلحق بالبروتوكول خلال 15 يوما من توقيع الضامنين عليه. وستوقع الأطراف على تلك الخرائط التي ستحدد خطوط إلتماس بين الأطراف ومناطق نفوذ كل طرف.مع الإشارة إلى المواقع المحتملة لوجود المجموعات الإرهابية والمجموعات غير الملتزمة بنظام وقف إطلاق النار، ولا يجوز تغيير هذا الخط إلا بقرار منفصل يتفق عليه بين الأطراف والضامنين. **2/** ستستمر في عملياتها القتالية ضد تنظيم داعش في العراق والشام، وجبهة النصرة، والمجموعات الإرهابية الأخرى في مناطق سيطرتهم(سيتم تحديدها بشكل منفصل). **3/** تعد قائمة الأعمال التالية من قبل الأطراف خرقا لنظام وقف إطلاق النار: الأعمال العدائية وأي إستخدام للقوة ضد بعضها، المجموعات التي تدعمها، والأجسام المشكلة من قبل الضامنين، والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في سورية، وكذلك الهجوم والإستهداف بأي سلاح، الموجهة على القوات المسلحة للأطراف وللمجموعات التي تدعمها السيطرة على أراض تشغلها أطراف أخرى للإتفاق. مخالفة أحكام قرار مجلس الأمن رقم (2254) ، رفض السماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى مناطق سيطرتهم العملياتية. الإستخدام غير المتناسب للقوة الدفاعية.

4/ ستلتزم الأطراف بالقانون الدولي الإنساني، وستتخذ كل التدابير اللازمة من أجل عودة آمنة وطوعية للاجئين والنازحين إلى مناطقهم، ومن أجل إعادة تأهيل المناطق المتضررة وإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين. **5/** تعمل الأطراف على تحقيق إجراءات بناء الثقة والإفراج عن المعتقلين تعسفيا، وتبادل الأسرى والجثث. **6/** تنشئ الأطراف بمساهمة من روسيا تركيا آلية لتبادل الأشخاص المعتقلين قسريا، والإفراج عنهم، بناء على أسس متساوية ومتفق عليها بشكل متبادل.7/ تعمل الهيئة الروسية - التركية المشتركة على مراقبة الإمتثال لأحكام هذا البروتوكول، ونظام وقف إطلاق النار. كما تعهد الجانب الروسي بوقف الغارات الروسية، وبالضغط على النظام لوقف القصف[1].

أسفر المؤتمر عن نتائج ذات شأن، بإستثناء تشكيل لجنة عمل ثلاثية، روسية – تركية – إيرانية، لمراقبة وقف إطلاق النار، ووعود روسية للمعارضة بتثبيت الهدنة المتفق عليها بين قوات النظام والمعارضة برعاية روسية - تركية نهاية العام2016 ، كما لم يخرج ببيان ختامي.

1– الخالد، مرجع سابق، ص ص.45–48.

Retirer le filigrane maintenant

III- مـــؤتمـــر آســـتانا الثـــالث :

إنطلقت في 14-2017/03/15، بحضور ممثلي كل من الولايات المتحدة والأردن، علاوة على الدول الثلاث الراعية. وفي هذه الجولة أعلن رئيس الوفد الروسي، ألكسندر لافرنتييف، عن إنضمام إيران إلى كل من روسيا وتركيا كدولة ضامنة للهدنة، ووضع خرائط مفصلة للفصل بين مجموعات المعارضة المسلحة والفصائل الإرهابية[1].

أعلن نائب وزير خارجية كازاخستان عن إنتهاء المفاوضات بعد رفض المعارضة السورية المشاركة فيها. وكانت فصائل المعارضة السورية قررت عدم المشاركة فيها مع الحكومة السورية، التي دعت إليها كازاخستان. بسبب ما وصفته بعدم إستعداد روسيا لوقف الضربات الجوية ضد المدنيين، وفشلها في الضغط على قوات النظام أو الإلتزام بوقف إطلاق النار المنتهك على نطاق واسع. وأكد البيان الختامي، على إتفاق الدول الضامنة على تشكيل لجان لمراقبة الهدنة والخروق، ولجان لمتابعة ملف المساعدات، ولجان لملف الأسرى والمعتقلين. كما تم الإتفاق على عقد إجتماع على مستوى الخبراء في طهران خلال جوان 2017.

المدخل الثاني: مـــؤتمـــرات مســـار آســـتانا الرابع و الخامس و السادس

I- مـــؤتمـــر آســـتانا الرابع :

عقد الجولة الرابعة في 3-2017/05/4، من المحادثات، بمشاركة فصائل مسلحة، والدول الضامنة؛ ونوقش في ورقة روسية تقترح إنشاء أربع مناطق آمنة لتخفيف التصعيد في إدلب وشمالي حمص والغوطة الشرقية وجنوبي سوريا. وكانت الدول الضامنة، قد عقدت لقاءات فنية ثنائية على مستوى الخبراء في آستانا؛ قبيل يوم واحد من هذه المحادثات. لقد وقعت الدول الضامنة لإتفاقية وقف إطلاق النار، مذكرة تفاهم بشأن إقامة مناطق تخفيض التصعيد في سوريا في2017/05/04، وذلك خلال الإجتماع ، وهي تشمل كلا من محافظة إدلب بأكملها، وأجزاء محددة من محافظات اللاذقية وحلب وحماة، وأجزاء محددة من محافظة حمص، ومنطقة الغوطة الشرقية في دمشق، وأجزاء محددة من محافظتي درعا والقنيطرة. وسيتم تحديد حدود مناطق تخفيض التصعيد والتفاصيل والإجراءات المتعلقة بتسييرها، من قبل مجموعة العمل التي ستؤسسها الدول الضامنة في الفترة المقبلة. تثبيت وتعزيز وقف إطلاق النار الذي تم الإعلان عنه في كامل أنحاء سوريا لدعم مساعي إيجاد حل سياسي، وتطوير التدابير المعززة للثقة التي يمكن أن تتبناها أطراف الأزمة[2].

1- (إجتماعات آستانا : نجاح سياسي و فشل ميداني)، مرجع سابق.

2- الخالد، مرجع سابق، ص ص.51-56.

Retirer le filigrane maintenant

II- مـــؤتمـــر آســـتانا الخامس :

إنطلقت هذه المفاوضات، في 3-2017/07/5، وتضمن جدول أعماله ملفات عديدة، أبرزها ترسيم حدود مناطق خفض التوتر، ونشر قوات مراقبة، وتعزيز وقف إطلاق النار. ورغم الخروقات، فإن التوصل إلى إقامة مناطق خفض التوتر يعد أبرز ما بلغته الإجتماعات السابقة. وستكون هذه المناطق، على جدول أعمال بشكل مكثف، مع حديث متواتر عن أن هذا الإجتماع سيرسم حدود تلك المناطق، ويتناول تفاصيل آليات نشر قوات مراقبة فيها. وأضافت الخارجية الكازاخية أنها ستبحث تطبيق بنود إتفاق مناطق خفض التوتر، في حين تخطط الدول الضامنة للتصويت من أجل التصديق على إطلاق سراح المعتقلين، وتسليم الجثث إلى ذويها، والبحث عن المفقودين. كما تسعى الدول الضامنة إلى بحث ملف نشر قوات مراقبة في مناطق خفض التوتر، إضافة إلى بحث سبل تعزيز وقف إطلاق النار.

وقال وزير الخارجية الكازاخستاني، خلال قراءته البيان الختامي للمفاوضات في جلسة عامة، على أن الإجتماع خرج بنتائج إيجابية واضحة تهدف إلى تثبيت نظام وقف إطلاق النار في سوريا. كما أعربت الدول الضامنة على التقدم الحاصل في رسم حدود مناطق خفض التصعيد المحقق، معلنة أنها كلفت مجموعة العمل المشتركة بإستكمال عملها على جميع الأصعدة العملية والتقنية لجميع المناطق. و إتفقت الدول الضامنة على تشكيل مجموعة عمل لرسم حدود مناطق خفض التصعيد الغوطة الشرقية – شمالي حمص). وهنالك خلافات حول المنطقة الجنوبية، نشر قوات جديدة في سوريا. ونقاشات حول أدلب(أدلب– ريف حلب الغربي– ريف اللاذقية الشمالي). قاطع الوفد العسكري للمعارضة السورية ورئيسه محمد علوش الإجتماع. فيما حضر مراقبين عن الأردن والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

III- مـــؤتمـــر آســـتانا السادس :

إنطلقت هذه المفاوضات في 2017/09/1415، وتوصلوا إلى إتفاق بشأن تحديد منطقة تخفيف التوتر في إدلب، ونشر قوات مراقبة، وإنشاء مركز مشترك بين الدول الضامنة لمراقبة سير العملية. وأهم ماأكدت عليه الدول الضامنة:

1/ إعادة تأكيد إلتزامها بسيادة الجمهورية العربية السورية وإستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، مسترشدة بقرار رقم (2254)، وإذ ترحب بالتخفيض الكبير للعنف على أرض الواقع نتيجة التدابير الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار وتعزيزه، 2/ التقدم المحرز في تنفيذ المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق لوقف التصعيد.3/ الإعلان عن إنشاء مناطق وقف التصعيد وفقا للمذكرة السابقة في الغوطة الشرقية، وفي أجزاء معينة من شمال محافظة حمص، وفي محافظة إدلب، وأجزاء معينة من محافظات اللاذقية، وحماة وحلب المجاورة، وكذلك في أجزاء معينة من سورية الجنوبية إستنادا

Retirer le filigrane maintenant

إلى مبادرة روسيا كضامن لعملية آستانا، بهدف ضمان نظام وقف إطلاق النار والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية ومواصلة الكفاح ضد الإرهاب. 4/ التأكيد على أن إنشاء مناطق تخفيف التصعيد والمناطق الأمنية هو تدبير مؤقت تكون مدته 6 أشهر مبدئيا وستمدد تلقائيا على أساس توافق آراء الضامنين. 5/ التأكيد على إنشاء مناطق التصعيد المذكورة أعلاه لا يقوض تحت أي ظرف من الظروف سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.7/ تخصيص قوات مكافحة التصعيد للضمانات الثلاثة على أساس الخرائط المتفق عليها في أنقرة في 2017/09/08، وفقا لإختصاصات نشر قوات مكافحة التصعيد التي أعدها الفريق العامل المشترك المعني بالتصعيد على أساس مؤقت في المنطقة الأمنية في منطقة التصعيد في محافظة إدلب وبعض أجزاء المحافظات المجاورة(اللاذقية، محافظات حماة وحلب)، بهدف منع الحوادث والإشتباكات بين الأطراف المتصارعة.

8/ التأكيد على التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة أو جيش داعش، وذلك نتيجة إطلاق مناطق التصعيد المذكورة أعلاه وتؤكد من جديد تصميمها على إتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة الكفاح ضدها داخل مناطق التصعيد وخارجها.9/ التأكيد على ضرورة أن تتخذ الأطراف المتصارعة تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين / المختطفين وتسليمهم والهيئات، فضلا عن تحديد هوية الأشخاص المفقودين، من أجل تهيئة ظروف أفضل للعملية السياسية والوقف الدائم لإطلاق النار. 10/ التأكيد على ضرورة الاستفادة من مناطق تخفيف التصعيد من أجل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمن وبدون معوقات، وفي هذا الصدد، تذكر الأحكام ذات الصلة من المذكرة السالفة الذكر.

لقد تم تحديد مناطق خفض التصعيد كإجراء مؤقت لـ 06 أشهر على أن تنشر الدول الضامنة قوات بتلك المناطق وفق الخرائط المتفق عليها في أنقرة 2017/09/08، ودعا الأطراف للإفراج عن المعتقلين كإجراء للثقة. وتم تشكيل لجنة مشتركة (روسية– إيرانية – تركية) لتنسيق عمل قوات المراقبة.

المدخل الثالث: مـــؤتمـــرات مســـار آســـتانا السابع و الثامن و التاسع و سوتشي

I- مـــؤتمـــر آســـتانا الســـابع :

عقدت الجولة السابعة من مسار آستانا في 30-2017/10/31. حيث ركزت المحادثات، على المسائل العسكرية والتقنية، وتتم بموازاة محادثات سياسية في جنيف، و دعا البيان الختامي للدول الضامنة الأطراف المتصارعة إلى الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين، وتسليم جثث القتلى؛ لدعم الثقة فيما بينها. و إنتهى الإجتماع دون التوصل إلى توافق

Retirer le filigrane maintenant

بين الأطراف المشاركة، على إطلاق سراح المعتقلين، وإيصال المساعدات بشكل مستمر في المناطق المحاصرة. وذلك بهدف إنشاء ظروف مواتية للعملية السياسية، ودعم ثابت لوقف إطلاق النار. وأوضح البيان أن الدول الضامنة عن التقدم في مكافحة الإرهاب، والقضاء على داعش، والمنظمات المرتبطة بالقاعدة، بفضل بدء تفعيل مناطق خفض التوتر.

كما إقترحت موسكو تشكيل لجنة صياغة للدستور تتألف من 24 عضوا على النحو التالي؛ نصفهم ممثلين عن الحكومة السورية، فيما تتقاسم النصف الآخر أحزاب معارضة الداخل أو الغير الممولة حكوميا، وممثلين عن المجتمع المدني والعشائر ولم يتطرق الروس الى أي دور للمعارضة الرسمية والممثلة بالإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أو الهيئة العليا للمفاوضات.

II- مـــؤتمـــر ســـوتشي التحضيـــري :

هو إجتماع تمهيدي لقمة الثلاثية في سوتشي في 2017/11/22، حيث إتفقت الدول الضامنة على خطوات عملية نحو حل سياسي، من بينها ست بنود تعتبر أبرز النقاط خلال القمة في مدينة سوتشي الروسية . وخلال مؤتمر صحفي عقب إنتهاء إجتماع الرؤساء. كانت أبرز النقاط المتفق عليها إجراء مؤتمر حوار تشارك فيه جميع المكونات السورية.

وتأتي الإجتماعات السياسية بخصوص الملف السوري، قبل أيام من بدء مفاوضات جنيف، وتزامنا مع محاولات لتوحيد وفد المعارضة السورية في الرياض. كما أن تعزيز وقف إطلاق النار في إطار تخفيف التوتر، حصل على إجماع قادة الدول الثلاث، إضافة إلى زيادة المساعدات للمتضررين من الحرب. وركزت القمة على إعادة الإعمار ونزع الألغام، وقال بوتين، إن الأسد أبلغه بإلتزامه بعملية السلام والإصلاحات الدستورية والإنتخابات الحرة. وإتفق كل من بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني، والتركي رجب طيب أردوغان، على خطوات أولية لإجراء حوار سوري- سوري شامل بناء على قرار الدولي رقم (2245). وأضاف الرئيس الروسي أن الإتفاق شمل تكثيف الجهود للقضاء على الجماعات الإرهابية في سوريا، داعيا جميع الأطراف المعنية لتقديم تنازلات من أجل التوصل لحل سياسي.

أما الرئيس التركي، فصرح في ختام القمة، إنه إتفق مع الزعيمين على إجراء عملية تتسم بالشفافية للتوصل لحل سياسي في سوريا. وشدد على أن الأمر تم وفقا لإجراءات لبناء الثقة بين جميع الأطراف لافتا إلى أن القرارات التي توصلت إليها القمة معلقة على إلتزام النظام والمعارضة السوريين بها. كما أكد أن أنقرة تحرص على إبعاد التنظيمات الإرهابية التي تشكل عائقا أمام الحل السياسي في سوريا. وقال الرئيس الإيراني روحاني، إن المؤتمر سيكون أرضية

Retirer le filigrane maintenant

لدستور جديد، تجري على أساسه إنتخابات حرة وعادلة. عقب القمة أيد النظام السوري الإجماع على عقد مؤتمر وطني سوري، وذلك حرصا على دعم أي عمل سياسي يحترم سيادة وإستقلال ووحدة أراضيها ويسهم في حقن الدم السوري.

III - مـــؤتمـــر آســـتانا الثـــامن :

إنطلقت الجولة الثامنة في 2017/12/2122، من محادثات آستانا، بإقرار وثيقة حول تشكيل فريق عمل خاص لبحث ملف المفقودين والمعتقلين والأسرى. وقال مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف، إن اللجنة ستباشر عملها خلال أسبوعين أو ثلاثة، وستقتصر على ممثلين عن الدول الضامنة لعملية آستانا. كما أعلن المجتمعون في بيانهم الختامي، عن موعد إنعقاد مؤتمر "الحوار السوري" في مدينة سوتشي الروسية، يومي 29 و 30 /2018/01.

و أهم ما نص عليه البيان الختامي، تعبر عن عزمها المشترك في مواصلة تنسيق الجهود لضمان عدم إنتكاس التقدم المحرز في تخفيض العنف. إتفقت الدول الثلاث الضامنة لوقف الأعمال القتالية على تشكيل مجموعتي عمل من أجل المعتقلين والمفقودين، وتبادل الأسرى والجثث، وإزالة الألغام من المناطق التاريخية. وبتقديري ملف المعتقلين كان مقابل سوتشي وبشرط ألا يحضر PKK2 أو PYD . كما أن إختيار الطعمة (رئيس الحكومة السابق) بدلا من العميد أحمد بري (رئيس أركان الجيش السوري الحر) إشارة واضحة لتحول آستانا من مشاورات عسكرية إلى سياسية[1].

IV- مـــؤتمـــر الحـــوار الـــوطني الســـوري– ســـوتشي :

إنطلق مؤتمر الحوار الوطني السوري في 29–2018/01/30، والذي دعت إليه روسيا، وعقد في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، قاطعته المعارضة السورية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، و من أبرز مخرجاته الإتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء إنتخابات ديمقراطية. شارك في المؤتمر مبعوث الأمم المتحدة دي ميستورا، بينما عاد وفد فصائل المعارضة إلى أنقرة بعد رفضه المشاركة، بسبب أن القصف على المدنيين لم يتوقف، كما تم وضع أعلام النظام على لافتات المؤتمر وشعاره. أما الهيئة العليا للمفاوضات السورية، فأعلنت قبل المؤتمر مقاطعته. حيث وضح الناطق بإسمها يحيى العريضي أن مقاطعة المؤتمر تعود لكونه يهدف إلى شرعنة الإحتلال في سوريا والإلتفاف حول مقررات مؤتمر جنيف. وشاركت في المؤتمر شخصيات محسوبة على المعارضة قادمة من القاهرة ودمشق ومنصة موسكو، منهم رئيس تيار بناء الدولة لؤي حسين. وقاطعت عشرات الفصائل المقاتلة منذ البداية،

1– الخالد، مرجع سابق، ص ص.59–77.

Retirer le filigrane maintenant

وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية. كما أعلنت الإدارة الذاتية الكردية عدم مشاركتها متهمة روسيا وتركيا بالإتفاق ضدها. وإختتم مؤتمر سوتشي أعماله ببيان ختامي تضمن النقاط التالية :

1- لجنة دستـــورية: إتفق المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني السوري بسوتشي على إنشاء لجنة للإصلاح الدستوري، تتكون من وفد للنظام السوري ووفد معارض واسع التمثيل، بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقا للقرار الدولي رقم (2254). وتضم اللجنة أيضا خبراء سوريين وممثلين للمجتمع المدني ومستقلين وقيادات قبلية ونساء. وبحسب دي ميستورا ، فإن اللجنة ستضم ممثلين من وفد المعارضة المشاركة في مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة، في إشارة إلى الهيئة العليا للمفاوضات التي قاطعت مؤتمر سوتشي. وصرح أن اللجنة ستصبح واقعا في جنيف، حيث أجريت أغلب محادثات السلام السورية التي تقودها الأمم المتحدة، وكشف أنه سيحدد معايير إختيار أعضاء اللجنة ويختار نحو 50 شخصا من الحكومة والمعارضة وجماعات مستقلة. من جهته، كشف وزير الخارجية الروسي أن اللجنة الدستورية ستعمل في جنيف، وأن الدول الضامنة إتفقوا على دعم دي ميستورا للمضي قدما في العمل على دستور سوريا على أساس نتائج سوتشي.

2- الإنتخابات : دعا البيان الختامي إلى إجراء إنتخابات ديمقراطية، وجاء فيه إن السوريين يملكون وحدهم الحق في إختيار نظامهم السياسي، لكنه لم يوضح ما إذا كان سيسمح للاجئين السوريين بالمشاركة.

كما تضمن البيان في أحد بنوده الـــ 12 أن تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية مع التمثيل العادل على مستوى الإدارة المحلية، من دون تفاصيل عن المقصود بهذه الإدارة المحلية، ونص على الإلتزام الكامل بسيادة دولة سورية، وعلى أن تكون دولة غير طائفية تقوم على التعددية السياسية، وعلى بناء جيش وطني قوي وموحد. ولم يتطرق البيان الختامي إلى مصير الأسد، بما يعكس عموما موقف وفود النظام التي طالما رفضت بحث مصير الأسد في مفاوضات جنيف، وأكدت أن ذلك أمر يحدده الشعب عبر الإنتخابات. كما صدق المؤتمر على03 وثائق في بيانه الختامي، تسلم إلى مبعوث الأمم المتحدة دي ميستورا لمواصلة العمل بها. وذلك كما أعلن ألكسندر لافرونتيف مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا. و في الأخير، فإن أهم ما صدر عن المؤتمر هو الدعوة لتشكيل لجنة دستورية، وتقديم لائحة من 150 مرشحا.

V- القـــمة الثلاثيـــة في أنقـــرة :

عقدت القمة الثلاثية في 2018/04/04، شارك في القمة من الجانب التركي، رئيس الأركان، و زير الخارجية، وزير الطاقة، و وزير الدفاع. وأعلن البيان المشترك ، رفض كل المحاولات الرامية لخلق واقع ميداني جديد في سوريا

Retirer le filigrane maintenant

تحت ستار مكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أن قمة الرؤساء الثلاثة، بحثت التطورات التي شهدتها سورية منذ القمة الثلاثية الأولى التي إنعقدت العام الماضي في مدينة سوتشي الروسية، ولفت إلى للإسهامات الإيجابية لمسار أستانة في إيجاد حل للأزمة. وأكد البيان أن صيغة آستانا هي أكثر مبادرة دولية فعالة من ناحية المساهمة في ترسيخ السلم و الإستقرار عبر تسريع عملية جنيف، والمساعدة على خفض وتيرة العنف في عموم سوريا، و شددوا على مواصلة التعاون الفعال فيما بينهم بهدف إحراز تقدم في المسار السياسي وفقا للقرار الدولي رقم (2254)، وتحقيق هدنة دائمة بين أطراف النزاع، كما أصروا على التصدي للأجندات الإنفصالية في سوريا.

VI- مـــؤتمـــر آســـتانا التـــاسع :

إنطلقت الجولة التاسعة من مسار آستانا في 9-2018/05/14، وهي التسوية السياسية على الطريقة الروسية. وحضر وفد المعارضة السورية الذي يتألف من 24 عضوا برئاسة الرئيس السابق للحكومة السورية المؤقتة أحمد طعمة. وشارك في المؤتمر وفود الدول الضامنة في المؤتمر، بالإضافة لوفدي الأمم المتحدة والصليب الاحمر والأردن بصفة مراقبين، في حين تغيبت الولايات المتحدة عن الحضور لأول مرة. لقد تزامن عقد الإجتماع مع حلقة تهجير جديدة جنوبي دمشق وريف حمص الشمالي، بعد أيام قليلة على أكبر عملية تهجير قسري في سوريا في غوطة دمشق الشرقية، الأمر الذي رحب به مبعوث الرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية ألكسندر لافرينتيف، بقوله، إنضمت منطقتان من مناطق خفض التصعيد إلى المصالحة الوطنية، قاصدا الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي. و في هذا السياق، شدد الضامنون على تهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

ولقد أجلت الدول الضامنة بحث تشكيل اللجنة الدستورية إلى إجتماع آستانا 10 المقبل الذي سيعقد في سوتشي . ولقد أكد البيان الختامي على إلتزام الضامنين مواصلة الجهود المشتركة التي تهدف إلى تعزيز عملية التسوية السياسية من خلال تسهيل تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وعقد مشاورات من أجل تهيئة الظروف لتسهيل بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن. والقيام بهذه الإجتماعات على أساس منتظم، وإسترشد البيان بالقرار الدولي رقم(2254) لتشكيل اللجنة الدستورية.

وتبقى مسألة قتال التنظيمات الإرهابية أبرز التحديات أمام الضامن التركي في إدلب، خصوصا مع عدم تحديد البيان للفصائل والأفراد والجماعات المرتبطة ب " القاعدة " أو" داعش".

Retirer le filigrane maintenant

المدخل الرابع: مـــؤتمـــرات مســـار آســـتانا العاشر و الحادي عشرو الثاني عشر و الثالث عشر

I- مـــؤتمـــر آســـتانا العـــاشر:

عقد المؤتمرفيسوتشي يوم 30-2018/07/31، وصل وفد المعارضة، برئاسة أحمد طعمة، ومشاركة العسكريين عن فيلق الشام، و ممثلا للجنة الإعلامية .كما يضم الوفد ممثلين مدنيين، و الإئتلاف الوطني السوري، في حين يشارك النظام بوفده السابق. وترأس الوفد التركي مستشار وزارة الخارجية التركية، والوفد الروسي مبعوث الرئيس الروسي الخاص بشؤون التسوية في سورية ألكساندر لافرنتيف، أما الوفد الإيراني مساعد وزير الخارجية.إلى جانب حضور مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية دي مستورا، وسيطرح اللجنة الدستورية على الدول الضامنة. في حين رفضت الولايات المتحدة الدعوة الروسية للحضور بصفة مراقب.

أكدت الدول الضامنة في محادثات آستانا على إنهاء الحرب، وإعادة النازحين واللاجئين، ورفض الأجندات الانفصالية. وشملت المسودة أيضا إتفاق الدول الضامنة على إستكمال جهود بناء الثقة بين الأطراف السورية بما فيها قضية المعتقلين. وأكدت مسودة البيان على الوقوف ضد الأجندات الإنفصالية، الهادفة إلى تقويض سيادة سوريا والدول المجاورة. كما دعت دول العالم لزيادة مساعداتها إلى سوريا. ولم تتطرق بنود البيان الختامي إلى مصير محافظة إدلب في الأيام الماضية بشكل دقيق، ولكن قال المتحدث بإسم وفد فصائل المعارضة إلى أستانة، أيمن العاسمي: إن مخرجات آستانا 10 نصت على أن يمدد اتفاق إدلب بشكل أوتوماتيكي عند إنتهائه، لكن مع ضرورة توقف الطائرات دون طيار التي تطلق من المناطق المحررة بإتجاه حميميم. فالملفات المطروحة هي(المعتقلين– اللاجئين– اللجنة الدستورية).

II- القـــمة الثلاثيـــة في طهـــران :

إنطلقت هذه القمة في طهران 2018/09/07، بمشاركة كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيريه الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني. صرح الرئيس الإيراني عن دور الإجتماعات في حل المسألة السورية، ومسار آستانا، التي ساهمت في تقليل الإشتباكات. وبحث الزعماء في القمة الثلاثية، الأزمة السورية بكامل تفاصيلها، وآخر المستجدات. و في مقدمتها الأوضاع في محافظة إدلب، والخطوات الواجب إتخاذها من أجل تحقيق الإنتقال السياسي في سوريا. ولقد عقدت القمة بالتزامن مع إجتماع بمجلس الأمن حول الوضع في سوريا دعت إليه الولايات المتحدة.

Retirer le filigrane maintenant

قال الرئيس أردوغان، أنه يجب علينا إظهار إرادة مشتركة لحل قضية إدلب عبر التمسك بروح آستانا، وهذه الإرادة المشتركة ستساهم في تحقيق الوحدة السياسية لسورية وحماية سيادة أراضيها، وإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة. لقد سعينا منذ البداية إلى إيقاف العنف على الأرض، وتحسين الأوضاع الإنسانية وفتح الآفاق نحو مرحلة حل سياسي. كما إننا نتفهم المخاوف الأمنية لروسيا وإيران من وجود إرهابيين في إدلب ونحن نشعر بذات المخاوف. لكن إدلب وبعض المناطق المشابهة تحتاج إلى صبر في التعامل ونحن مستعدون لذلك. وشدد الرئيس التركي على أن إعلان وقف إطلاق النار في إدلب سيكون أحد أهم الإجراءات التي إتخذتها القمة.

III- مـــؤتمـــر المجمـــوعـــة المصغـــرة في جنيـــف :

عقد هذا المؤتمر في جنيف في 2018/09/14، وكشفت وثيقة التي طرحتها المجموعة المصغرة عن بنود لإيجاد حل في سوريا، أهمها قطع العلاقات مع إيران، وإجراء إصلاحات دستورية، وتعديل صلاحيات رئيس النظام بشار الأسد. وتضم الدول المؤيدة للوثيقة كلا من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والسعودية ومصر والأردن، ضمن ما بات يعرف بالمجموعة المصغرة. وشدد البند الأول على تشكيل لجنة دستورية، برعاية أممية بمشاركة جميع القوى السياسية، لمناقشة الإصلاحات الدستورية، وإجراء إنتخابات رئاسية بإشراف أممي.

كما وضعت الوثيقة على عاتق الأمم المتحدة تطوير لوائح ناخبين كاملة وحالية وفقا لمعايير دولية تسمح لجميع السوريين داخل وخارج سوريا المشاركة في الإنتخابات والإستفتاءات.

كما طرحت الوثيقة إستقلالية القضاء وإصلاح قطاع الأمن وإعتماد مبدأ اللامركزية، وأشارت إلى وقف رعاية النظام للإرهاب ومنع إمتلاكه لأسلحة دمار شامل، وضمان إستقلالية المؤسسات الحكومية والإقليمية. وتزيل البنود القيود الحواجز التي تمنع السوريين في الداخل واللاجئين من الترشح للمناصب الحكومية وكذلك لإنتخابات الرئاسة، وتعطي رئيس النظام بشار الأسد الحق في الترشح، رغم حديثها عن ضرورة تحقيق العدالة الإنتقالية والمساءلة عن جرائم الحرب.

و أكدت الوثيقة أن المجتمع الدولي لن يساعد في إعادة إعمار سوريا دون التوصل لعملية إنتقال سياسي ذات مصداقية وفق القرار الدولي رقم(2254). وإجتمعت في جنيف شخصيات من المعارضة السورية مع المبعوث الأممي دي مستورا لمناقشة تشكيل اللجنة الدستورية، وسبق ذلك لقاء بين المعارضة ومسؤولين أميركيين ناقشوا خلالها وثيقة المجموعة المصغرة.

Retirer le filigrane maintenant

IV- مـــؤتمـــر آســـتانا الحادي عشـــر:

إنطلقت الجولة الحادية عشرة من آستانا في 28-2019/04/29، بحضور وفود عن الدول الضامنة إضافة إلى وفدين يمثلان النظام والمعارضة، كما يشارك المبعوث الأممي دي مستورا والأردن بصفة مراقب. وقد تم مناقشة وقف النار في أدلب، وموضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، إضافة إلى اللجنة الدستورية، وفق التصريحات الروسية، لكن مصادر في المعارضة أكدت أنها تولي موضوع المعتقلين أهمية قصوى، وربطت بين موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين بضمان إنتقال سياسي وفق قرارات الأمم المتحدة ومسار جنيف.

وأكد عضو الإئتلاف السوري ياسر الفرحان، أن تثبيت وقف إطلاق النار في إدلب يعد أولوية في الجولة الحالية. ووضع آليات لضبط أي تجاوز والإنتهاكات المستمرة من قبل النظام، وشدد على أهمية الدفع بملف المعتقلين الذي تصدر مطالب المعارضة منذ الجولة الأولى، مشيرا إلى أن هذه الملف تحرك أخيرا بعد عملية إفراج متزامن لأسرى ومعتقلين عند الطرفين لتثبت قدرة روسيا وتركيا على التأثير في النظام والمعارضة للمضي في خطوات أوسع. وأكد على أولوية إطلاق سراح المعتقلين الموجودين في سجون النظام وفتح السرية منها أمام المنظمات الدولية لضمان حمايتهم حتى يتم الإفراج عنهم، أما بخصوص اللجنة الدستورية، فإن النظام مازال يرفض الموافقة على الثلث المنجز من قبل الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرارالدولي رقم (2254) [1].

إختتمت الجولة دون التوصل إلى أي إتفاق حول اللجنة الدستورية. وذكر البيان أن " المبعوث الخاص دي ميستورا صرح، أن الدول الضامنة أخفقت في تحقيق أي تقدم ملموس في تشكيل لجنة دستورية سورية . كمايأسف بشدة لعدم تحقيق تقدم ملموس للتغلب على الجمود المستمر منذ 10 أشهر في تشكيلها. وأضاف " كانت هذه المرة الأخيرة التي يعقد فيها إجتماع في آستانا عام 2018، ومن المؤسف بالنسبة للشعب السوري أنها كانت فرصة مهدرة للإسراع في تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة يشكلها سوريون، ويقودها سوريون، وترعاها الأمم المتحدة[2].

وجاء في البيان الختامي على ضرورة مواصلة الجهود للقضاء على تنظيمي (داعش) وجبهة النصرة الإرهابيين والجماعات المرتبطة بهما. وأكد البيان رفض جميع المحاولات لإنشاء حقائق جديدة على الأرض في سورية بذريعة محاربة الإرهاب فيها، ورفض الأجندات الإنفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة ووحدة الأراضي السورية.

1- الخالد، **مرجع سابق**، ص ص.77-89.

2- عدنان أحمد، عبد الرحمن خضر،" **آستانا 11: فشل التوصل لاتفاق بشأن اللجنة الدستورية السورية وتقدم بملف المعتقلين**"، **العربي الجديد**، ت ت.2018/11/29، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 19:18، **https://www.alaraby.co.uk**

Retirer le filigrane maintenant

وشدد البيان على ضرورة التطبيق الكامل للتفاهم بخصوص إدلب والمنطقة منزوعة السلاح، مع التأكيد على أنه لا يمكن أن تكون منطقة "خفض التصعيد" في إدلب تحت أي ظرف تقويضا لسيادة وإستقلال ووحدة الأراضي السورية. معربا عن القلق حيال الإنتهاكات المستمرة لنظام وقف الأعمال القتالية هناك. كما أدان البيان أي إستخدام للسلاح الكيميائي في سوريا. وطالب بالتحقيق بالإنسجام مع إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وجدد البيان إلتزام الدول الضامنة بتكثيف الجهود لتشكيل لجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن. وأن تتمتع بدعم الأطراف السوريين بالتوافق مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. كما أشار البيان إلى أهمية مواصلة الجهود الهادفة إلى مساعدة السوريين على إستعادة حياتهم الطبيعية، و زيادة المساعدات، وتأمين عودة المهجرين، وتكثيف الجهود حول حل مسألة المخطوفين والمفقودين[1].

V- مـــؤتمـــر الحـــوار الســـوري– الســـوري في الـــرقـــة :

إنتهى مؤتمر الحوار السوري- السوري، الذي إنعقد في بلدة عين عيسى بمحافظة الرقة في 28-2018/11/29، والذي دعا إليه مجلس سورية الديمقراطية "مسد"، بتقديم رؤية لحل الأزمة السورية أساسها دعم التفاوض بين المعارضات والنظام على الأراضي السورية، وليس في أي مكان آخر، ودعا في بيانه الختامي إلى ضمان مشاركة جميع السوريين في العملية السياسية واللجنة الدستورية وبدون إقصاء. وشاركت قوى كثيرة وشخصيات عديدة في مؤتمر الحوار السوري– السوري، دعت إلى مواجهة الإستبداد، محاربة كافة أشكال التطرف، خروج قوى الإحتلال من سوريا، إستقلالية إرادة السوريين في تقرير مصيرهم. لقد تم توجيه دعوة خطية إلى منصة القاهرة، لكنها إعتذرت عن الحضور بحجة تشكيل اللجنة الدستورية، وإلى منصة موسكو. وإستجابت04 شخصيات منها ينتمون إلى حزب الإرادة الشعبية، أما منصة الرياض وهيئة التفاوض. فتم إرسال دعوات خطية لشخصيات بشكل فردي لكنهم إعتذروا لوجود حسابات خاصة بهم.

ولقد قال رياض درار الرئيس المشترك ل مسد: باقي منصات المعارضة تدعو النظام للحوار في الخارج، أما نحن نستطيع التفاوض مع النظام في دمشق ولدينا قوات عسكرية على الأرض تحمي قرارنا ومكتسباتنا. ودعا البيان ممثلي النظام والمعارضات ومنظمات المجتمع المدني، للإنفتاح على التفا وض الفعلي، لأن الحل السياسي هو بين السوريين بإطار من المسؤولية والجدية والذهنية المنفتحة[2].

1– " البيان الختامي لـــ أستانا 11.. الملفات الرئيسية ماتزال عالقة"،" البيان الختامي لإجتماع أستانا "، سناك سوريا، ت ت.2018/11/29، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 19:54، https://snacksyrian.com

2– الخالد، مرجع سابق، ص ص.89،90.

Retirer le filigrane maintenant

VI- القـــمة الثلاثيـــة في ســـوتشي :

عقدت القمة الثلاثية الرابعة من نوعها، في 14-2019/02/15، في مدينة سوتشي جنوبي روسيا حول سوريا بين الرؤساء الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان. ولم يتمكنوا من التوصل إلى حلول للنقاط الخلافية بشأن الملف السوري. لا سيما في ما يتعلق بموضوع إدلب واللجنة الدستورية والمنطقة الآمنة وغيرها، في ظل سعي روسي سبق القمة لتحصيل تنازلات من أنقرة في ملف اللجنة الدستورية مقابل التراجع عن التلويح بعملية عسكرية ضد إدلب[1]. إن القمة لم تتوصل إلى حل الخلافات القائمة، بل جرى تأجيلها للقاء آستانا المقبل في أفريل2019، مع تأكيد كل منهم على مواقفه السابقة، على الرغم من محاولة إشاعة جو من إتفاق الحد الأدنى. فبوتين أعاد موقف بلاده "بضرورة القضاء على بؤرة الإرهاب في إدلب"، أما روحاني فأكد أن النظام السوري هو الذي يجب أن يحكم سوريا بما في ذلك إدلب، في وقت كان فيه أردوغان يتحدث عن عدم توفر السرعة المطلوبة لتشكيل لجنة صياغة الدستور في سوريا. ويذكر أنه قبيل القمة الثلاثية، عقدت لقاءات ثنائية بين كل من الرؤساء على حدى.

وإنتهت قمة سوتشي بإصدار بيان ختامي مشترك جاء عاما، بتأكيد "إتفاق الزعماء على تنسيق الجهود لإحلال الأمن والاستقرار في مناطق شمال شرق سوريا". و محاربة الإرهاب، مع تكثيف الجهود لتطبيق إتفاق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب. وتضمن البيان اعتبار أن "سحب الولايات المتحدة قواتها من سورية سيعزز الأمن والاستقرار". وأفاد البيان بأن اللقاء المقبل في أستانة حول سوريا سيعقد في شهر إبريل المقبل. كما شدد البيان على ضرورة تكثيف الجهود لإطلاق عمل اللجنة الدستورية في سورية في أقرب وقت. ونوه الرؤساء الثلاثة بأهمية تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين.

VII- مـــؤتمـــر آســـتانا الثاني عشـــر:

إنطلقت المفاوضات في 25-2019/04/27، في العاصمة الكازاخية نور سلطان (أستانا سابقا)، بحضور ممثلي البلدان الثلاثة الضامنة، ووفدي الحكومة والمعارضة في سوريا، فضلا عن المبعوث الدولي جير بيدرسون، الذي يحضر مع ممثلي الأردن بصفة مراقب. إختتمت الجولة الثانية عشرة، وسط إستمرار تلميحات النظام السوري وحليفه الإيراني بشن عمليات عسكرية على محافظة إدلب شمال سوريا.

1- " قمة سوتشي: ترحيل الخلافات حول سورية"، العربي الجديد، ت ت.2019/02/15، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 20:12، https://www.alaraby.co.uk

Retirer le filigrane maintenant

وأكد البيان الختامي أهمية الإلتزام بالسيادة الوطنية لسوريا، والوقوف في وجه جميع المخططات الإنفصالية في سوريا، والتشديد على أن الحل في سوريا لن يكون إلا سياسيا، والعمل على الإسراع في العمل على تشكيل اللجنة الدستورية، داعمين عمل المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون. ولم يأت الإجتماع بأي جديد عبر بيانه الختامي الذي تضمن 14 بندا، بإستثناء الإدانة لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالإعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل .

ومع نهاية الإجتماع إستمر تأكيد وفد المعارضة العمل بجدية للوصول إلى حل نهائي بخصوص الوضع في إدلب ومحيطها، وبحسب تصريح من وفد المعارضة، فقد أكد أهمية ملف إدلب من خلال العمل على خلق بيئة آمنة خالية من القصف، تمهيدا للعمل على الحل السياسي. كما حاول الخروج بصيغة توافقية حول الوضع في إدلب، يتم من خلالها توقف القصف على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. على الطرف الآخر، إستمرت محاولات وفد النظام السوري تأكيد ضرورة الحل العسكري في منطقة إدلب بحجة القضاء على هيئة تحرير الشام التي تسيطر على معظمها، في ظل تماشي من الوفد الروسي مع رؤية النظام بإعتماد الحل العسكري، وتأييد من الوفد الإيراني لذلك.

ومع نهاية الإجتماعات، بدت بوادر إنفراج في ملف إدلب بعد الإتفاق على تفعيل دوريات مشتركة روسية وتركية لمراقبة التهدئة في المنطقة، مع تلميحات من قبل المبعوث الروسي ألكسندر لافرنتييف حول إستمرار القصف على إدلب وما حولها الذي يستهدف التنظيمات الإرهابية، على حد وصفه. وحمل رئيس وفد النظام بشار الجعفري خلال تركيا مسؤولية الأوضاع التي يشهدها الشمال السوري، من خلال دعمها للإرهاب في تلك المنطقة.

وقد تم الإتفاق خلال جلسات المؤتمر على عدة نقاط، كان أهمها اللجنة الدستورية التي بقيت عالقة حتى الساعات الأخيرة، حيث تم الإتفاق على 144 إسما، يتقاسمها النظام والمعارضة السورية، والأمم المتحدة، فيما تم تأجيل الإعلان عن اللجنة حتى وقت لاحق، بسبب الخلاف الذي تركز حول ستة أسماء بين وفدي النظام والمعارضة، حيث ستكون المقاعد المرجحة لأي قرار يتخذ في إعداد الدستور الجديد لسوريا. أما ملف المعتقلين، فقد رحب بعمليات الإفراج عن المعتقلين التي تمت في نوفمبر 2018، وتلك التي تمت العام الجاري بوصفها خطوة نحو الأمام في سبيل خلق بيئة مناسبة للحل السياسي. مع التأكيد على إيصال المساعدات، وتهيئة البيئة المناسبة لعودة اللاجئين السوريين من خارج البلاد، وتسهيل العودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا[1].

1-"آستانا **12** ينهي إجتماعاته.. ولاجديد"، **الجزيرة**، ت ت، 2019/04/27، أطلع عليه في: 2019/06/12، على الساعة: 20:02، **https://www.aljazeera.net**

Retirer le filigrane maintenant

VIII - مـــؤتمـــر آســـتانا الثالث عشـــر:

عقدت الجولة الثالثة عشر من مسار آستانا في01-2019/08/02، وإستعرضت المحادثات الحالة في منطقة "خفض التصعيد" في إدلب، وأكدت الأطراف على ضرورة تهدئة الأوضاع في المنطقة من خلال تنفيذ جميع الإتفاقيات المتعلقة بإدلب، ومنها إتفاق سوتشي الموقع في سبتمبر 2018. وجاء في البيان الختامي لمحادثات "أستانة 13"، الجمعة، إنه تم بحث الوضع في منطقة إدلب والتأكيد على ضرورة "خفض التصعيد" على الأرض والتنفيذ الكامل للإتفاقات حولها. ونص البيان أنه نأسف للخسائر في صفوف المدنيين، وإتفقت الدول الضامنة على إتخاذ تدابير ملموسة بناء على الإتفاقات السابقة لضمان حماية السكان المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي، فضلا عن أمن الأفراد العسكريين التابعين للبلدان الضامنة، الموجودة داخل منطقة التصعيد في إدلب وخارجها.

وناقشت الدول الضامنة، بحسب البيان، الوضع في شمال شرقي سوريا ورفضت كل المحاولات لإيجاد "واقع جديد على الأرض بذرائع مكافحة الإرهاب"، بما في ذلك "مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة"، وأعرب البيان عن عزم الدول على الوقوف في وجه الأعمال "الإنفصالية" الرامية لـــ"تقويض السيادة السورية وتهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة". كما أكدوا المشاركون إستعدادهم لتسهيل عقد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، كما عقدت الأطراف المشاركة مشاورات مفصلة مع ممثلي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، جير بيدرسن، بشأن الإنتهاء من تشكيل وإطلاق اللجنة الدستورية في جنيف. ودعت الأطراف إلى زيادة المساعدات ، ومن ضمنها إستعادة البنية التحتية الأساسية في المناطق السورية وإزالة الألغام، وناقش الأطراف فكرة عقد مؤتمر دولي للمساعدة الإنسانية في سوريا. كما دعت إلى تسهيل العودة الطوعية للاجئين السوريين والنازحين داخليا إلى أماكن إقامتهم، بالإضافة إلى ترحيبها بمشاركة وفدي لبنان والعراق، بصفة مراقب، في المحادثات. وأكد البيان الختامي أن العملية السياسية بما يتماشى مع القرار الدولي رقم (2254) مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي هي الخلاص[1].

1- "بيان أستانة 13 الختامي: تنفيذ سوتشي؟"، المدن، ت ت،2019/08/02 ، أطلع عليه في: 2019/08/15، على الساعة: 08:55، https://www.almodon.com

Retirer le filigrane maintenant

خاتمة الفصل الثاني:

أخذت الأزمة السورية منعطفا خطيرا منذ نهاية 2011، حيث بدأت إرهاصات الأزمة السورية داخلية ثم سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي، تهيمن عليها المصالح الإستيراتيجية. والتي تدخلت في الأزمة وأثرت على مساراتها. وتعود تعقيدات الوضع السوري إلى طبيعة بنائه الصراعي، الذي يتأسس على ثلاث تتفاعل فيه بوضوح ثلاث مستويات، فالمستوى المحلي السوري للصراع بتعقيداته وحساباته الذي تنخرط فيه قوى سياسية وطائفية وجهوية متباينة ومصالح إقتصادية نافذة. إلى المستوى الإقليمي من صراع أساسي على سوريا بين إيران، وتركيا، و السعودية وتحالفها مع بعض فصائل معارضته السلمية والمسلحة. ويظهر المستوى الثالث في الشد والجذب الدوليين بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية.

أما إدارة الأزمة السورية من منطلق المسارات المتعددة، والعديد من المراحل والمحطات التي كانت محض صراع للأطراف المنقسمة، حيث قد عاد للواجهة من جديد عملية بروز تكتلات وأحلاف تشكل إمتدادا للوضع في الحرب الباردة، كما وجدت تلك الأطراف في الميدان عدم جدوى المسار السياسي في ظل هذا الإستقطاب الحادث– وربما قد ساهمت في إطالة أمد الأزمة–، ويعطي مؤتمرات أستانا والرياض وجنيف وسوتشي فكرة عن مدى الإنقسام الحاصل. وعلى الرغم من وضع إطار أممي عام لخريطة طريق التسوية السياسية للأزمة بصدور القرار رقم 2254، إلا أن التسوية الفعلية لم تنضج مقوماتها المرتبطة بتوافق المصالح الإقليمية والدولية التى لازالت متعارضة إلى حد كبير؛ فهناك تعقيدات متعددة المستويات لاتزال تمثل جملة من العثرات التى بإمكانها جعل أى حراك دبلوماسى تجاه الصراع السورى مجرد نصوص وبنود غير قابلة للتحول إلى واقع فعلى.

وأقر دي ميستورا، في إحاطته الأخيرة أمام مجلس الأمن الدولي بفشله في تشكيل لجنة لصياغة دستور في سوريا، مشيرا إلى أن "السلال الأربع" قد تمثل أساسا لحل الأزمة السورية. وقال ميستورا: "لقد أتميت في منصبي كمبعوث خاص 4 أعوام وأربعة أشهر، ما يعادل تقريبا طول الحرب العالمية الأولى، والشعب السوري عانى من الصراع لأكثر من سبعة أعوام ونصف، أي أطول من الحرب العالمية الثانية". وأضاف "هذا الصراع كان ولا يزال يمثل مأساة للسوريين، لقد كان صراعا قذرا وحشيا وفظيعا، ولم تفلح جهودي ولا جهودكم ولا الجهود التي بذلها أي كان في إنهاء منطق الحرب السائد. ولكن نأمل في أن نقترب كثيرا من تحقيق ذلك "[1].

1-"خلفا لدي ميستورا.. المبعوث غير بيدرسون يبدأ اليوم أولى مهامه"، شبكة شام، ت ت.2019/01/07، أطلع عليه في: 2019/06/07، على الساعة: 18:44، **http://www.shaam.org**

Retirer le filigrane maintenant

الخاتمة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الخـاتمــة:

شهدت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها، كوكبة من أنماط الأزمات، حيث مثلت أحد المكونات الرئيسية لتطور السياق التاريخي للبشرية. و مع تطور المجتمع الدولي، و ما ينطوي عليه من توترات و أزمات و نزاعات، وحروب خاصة في منطقة قوس الأزمات. يتضح لنا خطورتها على السلم و الإستقرار الدوليين، بإعتبار أن ظاهرة الأزمات يمكن أن ترفع مستوى الصراعات من نطاقها المحدد إلى دوائر أكبر و أوسع نطاقا. لذلك شكلت و لا تـزال على مـر العصـور تهـديـدا واضحا للإستقـرار و إخـــلالا بالأمــن و السـلم الـدوليـيــن.

وأضحت ظاهرة الأزمات الدولية الأكثر تعقيدا في المجتمع الدولي، و تاريخ العلاقات الدولية يزخر بالكثير من الأزمات التي تضمنت إحتمالا كبيرا بنشوب الحرب، و كثيرا ما أدت إلى الحرب، بسبب تعدد أبعادها و تداخل مسبباتها و تنوع مصادرها، إلى جانب تشابك تفاعلاتها وتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف. كما أن وجود ملامح وخصائص مشتركة في تطبيقات الأزمة الدولية، لا ينفي حقيقة أن لكل أزمة خصائص وسمات تنفرد بها وتميزها عن غيرها، حيث لا وجود لشكل واحد لكل الأزمات الدولية، و بالتالي طريقة إدارتها.

إن الأزمة الدولية ظاهرة تحدث بشكل متكرر في العلاقات الدولية نتيجة لتزايد التفاعلات والعلاقات بين وحدات النظام الدولي، مما يؤدى إلى تعقيدها وتشابكها وفق نموذج أصبح معه من الصعوبة تلافي حدوث حالات من الخلاف والتباين و ربما التنـاقض بين مصالح الأطراف الفاعلة، و إختـلاف موازين القوى فيما بينها. وهذا يؤدي إلى نشوب أزمات بشكل متواتر، تأثر على علاقات التعاون بين الدول، كما تنخرط في سياسة التحالفات.

كما يأتي الإهتمام بدراستها من منطلق كونها تشكل خطرا وتهديدا على المصالح العليا في الدول الأطراف الفاعلة في الأزمة، حيث تتبلور حاجة ماسة لإحتـواء تلك الأزمات كمسألة ضرورية، من خلال إدارتها بطريقة تضمن الحفاظ على المصالح والأهداف. لأن إستمــرار تصاعدها و توسع داوئــر الصراع، و ما تفرزه من تهديدات لا تمـاثلية، سوف تنعكس مباشرة على إستقـرار النظام الدولي والسلم والأمن الدوليين.

وهكذا أصبحت إدارة الأزمات الدولية بسوابقها التاريخية، تستند لقواعد و أصول علمية ضمن سياق سير العلاقات الدولية، ويعنى بتدريسها الكليات و المعاهد المتخصصة. و علينا أن ندرك من المنظور النظري و العملي، أن إدارة الأزمات الدولية في عملية ديناميكية، تتعرض لتغييرات و تحولات العلاقات الدولية، و تخضع لإستيراتيجيات عمل جديدة أساسها التفاوض و المساومة، وتأثيرها الواضح على التطورات الميدانية، و هندستها السياسية على واقع

Retirer le filigrane maintenant

الخـــاتمـــة:

الأزمات الدولية. لذلك شكلت من أهم الموضوعات في مجال العلاقات الدولية من الناحية النظرية، أو إدارتها من الناحية التطبيقية.

وتتجلى أهمية إدارة الأزمات الدولية في ظل تصاعد و تعدد الأزمات على إختلاف أشكالها و مظاهرها، سواء ما تعلق الأمر منها بأزمات أفرزها الواقع العربي المأزوم بمشاكله السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، أو ما تعلق بأزمات مفتعلة تنطوي على مؤامرات و تدخلات أجنبية.

و في سياق تناول الأزمة السورية يظهر نمط إدارة الأزمة لا حلها، حيث تمر بمنعطف تحولي دولي يقوم على مبدأ تقاسم النفوذ الذي يحفظ توازن القوى، نسبيا، بين الدول الإقليمية و الدولية الفاعلة. لكن في ذات الوقت حول سوريا بالفعل إلى ساحة حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية و الدولية.

إن ما يجري في سوريا الآن مرده عاملان، داخلي ناجم عن تراكمات البيئة الداخلية، وخارجي يتمثل في تقاطع و تضارب مصالح القوى الإقليمية و الدولية. فالتحولات و التطورات في مسار الأزمة لم تكن منفصلة عن بعضها، وكما لم تحدث بشكل مفاجئ أو جذري فحسب، بل كان لها سياقها البنيوي الذي ساهم في حدوث هذه التحولات منذ بداية الأحداث. و أصبحت أزمة صراع نفوذ بين هذه القوى الدولية والإقليمية.

وأدت المعطيات الميدانية لصالح النظام السوري منذ التدخل الروسي إلى تغير في التوازنات العسكرية والسياسية في سوريا، وإذ أصبحت روسيا مهيمنة بشكل كبير على إدارة الأزمة السورية، إلى جانب الفاعلين الإقليميين– تركيا وإيران– كمؤثرين، إلى الإنسحاب الأمريكي عسكريا وسياسيا من الملف السوري بعد القضاء على تنظيم الدولة و إنحساره، الأمر الذي أضعف دور المجتمع الدولي وحضوره في مسارات التسوية السياسية.

وإنعكست هذه المعادلات بشكل واضح على المعارضة السياسية، والتي إستندت بشكل كامل تقريبا إلى الدعم الدولي والإقليمي، خاصة وأنها تملك القليل من التأثير على المجريات الميدانية في المناطق الخارجة عن سيطرة المعارضة. حيث فشلت هيئة التفاوض السورية في التفاوض مع النظام، وإنحسر دور الإئتلاف الوطني بشكل متزايد.

إضافة إلى ذلك المسار الحربي والكارثي والمأساوي، و الذي تخللته المسارات التفاوضية الطويلة والمضنية والمعقدة أيضا، و جسد عمق الأزمة ومثل إنعكاسا لهذا الصراع. بدءا من أولى المبادرات المطروحة إلى مسار جنيف برعاية أممية والتي لم تتمخض عنه أي نتائج ملموسة على الأزمة و التي أقرت السلال الأربع – تأسيس نظام حكم

Retirer le filigrane maintenant

الخـاتمــة:

جديد، صياغة دستور جديد، إجراء انتخابات، مكافحة الإرهاب- بالتوازي مع مسار آستانا و سوتشي برعاية الدول الضامنة الثلاث – روسيا و تركيا و إيران- و بدرجة أكبر روسيا التي عملت على فرض هذا المسار على أرض الميدان. وقد تأتى عنه بعض النتائج المحدودة خاصة ما تعلق بمناطق خفض التصعيد نسبيا في البعض منها، وتوافقات مؤقتة حول وقف إطلاق النار في ظل إنتهاك المستمر لذلك، و تجنبه الخوض في قضايا الإنتقال السياسي و مصير الأسد و إعادة الإعمار. و إطلاق تشكيل اللجنة الدستورية التي وصفت بالتقدم البطئ و الصعب.

إن واقع الأزمة السورية الراهنة، التي تنحسر فيها العمليات القتالية، وتتراجع قوى الأزمة ميدانيا، في حين يواجه النظام تحديات سياسية وإقتصادية ودبلوماسية لم يشهدها من قبل. ولا شك في أن تلك المتغيرات المتزامنة مع دخول الأزمة في مرحلة جديدة في عامها التاسع؛ الإنتقال إلى مرحلة أخرى يتعين التعامل معها بأدوات مختلفة ووسائل مغايرة، حيث يتحول المشهد السياسي للأزمة من مرحلة الهدم إلى مرحلة بناء، و ذلك على وقع إنحسار العمليات القتالية، وإنهماك القوى الفاعلة في وضع البنى التحتية للتشكل البنيوي.

من الصعب توقع ما سيحدث في المستقبل، خاصة في وضع معقد ومركب كما هو في الأزمة السورية، ولقد أثبتت السنوات الأخيرة أن تدخلات الأطراف الفاعلة في التسوية السياسية، تشرف عليها الدول التي أججت الصراع، و عقدت الأزمة وأدارتها وأطالت أمدها، وقد تتضمن هذه التسوية تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ متعددة، تتحكم بكل منها دولة إقليمية أو دولية، ولم يعد للسوريين –نظاما ومعارضة– أي سلطة على أي منطقة في البلاد. هذا التقسيم الذي قد يتحول ضمن التسوية السياسية إلى تقسيم رسمي، كمثل إعلان نظام فيدرالي ومناطق حكم ذاتي قد يكون لكل منها قوانينها وإدارتها وسياستها. وساحة لخلق نفوذ وفرض هيمنة ليس فقط للدول الكبرى إنما لدول اقليمية حالمة وطامحة للتوسع، ولا يهمها مأساة الشعب السوري.

إن سوريا اليوم تمتلك كل صفات الدولة الفاشلة، وحتى لو توقفت العمليات العسكرية، فإن الإنقسام السياسي والمجتمعي لن يشفى في عقود. أما الإستقرار قد يتحقق في الكثير من المناطق، لكنه سيأخذ شكله القمعي القهري، لكن الإستقرار الفعلي يصعب ترسيخه. وذلك لأسباب أمنية والصراعات السياسية، والفساد والتمييز الطائفي وغياب العدالة الإجتماعية. فما شهدته سوريا خلال الأعوام الماضية من التحولات السياسية والمتغيرات الميدانية، بتأثير العوامل الخارجية والفواعل الدولية والإقليمية و تدخلاتها، و التي عقدت من إدارة الأزمة و تعددت مسارتها. جعلت إحدى طرفي الأزمة، نظام الأسد والشعب السوري، الحلقة الأضعف في عملية وآلية القرار السوري.

Retirer le filigrane maintenant

نتائج الدراسة:

في ضوء إستعراض الدراسة لفصولها، ومباحثها، توصلنا للنتائج التالية:

– شكلت الأزمة السورية، واحدة من أكبر الأزمات الجيوسياسية، وعلى درجة كبيرة من التعقيد و التشابك، بحيث يمكن تصنيفها من بين أكثر الأزمات تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، نظرا لتجاوز تأثيرها إتجاه محيطها الخارجي ببعديه الإقليمي و الدولي. ولحجم تدخلات القوى الإقليمية و الدولية، و تشابك وتعارض مصالحها، حيث برزت نتائجه على مسار الأزمة، من تعقد المشهد الميداني، و إستعصاء الحل السياسي في المسار التفاوضي. ما يظهر أن الأزمة السورية إعتمدت على الإدارة لا الحل.

– إتجهت الأزمة السورية بعد تفجر الصراع، نحو مزيد من التصعيد و التعقيد، مع مؤشرات مضطربة في التوصل لتفاهمات سياسية بين الأطراف المؤثرة بخصوص إنهاء الصراع المحتدم، ووضع حد لأعمال القتل و التدمير المتواصلة، بالرغم من إنحسارها.

– لقد أسهمت تدخلات القوى الإقليمية و الدولية، المختلفة في دوافعها و مصالحها، في إضافة مزيد من التعقيدات و الصعوبات على الأزمة السورية و إدارتها، التي إتسمت بالديناميكية و عدم الإستقرار، سواء من حيث تعدد اللاعبين في الداخل السوري، و تعدد الفاعلين الإقليميين و الدوليين.

– لقد ظهر جليا إنخراط القوى الإقليمية و الدولية في إدارة الأزمة السورية، على المستوى الإقليمي، حيث برز دور إيران التي دعمت النظام ماليا و سياسيا و عسكريا. و من خلال أذرعها العسكرية كحزب الله الذي تدخل عام 2013، إلى جانب مليشيات شيعية إيرانية و باكستانية، وأفغانية و عراقية فيما بعد، بهدف حماية إنكفاء المحور الشيعي، بإمتداده عبر العراق، و سوريا، و حزب الله اللبناني، و حركة حماس في غزة. و كذا لإكمال مشروعها الإستيراتيجي بتأمين ممر بري يخترق العراق إلى سوريا على البحر المتوسط .

– أما الدور التركي، المناهض للنظام السوري، و الداعمة للمعارضة سياسيا. تدخلت من منطلق حماية أمنها القومي، ووحدة أراضيها، وعمقها الإستراتيجي، حيث شنت عمليتين عسكريتين عبر حدودها في شمال سوريا، عملية درع الفرات (2016–2017) ضد داعش، و عملية غصن الزيتون (2018) في منطقة عفرين، ضد وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديموقراطية المدعومة من واشنطن. ومنع تواجدها في المنطقة الآمنة. و تصدع العلاقات الأمريكية و التركية، بهذا الخصوص.

Retirer le filigrane maintenant

نتائج الدراسة:

- أما دوليا، فقد إنخرطت روسـيا عسكريا في الأزمة، للحفاظ على النظام السوري. وشكل هذا التدخل منعطفا في الأزمة، وسمح بتعديل موازين القوى ميدانيا لصالح دمشق. كما تدخلت واشنطن في سياق التحالف على الإرهاب و القضاء على تنظيم داعش تنظيم الدولة.

- لقد كشفت الممارسة العملية عن وجود نوع من التباين في أسلوب عمل أجهزة الأمم المتحدة، في إدارة الأزمة السورية، هذا التباين يعكس حالة التحفظ التي تكون عليها الدول الكبرى داخل الأمم المتحدة. لذلك نجد أن الأمم المتحدة تتدخل بأسلوب و الطريقة الذي تسمح بها الأزمة، ودرجة مساسها بمصالح الدول الكبرى، وحجم المصالح المشتركة، أو التوافق في الآراء حول الأسلوب في إدارتها.

- تتدخل الدول الكبرى و تأثيرها على أداء مجلس الأمن، و تطبيقه لنصوص الميثاق خدمة لمصالحها من خلال إستخدام حق النقض. فروسيا و الصين عارضت مشاريع قرارات بخصوص الأزمة السورية، بخصوص الفصل السادس من الميثاق. وهذا ما يوضح أن إستخدام حق النقض في مجلس الأمن، يعكس بوضوح تام مراعاة الدول دائمة العضوية لمصالحها دون مسؤوليتها في المحافظة على السلم و الأمن الدوليين.

- عرفت الأزمة السورية عدة تحالفات بين القوى الرئيسة. كما شهدت تبدلا جليا في خريطة التحالفات إقليميا ودوليا، كما أظهرت سياسات إدارة الأزمة السورية، عن الصدوع في مدارك وتفاعلات القوى والفواعل الإقليمية والدولية، والصدوع بين التحالفات، وداخل هذه التحالفات، وبين مكوناتها أيضا. حيث باتت المصالح المتضاربة فيها، تهز أساساتها، كالتحالف بين روسيا و إيران أيضا، و الذي تجلت ملامح تصدع هذا التحالف، في أولوياتهما و سياساتهما إتجاه الأزمة السورية. وأن التفاهمات و مقتضيات العمل المشترك تدعوهما لـ" إحتواء" تلك الصدوع و تغليب عوامل التقارب على عوامل الخلاف. التي ترتبط بالظروف التي أوجدتها، و بالتالي مضمون تلك التحالفات و مساراتها المستقبلية.

- فشل مسار جنيف برعاية أممية في إيجاد توافق للعملية السياسية - السلال الأربع -بالتوازي مع فرض روسيا و إيران و تركيا-الدول الضامنة- لمسار آستانا لفرض توازنات في أرض الميدان، و الذي توصل إلى نتائج محدودة.

- تواجه الدول العربية تهديدات تقليص حضورهم ودورهم، ومنحه لقوى إقليمية غير عربية تتدخل في شئونهم وتتقاسم النفوذ وتصبح هي المرجعية الإقليمية ووكلاء الغرب في الشرق الأوسط وهما "تركيا وإيران"، لنصبح أمام واقع إقليمي "غير عربي" وفق ترتيبات وتفاهمات ترهن المستقبل العربي على مدى بعيد لحسابات ولمصالح غير عربية، في إستعادة لنظام الوصاية الأجنبية من خلال وكلاء إقليميين لفائدة الطرفين فقط، بينما يبقي العرب على هامش الأحداث.

Retirer le filigrane maintenant

الملاحق

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الأمم المتحدة

A/66/865–S/2012/522

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ تموز/ يوليه ٢٠١٢ وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا الذي عقده المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

(توقيع) **بان** كي - مون

pdfelement

090712 090712 12-40785 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

Retirer le filigrane maintenant

المرفق

البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١ - استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتماعاً ضمّ كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

٢ - وقد اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.

٣ - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثّف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

٤ - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدّم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون

Retirer le filigrane maintenant

بأن ذلك يمكن أن يشجِّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله

٥ - يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلّح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة؛

(ب) يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

'١' تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛

'٢' كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛

'٣' احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

Retirer le filigrane maintenant

(ج) يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات؛

(د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودّون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

٦ - اتفق أعضاء فريق العمل على ”المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية“، على النحو الوارد أدناه:

٧ - أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقاليةً:

(أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛

(ج) يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذا مصداقية.

٨ - **منظور للمستقبل** – أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

(أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛

(ب) تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة

Retirer le filigrane maintenant

التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

٩ - **خطوات واضحة في العملية الانتقالية** - لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة؛

(ب) الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية - أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛

(ج) على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛

(د) بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛

(هـ) من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

١٠ - **السلامة والاستقرار والهدوء** - ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

(أ) توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل

Retirer le filigrane maintenant

ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛

(ب) اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛

(ج) استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛

(د) الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

١١- **خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية** - إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

(أ) أن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛

(ب) أن النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛

(ج) أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من ٢ إلى ٦ من خطة النقاط الست؛

Retirer le filigrane maintenant

(د) أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

(هـ) والمجتمع الدولي المنظّم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجود مساعدة دولية بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

الإجراءات المتفق عليها

١٢ - الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية:

(أ) سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة ٥ أعلاه؛

(ب) يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

(ج) يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يَطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(د) يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(هـ) سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

(و) يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المُحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المراجع

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

I- المراجع العربيـة :

أولا: المعاجم و الموسوعات

1. إبراهيم و آخرون. **المعجم الوسيط**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط .4، 2004.
2. الجاسور، ناظم عبد الواحد. **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.
3. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. **مختار الصحاح**. بيروت: مكتبة لبنان، 1986.
4. عبد الفتاح، إسماعيل. **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.
5. عبد الوهاب، الكيلاني وآخرون. **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

ثانيا: الكتب العربيـة و المترجمـة

1. أبو خزام، إبراهيم. **أزمات الدول: المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض**. القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015.
2. أبو عامر، علاء. **العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر، 2004.
3. أبو هيف، علي صادق. **القانون الدولي العام**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط.17، 1992.
4. أركان، إبراهيم عدوان. **العلاقات السورية– التركية : المحددات والقضايا**.القاهرة : العربى للنشر و التوزيع، 2019.
5. بركات نظام ، الرواف عثمان و الحلوة ، محمد. **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، ط.11، 2019.
6. بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية.. محاولة في التاريخ الراهن**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013.
7. بلخيرات، حوسين. **النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في إتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2017.
8. بوبكر، خلف. **العقوبات الإقتصادية في القانون الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

9. بوقاره، حسين. **تحليل النزاعات الدولية**. الجزائر: دار هومة، 2008.

10. بيلني، كارل و ريد، جيرارد. **لعبة الطاقة الكبرى: كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم؟** ترجمة، أسماء عليوة. القاهرة: مجموعة النيل العربية،2014.

11. الجبوري، إياد ضاري. **إدارة الأزمات الدولية**. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

12. جرغون، عرفات علي. **قطر وتغير السياسة الخارجية .. حلفاء وأعداء**. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2016.

13. جميل، عبد الكريم. **إدارة الأزمات و الكوارث**. عمان: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2016.

14. جيمس، داورتي و روبرت، بالتسغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

15. حتي، يوسف ناصف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

16. حسين، عدنان السيد. **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

17. حماد، كمال. **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**. لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997.

18. الحمداني، قحطان أحمد. **الأساس في العلوم السياسية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004.

19. حواش، جمال. **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة**. القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2005.

20. خدام، منذر. **الأساس الإقتصادي للأزمة السورية، خلفيات الثورة : دراسات سورية**. مجموعة مؤلفين. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2013.

21. الخزرجي، ثامر كامل محمد. **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005.

22. الخزندار، سامي إبراهيم. **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2014.

23. الخضيري، محسن أحمد. **إدارة الأزمات: علم إمتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

24. خليفة، رجب مريض. **إدارة الأزمات الدولية : أزمة لوكربى في الإطار العربي الإفريقي**. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2014.

25. خليفة، عبد الكريم عوض. **قانون المنظمات الدولية**.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009.

26. خليل، حسين. **العلاقات الدولية: النظرية و الواقع– الأشخاص والقضايا**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

27. دام، نيكولاس فان. **تدمير وطن: الحرب الأهلية في سوريا**. ترجمة: لمى بوادي. بيروت: جنى تامر للدراسات والنشر،2018.

28. زاقود، عبد السلام جمعة. **إدارة الأزمات الدولية في ضل النظام الدولي الجديد**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

29. زاقود، عبد السلام جمعة. **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

30. زايد، محمد بدر الدين. **المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

31. الزبيدي، نصير مطر. **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.

32. سعيفان، سمير. **سياسات توزيع الدخل و دورها في الإنفجار الإجتماعي في سورية. خلفيات الثورة : دراسات سورية**، مجموعة مؤلفين. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2013.

33. السيد، سليم محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2004.

34. السيد، عليوة. **إدارة الأزمات في عالم متغير**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.

35. الشافعي، محمد. **إدارة الأزمات**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتعريب والنشر،1999.

36. طه، فيصل عبد الرحمن على. **القانون الدولي ومنازعات الحدود**. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط.2، 2011.

37. الظاهر، نعيم إبراهيم. **إدارة الأزمات**. عمان: عالم الحديث للنشر و التوزيع، 2009.

38. عبادة، محمد التامر. **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و إدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سوريا و لبنان نموذجا**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

39. عبد الحميد، صلاح. **الإعلام و إدارة الأزمات**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2003.

40. عبد العال، أحمد فاتنة. **العقوبات الدولية الإقتصادية**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2000.

41. عبد الغفار، فيصل. **الربيع العربي**. عمان: دار الجنادرية للنشر و التوزيع،2015.

42. عبد الفتاح، إسماعيل. **إدارة الصراعات و الأزمات الدولية**. القاهرة: دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع،2006.

43. عبد القوي، سامح عبد القوي السيد. **صور التدخلات الدولية السلبية و إنعكاساتها على الساحة الدولية**. الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع،2015.

44. عبد الكريم، علاء عبد الحميد. **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستيراتيجية، 2018.

45. العقابي، علي. **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2010.

46. العلي، علي زياد. **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

47. العماري، عباس. **إدارة الأزمات في عالم متغير**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993.

48. العيساوي، مالك محسن. **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية– مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2014.

49. الفتلاوي، سهيل حسن. **القانون الدولي العام**. عمان: دار الثقافة للنشر والإشهار، 2009.

50. فهمي، عبد القادر محمد. **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. بغداد: دار الرقيم للنشر، 2009 .

51. فهمي، عبد القادر. **الصراع الدولي وإنعكاساته على الصراعات الإقليمية**. بغداد: بيت الحكمة، 1990.

52. قادري، حسين. **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. إربد: دار الكتاب الثقافي، 2009.

53. قشي، الخير. **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1999.

54. الكتيبي، إبتسام و المانع ، صال و آخرون. **إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

55.لكريني، إدريس. **إدارة الأزمات في عالم متغير**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010.

56.ليش، دايفيد دبليو. **سقوط مملكة الأسد**. ترجمة: أنطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2014.

57.محي الدين، جمال. **العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة**، القاهرة: دار الجامعية الجديدة، 2009.

58.مصطفى، نادية. **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : منظور حضاري مقارن– الجزء الأول**. القاهرة : دار البشير للثقافة والعلوم،2015.

59.مصطفى، نادية. **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**. القاهرة : معهد العالمي للفكر الاسلامي، 1996.

60.مقلد، إسماعيل صبري. **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**. الكويت: دار ذات السلاسل،1987.

61.مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1984.

62.مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012.

63.منصور، نزيه علي. **حق النقض (الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين**. بيروت: دار الكتاب العلمية،2009.

64.مهنا، محمد نصر. **إدارة الأزمات: قراءة في المنهج**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

65.مهنا، محمد نصر و معروف، خلدون ناجي. **تسوية المنازعات الدولية : مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1980.

66.نافعة، حسن. **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. الكويت: عالم المعرفة،1995.

67.النجار، هشام. **سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب**. القاهرة: سما للنشر و التوزيع،2016.

68.نصر، إياد. **سيكولوجية إدارة الأزمات**. أبوظبي: دار الخليج للصحافة و النشر و التوزيع، 2017 .

69.نصر، ربيع و محشي زكي و أبو إسماعيل، خالد، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية**. دمشق: المركز السوري، 2013.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

70. نعمة، كاظم هشام. **العلاقات الدولية**. بغداد: كلية العلوم السياسية، 1979.

71. الهرمزي، سيف. **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية نموذجا**. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

72. الهويدي، أمين. **التحولات الإستراتيجية الليبروستروبكا و حرب الخليج الأولى**. القاهرة: دار الشروق، 1997.

73. الهويدي، أمين. **التحولات الاستراتيجية الخطيرة على المستوى الدولي**. القاهرة: دار الشروق، 1997.

ثالثا- المجلات و الدوريات :

1. "**معركة القصير: التداعيات و الآثار** "، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، الدوحة، (ماي.2013)، ص ص.1-13.
2. "**المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية** "، **مركز دراسة الشرق الأوسط**، عمان،ع.2، (6 أكتوبر 2013)، ص ص.1-18.
3. أمحمدي، زينة. " **تداعيات العقوات الإقتصادية الدولية على حق الإنسان في التنمية: حالة العراق نموذجا** " ، **جيل حقوق الإنسان**، جامعة الشلف، الجزائر، ع. 10، (2016)، ص ص.49-64.
4. توري، يخلف. " **تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية**"، **الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي لتامنراست، م.7،ع.2، (2018) ، ص ص.289-311.
5. حارم، عبد الله. " **رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسط**"، **الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر،ع.3، (2003)، ص ص. 97-102.
6. حتاحت، سنان. " **الأزمة في سورية من البداية إلى اليوم**"، **رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث، القاهرة،ع.2، (2015)، ص ص.27-45.
7. الدسوقي، أيمن."**الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات**"، **رؤية تركية**، ستا للدراسات و الأبحاث، ع. 2، ت ت، (01 جوان2018)، ص ص. 77-97.
8. الربيعي، غيث سفاح متعب و قحطان، حسين طاهر. "**ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري**"، **العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العراق، ع. 42 ، (2011)، ص ص. 139- 165.
9. الربيعي، وسام صالح عبد الحسين. " **دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي**"، **كلية التربية الأساسية**

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العراق، ع.20، (أفريل.2015)، ص ص.438-448.

10. سخري، سفيان و بكاكرة، نبيل. " **التنوع والتغير في مضامين القوة : نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**"، **دفاتر السياسة و القانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، م.10، ع.19، (19 جوان 2018)، ، ص ص. 165 – 175.

11. الشافعي، بدر. " **الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمآلات** "، **دراسات شرق أوسطية**، م.22، ع. 84، 2018. ص ص. 39–69.

12. عبد الشهيد، سنان طالب. " **الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الدولية**"، **كلية التربية الأساسية**، جامعة الكوفة، العراق، م.1،ع.25،(2015)، ص ص.707،708.

13. العلي، مروان سالم. " **إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية : أَزمة الصواريخ الكوبية نموذجا** "، **جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية**. م.4، ع .19، (جوان. 2018)، ص ص. 37– 70.

14. كواشي، مراد. " **دور العقوبات الإقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني**"، **الفقه والقانون**، المغرب، ع.7، (ماي. 2013)، ص ص.125–135.

15. لكريني، إدريس. " **إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية** "، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، م.25، ع. 287، (31 جانفي 2003)، ص ص. 28– 45.

16. نجم، توفيق. " **نزاع القوة و القانون في العلاقات الدولية: دراسة في العلاقات السياسية الأمريكية العراقية**"، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، ع.63، (31 ديسمبر 2015)، ص ص.101–145.

رابعا– المذكرات والرسائل الجامعية :

1. أبو شريعة، معين عبد العزيز. **التدخل الإيراني في الأزمة السورية و أثره على نفوذها في المنطقة – العربية 2011–2017**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، غزة، 2016 /2017.

2. أبو مصطفى، سهام فتحي. **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية 2011–2013**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، غزة، 2014 /2015.

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

3. بن طريف، محمد صدام فايق. **الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية: أزمة العلاقات العراقية والأمريكية 1990–2003**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم والآداب، الأردن، 2016 /2017.

4. ذياب، عبد جودة كرار. **الولايات المتحدة الأمريكية و إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، العراق، 2015/2014.

5. عبد القادر، رامي عبد الله. **توازن القوى الدولية و أثره على الأزمة السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: فلسطين، 2014 /2016.

6. ناصري، سميرة. **الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2009.

خامسا– الدراسات :

1. حمد، زياد يوسف. **الأزمة السورية (2011 . 2018) : دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها"، إتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ع.6، (ديسمبر، 2018)، ص ص.67–81.

2. الخالد، أحمد محمد. **الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام**، إسطنبول: المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية،2019.

3. سليمان، خليل عرنوس. **الأزمة الدولية و النظام الدولي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسات، 2011.

4. فريق الباحثين. **مسألة أكراد سورية الواقع و التاريخ و الأسطر**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

سادسا– المواقع الإلكترونية :

1. " **كم يبلغ عدد سكان سوريا** "، في: **https://mawdoo3.com**

2. " **سورية.. بلد متعدد الأديان في إنسجام طائفي**"، في: **https://www.emaratalyoum.com**

3. " **الأسد يطالب أرمن سوريا بالعودة لمنازلهم** "، في: **https://ayyamsyria.net**

4. "**أكراد سورية بعد معركة الرقة**"، في: **https://jusoor.com**

5. "**المعارضة المسلحة في سوريا**" ، في:**https://www.aljazeera.net**

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

6. " نبذة عن قوات سوريا الديمقراطية"، في: www.bbc.com › arabic › middleeast-40172429
7. " أبرز محطات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، في: https://www.alquds.co.uk
8. " تفاصيل المبادرة الإيرانية الجديدة لحل الأزمة السورية"، في: www.almayadeen.net
9. "جعجعة المؤتمرات وطحين الحل الغائب"، في: www.orient-news.net
10. "درع الفرات زخم اضافي لخيارات السياسة التركية"، في: https://jusoor.com
11. "القضية السورية عام 2017"، في: https://jusoor.com
12. "القضية السورية عام 2018"، في: https://jusoor.com
13. " تموضعات الفاعلين في عام 2018 كيف تغيرت خارطة السيطرة"، في: https://jusoor.com
14. " وزارة الخارجية السورية تعلن إحراز تقدم كبير في ملف تشكيل اللجنة الدستورية"، في: https://www.france24.com
15. "واشنطن تعلن تخليها عن مشروع تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد في سوريا"، في: https://www.dailysabah.com
16. " بدء عمليات تقييم ميدانية أمريكية تركية لإقامة منطقة آمنة عند الحدود الشمالية السورية"، في: https://www.france24.com
17. " وصول عسكريين أمريكيين إلى تركيا لإنشاء غرفة العمليات المشتركة بشأن المنطقة الآمنة في سوريا"، في: https://www.france24.com
18. "التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعلن بدء عملية الإنسحاب من سوريا"، في: https://www.france24.com
19. " خريطة النفوذ العسكري في سوريا"، في: https://jusoor.com
20. " معركة إدلب تقترب.. الجيش السوري يحاصر نقطة المراقبة التركية"، في: https://3thmanly.com
21. " القواعد العسكرية الإيرانية في سورية "، في: https://harmoon.org
22. " التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الإستراتيجية"، في: https://fikercenter.com
23. " العلاقات بين سوريا وتركيا منذ إندلاع الحرب"، في: www.bbc.com › 160713
24. " سوريا تصف نية تركيا نشر صواريخ باتريوت على الحدود بخطوة إستفزازية جديدة"، في: https://www.france24.com

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

25. " المنطقة الآمنة في شمال سوريا مطلب تركي منذ 2011"، في:https://www.annahar.com

26. "القواعد العسكرية في سورية"، في: https://harmoon.org

27. "متغيرات مرحلية: دوافع الضربات العسكرية الإسرائيلية على سوريا"، في: https://futureuae.com

28. "الإجتماع الثلاثي في القدس: مسار جديد لإدارة الأزمة السورية"، في: https://www.almodon.com

29. 'الفيلق الخامس الفاعلية العسكرية والمستقبل المتوقع'، في: https://jusoor.com

30. "المشروع الروسي في سورية "، في: https://harmoon.org

31. "القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا"، في: https://harmoon.org

32. "تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية"، في: https://www.dohainstitute.org

33. " ترامب يأمر بسحب القوات الأمريكية من سوريا بعد تحقيق هدف هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية"، في: www.france24.com

34. "تركيا: بدء العمليات المشتركة مع واشنطن تمهيدا للمنطقة الآمنة"، في: www.skynewsarabia.com

35. " جرد حساب لأهم وأبرز القرارات الدولية في الشأن السوري "، في: www.alraafed.com

36. " قرارات مجلس الأمن حول سوريا"، في: https://www.aljazeera.net

37. "مؤتمر القاهرة.. المعارضون السوريون يتفقون على خارطة طريق لحل سياسي تفاوضي"، في: https://arabic.rt.com/news/785382

38. "مؤتمر القاهرة.. المعارضون السوريون يتفقون على خارطة طريق لحل سياسي تفاوضي"، في: https://arabic.rt.com/news/785382

39. "قرار مجلس الامن رقم 2254 بشأن سوريا"، في: https://www.aljazeera.net

40. "المشهد السوري في عام 2016 وإستشرافه في عام 2017"، في: https://jusoor.co

41. "جنيف 3: صراع بين إرادة الشعب السوري وقوى المصالح الدولية"، في: https://www.noonpost.com

42. "من جنيف 1 إلى 8.. ماذا تحقق؟"، في:https://www.aljazeera.net

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

43. "**جنيف 6: آلية تشاورية لدعم المفاوضات**"، في: **https://www.almodon.com**

44. "**إنتهاء مفاوضات جنيف 6 ودي ميستورا يشتكي من ضيق الوقت**"، في: **https://orient-news.net**

45. " **نتائج مؤتمر القاهرة الثاني للمعارضة السورية**"، في:**markazmasry.com**

46. " **إنتهاء محادثات "جنيف 7" دون تحقيق أي تقدم والنظام يواصل رفضه لملف الإنتقال السياسي**"، في: **https://www.alsouria.net**

47. " **جنيف8 إنتهى.. بخلاف بين دي ميستورا والجعفري**"، في:**https://www.almodon.com**

48. " **إجتماعات آستانا : نجاح ميدانيو فشل سياسي**"، في: **https://harmoon.org**

49. " **تعرف على البيان الختامي لمفاوضات أستانا**"، في: **https://www.aljazeera.net**

50. أحمد وخضر، عدنان، عبد الرحمن ،" **آستانا 11: فشل التوصل لاتفاق بشأن اللجنة الدستورية السورية وتقدم بملف المعتقلين**"، في: 19:18 ،**https://www.alaraby.co.uk**

51. " **البيان الختامي لـ أستانا 11.. الملفات الرئيسية ماتزال عالقة**"،" **البيان الختامي لإجتماع أستانا** "، في: **https://snacksyrian.com**

52. " **قمة سوتشي: ترحيل الخلافات حول سورية**"، في: **https://www.alaraby.co.uk**

53. "**آستانا 12 ينهي إجتماعاته.. ولاجديد**"، في: **https://www.aljazeera.net**

54. "**بيان أستانة 13 الختامي: تنفيذ سوتشي؟**"، في: **https://www.almodon.com**

55. "**خلفا لدي ميستورا.. المبعوث غير بيدرسون يبدأ اليوم أولى مهامه**"، في: **http://www.shaam.org/news/syria-news**

56. إبراهيم، نهال أحمد، **تحولات السياسة الخارجية الأمريكية فى دول الربيع العربى دراسة حالة اليمن _ سوريا**"، في: **https://democraticac.de/?p=34751**

57. أبو حالوة ، كريم. " **سياسات القوة الذكية ودورها في العالقات الدولية** "، في: **info@dcrs.sy**

58. أبوعيد، شيماء عويس. " **القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية**"، في: **www.eipss- eg.org**

59. أوسو، ستالين. "**تركيا والأزمة السورية.. بين دعم التنظيمات المتطرفة وغزو الأراضي السورية**"، في: **http://firatn.com/?p=1103**

60. بكار، شادي. "**واقع شركس سورية إبان الأزمة**"، في: **https://alyaumtv.net/2017**

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

61. جابر، فادي و غازي، عنتاب، " **لماذا لم تحقق "جنيف 7" أي خرق للأزمة السورية؟** "، في: **https://www.aljazeera.net**

62. الحاج، سعيد ." **محددات السياسة التركية إزاء سوريا**"، في: **https://idraksy.net**

63. الحاج،سعيد."**تركيا والأزمة السورية.. ملامح مرحلة جديدة**"، في: **https://www.aljazeera.net**

64. حلمي، دينا. " **عام من الدم : خريطة كاملة للأحداث في سوريا في 2016** "، في: **https://www.ida2at.com**

65. حماد، كمال. " **إدارة الأزمات: الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات** "، في: **https://www.lebarmy.gov.lb**

66. حوراني، رشيد " **إرتدادات التدخل العسكري الإيراني على المشهد السوري**"، في: **https://syrianoor.net**

67. الدجني، حسام، " **أسباب التدخل الروسي في الملف السوري؟**"، في: **https://www.noonpost.com**

68. الدسوقي، أيمن. " **تنظيمي لا أيديولوجي: فك الإرتباط بين النصرة والقاعدة.. أي مستقبل؟** "، في: **https://futureuae.com/ar**

69. دياب، طارق. "**عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة**"، في: **https://eipss-eg.or**

70. سجادبور، كريم. "**إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**"، في: **https://carnegie-mec.org**

71. السعد، حسام و المصطفى، طلال. " **محددات الوجود الإيراني في سورية**"، في: **https://harmoon.org**

72. سلمي، جلال ." **السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011 – 2017**"، في: **https://democraticac.de**

73. سلمي، جلال. " **الدور الإيراني في سورية : التوصيف و السيناريوهات الممكنة**"، في: **https://jusoor.com**

74. السويدي، جمال سند ."**معاهدة فيينا 1815 : دروس في صنع السلام العالمي**"، في: **manager.alittihad.ae**

75. شمامة، خير الدين. " **الحرب بين التحريم والتقنين**"، في:

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue009/Pages/IssueHome.aspx

76. الشهري، يحي. "**رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية**"، في: **https://democraticac.de**

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

77. عاصي، عبد الوهاب. " **شهر على إنطلاق عملية غصن الزيتون : الأهداف – التطورات – التداعيات**"، في: **https://jusoor.com**

78. عبد العال، أحمد أمين. " **إيران و المستنقع السوري .. المصالح و المستقبل**"، في: **www.noonpost.com**

79. علو، أحمد. " **بحر قزوين كعكة الذهب الأسود والألماس الأسود**"، في: **https://www.lebarmy.gov.lb**

80. علو، أحمد، " **القواعد العسكرية في سوريا** "، في: **https://www.lebarmy.gov.lb**

81. علي، خالد. " **ما بعد الواقعية: التدخل الخارجى بين قيود القوة و الدواعى الإنسانية** "، في: **ge.gro.assayis.www //:sptth**

82. العمري، محمد نادر. "**تحديات تركيا في سوريا**"، في : **www.almayadeen.net**

83. عنتر، غاندي. "**التدخل السعودي في سوريا: الدوافع والسيناريوهات**"، في : **https://eipss-eg.or**

84. الكاطع، مهند. " **الجغرافية البشرية للأكراد في سوريا**"، في: **alaalam.org/ar/politics-ar/item/332-5681679**

85. الكاطع، مهند. " **مراجعات حول الأكراد والثورة السورية**"، في: **alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar / 733-568020918**

86. لكريني، إدريس. " **الأزمات ومنطق القوة في عالم اليوم**"، في: **https://rawabetcenter.com**

87. لكريني، إدريس. " **أي دور للقوة في إدارة الأزمات الدولية ؟** "، في: **www.nationshield.ae/index**

88. المحسن، عبدالكريم صالح . "**تاريخية العلاقات السوريه–الروسيه وآفاقها**"، في: **www.m.ahewar.org**

89. محمد، حسين. " **عام 2015 التغيرات الكبيرة في سوريا** "، في:**www. arabic.rt .com**

90. مصطفى، رانيا ، "**تحجيم إيران في سوريا: عنوان روسي عريض للمرحلة المقبلة**"، في: **https://alarab.co.uk**

91. ميليش، فريد. " **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية** "، في:

92. **journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/1408**

93. نعناعة، سيما. " **التركمان السوريون : أصولهم التاريخية.. توزعهم الجغرافي.. ودورهم في الثورة السورية**"، في: **www.shaam.org**

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المـــراجـع:

94. هيلبرغ، كريستين والعياري، شمس. " **آل الأسد ومخلوف : نظام يستند على المصالح والولاءات العائلية**، في: **https://p.dw.com/p/15km**

95. الوندي، بشير . " **مباحث في الإستخبارات: إدارة الأزمات**"، في: **www.m.ahewar.org/s.asp?aid=530722&r=0**

96. الوندي، بشير . " **مباحث في الإستخبارات: إدارة الأزمات**"، في: **www.m.ahewar.org/s.asp?aid=530722&r=0**.

97. الوندي، بشير . " **مباحث في الإستخبارات: تصنيف الجهد الاستخباري** "، في: **www.m.ahewar.org/s.asp?aid=505418&r=0**

98. يعيق، ياسمين ، "**سوريا بين الاحتواء والخنق الاستراتيجي**"، في: **https://www.bahethcenter.net**

II- المراجع الأجنبيـة :

1-Houben -Marc, **International Crisis Management : The Approach of European States**, New York . Routledge, 2005.

2-Eric Canal Forgues ,Patrick Rambaud , **Droit Internationales Public**. Paris : edition flammarion, 2011

pdfelement